



تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الرابع

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثلاثون

الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1)

الأمم المتحدة



تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الرابع

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثلاثون
الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٧٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

ينقسم تقرير اللجنة الخاصة الى أربعة مجلدات . ويضم هذا المجلد منها الفصول من الخامس والعشرين الى الثاني والثلاثين * ، ويضم المجلد الأول الفصول من الأول الى السابع ؛ والمجلد الثاني الفصول من الثامن الى الثاني عشر ؛ والمجلد الثالث الفصول من الثالث عشر الى الرابع والعشرين .

* هذا النص للفصول من الخامس والعشرين الى الثاني والثلاثين عبارة عن تجميع للوثائق التالية كما ظهرت بصورتها المؤقتة : (Parts I, II and III) A/10023/Add.8 المؤرخة في ١١ و ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر و ٣١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٥ ، و A/10023/Add.9 المؤرخة في ٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ .

المحتويات

المجلد الأول

(الفصول من الأول الى السابع)

كتاب الاحالة

الفصل الاول - انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وانشطتها
(A/10023 (Part I))

الفصل الثاني - الجلسات المنعقدة خارج المقر ، ١٩٧٥
(A/10023 (Part II))

الفصل الثالث - نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار
(A/10023 (Part II))

الفصل الرابع - مسألة ايفاد بعثات زائرة الى بعض الاقاليم
(A/10023 (Part II))

الفصل الخامس - أنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها التي
تعرقل تنفيذ ' اعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة ' في روديسيا الجنوبية ،
وناميبيا ، وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة
الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على
الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في
الجنوب الافريقي
(A/10023 (Part III))

الفصل السادس - الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول
الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها
والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة
(A/10023 (Part IV))

الفصل السابع - تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المتصلة بالامم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة
(A/10023 (Part V))

المحتويات (تابع)

المجلد الثاني

(الفصول من الثامن الى الثاني عشر)

الفصل الثامن - الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية
(A/10023/Add.1)

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

باء - قرارات اللجنة الخاصة

المرفق - اوراق العمل التي اعدتها الامانة
العامة

الفصل التاسع - روديسيا الجنوبية

(A/10023/Add.2 and Corr.1)

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

باء - قرار اللجنة الخاصة

المرفق - ورقة العمل التي اعدتها الامانة
العامة

الفصل العاشر - ناميبيا (A/10023/Add.3)

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

باء - قرار اللجنة الخاصة

المرفق - ورقة العمل التي اعدتها الامانة
العامة

الفصل الحادي عشر - بابوا غينيا الجديدة

(A/10023/Add.4)

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

باء - قرار اللجنة الخاصة

المرفق - الرسالة المؤرخة في ١٦ ايلول /
سبتمبر ١٩٧٥ الموجهة من اللجنة
الخاصة الى رئيس وزراء بابواغينيا
الجديدة

المحتويات (تابع)

- الفصل الثاني عشر - مجموعة جزر القمر
(A/10023/Add.4)
- ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
- باء* - قرار اللجنة الخاصة

المجلد الثالث

(الفصول من الثالث عشر الى الرابع والعشرين)

- الفصل الثالث عشر - الصحراء* الاسبانية
(A/10023/Add.5)
- الفصل الرابع عشر - جزر سيشيل
(A/10023/Add.6 (Part I))
- الفصل الخامس عشر - جبل طارق
(A/10023/Add.6 (Part I))
- الفصل السادس عشر - الصومال الفرنسي*
(A/10023/Add.6 (Part II))
- الفصل السابع عشر - جزر كوكس (كيلينغ)
(A/10023/Add.7)
- الفصل الثامن عشر - جزر هيبريد
(A/10023/Add.7)
- الفصل التاسع عشر - جزر توكيلاو
(A/10023/Add.7)
- الفصل العشرون - بروني
(A/10023/Add.7)

* ملاحظة من المقرر : للاطلاع على التسمية الجديدة لهذا الاقليم ، انظر الفصل الاول ، الفقرة ٨ ، الحاشية ١١ .

المحتويات (تابع)

- الفصل الحادى والعشرون - جزر جيلبرت وأليس ، وجزر بيتكيرن وسليمان
(A/10023/Add.7)
- الفصل الثانى والعشرون - سانت هيلانة
(A/10023/Add.7)
- الفصل الثالث والعشرون - جزر ساموا وغوام الامريكية
(A/10023/Add.7)
- الفصل الرابع والعشرون - اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية
(A/10023/Add.7)

المجلد الرابع

(الفصلان من الخامس والعشرين الى الثانى والثلاثين)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		الفصل الخامس والعشرون - برمودا
١	٩ - ١ (A/10023/Add.8 (Part I))
١	٨ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢	٩	با* - قرار اللجنة الخاصة
٥		<u>المرفق</u> - ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة
		الفصل السادس والعشرون - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
٣٠	١١ - ١ (A/10023/Add.8 (Part I))
٣٠	١٠ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٣١	١١	با* - قرار اللجنة الخاصة
٣٤		<u>المرفق</u> - ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		الفصل السابع والعشرون - جزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر تركس وكاييكوس
٦١	٩ - ١ (A/10023/Add.8 (Part I))
٦١	٨ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٦٢	٩	باء - قرار اللجنة الخاصة
٦٦		<u>المرفق</u> - اوراق العمل التي اعدتها الامانة العامة
		الفصل الثامن والعشرون - مونتسيرات
١١٧	١٠ - ١ (A/10023/Add.8 (Part II))
١١٧	٩ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١١٨	١٠	باء - قرار اللجنة الخاصة
١٢١		<u>المرفق</u> - تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة الموفدة للمونتسيرات، ١٩٧٥
		الفصل التاسع والعشرون - جزر فالكلاند (مالفيناس)
١٦٥	٥ - ١ (A/10023/Add.8 (Part III))
١٦٥	٤ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٦٦	٥	باء - قرار اللجنة الخاصة
١٦٧		<u>المرفق</u> - ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة
		الفصل الثلاثون - بليز
١٧٩	٤ - ١ (A/10023/Add.8 (Part III))
١٧٩	٣ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٧٩	٤	باء - قرار اللجنة الخاصة
١٨٠		<u>المرفق</u> - ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		الفصل الحادى والثلاثون - انتيفوا ، ودومينيكا ، وسان كيتس - نيفيس ، وانغيلا ، وسانت لوسيا وسان فنست
١٩٦	٤ - ١ (A/10023/Add.8 (Part III))
١٩٦	٣ - ١	الف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٩٧	٤	با* - قرار اللجنة الخاصة
		<u>المرفق</u> - ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة
١٩٨		
		الفصل الثانى والثلاثون - المعلومات المرسله من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، وذلك بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة
٢٠٦	٧ - ١ (A/10023/Add.9)
٢٠٦	٦ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٠٧	٧	با* - قرار اللجنة الخاصة
٢٠٩		<u>المرفق</u> - تقرير الامين العام

الفصل الخامس والعشرون

A/10023/Add.8 (Part I)

برمودا

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	٨ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢	٩	باء - قرار اللجنة الخاصة
٥		المرفق - ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة امور ، باعتمادها التقرير الرابع والسبعين للفريق العامل (A/AC.109/L.993) في جلستها ٩٩٣ المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ ، احالة مسألة برمودا الى اللجنة الفرعية الثانية للنظر والافادة .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في البند في جلستها ١٠١٠ و ١٠١١ المعقودتين في ٥ و ٧ آب/اغسطس .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في البند ، احكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما في ذلك على وجه الخصوص القرار ٣٣٢٨ (د - ٢٩) ، المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة في الفقرة ١١ من هذا القرار " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرارات ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) تنفيذاً فورياً تاماً في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار ، وابعاد الامم المتحدة عن ذلك في دورتها الثلاثين " . كما اخذت اللجنة بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣٢٨٩ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، بشأن ست اقاليم ، بما فيها برمودا ، الذي طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة في الفقرة ١٠ من " مواصلة النظر الوافي في هذه المسألة ، ولاسيما في امريافاد بعثات زائرة الى هذه الاقاليم . . . " .
- ٤ - وكان بين يدي اللجنة الخاصة اثناء نظرها في مسألة الاقليم ورقة عمل اعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .
- ٥ - وقد اشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في اعمال اللجنة الخاصة اثناء نظرها في هذه المسألة (انظر A/AC.109/SC.3/SR.217 و 219 و 220 و 222 و 230 والتصويب) .

- ٦ - وفي الجلسة ١٠١٠ ، المعقودة في ٥ آب/اغسطس ، قدم مقرر اللجنة الفرعية الثانية في بيان ألقاه في اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1010) تقرير هذه اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1034) الذي يتضمن بيانا بنظرها في هذه المسألة (A/AC.109/SC.3/SR.217) و 219 و 220 و 222 و 230 و 231 والتصويب) .
- ٧ - وفي الجلسة ١٠١١ ، المعقودة في ٧ آب/اغسطس ، اعتمدت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، تقرير اللجنة الفرعية الثانية واقرت ما تضمنه من استنتاجات وتوصيات (انظر الفقرة ٩ أدناه) . وألقى الرئيس بيانا بهذا الخصوص (A/AC.109/PV.1011) .
- ٨ - وفي ١١ آب/اغسطس ، احيل نص الاستنتاجات والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة لكي يعرضه على حكومته .

با٦ - قرار اللجنة الخاصة

- ٩ - يرد فيما يلي نص الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها (١٠١١) ، المعقودة في ٧ آب/اغسطس ، والمشار إليها في الفقرة ٧ أعلاه .
- (١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .
- (٢) وادراكا منها لظروف الاقليم الخاصة ، التي تعزى الى حجمه ، وموقعه الجغرافي ، وسكانه وموارده المحدودة وغيرها من العوامل المماثلة ، تكرر اللجنة الخاصة رأيها القائل ان هذه الظروف ينبغي ألا تعطل بأي حال التنفيذ السريع لعملية تقرير المصير وفقا للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، الذي ينطبق على الاقليم انطباقا كاملا . وفي هذا الصدد يترتب على الدولة القائمة بالادارة ان تلتزم ، بالتشاور مع اهالي الاقليم واللجنة الخاصة ، نهجا بناه لحل مشاكل الاقليم .
- (٣) وترحب اللجنة الخاصة بتعهد ممثل الدولة القائمة بالادارة بالتعاون الوثيق مع اللجنة الفرعية المعنية ، وتؤكد ان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ستترسل نسخا من مداوات اللجنة الفرعية والتوصيات التي اصدرتها فيما بعد بشأن برمودا الى حكومة الاقليم (A/AC.109/SC.3/SR.222 and Corrigendum) .
- (٤) وترحب اللجنة الخاصة بقول ممثل الدولة القائمة بالادارة ان حكومته لن تقف في طريق استقلال اي من الاقليم الواقعة تحت ادارتها ، اذا كانت هذه هي رغبة غالبية سكانها ، وأن سياسة المملكة المتحدة تتمثل في تعزيز نمو المؤسسات السياسية المحلية الجيدة (A/AC.109/SC.3/SR.217 and Corrigendum) .

(٥) وتلاحظ اللجنة الخاصة انه منذ نظرها في مسألة برمودا آخر مرة ، لم يحدث سوى بضع تطورات مؤسسية أو سياسية هامة . بيد انها تلاحظ من خلال مناقشة جرت بشأن قوة الشرطة ، في المجلس التشريعي لبرمودا في حزيران /يونيه ١٩٧٤ ، وجود تأييد متزايد من الحزبين السياسيين في الاقليم لنقل الاشراف على الشرطة في النهاية الى حكومة برمودا- وانه اثناء مناقشة اخرى جرت حول هذا الموضوع في المجلس النيابي في آذار/مارس ١٩٧٥ ، اعلن رئيس الوزراء ان الحاكم سيعهد ببعض سلطاته الدستورية المتعلقة بالشرطة الى احد اعضاء الحكومة ، الذي سيكون مسؤولا عن " برمودة " قوة الشرطة وعن التجنيد والعلاقات العامة .

(٦) وتلاحظ اللجنة الخاصة ان الاحزاب الموجودة في برمودا بحثت بالفعل مسألة الاستقلال بحرية كافية . وهي تؤكد مرة اخرى ضرورة انما وتشجيع الوعي السياسي بين البرموديين وتكرر الاعراب عن قلقها بشأن المشكلة المتصلة بحق الاغراب في التصويت . وتعرب عن املها فسي تشجيع كبار ممثلي الحزبين على تقديم المعلومات اللازمة الى اللجنة الفرعية المعنية ، ويفضل ان يتم ذلك في جلسات استماع . ويفضل هذه المعلومات ستتمكن اللجنة الفرعية ، أولا ، من التحقق من أن شعب برمودا يولي مسألة الاستقلال اهتماما كاملا ، وثانيا ، من تكوين فكرة مباشرة عن النقاط مشار البحث فيما يتعلق بحق التصويت . وترى اللجنة الفرعية انه يمكنها على هذا الاساس تقييم نتيجة الانتخابات العامة المقبلة المزمع اجرائها في عام ١٩٧٦ تقييما مناسبيا .

(٧) وترى اللجنة الخاصة أن من الجوهرى تنويع اقتصاد برمودا ، خاصة وان قطاعيه الرئيسيين ، وهما السياحة والتمويل الدولي ، غير مستقرين نسبيا . وهي ترحب بموافقة المجلس النيابي في آذار/مارس ١٩٧٤ على مشروع قانون يقضي بتشديد الرقابة الحكومية على ملكية الفنادق الاجنبية كما ترحب بقرار الحكومة بانشاء كلية للتدريب على اعمال الفنادق في عام ١٩٧٥ لتخريج برموديين مؤهلين تأهيلا أكثر ملائمة لشغل وظائف في الفنادق على كافة المستويات ، بما في ذلك الوظائف التنفيذية التي يشغل معظمها حاليا اشخاص من غير اهالي برمودا . وتعرب عن املها فسي ألا يؤثر خفض حجم الكلية المقترحة وقدرتها على استيعاب الطلاب ، الذي حتمته الحالة المالية غير المؤكدة بالنسبة للسنة الحالية ، تأثيرا خطيرا على اسهام الكلية في الحياة في برمودا .

(٨) وتلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح أن حكومة برمودا اتخذت التدابير اللازمة لتعزيز الانتفاع بالموارد الطبيعية على افضل وجه ، بما في ذلك انشاء صناعة قوية لصيد الاسماك ، وتستعري الانتباه بصفة خاصة الى النقاط الاله التي اثيرت اثناء المناقشات التي جرت في المجلس النيابي خلال آذار/مارس ١٩٧٤ حول هذا الموضوع .

(٩) ويسر اللجنة الخاصة كذلك ان تلاحظ ان الحكومة شرعت في اواخر عام ١٩٧٤ فسي اتخاذ تدابير تشريعية معينة ترمي الى تقييد تدمير البيئة الطبيعية في المناطق ذات الكثافة السكانية المالية في برمودا ، وانه سيجرى العمل على تحقيق هذا الهدف في اطار الخطة الانمائية المقترحة لعام ١٩٧٤ . وهي تأمل مرة اخرى في ان تشدد هذه الخطة على قطاعات اقتصادية اخرى مشمل الزراعة ، وصيد الاسماك والتصنيع .

- (١٠) وترى اللجنة الخاصة انه ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ما يلي : (أ) تعزيز انما صناعات تحويلية - حيوية جديدة ، بغية الحد من اعتماد الاقليم على الاستيراد بالنسبة لكثير من الضروريات ؛ و (ب) تنفيذ برنامج تدريبي صناعي للعمال المحليين .
- (١١) وتلاحظ اللجنة الخاصة مع القلق ان اقتصاد برمودا راكد وان التضخم يتزايد بسرعة ، على نحو ما يجرى من تطورات مماثلة في اجزاء اخرى من العالم . كما تلاحظ ان تجارة السياحة اظهرت تدهورا ملموسا في اوايل عام ١٩٧٥ .
- (١٢) وتبحث اللجنة الخاصة مرة اخرى الدولة القائمة بالادارة على مساعدة برمودا في انما اقتصاد متنوع ؛ وحماية موارد الاقليم الانتاجية من اساءة الاستعمال ؛ والحوول دون سيطرة المصالح الاجنبية على قطاعاتها الاقتصادية الحيوية .
- (١٣) وتلاحظ اللجنة الخاصة بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة الذي اعلن فيه انه جرى التحقيق في اشتراك شركة التمويل الأوروبية الأمريكية (برمودا) ، المحدودة (EAF) في التوسع المقترح لشركة الحديد والصلب الروديسية ، المحدودة (Risco) ، وان النتائج التي خلصت اليها سلطات برمودا نقلت الى لجنة مجلس الا من المنشأة عملا بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) ، بشأن مسألة روديسيا الجنوبية . وهي تعرب عن املها في ان تتخذ الدولة القائمة بالادارة ، مستقبلا ، جميع الخطوات اللازمة لتأمين عدم انتهاك الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية .
- (١٤) وترحب اللجنة الخاصة بانشاء شركة للاسكان في عام ١٩٧٣ بهدف توفير تمويل شراء مساكن بطريق الرهن وتشجيع بناء مساكن منخفضة التكلفة .
- (١٥) وتلاحظ اللجنة الخاصة ان حكومة برمودا تبذل جهودا لتوسيع وتحسين المرافق التعليمية وتعيين المعلمين من السكان المحليين ، ولكنها ترى انه لا يزال ينبغي عمل الكثير في ميدان تدريب المعلمين .
- (١٦) وفيما يتعلق بمسألة ايفاد بعثات زائرة الى الاقليم المعنية ، تلاحظ اللجنة الخاصة مع الابهتاج الموقف الايجابي الذي تتخذه حكومة المملكة المتحدة ، وتأمل ان تسمح الدولة القائمة بالادارة بدخول مثل هذه البعثات الزائرة الى برمودا لتمكين اللجنة من الحصول على معلومات مباشرة وافية عن الحالة السائدة في الاقليم والتحقق من الآراء والرغبات الحقيقية للشعب بشأن مستقبله .

مرفق *

مرفق العمل التي اعدتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات

٢ - ١	لمحة عامة	١ -
٢٢ - ٣	التطورات الدستورية والسياسية	٢ -
٦٠ - ٢٣	الأوضاع الاقتصادية	٣ -
٧٤ - ٦١	الأوضاع الاجتماعية	٤ -
٧٩ - ٧٥	الأوضاع التعليمية	٥ -

برمودا (أ)

١ - لمحة عامة

- ١ - يتضمن تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ب) معلومات أساسية عن برمودا ، وترد فيما يلي معلومات مكملة .
- ٢ - يبلغ عدد السكان المدنيين المقيمين في الاقليم ، وفقا لآخر احصاء سكاني ، أجرى في عام ١٩٧٠ ، ٥٢ ٣٣٠ نسمة ، منهم ٣٠ ٨٩٧ من غير البيض و ٢١ ٤٣٣ من البيض وغيرهم . وقد ولد ١٤ ٤٩٦ نسمة من سكان الاقليم خارج برمودا (بما فيهم ٤٣٨ ١٠ - لها . راجع الاقليم بالجنسية البرمودية) . وفي منتصف عام ١٩٧٣ ، قدر مجموع عدد السكان المدنيين ب ٥٤ ٢٤٥ نسمة .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

- ٣ - يتضمن التقرير الأخير للجنة الخاصة (ج) بيانا بالتدابير الدستورية المنصوص عليها في مرسوم دستور برمودا لعام ١٩٦٨ ، بصيغته المعدلة في عام ١٩٧٣ . وباختصار ، تتكون حكومة برمودا من حاكم تعيينه الملكة ، ونائب للحاكم ، ومجلس للحاكم ، وهيئة تشريعية مكونة من مجلسين ومجلس للوزراء . ويحتفظ الحاكم (سيرادوين ليندر) بالمسؤولية عن الدفاع ، والشؤون الخارجية ، والأمن الداخلي ، والشرطة . وعليه في هذه الأمور أن يتشاور مع مجلس الحاكم ولكنه ليس ملزما بقبول مشورة أعضاء المجلس . ويتكون المجلس من الحاكم ، بوصفه رئيسا ، ورئيس الوزراء (سيرادوارد ريتشاردز) وما لا يقل عن وزيرين أو ثلاثة آخرين (اثنين حاليا) يعينهم الحاكم بعد التشاور مع رئيس الوزراء .

(أ) تستند المعلومات الواردة في هذا الفرع الى ما نشر عن الموضوع من تقارير وما أرسلته حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية من معلومات الى الأمين العام ، بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك في ٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٤ عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الثالث والعشرون ، العرفق .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل الثالث والعشرون ، العرفق ، الفقرات ٣ الى ٦ .

٤ - وتتكون الهيئة التشريعية من مجلس تشريعي معين ومجلس نيابي منتخب . ويقوم الحاكم بتعيين خمسة من أعضاء المجلس التشريعي البالغ عددهم ١١ عضوا وفقا لتقديره هو ، بينما يتم تعيين أربعة منهم بناء على مشورة رئيس الوزراء ، ويتم تعيين اثنين بناء على مشورة زعيم المعارضة (السيد وولتر روبنسون) . ويتألف المجلس النيابي من ٤٠ عضوا ينتخبهم الناخبون البالغون وذلك لمدة خمس سنوات . وفي الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت في ٧ حزيران / يونيه ١٩٧٤ ، احتفظ حزب برمودا المتحد بالمقاعد الثلاثين التي كانت له من قبل . كما احتفظ حزب العمال التقدمي بالمقاعد العشرة التي كانت له من قبل . ويتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء وستة وزراء آخرين على الأقل (١١ حاليا) . وفي ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٤ أعلن رئيس الوزراء تعديلا وزاريا شمل ستة أعضاء . وفي ٦ كانون الأول / ديسمبر ، ورغم معارضة أعضاء حزب العمال التقدمي ، أقر المجلس النيابي قانون الوزراء لعام ١٩٧٤ (تغيير المسؤوليات والأسلوب) . ويوفر القانون أساسا قانونيا لاجتماعات بعض التفسيرات مثل نقل ادارة السجون من وزراء الصحة والخدمات الاجتماعية الى وزارة التخطيط مؤخرا .

باء - مركز الاقليم مستقبلا

لمحة عامة

٥ - ابان الحملة الانتخابية التي جرت في حزيران / يونيه ١٩٧٢ ، تباينت آراء حزب برمودا المتحد وحزب العمال التقدمي تباينا حادا فيما يتعلق بالمستقبل النهائي للأقليم . وقد ورد طلب حكومة برمودا ادخال تعديلات على دستور ١٩٦٨ في اقتراح قدمه سيراد وارد ريتشاردز في المجلس النيابي في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٢ . وأثناء المناقشة ، قدم حزب العمال التقدمي تعديلا للاقتراح يقضي بعقد مؤتمر في لندن " للحصول على الموافقة على وضع دستور جديد لبرمودا يتيح لحكومة برمودا اختيار الاستقلال ، الى جانب أمور أخرى " . وقد أعلن سيراد وارد أن الحكومة لا تستطيع أن توافق على التعديل لأن حزب برمودا المتحد وعد أثناء الحملة الانتخابية بعدم التماس الاستقلال .

٦ - ولا حظت اللجنة الخاصة أيضا البيانات التي ألقاها زعماء الحزبين في عام ١٩٧٣ بشأن مسألة الاستقلال (د) . وباختصار ، اتخذ حزب برمودا المتحد موقفا مفاده أنه لا ينبغي اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة دون التحقق مما اذا كان التحرك نحو الاستقلال سيجعل الأمور أفضل بالنسبة لاهالي الاقليم . ومن ناحية أخرى ، كان من رأى حزب العمال التقدمي أن الوقت قد حان كيما يتولى البرموديون السيطرة على بلدهم .

٧ - وتفيد أحدث المعلومات بأن الخلاف بين الحزبين ما زال قائما . فقد أعلن السيد ج . ه . شارب ، وزير المالية ، وعضو مجلس الحاكم ، في حديث أدلى به في أواخر ايار / مايو ١٩٧٤ أن مزاي

(د) المرجع نفسه ، الفقرات ٨ الى ١١ .

الاستقلال ربما تكون وهمية أكثر منها حقيقية ، وأنها قد تكلف الاقليم غالبا ، ليس من الناحية المالية فحسب ، بل من حيث الأمان الذى تشعر به الشركات الأجنبية العاملة في برمودا بسبب ارتباط الاقليم بالمملكة المتحدة . كما أعلن أنه قد تم مؤخرا ادخال بعض التغييرات الدستورية " ذات المغزى " ، منها على وجه الخصوص انشاء مجلس الحاكم ، والتزام الحاكم باستشارة المجلس في مباشرة مسؤولياته . وذكر السيد شارب أن الحكومة تقوم بجمع المعلومات بشأن المستقبل الدستورى للاقليم .

٨ - أما آراء حزب العمال التقدمي بشأن هذا الموضوع فقد أعرب عنها السيد روينسون ، زعيم المعارضة ، والسيد س . أ . كوكس ، رئيس الحزب ، والسيد و . ليستر ، مسؤول الحزب للعلاقات العامة . فقد أعلن السيد روينسون في بيانه الذى وجهه الى الصحافة في أواخر ايار/مايو ، أن برمودا ، رغم تقدمها اقتصاديا بالنسبة لكثير من البلدان الكاريبية الأخرى ، متخلفة سياسيا ، وأنه في حالة فوز حزبه في عام ١٩٧٦ فان أول مهمة له ستكون بدء المفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة بشأن الاستقلال . وأعلن السيد كوكس وليستر في مقابلة جرت في أوائل تشرين الأول/اكتوبر أن حزب العمال التقدمي يبدو بالنسبة لكثير من سكان الاقليم المحليين بمثابة جماعة " مناضلة " مكونة أساسا من غير البيض ومكرسة للاطاحة ب " نير الاستعمار وتفوق البيض على السوا " على نحو يمكن أن يؤدي الى فوز اقتصادية . وأشار الى أن بيان الحزب لا يتضمن مثل هذه الخطط الجذرية . وأن هدفه يتمثل في تشكيل حكومة ديمقراطية بواسطة رجال قادرين شرفاء لتأمين استمرار رخاء برمودا العام وخفض عدم المساواة في الدخل بين مختلف قطاعات السكان .

٩ - وذكر السيد كوكس أيضا أنه ينبغي لبرمودا ، رغم كونها أقل مساحة من كثير من الاقليم التي كانت فيما مضى تابعة ، أن تتخذ خطوات جارية نحو الاستقلال ، وذلك لأن شعبها يتمتع بالاكتمال الذاتي التام والقدرة على ادارة شؤونه الخاصة . وأعرب عن اعتقاده بأن الاستقلال يمكن أن يتضمن وضع وتنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاجتماعي والسياسي والانهاء الاقتصادي . وهو يعني أيضا وضع نهاية للحكم الاستعماري الذى استمر في الاقليم أكثر من ٣٦٠ عاما . وقال أن الوضع الاقتصادي المتدهور في المملكة المتحدة يبرر استقلال برمودا في أقرب وقت . ويمكن لبرمودا لدى نيلها الاستقلال أن تحصل على مساعدة مالية وتقنية من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية .

١٠ - وقد أعلن ممثل المملكة المتحدة في بيانه الذى ألقاه في اللجنة الرابعة للجمعية العامة فسي ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ (١٠) ان برمودا والاقليم الكاريبية الأربعة الأصغر الواقعة تحت ادارة المملكة المتحدة (٩) تواجه جميعا مشاكل اقتصادية عسيرة . وأوضح أنه يدرك أيضا كل الادراك ضرورة استمرار التقدم نحو تقرير المصير ، والاستقلال ، اذ كانت هذه هي رغبة غالبية الأهالي . وفيما يتعلق ببرمودا ، فان حزب المعارضة يتطلع في النهاية الى الاستقلال ، ولكن الحزب الحاكم لا يحدد ذلك .

(هـ) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢١١٦ .

(و) جزر فرجن البريطانية وجزر كايمان ومونتسيرات وتركس وكايكوس .

١١ - وفي ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، اتخذت الجمعية العامة ، بناءً على توصية اللجنة الرابعة ، القرار ٣٢٨٩ (د - ٢٩) بشأن ستة أقاليم (من بينها برمودا) ، وفي جملة أمور ، دعت فيه ، الدول المعنية القائمة بالادارة أن تضع ، بالتشاور مع ممثلي الشعب المنتخبين بحرية ، جدولاً زمنياً محدداً لممارسة شعوب هذه الأقاليم حقها في تقرير المصير والاستقلال ممارسة حرة . وتعقيباً على ذلك ، أعلن المتحدث باسم حكومة برمودا أن لجنة من مجلس الوزراء تبحث حالياً مزايا ومساوئ الاستقلال بالنسبة لبرمودا .

١٢ - وفي ٦ كانون الأول / ديسمبر ، عندما كان المجلس النيابي يبحث مشروع القانون المشار إليه في الفقرة ٤ أعلاه ، دعا حزب العمال التقدمي الى عقد مؤتمر دستوري كيما تقطع برمودا علاقاتها مع المملكة المتحدة . وقد أجاب السيد ك . ل . ادنيس ، وزير الخدمات البحرية والجوية ، بأنه يفضل توعية شعب الاقليم بالاستقلال ، وأن الحكومة تعتزم تنفيذ رغبات الشعب .

اصلاح النظام الانتخابي

١٣ - نادى حزب العمال التقدمي في الانتخابات العامة التي جرت في عام ١٩٧٢) باصلاح النظام الانتخابي كخطوة أولى نحو تحقيق استقلال برمودا . ويقضي تعديل دستوري ، بدأ نفاذه في نيسان / ابريل ١٩٧٣ ، بتخطيط حدود الدوائر الانتخابية في المستقبل دون مراعاة المقيمين المؤقتين الذين لا يحق لهم التصويت . بيد أن السيدة لويس براون - ايفانز ، نائبة زعيم المعارضة ، أبلغت المجلس النيابي في تموز / يولييه أنه لا ينبغي السماح بالتصويت الا للبرموديين فقط ، والى أن يتحقق ذلك ، فلن تشهد برمودا أية تغييرات دستورية .

١٤ - وقد علق الزعماء السياسيون أو الأحزاب السياسية في برمودا في مختلف البيانات التي أدلوا بها للصحافة خلال عام ١٩٧٤ ، على الأثر الذي أحدثته تصويت الأجانب (غير البرموديين الوافدين من الكومنولث الذين مضى علي اقامتهم في الاقليم ثلاث سنوات) في انتخابات عام ١٩٧٢ . وفي نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، نقل عن الحاكم قوله أنه كان بإمكان المعارضة أن تفوز بـ " ثلاثة أو أربعة أو خمسة مقاعد أكثر " في المجلس النيابي في الانتخابات الأخيرة ، لو لم يسمح للأجانب بالتصويت ؛ وأنه تتوفر " جميع الأسباب التي تدعو الى تقييد تصويت الأجانب " ؛ وأنه اذا كانت الهيئة التشريعية البرمودية " تود أن تغيره ، فهي حرة بالطبع في أن تفعل ذلك " .

١٥ - وفي ايار / مايو ، أعلن السيد روينسون ، زعيم حزب العمال التقدمي المعارض أنه ليس بإمكان البرموديين أن يختاروا مجلسهم النيابي بحرية لأن الأجانب يهيئون حزب برمودا المتحد " الموجه نحو التجارة " . وفي رأيه أنه ينبغي عدم السماح للأجانب بالتصويت . وقد زعم حزب العمال التقدمي في تقرير نشر في أوائل حزيران / يونيه انه كان من الممكن تشكيل حكومة مختلفة لولم يسمح للأجانب بالتصويت في الانتخابات الأخيرة . وجاء في التقرير أن ١٣ ٥ ٢٠ صوتاً من مجموع الـ ٣٤ ٠ ٥٠ صوتاً التي تم الإدلاء بها في انتخابات عام ١٩٧٢) كانت أصوات الأجانب . اما الايام الباقية وعددها ٢٠ ٥٣٠ ، فقد كان نصيب حزب العمال التقدمي منها ١٣ ١ ٨٧ صوتاً .

١٦ - وزعم حزب برمودا المتحد في بيان أصدره فيما بعد أن الرقم ٥٠٠ ٣٤ (أو ما يقل عن المجموع الرسمي بمقدار ٣١٠ أصوات) مستقى مما نشرته الصحف صبيحة يوم الاقتراع . ويتبين من الإحصاء السكاني الذي جرى في عام ١٩٧٠ (أنظر الفقرة ٢ أعلاه) أن ٤٩٦ ١٤ نسمة من سكان الإقليم هم من الأجانب المولودين خارج الإقليم ، و ٣٧٢٩ نسمة منهم هم من مواطني الكومنولث الذين لا يتمتعون بالصفة البرمودية . ووفقا لدراسة استقصائية أجراها حزب برمودا المتحد ، لا يتجاوز عدد الناخبين المسجلين من دول الكومنولث الذين لا يتمتعون بالأهلية البرمودية ٣٧١ ١ ناخبا . واستنادا الى هذه الأرقام ، خلص حزب برمودا المتحد الى أنه " لم يكن ليحدث أى تغيير في عدد البرلمانيين المنتخبين للمجلس النيابي من قبل أى من الحزبين " . واختتم الحزب بيانه قائلا :

" ان الاقتراح الذى يدعو الى عدم السماح لمواطني الكومنولث المؤهلين بالاشتراك بالتصويت هو اقتراح سخيف ، لانهم برموديون في نظر القانون ومن الظلم الواضح الاقتراح بحرمان الأشخاص الذين ولدوا في بلدان الكومنولث الاخرى واسهموا في انماء برمودا على مر السنين ، وعاشوا فيها مدة طويلة وسيموتون فيها . . . من حق الاشتراك في اختيار مسار هذا البلد مستقبلا . "

١٧ - ودحض السيدان كوكس وليستر مساندا حزب العمال التقدمي ذلك بانتقاد الحكومة لرفضها طلب حزبها منح حق التصويت لمن يبلغ من العمر ١٨ عاما . وقال ان المواطنين الشباب الذين بلغوا من العمر مستوى يؤهلهم للقتال والموت في سبيل بلدهم ، ويجعلهم قادرين على اتخاذ قراراتهم الخاصة ، ليسوا ، في نظر السلطات ، ناضجين بالدرجة الكافية لممارسة التصويت من أجل اختيار الحكومة التي ينشدها . وفي رأى حزب العمال التقدمي ، أن منح حق التصويت لهؤلاء الشباب يمكن أن يفسر وجه السياسة في برمودا .

جيم - الأمن الداخلي والشرطة

١٨ - في أعقاب اغتيال الحاكم السابق ومساعدته في اذار/مارس ١٩٧٣ (ز) ، شرعت حكومة برمودا ، بمساعدة حكومة المملكة المتحدة في بذل الجهود لتقديم القتلة للعدالة ولتحسين الأمن في الإقليم . ويقول مفوض الشرطة أن معدل الجرائم انخفض بنسبة ٤٤ في المائة خلال هذا العام . وهو يعزو هذا الانخفاض بصفة جزئية الى تزايد نشاط الشرطة نتيجة للتحقيق في جريمتي الاغتيال . وذكرت مجلة " برمودا صن " في مقالها الافتتاحي في عددها الصادر في ١٥ اذار/مارس ١٩٧٤ أن وفاة الحاكم السابق صدمت البرموديين وجعلتهم يدركون أن العنف ليس السبيل لاجتثاث التفجير .

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، الفصل الثالث والعشرون ، المرفق ، الفقرات ١٢ الى ١٥ .

ونتيجة لذلك تحسنت الأوضاع بصفة عامة في شتى أنحاء الاقليم . وعزت المجلة الى الحاكم الحالي الفضل في العمل على اعادة الحالة في برمودا الى طبيعتها .

١٩ - وكانت اللجنة الخاصة قد أشارت في تقريرها السابق (ح) ، الى معارضة حزب العمال التقدمي لسيلس الحاكم علي الشرطة معارضة استمرت طويلا . وقد نظر المجلس النيابي والمجلس التشريعي في المسألة مرة أخرى في حزيران /يونيه ١٩٧٤ ، في أعقاب تقديم مشروع قانون جديد للشرطة . وقد تم فيما بعد ورغم معارضة حزب العمال التقدمي اصدار القانون الذي يحدد مهام الشرطة ويقضي بإنشاء قوة شرطة عسكرية احتياطية .

٢٠ - ومع ذلك ، فقد كشفت المناقشة في المجلس التشريعي عن تزايد تأييد الحزبين لنقل الاشراف على الشرطة الى حكومة برمودا . ويعد أن لاحظ السيد أ . أ . فرانسيس ، عضو حزب برمودا المتحد ، أن القانون يمكن الحاكم من ممارسة سلطات الشرطة وفقا لتقديره ، اقترح الآراء التالية التي شاطره فيها أربعة آخرون من أعضاء الحزب : (أ) تعديل الدستور بحيث ينتهي من الحاكم أن يتصرف وفقا لمشورة مجلس الحاكم بشأن المسألة ؛ (ب) تعديل الدستور مرة أخرى لوضع الشرطة تحت السيطرة المباشرة لوزير حكومي . ويقول السيد فرانسيس أن الحاكم ، سواء كان برموديا أم لا ، يتمتع بسلطات واسعة تتناول حياة كل فرد في الاقليم من جميع النواحي . وردا على ذلك ، أعلن السيد ج . ر . بلاومان ، وزير التنظيم ، وعضو مجلس الحاكم ، أنه لن يكون من السهل مطالبة الحاكم بأن يتصرف وفقا لمشورة المجلس ، وأنه ليس واثقا " مما اذا كان ذلك امرا مقبولا في هذه المرحلة " . بيد أنه استدرج قائلا انه " ليس ثمة شك في امكانية اسناد السلطات العادية اليومية الى وزير " وهي خطوة يستطيع الحاكم أن يتخذها بموجب التعديلات الدستورية المعتمدة في عام ١٩٧٣ . وفي هذا الصدد حث السيد أ . سيمونز ، عضو حزب العمال التقدمي ، على اعادة النظر في الدستور في أقرب وقت ممكن لدراسة الآراء التي جرى الاعراب عنها أثناء مناقشة مشروع القانون .

دال - المنشآت العسكرية

٢١ - تحتل القاعدتان العسكريتان التابعتان للولايات المتحدة الامريكية في برمودا (القاعدة الجوية البحرية وقاعدة كينجز بوينت البحرية) حوالي عشر مساحة الاقليم . كما تستخدم الطائرات المدنية القاعدة الجوية البحرية . وفي (شباط /فبراير ١٩٧٤) ، أعلن أن بحرية الولايات المتحدة قامت بتركيب جهاز حاسب الكتروني في مركز جديد للدعم التكتيكي للطائرات المضادة للغواصات التي تعمل خارج القاعدة البحرية .

٢٢ - وتحتفظ المملكة المتحدة بقاعدة عسكرية في جزيرة ايرلندا تحت قيادة القبطان ب . ج . ستراكر ، رئيس ضباط بحرية وست انديز ، الذي تشمل مسؤولياته الاقليم الواقعة تحت ادارة المملكة المتحدة في منطقة الكاريبي .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٢٣ - اتسع اقتصاد الاقليم بسرعة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٧١ ، ونتيجة لذلك ارتفع مستوى الدخل المحلي ومستوى المعيشة ارتفاعا كبيرا . بيد أن هذا الارتفاع أعقبه انخفاض في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، وذلك الى حد بعيد ، بسبب عدم قدرة الحكومة على كبح الارتفاع التضخمي في الاسعار على نحو فعال . فانا اعتبرنا أن الرقم القياسي لاسعار التجزئة في كانون الثاني /يناير ١٩٦١ هو ١٠٠ ، نجد أن الرقم القياسي لاسعار التجزئة في عام ١٩٧٣ بلغ ١٨٥٣ ، مقابل ١٦٤١ في عام ١٩٧٢ و ١٤٩٦ في عام ١٩٧١ . وخلال عام ١٩٧٣ ازداد التضخم نتيجة لشح امدادات البترول ، وارتفع معدل هذا التضخم في برمودا أكثر مما ارتفع في البلدان الثلاثة الشركاء تجاريين لبرمودا (الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة وكندا) ، بالرغم من أن بعض بلدان الكاريبي سجلت معدلات تضخم أقل من ذلك كثيرا . وقد مرت على مصدرى الدعم الاقتصادى الرئيسيين لبرمودا ، وهما السياحة والتجارة الدولية ، سنة اخرى مجزية ، ولكن كان ثمة بطء في معدل سرعة النشاط الاقتصادي الجمالي . وقد ذكرت هيئة النقد البرمودية أن الودائع التي تم ايداعها لدى المصارف التجارية المحلية الأربعة كانت خلال معظم عام ١٩٧٣ أقل كثيرا من المستوى الذى بلغته في نهاية عام ١٩٧٢ ، كما أظهرت السلف والقروض التي قدمتها هذه المصارف ، انخفاضا ملموسا .

٢٤ - وبعد أن درست الحكومة التطورات النقدية الداخلية والدولية الأخيرة اتخذت في عام ١٩٧٢ التدابير اللازمة لحماية المصارف البرمودية . ومن بين هذه التدابير احتساب سعر العملة المحلية على أساس دولار الولايات المتحدة بدلا من الجنيه الاسترليني . وفي أعقاب تعويم دولار الولايات المتحدة في ١٩ اذار /مارس ١٩٧٣ واجهت برمودا مرة أخرى حالة من الاضطراب فيما يتعلق بالوضع النقدي الدولي .

٢٥ - وفي عام ١٩٧٣ ، بلغ مجموع قيمة تجارة الاقليم الخارجية ١٥١٨ مليون دولار برمودى ، مقابل ١٦٨٢ مليون دولار برمودى في عام ١٩٧٢ . وقد قدرت الواردات في عام ١٩٧٣ بمبلغ ١٢٢٩ مليون دولار برمودى (١٣٤١ مليون دولار برمودى في عام ١٩٧٢) ، في حين بلغت الصادرات ٢٨٩ مليون دولار برمودى (٣٤١ مليون دولار برمودى في عام ١٩٧٢) مما أسفر عن حدوث خلل في التجارة المنظورة بلغ ٩٤ مليون دولار برمودى (١٠٠ مليون دولار برمودى في عام ١٩٧٢) . وكما كان الحال فيما مضى ، فقد تألفت الواردات الأساسية من السلع المصدرة ، والمواد الغذائية والرقود . ومثلت السلع المعاد تصديرها جميع الصادرات من الاقليم تقريبا ، في حين احتلت الصادرات المحلية (التي بلغت ٢٢٣ ٣٥٦ دولار برمودى ، أو بزيادة قدرها ١٨٠ ١٩٥ دولار برمودى عن العام السابق) مكانة ثانوية ، حيث مثلت مستحضرات التجميل البند الرئيسي فيها . وبالرغم من أن برمودا استمرت تواجه عجزا تجاريا حادا ، فقد غطى صافي إيراداتها من التجارة غير المنظورة ما انفقته على السلع المستوردة تغطية كاملة . وكانت البنود الرئيسية في ذلك أموال السياح وتدفق رأس المال الاستثمارى الأجنبي على الاقليم .

٢٦ - وبالنظر الى ضآلة مساحة الاقليم نسبيا وافتقاره الى الموارد الطبيعية ، لم توجد ضرورة لانشاء جهاز خاص للانماء الاقتصادى العام ؛ بيد أنه أنشئت شركة للاسكان بموجب قانون صدر في عام ١٩٧٣ لتشجيع بناء المساكن (ط) .

٢٧ - وقد علق مصرف ن . ت . باترفيلد آند صن बैंك لندن ، الذى يعتبر ثاني أكبر مصرف في الاقليم ، في تقريره السنوى عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٤ ، على الحالة الاقتصادية للاقليم ، قائلاً أن برمودا ، بخلاف كثير من البلدان الأخرى التى تعتمد اعتمادا كبيرا على مرفق السياحة ، قد حظيت بزيادة معتدلة في عدد زوارها . بيد أن الاقليم لا يستطيع الارتياح الى هذا الاتجاه ، نظرا لارتفاع التكاليف . كما أن المشاكل الدولية أثرت تأثيرا سيئا على الاقليم (أنظر الفقرة ٣٤ أدناه) ، وذلك ، أساسا ، بسبب استيراد السلع والخدمات بأسعار متضخمة ، وخاصة البترول . واستجابة لايماز من الحكومة ، لم يلق السياة الكامل لارتفاع التكاليف على المستهلك ، ولكن لا يمكن للتجارة أن تستمر في اتباع هذه السياسة وتظل قوية ، خاصة بعد الزيادات الكبيرة فى الضرائب . وقد أعرب المصرف عن أمله في أن تبذل الحكومة جهودا أكبر لمكافحة التضخم عن طريق تخفيض نفقاتها هي وتشجيع المدخرات الخاصة .

٢٨ - وقد أعلن الحاكم في الخطاب الذى ألقاه في افتتاح دورة الهيئة التشريعية في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، أن التضخم العالمى يلقي عبئا ثقيلا على البرموديين ، وأن الحفاظ على مستوى معيشتهم الحالى مرهون بقدرتهم على التكيف مع الأوضاع العالمية التى تتغير بسرعة . وأن الحكومة التى تعتقد أن من المستحيل فعلا تجنب الصعوبات الاقتصادية التى تهدد الاستقرار النقدى الدولى ، تعتزم اتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيف آثار هذه الصعوبات على برمودا . ومن المتوقع أن تكون السنة المقبلة سنة عصيبة ، تكاد تعكس بالتأكيد ما تعانيه الولايات المتحدة من تضخم مستمر ، ريعنا من البالية والركود في الصناعة المحلية والشركات التوزيعية . وأعرب الحاكم عن أمله في أن تنجح الجهود التى يبذلها زعماء الدول الكبرى للسيطرة على التضخم ، وتخفيض أسعار الفائدة وتحقيق الاستقرار لعملات العالم . كما أعلن أن المشاكل الاقتصادية التى تعاني منها برمودا تتطلب تفهم الجميع ، بما فيهم الحكومة والادارة والعمال ، التزام الصبر وضبط النفس .

باء - السياسات والبرامج

٢٩ - ذكر الحاكم في الخطاب ذاته أن الحكومة ستقود حملة قمع التضخم الداخلى عن طريق تقييد نفقاتها الخاصة الى أقصى حد ممكن مع الحفاظ على كفاءة الخدمات . ولما كانت السياحة هي عماد اقتصاد الاقليم ، فإن الحكومة ستسعى الى الابقاء على الظروف التى من شأنها أن تجتذب الزوار الى الاقليم . كما أنها اقترحت انشاء لجنة دائمة تتمثل مهمتها بميدى بمراقبة الزيادات فى رسوم

(ط) المرجع نفسه ، الفقرات ٧٢ الى ٧٥ . انظر أيضا الفقرات ٦٦ الى ٦٩ أدناه .

المرفقين العامين ، واعادة تنشيط مكتب شؤون المستهلكين ، وتمديد فترة سريان قانون مراقبة الزيادات في الايجارات (المنازل) لعام ١٩٧١ . فضلا عن ذلك ، فانه سيجرى وضع تشريعات : (أ) لحماية المستهلك عن طريق تنظيم تجارة القروض والاستئجار - والشراء ؛ (ب) وتخويل هيئة النقد البرمودية (وهي هيئة مؤسسية أنشئت في عام ١٩٦٩) سلطة تحديد الحد الأقصى لأسعار الفائدة ؛ (ج) وتنظيم شركات التأمين ومطالبتها باستثمار بعض أموالها محليا ؛ (د) وزيادة الايرادات عن طريق اصدار تراخيص لمزاولة بعض عمليات المراهنة والاشراف عليها ؛ و (هـ) تحديث قانون رسوم الطوابع لعامي ١٩١٧ و ١٩١٩ . واقترح الحاكم عدة مقترحات أخرى بشأن مختلف قطاعات الاقتصاد ترد في الأجزاء الفرعية ذات الصلة الواردة أدناه .

٣ - اثناء مناقشة خطاب الحاكم في المجلس النيابي في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، حث السيد روينسون زعيم المعارضة الحكومة على انتهاج سياسات اقتصادية ملائمة تمكن الاقليم من مكافحة التضخم على نحو فعال مع تجنب البطالة . وردا على ذلك ، ذكر السيد شارب ، وزير المالية ، انه لا توجد أية حلول مطلقة لمشكلة التضخم ، وان ارتفاع الأسعار في الخارج أدى الى الزيادة الكبيرة في معدل التضخم الداخلي ، الذي يرجع بصفة رئيسية الى البترول ، والفواكه المسلبة ، والدقيق والسكر . وأعرب عن اعتقاده بأن التضخم المستورد لا يمكن تقليصه عن طريق فرض رقابة على الأسعار ، وانما عن طريق قوى السوق العادية . وقال ان ارتفاع تكاليف الخدمات ، وهو عامل يمكن لبرمودا أن تحتويه ، قد أسهم في التضخم وأنه السبب في محاولة الحكومة الابقاء على الزيادات في الأجور عند مستوى معتدل . وقال ايضا أن الحكومة لا تعتمزم في الوقت الحاضر البدء في تنفيذ كثير من المشاريع الانتاجية الكبيرة مثل مشروع شبكة المجارى . وأعرب السيد شارب عن أمله في أن تتيح شركات التأمين الأجنبية العاملة في الاقليم مبلغ مليون دولار لبرمودا سنويا للاستثمار المحلي ؛ وأشار أيضا الى أن أية زيادة كبيرة في سعر الفائدة ستثير صعوبات كبيرة بالنسبة لكثير من الناس . وردا على النقاط المثارة ، أعرب السيد بلاومان ، وزير التنظيم ، عن تأييده لاقتراح حزب العمال التقدمي الذي يقضي بأن تعقد جميع الأطراف المختصة مؤتمرات لوضع سياسة لاجبهة متحدة في مواجهة التدهور الاقتصادي العالمي المتزايد . وقال أيضا أن الحكومة تدرك كل الادراك أن تخفيض المشاريع العامة سيؤثر على العمالة .

جيم - السياحة

٣١ - تفيد المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالادارة ، أن عدد الزوار الذين وعدوا الى برمودا بطريق الجو ، وهم المصدر الرئيسي لدخل مرفق السياحة ، ارتفع في عام ١٩٧٣ بمقدار ٥٠٠٠ تقريباً ، أى بنسبة ١٣ في المائة عن العام الماضي . وفي الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٧٤ ، بلغ عدد الوافدين بطريق الجو ٤٢٧ ٨٧٣ ، بزيادة قدرها ١٠٢ في المائة عن الفترة المقابلة من عام ١٩٧٣ . كما ارتفعت خلال العام عمليات التوقف في برمودا اثناء القيام برحلات بحرية . ففي خلال الفترة ما بين كانون الثاني /يناير وتشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٤ ، جلبت ١٦٢

عمنية توقف بحرية . ٨٤ ١٠١ زائرا لبرمودا ، وذلك مقابل ١٣٧ عملية توقف و ٤٨٦ ٧٢ زائرا فسي الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٧٣ . وذكر السيد و . ج . ويليامز ، مدير السياحة ، أن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة (مصدر معظم السياح) وعدة بلدان أخرى تبيّن أن الأرقام لا يمكن أن تستمر في الارتفاع الى أجل غير مسمى ، ولكن اذا استمرت برمودا في تقديم الخدمات لزوارها بالاسعار التي يقدرّون على دفعها فمن المحتمل أن لا تسوّأ أحوال البرموديين كثيرا .

٣٢ - وفي ١ اذار/مارس ١٩٧٤ ، أعلن أن الحكومة قررت بناء كلية للتدريب على أعمال الفنادق على أن تبدأ الدراسة فيها في عام ١٩٧٥ (أنظر الفقرتين ٥٦ و ٧٦ أدناه) لتدريب البرموديين من كافة المستويات على جميع أنواع الوظائف المتنوعة المتاحة في صناعة الفنادق ، التي تعتبر أكبر مصدر للعمالة في برمودا . ومن التطورات الهامة الأخرى موافقة المجلس النيابي في ٢٢ اذار/مارس على مشروع قانون يقضي بتشديد الرقابة الحكومية على ملكية الفنادق الأجنبية . ويقضي مشروع القانون بأن تتمتع الحكومة بسلطة فرض شروط على منح تراخيص الفنادق وذلك بغية تقييد مبيعات اسهم الفنادق دون ترخيص . ويجوز للحكومة أيضا أن تلغي ترخيص فندق يملكه أجنبي وبه أكثر من ٥٠ سريرا ، اذا نقل الاشراف الفعلي الى واحد من غير البرموديين .

٣٣ - وأعلن الحاكم في خطابه الأخير أنه سيستمر في اتباع سياسة السيطرة الدقيقة على انماء المرافق السياحية وتوسيع الصناعة بما يتماشى واحتياجات المجتمعات المحلية . وأعلن وزير السياحة أثناء مناقشة هذا الخطاب في المجلس النيابي أن برمودا هي البقعة السياحية الوحيدة في منطقة الكاريبي التي سجلت زيادة في عدد زوارها في عام ١٩٧٤ . فقد احتفظ الاقليم بنسبة عملائه العالية ، ولم ينخفض الانفاق السياحي فيه ، كما يتضح ذلك من الدراسات الاستقصائية . وفي نهاية تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، أعلنت الحكومة أنه قد تم الاستغناء عن ١٠٥ من العاملين في الفنادق (١٥٠ في أوائل كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٣) .

دال - التطورات المالية

الشؤون المصرفية والمالية

٣٤ - توجد في الاقليم أربعة مصارف تجارية تضطلع بجميع الأعمال المصرفية وتقدم تسهيلات ائتمانية كاملة . وقد انخفض معدل النمو السنوي لصناعة الصرافة من ٣٧ في المائة في فترة ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٠ الى ١١ في المائة في فترة ١٩٧١ الى ١٩٧٢ . بيد أن الموارد الاجمالية للصناعة ارتفعت في عام ١٩٧٣ بنسبة ٢٦ في المائة بحيث بلغت ٨٨٣ مليون دولار برمودي ، نتيجة بصفة رئيسية ، لزيادة في مجموع الودائع والودائع ذات الأجل المودعة لدى المصارف الأخرى . ويتضح من التقريرين السنويين لأكبر مصرفين في الاقليم ، يسيطر عليهما البرموديين بصفة رئيسية ، عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٤ ، أنهما حققا زيادة أخرى في مجموع مواردهما ، من ٧٠٥ مليون دولار برمودي الى ٨٦٢ مليون دولار برمودي . وقد بلغ نصيب مصرف برمودا المحدود من

هذا المبلغ الاجمالي ٤٩٨ مليون دولار برمودي بينما بلغ نصيب مصرف ن . ت . باترفيلد آند صن ، المحدود ، ٣٦٤ مليون دولار برمودي . ولا تتسـونر ارقام بالنسبة للمصرفيين الاخرين يمكن مقارنتها بهذه الأرقام . وقد استرعى مصرف برمودا ، المحدود ، في تقريره بالنظر الى المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تواجه معظم البلدان المتقدمة النمو وذكر أنها تـؤثر تأثيـرا سيئاً على المصارف العالمية ، وكان تأثيرها حاداً في برمودا . وقال ان الصناعة واجهت أيضاً صعوبات محلية معينة ناجمة بصفة أساسية عن ارتفاع التكاليف وانخفاض أسعار الفائدة . ونتيجة لذلك انخفض صافي دخلها انخفاضاً طفيفاً بالرغم من النمو المرضي في الموارد الاجمالية . أما مصرف ن . ت . باترفيلد آند صن ، المحدود ، الذي علق في تقريره السنوي على الحالة الاقتصادية في برمودا (أنظر الفقرة ٢٧ أعلاه) ، فقد أشار الى حدوث تحسن طفيف في صافي أرباحه في السنة المالية المذكورة .

٣٥ - ويمتلك مصرف باركليز الدولي ، المحدود ، التابع للمملكة المتحدة ، ٣١ في المائة من أسهم مصرف برمودا بروفيدنت ، المحدود ، الذي يعتبر أصغر مصرف في الاقليم ، بينما تمتلك شركة بروفيدنت المحدودة للاستثمارات والاسهم ٣٠ في المائة من اسهم المصرف . وفي أوائل تموز/يوليه ١٩٧٤ ، أعلنت شركة سيتي ، المحدودة للتمويل والاستثمارات (١) خطة للاندماج مع شركة بروفيدنت المحدودة للاستثمارات والأسهم في محاولة لحل المشاكل المالية التي تعاني منها الشركة الأخيرة ، شريطة أن تحصل شركة سيتي ، المحدودة للتمويل والاستثمارات على ترخيص من الحكومة لتشغيل مصرف تجاري جديد . وقد رفض المجلس النيابي هذا الشرط في ١٢ تموز/يوليه ، عندما صوتت ضد وقف العمل بالقواعد البرلمانية للسماح بتقديم مشروع قانون خاص بشأن المصرف المقترح . وقد امتنع الوزراء الحكوميين عن التصويت بعد أن أوضح وزير المالية أنهم لا يعترضون على وقف العمل بهذه القواعد ، وانما يعترضون على انشاء مصرف خامس في ذلك الحين . وأوصى بأن تدرس اللجنة المنتخبة المشتركة المعنية بالقوانين الخاصة هذه المسألة . ثم قدم مصرف باركليز الدولي ، المحدود اقتراحاً يدعو الى مساعدة شركة بروفيدنت للاستثمارات والأسهم . وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ، أعلن أن شركة بروفيدنت للاستثمارات والأسهم أعطيت مهلة قدرها ٣٠ يوماً للبت فيما اذا كانت ستقبل هذا العرض ، الذي كانت قد وافقت عليه بالفعل كل من الحكومة ، وهيئة النقد البرمودية ومصرف برمودا بروفيدنت ، المحدود .

٣٦ - هذا وتقدم المصارف المحلية خدمات متنوعة للشركات الدولية العاملة في برمودا . وذكرت الدولة القائمة بالادارة أن عدد هذه الشركات ارتفع من ٢١٠٧ في عام ١٩٧٢ الى ٢٢٢٤ في عام ١٩٧٤ ، بالرغم من تكيف التجارة الدولية مع تصفية منطقة الاسترليني والزيادة في الرسوم السنوية التي فرضتها

(١) للحصول على مزيد من المعلومات بشأن شركة سيتي ، المحدودة ، للتمويل والاستثمارات ، أنظر : المصدر نفسه ، الفصل الرابع ، المرفق ، التذييل الخامس ، الفقرات ١٦ الى ٢١ .

الحكومة في نهاية عام ١٩٧٢ (ك) . وقد سجلت ٢٤٥ شركة دولية في نهاية أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ . وفي ٦ تشرين الثاني / نوفمبر أعلن رئيس رابطة التجارة الدولية في برمودا أن معدل تكوين مثل هذه الشركات يبدو مفتاحاً على أساس شهري وأن الشركات ممثلة فيما يبدو تمثيلاً جغرافياً واسع النطاق ، ولكن مع التركيز على الولايات المتحدة .

الشؤون النقدية والاقتصادية

٣٧ - تقوم هيئة النقد البرمودية ، في جملة أمور ، بإصدار واسترداد العملة المعدنية ، والاشرفاء على المصارف وغيرها من المؤسسات المالية ، وإصدار المشورة إلى الحكومة فيما يتعلق بالشؤون المصرفية والنقدية . وفي نيسان / أبريل ١٩٧٤ ، أسندت إلى الهيئة مهمة تنظيم رقابة التحويلات النقدية نيابة عن الحكومة . وبالرغم من أن دولار الولايات المتحدة ليس عملة قانونية في برمودا ، فإنه يقبل عادة في الفنادق والمنشآت التجارية . وبالرغم من وجود بعض المآخذ على هذا الترتيب ، فقد أبدت الهيئة ترددها بشأن تقييد حرية تداول دولارات الولايات المتحدة محلياً نظراً لأن غالبية السياح الذين يزورون الاقليم يفدون من الولايات المتحدة .

٤٨ - انماء الموارد الطبيعية

٣٨ - تسعى الحكومة إلى تعزيز الانتفاع بالموارد الطبيعية على نحو أفضل عن طريق تحسين الزراعة وصيد الأسماك والاشرفاء على استغلال الأراضي . وشددت في عام ١٩٧٤ على انشاء صناعة متطورة لصيد الأسماك واستكمال وضع خطة شاملة تهدف إلى الانتفاع الأمثل بمراد أراضي الاقليم المحدودة لأفراض الانماء .

٣٩ - وفي تقرير نشر في ٦ آذار / مارس ١٩٧٤ ، أوصى بخبير كندى في صيد الأسماك ، في جملة أمور ، بعد أن درس الشؤون البحرية الخاصة ببرمودا ، بما في ذلك صيد الأسماك على الصعيدين التجاري (أ) ، بما يلي : (أ) اعطاء الأولوية لاستخدام طرق التحضير الآلي للبيانات من أجل الحصول على المعلومات اللازمة المتعلقة بالانتاج والاتجاهات في محاميل صيد الأسماك حالياً ؛ (ب) إذا كان المراد تآوير المعايير المحلية بحيث تصبح صناعة قوية ، فإنه ينبغي الشروع في أعترب وقت ممكن في اجراء الدراسات اللازمة عن المخزون من الثروة السمكية ؛ (ج) ينبغي اتخاذ التدابير

(ك) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الرابع ، المرفق ، التذييل الخامس ، الفقرات (٢) إلى (٣٠) .

(ل) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ،

المجلد السادس ، الفصل الثالث والعشرون ، المرفق ، الفقرة ٤٢ .

٤٢ - وفي اواخر عام ١٩٧٤ أيضا وافقت الهيئة التشريعية على مشروع قانون للانماء والتخطيط لتوفير الجهاز القانوني اللازم الاشراف على البناء واستغلال الارض خلال الأعوام الخمسة التالية . ويستهدف مشروع القانون هذا تنظيم الانشاءات على أساس ترك أكبر مساحة فضاء ممكنة للمحافظة على جمال الاقليم . وسيجرى تنفيذ هذا الهدف بموجب نيابة الانشاءات ، التي قدمها الى المجلس النيابي في ٢٨ حزيران /يونيه السيد أ. و. ب. فيسي ، وزير التنايات ، الذي أعلن انه لن تجرى مناقشة هذه النماة الا في اواخر عام ١٩٧٥ ، بعد الاستماع الى الاعتراضات والبت فيها . وقال ان الحكومة ، في سعيها الى تحقيق هذا الهدف ، حازمة على القيام بما يلي : (أ) توفير المساكن اللازمة لسكان برمودا عاليا ومستقبلا على نحو لا يضر بنوعية البيئة ؛ (ب) سياسة وتعزير التابع البيئي للاقليم ؛ (ج) توفير مستوى كاف من الخدمات والمرافق المتعمية ؛ و (د) تحقيق هذه الغايات بتكاليف ضئيلة للمجهور .

٤٣ - وعلى أساس احتمال ارتفاع عدد سكان برمودا بمقدار ١٦٠٠٠ نسمة بحلول عام ١٩٩٠ ، تقضي النماة ببناء ٥٠٠٠ منزل جديد . وقد قدر أن ثمة حوالي ٣٠٠٠ أزر من الأراضي مازالت خالية في مظهرها ، والتي تعتبر ٧٥٠ أكرًا منها متاحا للانشاءات . وقد اقترح تركيز الانشاءات في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والحفاظ على البيئة في باقي الاقليم ، حيثما أمكن .

٤٤ - وذكر الحاكم في محالبه الأخير انه ستعرض على الهيئة التشريعية تنقيحات جديدة لخطة عام ١٩٧٤ في شكل " تنظيم عام للانماء وتصنيف اوجه الاستخدام " . ويتمثل الهدف الأول لهذه التنقيحات في اتاحة انماء المجتمع انماء منظمًا واقتصاديًا بأقل تكلفة وبأقل ضرر ممكن للمجهور وذلك عن طريق تحديد انواع البناء الذي يمكن البدء فيها فورًا بعد التحقق منها . وذكر الحاكم أيضا انه سيجرى تقديم مشروع قانون بشأن الملكية المشتركة ، يقضي بادخال شكل جديد للملكية العقارية في برمودا .

واو - انماء الصناعات التحويلية

٤٥ - يوجد في الاقليم عدد من الشركات الصناعية الصغيرة نسبيًا التي يسير عليها السكان المملين ، والتي لا تقوم منها بتصدير منتجاتها الا تلك التي تعمل في صناعة الأرواح الحاربية ، ومستحضرات التجميل والادوية . وتتولى الحكومة ان الصناعات المحلية تستخدم عددا من العمال يقدر ب ٣٠٠٠ عامل وانها تسهم بزهاء ٢٦ مليون دولار برمودي في الاقتصاد سنويًا . واستنادا الى الاحصاءات التجارية الأخيرة (أنظر الفقرة ٢٥ أعلاه) ، ليس من المرجح أن تصبح الصادرات الصناعية من برمودا مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي .

٤٦ - وفي ١٠ أيلول /سبتمبر ١٩٧٤ ، أعلن ان الشركات المعنية لانتاج المشروبات المقطرة ، والخازات الصناعية ، والمطابخ والمطابخ الحكومية بوضع سياسة محددة بشأن الصناعات

التحويلية . وذكرت هذه الشركات ان مزايا تعزيز التصنيع في برمودا تتمثل فيما يلي : (أ) توسيع نطاق قاعدتها الاقتصادية بعيدا عن السياحة التقليدية والتجارة الدولية ؛ (ب) توفير النقد الأجنبي عن طريق تخفيض الواردات من الخارج ؛ و (ج) اعادة تداول الأبرور والمرتبات في ككل قدامات الاقتصاد . وأشارت الى انه قد تم تقديم اقتراحات بشأن انشاء صناعة عملية للجمعة التي ادارة التعاطيل للنظر ؛ بيد أن الشركات الأخرى التي لديها خطط توسعية لا تريد أن تلتزم بشيء ، الى أن توضح الحكومة موقفها من الصناعات المحلية . كما أشير الى انه بدون وجود مبادئ توجيهية محددة من الحكومة ، قد تفقد بعض الشركات الى وقف عملياتها ، وتصبح شركات استيراد .

٤٧ - وقد ردت الحكومة بالموافقة على الاجتماع بالشركات الصناعية المحلية كل على عدة لبحث مشاكلها الخاصة وتقديم التوصيات تبعاً لذلك . وتقول المصادر الحكومية انه من الأشكال الأساسية للمساعدة ، وأكثرها طلباً ، تنفيذ الرسوم الجمركية اما كلياً او جزئياً ، وهو امر تقرره لجنة التعريفات الجمركية . وتعتقد بعض الشركات الصناعية ان هذه السياسة ليست كافية ، وانه بدون توفير حماية ضد المنافسة الأجنبية ، ستتآكل تجارتها ببطء نتيجة لتزايد تكاليف العمال والضرائب .

٤٨ - وقد اعلن السيد ميخائيل ديويوت ، المستشار الاقتصادي للحكومة ، الذي ينادر البلاد ، في مقابلة أشرطة ان الانماء الصناعي يعوقه عاملان رئيسيان هما : (أ) انه نتيجة لارتفاع تكاليف العمال تواجه شركات التصنيع المحلية صعوبة في التغلب على المنافسة الأجنبية سواء داخل برمودا أو في أي مكان آخر ؛ و (ب) ان السوق المحلية لا تتيح امكانيات كافية لتحقيق أكبر قدر من الكفاية الانتاجية .

زاي - انماء المواصلات وغيرها من المرافق الأساسية

٤٩ - اولي اهتمام خاص في عام ١٩٧٤ لتحصين الطرق والممرور في برمودا ، والاشراف على شؤون الطيران المدني المتعلقة بها ، وانشاء أعمال شحن بحري دولية فيها ، وانشاء شبكة مياه كافية .

٥٠ - وجدير بالذكر ان الحكومة نشرت في أواخر عام ١٩٧٢ تقريراً يتضمن دراسة استقصائية عن مشاكل الطرق والممرور التي يعاني منها الاقليم . وقد وضعت التوصيات التي تضمنها التقرير بهدف مواجهة النمو وحماية البيئة الجوارية لبرمودا لصالح المقيمين فيها وبناعة السياحة الدوية بالنسبة لها . وقد اعلن في عام ١٩٧٣ انه قد تم اتخاذ خطوات معينة على أساس هذا التقرير . وذكر الحاكم في خطابه الذي القاه مؤخراً انه سيواصل تنفيذ التوصيات ؛ وانه سيقدم في أوائل عام ١٩٧٥ تشريفاً بشأن تحديد طرق السريعة السياحية ، التي سيقيد فيها مرور المركبات الثقيلة ؛ وانه سيجري التشديد على تحسين الطريق المؤدى الى غامبتون من الشمال . كما ذكر انه ستستمر مراقبة عدد السيارات التي تمر في الطرق ونوعية وأوجه استخداماً مراقبة دقيقة ، وانه سيجري تطبيق قانون يحدد استخدام السيارات الخاصة بسيارة واحدة لكل وحدة سكنية . وقد اقترح تحسين نظام مركبات النقل (الباصات)

وأكمان بناء محطة نهائية مركزية لمركبات النقل ؛ وستبذل عندئذ الجهود للتشجيع على زيـادة استخدام مركبات النقل هذه . وسيجرى في عام ١٩٧٥ تشغيل مركبات نقل جديدة أنشأها جازيبية وتوفر مزيدا من الراحة للركاب .

٥١ - وجدير بالذكر أيضا انه في أعقاب المحادثات التي جرت في آذار / مارس ١٩٧٢ بين حكومتي برمودا والمملكة المتحدة ، تم الاتفاق على أن يشرع فريق عامل في مناقشات بشأن الطيران المدني وما يتصل به من أمور . وذكر الحائكم في الخطاب المشار اليه أعلاه أن حكومة برمودا اتخذت خطوات أخرى كيما يكون لها رأي أكبر في شؤون الغطوط الجوية ، التي تؤثر على مصالح برمودا تأثيرا حيويا . وستستمر الجهود الرامية الى تشجيع انشاء خدمات جوية جديدة على الطرق المناسبة الى برمودا ومنها ، مع التشديد بوجه خاص على نقاط الاتصال بالجزء الجنوبي الشرقي من الولايات المتحدة وعلى الطرق الاضافية المؤدية الى أوروبا . وأعلن ان الحكومة تعتزم مقاومة الزيادات التي فرضت بدون مبرر على رسوم السفر بالاعاثرات بسبب ارتفاع تكاليف الوقود . وفي العتام قال ان المرحلة الثانية من مرافق ما قبل التشغيل التي يجرى انشاؤها لجمارك الولايات المتحدة في المطار المدني (المطار الجوي الوعيد في الاقليم) ستبدأ في أوائل عام ١٩٧٥ ، وقد استكملت مؤخرا المرحلة الأولى من هذا البرنامج الذي يجرى تنفيذه في إطار مشروع مشترك مع حكومة الولايات المتحدة لتصيز مزيد من الأمن والنقاة في المحطة .

٥٢ - وقد افتتح سير ادوارد ريتشاردز ، رئيس الوزراء ، المناقشة حول خطاب الحائكم بكلمة انهى فيها الى المجلس النيابي ان المملكة المتحدة اقتنعت الآن بأن بعض الأمور التي تؤثر على الصناعة ، والتي قيل مرة انها تقع خارج نطاق ولاية برمودا ، انما تدغل في واقع الأمر في نطاق هذه الولاية وانه يجرى وضع تعديلات لأنظمة الطيران المدني ، بحيث تقوم السلطات المحلية بمنح بعض التراخيص المعينة . وفي ١٦ كانون الأول / ديسمبر ، أعلن سير ادوارد ان مجلس ترخيص النقل الجوي قام ، في أعقاب اقرار هذه التعديلات ، باصدار ترخيص مؤقت مدته عام يشمل جميع رحلات الغطوط الجوية البريطانية الى برمودا ومنها ، وان هذا الترخيص أصبح نافذا في ١ كانون الأول / ديسمبر .

٥٣ - وقد سبقت الإشارة الى انه اتخذ في عام ١٩٧٦ تدبير تشريعي لانشاء تجارة شحن بحري دولية في الاقليم . وذكر الحائكم في خطابه ان الحكومة ستقترح تعديل التشريع لتمكين برمودا من أن تصبح طرفا في الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحر (ن) والاتفاقية الدولية لسلوك السفن (س) ، وذلك لتأمين وفاء سفن الشحن التجارية المسجلة في الاقليم لأعلى المعايير الدولية . وقد أعلن السيد ادنيس ، وزير الخدمات البحرية والجوية ، أثناء مناقشة الخطاب أن وفدا من برمودا هو في طريقه الى لندن للتفاوض مع جمعية اعتماد السفن بشأن اعتماد السفن ومعاينتها ؛ وانه يجرى انشاء سجل خاص للملاحة والشحن ؛ وان الاجراءات اتخذت لاعارة أحد كبار خبراء معاينة السفن الى الاقليم لمدة عامين الى أن يتوفر في الاقليم شخص محلي مؤهل لذلك .

(ن) الامم المتحدة ، سلسلة المعاهدات ، المجلد ٥٣٦ ، الرقم ٧٧٩٤ ، الصفحة ٢٧ .

(س) المصدر نفسه ، المجلد ٦٤٠ ، الرقم ٩٥٩١ ، الصفحة ٣٣ .

٥٤ - وقال الحاكم انه نتيجة لازدياد الطلب على امدادات المياه النقية ، أصبح من الأهمية بمكان صيانة احتياطي برمودا من المياه الجوفية الطبيعية وانه سيوضع تشريع يهدف الى تحقيق ذلك . وذكر السيد ر . ا . مارشال ، وزير الأشغال والزراعة ، أثناء مناقشة الغطاب ، أن مساعداً جرى مؤخراً كشف عن وجود احتياطات من المياه الجوفية تبلغ طاقتها الانتاجية ٤٠٠ مليون من المياه يوميا في محافظة ديفونشاير يمتد استعمالها . وقد أعلن في عام ١٩٧٤ أن محطة مياه واتلينغتون ، التي تزود ٥ محافظات باحتياجاتها من المياه ، قد رفعت طاقة محطاتها لتنقية المياه الى حوالي مليوني جالون يوميا وانها تزود تسعة فنادق كبيرة بمياه الشرب .

٥٥ - المالية العامة

٥٥ - قدمت الى المجلس النيابي في (آذار/مارس ١٩٧٤) ميزانية قياسية تبلغ ٦١٢ مليون دولار برمودي للسنة ١٩٧٤/١٩٧٥ ، تسمح بتوفير فائض قدره ١١ مليون دولار برمودي . وقد قدرت الإيرادات المتكررة ، الناشئة أساساً من الرسوم الجمركية ، وضريبة العمل وضريبة العقارات ، بمبلغ ٥٦٢ مليون دولار برمودي . بينما قدرت النفقات المتكررة بمبلغ ٥٦٢ مليون دولار برمودي موزعة على النحو التالي : التعليم ، (١٠ ملايين دولار برمودي) ؛ الخدمات الصحية والاجتماعية (بما في ذلك المستشفيات) ، (٤ ملايين دولار برمودي) ؛ الشراء ، (٥ ملايين دولار برمودي) ؛ الأشغال العامة ، (٧ ملايين دولار برمودي) ؛ السياحة ، (٤ ملايين دولار برمودي) ؛ الديون العامة ، (٣٦ ملايين دولار برمودي) ؛ النتاج العام ، (١٩ مليون دولار برمودي) ؛ الزراعة ومصائد الأسماك ، (١٨ مليون دولار برمودي) ؛ السجون ، (٨ مليون دولار برمودي) . وفي سنة ١٩٧٤/١٩٧٥ قدرت النفقات الرأسمالية التي يتعين تمويلها كلياً بواسطة القروض ، بمبلغ ٤ ملايين دولار برمودي ، تخصص بصفة رئيسية لبناء المدارس (٤٠ مليون دولار برمودي) ، ومشاريع الأشغال العامة (٢٠ مليون دولار برمودي) والهايران المدني (٥٠٠٠٠٠ دولار برمودي) .

٥٦ - وذكر السيد شارب وزير المالية ، أثناء تقديم تقديراته الى المجلس ، أن المصروفات الحكومية في السنة المالية الحالية اقتضت على أدنى حد ممكن يتمشى مع الابقاء على المستويات المرتفعة التي تحققت في السنوات الأخيرة ، وذلك بغية تجنب تحميل الجمهور أعباء لا داعي لها أو تضخمية . وأوضح ان الحكومة ستتقرب حسب الاقتضاء من أجل الوفاء بالنفقات الانتاجية واسترعى النظر الى قرارها بتأجيل خطة دارة مدتها ثلاث سنوات لمثل هذه النفقات . وستشمل التقديرات ، في كل عام قائمة بالمشاريع الانتاجية التي تعتمدها الحكومة تنفيذها في السنوات المالية الثلاث التالية ، مع بيان بمجموع التكاليف المقدرة لكل مشروع في اطار مدة الثلاث سنوات . وفي كل عام سيجرى تمديد قائمة المشاريع فاحسباً آخر كما سيجرى ادخال التنقيحات اللازمة على القائمة السابقة حسب الاقتضاء . وأوضح السيد شارب ان سياسة الحكومة تستهدف قصر النفقات الانتاجية على حوالي ٥ ملايين دولار برمودي سنويا والاستمرار بوجه عام في تعزيز المقومات الهيكلية للمجتمع في مجموعه عن طريق ادخال

تحسينات في الخدمات الأساسية . وأشار على وجه التحديد الى مشروعين واردين في خطة النفقات الانتاجية للفترة من ١٩٧٤ / ١٩٧٥ الى ١٩٧٦ / ١٩٧٧ وعمما : انشاء كلية للتدريب على أعمال الفنادق (الفقرتان ٣٢ أعلاه و ٧٦ ادناه) وبناء مرافق جمركية لما قبل التخليص تبلغ تكاليفها ٨٠٠٠٠٠ دولار برموى (أنظر الفقرة ٥ أعلاه) .

٥٧ - وذكر الوزير أيضا ان الحكومة سترفع المعدل المتوافق العالي لضريبة العقارات الى ٦ في المائة كحد أدنى ، بحيث ترتفع هذه النسبة بشكل تصاعدي الى ٢٠ في المائة كحد أقصى (وقع الحاكم في ٧ أيار/مايو ١٩٧٤ على مشروع قانون لتنفيذ هذا القرار) ، وذلك لمواجهة ارتفاع تكاليف التشغيل . وقال ان الدراسات ستبقى مستمرة لاكتشاف وسائل تعزيز ، وعند الاقتضاء ، تضيير القاعدة الضريبية الحالية لتلبية كل من المتطلبات المالية والاجتماعية . وفي الختام ذكر ان عام ١٩٧٤ لن يشهد أى تقدم ، ولأن الحكومة ربما تقدم خططا لتحقيق إيرادات جديدة اذا اقتضى الأمر ذلك .

٥٨ - وانتقد أعضاء حزب العمال التقدمي المعارض الميزانية بسبب اعتمادها اعتمادا كبيرا على الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب غير المباشرة ، مما سيسهم ، كما يزعمون ، في التضخم وتخفيض مركز برموى التنافسي . وزعموا انه اذا انفق الشعب اقل ، فستفشل السياسة المالية الحالية ، وانه اذا نجحت هذه السياسة ، فإذ الدخل الحقيقي للشعب سينخفض بسبب " التضخم الذى يتزايد بسرعة كبيرة " . ولذا ، فقد حث حزب العمال التقدمي الحكومة على ما يلي : (أ) خفض النفقات غير الضرورية والحد من البيروقراطية ؛ (ب) وضع خطط لتحقيق إيرادات لا تعجل التضخم الناشئ عن الظروف العملية ؛ و (ج) زيادة الضرائب على القادرين على دفع أكثر مما يدفعون .

٥٩ - وردا على ذلك ، ذكر السيد شارب انه يجرى توسيع القاعدة الضريبية لأن الرسوم الجمركية ستخفض من ٥٦ في المائة من الإيرادات المحلية في عام ١٩٧٠ الى ٤٢ في المائة في عام ١٩٧٤ ، ولأن حجم الخدمات الجديدة التي تقدمها الحكومة يعوض الى حد بعيد عن الارتفاع الدائفي الذى طرأ في عدد الموظفين الحكوميين (باستثناء موظفي الجمارك والشرطة ، وضباط السجن والمعلمين) منذ عام ١٩٧١ . وذكر أيضا ان الرسوم الجمركية الحالية تلقي بمعظم ثقلها على الكماليات سامحة بدخول معاليم الضروريات بدون رسوم في واقع الأمر . وفي الختام قال ان الإيرادات الإقليمية ستتخفض فيما اذا أدى فرض ضرائب اضافية على الدخل الى ظهور فتور اقتصادى في البلاد ، ولكن الحكومة ستعيد النظر في سياستها الضريبية من حين لآخر .

٦٠ - وقد أوضح السيد شارب ، في بيانين ألقاهما في ايلول / سبتمبر وتشيرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، ان الحكومة ستعود في فترة السنتين ١٩٧٥ / ١٩٧٦ الى اتباع سياستها التقلديية القائمة على الدفع أولا بأول . وبذلك ستخفض النفقات الحكومية عن طريق وقف بعض البرامج الحالية وتأجيل المشاريع الانتاجية الرئيسية المعبئة . ومن ناحية أخرى ، سيطلب الى الهيئة التشريعية اعتماد المزيد من الأموال لتغطية الارتفاع في تكاليف المرافق الحكومية ، الناجم عن التضخم .

وستقترح الحكومة لدى تقديم هذا الدالـب فرض ضريبة على المراعنات وزيادة رسوم الدا وابع . وقد أشار الحائـم في خطابـه الأثير (أنـذار الفقرة ٢٩ أعلاه) الى كـل من الاقـتراحين .

٤ - الأوضـاع الاجـتماعية

ألف - اليد العاملة

العمالة والهجرة

٦١ - ترأس السيد س . ن . وولريدج ، وزير العمل والهجرة ، في حزيران /يونيه ١٩٧٤ ، وقد مراقبي برمودا الى المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية الذي عقد في جنيف . وقد ألقى كلمة في المؤتمر ذكر فيها ان الاقليم لا زال يتمتع " بفيض في العمالة " وان مجموع عدد الأيدي العاملة فيه (في منتصف عام ١٩٧٣) قد بلغ ٢٧ ٠٠٠ عامل ، ٩ ٠٠٠ تقريبا منهم من غير البرموديين ، ويتألفون من موظفين حكوميين ، وعاملين في الخنادق ، وموظفين في الشركات المعفاة ، والشراة ، والمعلمين وغيرهم من ذوى المهارات المتخصصة غير المتوفرين محليا . وذكر السيد وولريدج أيضا ان برمودا التي تعتمد على العمال المهرة من الخارج " تدرك خطورة القضاء على أمانها شبابها وفي الوقت نفسه خلق نقص مزمن في المسانن " . وبالإضافة الى التدابير التي تتخذها الحكومة لاستمدادك هذا النقص (أنذار ادناه) فهي تصارع أيضا أهمية كبيرة على توفير تدريب كاف وأكثر فعالية للعمال المحليين . واسترعى النازر بوجه خاص الى الحاجة بناء كلية جديدة للتدريب على أعمال الفنصادق ، (أنذار الفقرات ٣٢ و ٥٦ أعلاه و ٧٦ أدناه) وتنفيذ برنامج تدريبي عملي . كما أشار : (أ) الى نظام العمل لمدة ٤ ساعة أسبوعيا بوصفه النظام العام الذي يجرى تآبيته في الاقليم ؛ (ب) الى وضع عقاب للتأمين الالزامي بالنسبة للعلاج في المستشفيات وللاقتطاعات اللازمة للمعاشرات ؛ و (ج) الى اعداد تشريع جديد بشأن الصحة والسلامة .

٦٢ - وقد أعلن الاتحاد الصناعي في برمودا ، الذي يعتبر أكبر تنظيم عمالي في الاقليم ، والذي يضم ٧٧٧ ٥ عضوا ، رفضه لادعاءات السيد وولريدج وذلك في بيان اصدره ادعى فيه ان السيد وولريدج لم يرد على عدد كبير جدا من الاسئلة ، منها على وجه الخصوص البطالة بين البرموديين . وبحث الحزبان السياسيان هذه المسألة وغيرها من المسائل ذات الصلة في عدة مناسبات خلال عام ١٩٧٤ . وقد أيد الاتحاد الصناعي في برمودا ، الذي يرأسه السيد أ . سيمونز ، عضو المجلس التشريعي أيضا ممثلا لحزب العمال التقدمي ، بيانات هذا الحزب ، التي تضمنت ما يلي : (أ) انه في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٤ ، لم يعان اقتصاد الاقليم من الركود فحسب ، وإنما ارتفعت تكاليف المعيشة فيمنسبة ٥٨٢ في المائة ؛ (ب) وان السياسة الضريبية التي اتبعتها الحكومة خلال الفترة ذاتها ، ادت الى مزيد من الانتقاص من القيمة الحقيقية لأجور العمال المحليين الآغذة بالانتفاخ باطارد ؛ (ج) ان البرموديين الذين يعانون من البطالة

ونقص العمالة يجدون صعوبة بالغة في الوفاء بالالتزامات التي تصهدوا بها أثناء سنوات الازدهار السابقة ؛ (د) " ان الابدن العمالة الأجنبية في برمودا ، على النقيض من ذلك مستقرة أو مستمرة في التزايد " كما يتضح ذلك من وجود عشرة آلاف أجنبي يعملون في الاقليم ، من بينهم من يعتقد انهم موجودون في الاقليم بصفة غير قانونية ؛ (هـ) ان القائمة التي نشرتها الحكومة بالوظائف الصالحة أمام غير البرموديين تدل على انه يسمح لهم بشغل الوظائف ذات الدخل المرتفع في حين يوجه البرموديون الى الوظائف ذات الدخل المنخفض ؛ (و) انه ينبغي للحكومة أن " تضع سياسة تلزم رب العمل بأن يبين انه يجرى تدريب البرمودى لشغل أية وظيفة يكون من المطلوب أن يشغلها أجنبي لفترة مؤقتة " ؛ (ز) انه ينبغي لدى جمع احصاءات عن البطالة تتسم بمزيد من الدقة والفائدة ، مراعاة التشريعات الخاصة بالتسجيل الالزامي ؛ و (ح) انه بالرغم من حالة البطالة الخطيرة المزمنة ، فلا توجد حتى الآن أية خطة للتأمين ضد البطالة .

٦٣ - وقد قدم حزب برمودا المتحد الحاكم الملاحظات التالية ، وذلك في رده على مقتطف هذه الانتقادات ؛ (أ) ان العمالة كسبت من جماع الاقتصاد خلال الفترة ١٩٧٢/١٩٧٣ في ضوء الاتهامات الدولية وهو الرأود ، ولكنها كانت متشردة جدا فيما يتعلق بجلب العمال الأجانب ؛ (ب) لقد شفق عدد هؤلاء العمال نظرا لتوفر عمال محليين مناسبين ؛ (ج) توجد عماليا (١) نسبة من الوظائف الصالحة أمام غير البرموديين بينما توجد ثلاث فئات أخرى مقيدة بتقييدا شديدا ؛ (د) ان سياسة تقييد الهجرة ستبقى مستمرة وسيجرى تشجيع أصحاب العمل على زيادة الفرص المتاحة للبرموديين في جميع أنواع العمل ؛ (هـ) من المرجح أن تتحسن حالة العمالة في عام ١٩٧٥ عندما تزداد المساحة الكلية المخصصة لأفراض الاسكان الى ٤٦٧ ألف قدم مربع (٠٠٠ ٢٩٥ في عام ١٩٧٤) ؛ (و) ان الحكومة قررت اعفاء الفنادق من ضرائب العمل لمدة خمسة شهور وذلك تشجيعا لها على أن تظل مفتوحة في فصل الشتاء ؛ (ز) في نهاية تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، بلغ عدد العاملين المسجلين ٥٧١ شخصا (٤٧٩ في تموز/يوليه) ؛ و (ح) ان الحكومة تنظر الى مشكلة البطالة بأقصى درجة من الجدية وانها تنظر في اتخاذ تدابير أخرى للتخفيف من هذه المشكلة ، بما في ذلك وضع سجل دقيق بالأشخاص الذين لا يستطيعون عفا العشرور على عمل .

العلاقات الصناعية وقانون العمل

٦٤ - توجد في الاقليم سبع نقابات عمال مسجلة ، ثلاث منها هي اتحادات لأرباب العمل (يبلغ مجموع أعضائها ٢٣٤ عضوا) وأربع نقابات للعمال (يبلغ مجموع أعضائها ٢٩٥ عضوا) . وقد اتسم عام ١٩٧٤ بمزيد من التوسع في أنشطة المنظمات العمالية ، وخاصة الاتحاد الصناعي في برمودا . ورقت بعض المنازعات العمالية وأهمها اضراب في المستشفيات استمر ١٦ يوما قام به العمال غير الفنيين الذين يبلغ عددهم ٣٥٠ شخصا (جميعهم أعضاء في الاتحاد الصناعي في برمودا) بالمطالب بزيادة أجورهم . وفي ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ، صوت أعضاء الاتحاد

الصناعي في برمودا تأييدا لاضراب امام ألخي بعد دقائق من بدئه رسميا ، عندما قدمت الحكومة (التي مثلها مجلس المستشفيات) عرضا لقي قبولا لدى أعضاء الاتحاد .

٦٥ - وذكر الحاكم في خطابته الذي ألقاه مؤخرا انه قد جرت مشاورات مع كل من العمال والادارة خلال عام ١٩٧٤ ، وانه سيقدّم قانون جديد لتحسين الاجراءات الخاصة بتسوية المنازعات العمالية .

باء - الاسكان

٦٦ - تتولى مؤسسة الاسكان ، المنشأة بموجب قانون صدر في عام ١٩٧٣ ، مسؤولية ايجاد حل للنقص الذي تعاني منه برمودا فيما يتعلق بالمساكن (أنظر الفقرة ٢٦ أعلاه) . وقد أسندت مسؤولية بناء المؤسسة الى وزير التخطيط ، وبدأت عملها في أوائل عام ١٩٧٤ . ويدير المؤسسة مدير عام (السيد ليزلي هـ . كوك) ويشرف على ادارتها مجلس مديرين ، مكون من ستة أعضاء تعينهم الحكومة (بما فيهم الرئيس ، القائد ، فيفرو ، كيتسون) وثلاثة أعضاء بحكم مناصبهم (مدير الأشغال العامة ومدير التخطيط ، وأمين المالية) .

٦٧ - وذكرت الدولة القائمة بالادارة انها أجرت تحليلا دقيقا للمساكن الاضافية التي تقضي الحاجة ببنائها ، وذلك على أساس نالم ومبادئ قامت الأمم المتحدة باختمارها ، وكذلك على أساس الافتراض بأن السكن بنسبة ٥٥٠ أو أكثر يشكل عامل ازدحام شديد . وعلى هذا الأساس ، قدر النقص السنوي في قطاع الاسكان بحوالي ٢٥٠ وحدة . ويبلغ مجموع المساكن الموجودة حاليا ١٧٣٠ وحدة سكنية فقط . وما زال النقص يتراكم على مدى بضع سنوات .

٦٨ - وتقول الدولة القائمة بالادارة ان المؤسسة ستجمع الأموال اللازمة لمساعدة أفراد الشعب على شراء مساكنهم الخاصة وانها ستتبع لهم رهونا عقارية تسدد على أقساط لهذا الغرض . كما ستشجع القائمين بعمليات الانشاء على بناء مساكن لفئة ذوي الدخل الواسطي المنخفض وذلك عن طريق ضمان تمويل بعض المشاريع السكنية التي يتم اقرارها ، على أساس الرهون العقارية ، كما ستستخدم بعض رؤوس الأموال لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لبناء مساكن منخفضة التكلفة تؤجر للحكومة ، بحيث يمكن بذلك وضعها في سوق الايجار ، وتأجيرها بايجارات معانة ، ان أمكن . وتدرس المؤسسة وسائل تخفيض تكلفة البناء عن طريق استخدام مواد جديدة ، وتشجيع بناء أحياء سكنية ووضع مشاريع للاسكان عن طريق المجهود الذاتي . وقد فرض حد أقصى لحجم الوحدات التي يمكن أن تخضع لمثل هذا التمويل .

٦٩ - وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، أعلن القائد كيتسون أن المؤسسة وافقت على اعتماد مبلغ ٣١٩٨٠٠ دولار برمودي لتمويل الرهون العقارية الاولى لـ ١١ شخصا من السكان المصليين الذين شرعوا بالفعل في بناء ٢٠ وحدة سكنية ؛ وانه يجري اعداد كتيب للعاملين في مهنة البناء لتوضيح كيفية الاستفادة الى أقصى حد من المساحة المتاحة وكيفية تخفيض التكاليف . وأعلن وزير المالية في بيان ألقاه أمام المجلس النيابي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر أن المؤسسة تعتزم اصدار سندات لجمع

"مبالغ كبيرة" (تصل إلى خمسين مليون دولار برمودي) ولبناء مساكن جديدة ، وخاصة لمساعدة الملاكين المقبلين .

٧٠ - وفي أواخر عام ١٩٧٤ (أنظر الفقرات ٤٢ إلى ٤٤ أعلاه) ، اتخذت الحكومة تدابير تشريحية معينة للحد ، قدر الامكان ، من افساد البيئة الطبيعية في مناطق برمودا ذات الكثافة السكانية العالية . ومن المتوقع ان يكون لهذه التدابير تأثير هام على مشاريع الانشاءات السكنية . وفي آب/اغسطس ، انتهجت الحكومة أيضا سياسة جديدة تستهدف تشجيع الأجانب على شراء الشقق التعاونية الخالية وذلك توفير الحثارات الرخيصة للسوق المحلية . وقد قدر رسميا أن إجمالي المساحة المخصصة لأغراض الاسكان تزيد من ٢٩٥ .٠٠٠ قدم مربع في عام ١٩٧٤ إلى ٤٦٧ .٠٠٠ قدم مربع في عام ١٩٧٥ (أنظر الفترة ٦٢ أعلاه) .

٦١ - الصحة العامة

٧١ - في عام ١٩٧٣ ، كان يوجد في برمودا مستشفيان : (أ) المستشفى التذكاري للملوك ادوارد السابع (٢٣٠ سرير) ، ومستشفى عام ، يقدم خدمات متخصصة يتألف من جناح للمرضى بأمراض الشيخوخة يضم ٩٠ سريرا ؛ و (ب) مستشفى سان برندان (١٧٠ سريرا) الذي يعالج الأمراض العقلية . ويقوم بتوفير الرعاية الأولية أيضا أخصائيو طب الأطفال يعطون لهم الخاص وثلاث عيادات صحية حكومية . ويتعين على المرضى في المستشفيات دفع أجور المعالجة ولكن الذين لا يستطيعون دفع الأجر بالنأمل يتلقون مساعدة ، من الاعانات الحكومية ومشاريع التأمين بصفة رئيسية . وفي ١ نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، زيدت رسوم المستشفى العام لمواجهة ارتفاع تكاليف التشغيل . وكانت آخر زيادة في هذه الرسوم قد حدثت في آب/اغسطس ١٩٧٣ . وقد ارتفعت بعض الرسوم بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٩٥ في المائة ، ولكن الأشخاص الذين يشملهم مشروع التأمين الصحي الحكومي لم يتأثروا بهذه الزيادة الأخيرة .

٧٢ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، طالب وزير المالية الى المجلس النيابي اعتماد مبلغ اضافي قدره ١٧ مليون دولار برمودي لتغطية الاعانات الحكومية للرعاية الطبية التي تقدمها المستشفيات للأطفال حتى سن اتمام الدراسة بالمدارس وللمعوزين و ٨٠ في المائة من تكاليف الرعاية للمرضى الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ عاما . وذكر لدى تقديم هذا الطلب انه ليس في استطاعة الحكومة ان تستمر الى أجل غير مسمى في تقديم اعانات متزايدة كل سنة من إيراداتها الحالية . وقال ان الحكومة عاكفة على إعادة النافذ في غطاة التأمين الصحي الحكومي كيما تقر ما اذا كان من الممكن تمويل المستشفيات دون اعانة عامة ، ربما عن طريق اشتراكات تأمينية من أصحاب الحاصل والعاملين يتعين تخييرها لمواجهة الارتفاع في تكاليف التشغيل . وذكر الوزير ان الاعانات التي تدفعها الحكومة ارتفعت من ١٥ مليون دولار برمودي في عام ١٩٧٢/١٩٧٣ إلى ٢٣ مليون دولار برمودي في عام ١٩٧٣/١٩٧٤ ، ومن المتوقع أن تصل الى ٤٧ ملايين دولار برمودي في

عام ١٩٧٤/١٩٧٥ . كما أعلن أن الحكومة ستنشر تقريرا عن مشاكل تمويل المستشفيات والحلول الممكنة ، وأنه سيجري عندئذ تقديم كتاب أبيض الى المجلس النيابي يتضمن استنتاجات الحكومة وذلك للموافقة عليها قبل وضع تشريع في هذا الصدد . وردا على سؤال طرح أثناء المناقشة ، ذكر رئيس مجلس المستشفيات ، المسؤول أمام وزير الصحة والخدمات الاجتماعية ، ان الحكومة تركت ادارة المستشفيات للمجلس بصفة رئيسية ؛ وان الزيادة في تكاليف المستشفيات نتجت عن تسوية الأجور التي تم التوصل اليها مؤخرا مع الاتحاد الصناعي في برمودا ، الذي يمثل ٣٥٠ من ال ٨٠٠ شخص من العاملين في المستشفيات (أنظر الفقرة ٦٤ أعلاه) ومن ارتفاع أسعار المواد ؛ وأنه يجري اعداد دراسة من أجل تحسين كفاءة ادارة المستشفيات . وفي ختام المناقشة ، وافق المجلس على منح الاسوال الاضافية المطلوبة .

٧٣ - وذكر الحاكم في جوابه الأخير ان الحكومة تعد تشريعا جديدا لتوفير موظفين مساعدين في مهنة طب الأسنان ولتنظيم قانون الصحة العامة الصادر في عام ١٩٤٩ .

٧٤ - وقدر مجموع النفقات الحكومية على الخدمات الصحية والاجتماعية (بما في ذلك المستشفيات) في عام ١٩٧٤/١٩٧٥ بمبلغ ٩٢ ملايين دولار برمودي (٨٩ ملايين دولار برمودي في عام ١٩٧٣/١٩٧٤) .

٥ - الأوضاع التعليمية

٧٥ - التعليم في برمودا مجاني والزامي بالنسبة لجميع الاولاد الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٦ عاما . وتشرف الحكومة على معظم المدارس الموجودة في الاقليم . وفي نهاية عام ١٩٧٣ ، كان يوجد في الاقليم ١٨ مدرسة حكومية و ٤ مدارس خاصة للتعليم الابتدائي ، الذي يغطى السنوات السبع الأولى من الدراسة ، بلغ مجموع التلاميذ المسجلين فيها ٧٦٣٩ تلميذا بينما بلغ عدد المدرسين العاملين فيها ٣٤٦ مدرسا (١٣٦ من غير البرموديين) . وعلى مستوى التعليم الثانوي كان هناك تسع مدارس ثانوية حكومية و ٥ مدارس خاصة ، بلغ مجموع التلاميذ المسجلين فيها ٤٥٢٩ تلميذا بينما بلغ عدد المدرسين العاملين فيها ٣٣١ مدرسا (١٧٠ من غير البرموديين) . وتشمل المعاهد المتخصصة : ١ دور حضانة لما قبل سن المدرسة ، تضم ٥٠٠ طفل في سن الرابعة ؛ وخمس مدارس خاصة توفر تدريباً لـ ٢٠ تلميذا تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٨ سنة ؛ ومركزا تدريبيا نهائيا وورشنة مسقوفة للتدريب العملي للأطفال المنسوقين الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ٢١ سنة .

٧٦ - ومرافق التعليم العالي في الاقليم محدودة . وتضم كلية برمودا ثلاثة أقسام (الدراسات الأكاديمية ، التجارة والتكنولوجيا وتكنولوجيا الفنادق) وهي توفر تعليما من الدرجة الثالثة . وفي عام ١٩٧٣ ، كانت الكلية تضم ٤٦٥ طالبا متفرقين للدراسة و ٥٨ مدرسا (٣٥ من غير البرموديين) . وبالإضافة الى ذلك ، كان هناك أكثر من ألف شخص بالغ مسجلين للدراسة في الكلية على أساس الحضور بعض الوقت أو في دورات مسائية . وقد انشئت الكلية كهيئة مشتركة لها مجلس

ادارتها الخصاص المكون من عشرة أعضاء (بما فيهم وكيل وزارة التعليم الدائم) ورئيس المجلس التنفيذي (السيد مانسفيلد بروك) وذلك بموجب قانون كلية برمودا ، الذي صدق الحاكم عليه في ١ تموز/يوليه ١٩٧٤ . وتتمثل مهمة هذه الكلية في اعداد الطلبة لمزيد من الدراسة وزيادة القوى العاملة المفيدة في الاقليم . وفي اوائل عام ١٩٧٤ ، أعلنت الحكومة قرارها ببناء كلية للتدريب على أعمال الفنادق ، تقدر تكاليفها بمبلغ ٣ ملايين دولار برمودي (أنظر الفقرتين ٣٢ و ٥٦ أعلاه) . وفي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ، أعلنت السيدة غلوريا ماكفي ، وزيرة التعليم والمكتبات ، انه نظرا لضموم معالم الحالة المالية بالنسبة لعام ١٩٧٥ ولل معارضة القوة التي يواجهها المشروع في تنفيذ برنامج انتاجي كبير في المرحلة الراهنة ، قررت الحكومة أن تعيد النظر في مكان ونطاق المشروع المقترح ؛ وفي أثناء ذلك ، ستخطط لبناء مدرسة تدريبية أقل طموحا وأصغر حجما وقدرة على استيعاب الطلبة .

٧٧ - ولا يوجد في برمودا معهد لتدريب المعلمين ، ولكن الحكومة تقدم ٥ منحة دراسية لتدريب المعلمين (٢٠٠٠ دولار برمودي في السنة لمدة ثلاث سنوات كحد أقصى) للطلاب الذين يتلقون تدريبا في الخارج . كما تقدم الحكومة أكثر من ٤٠٠٠٠ دولار برمودي سنويا في صورة منح دراسية وقرون للطلاب الذين يتلقون تعليما عاليا في الخارج . وقد نشرت كراسة عن المنح الدراسية في عام ١٩٧٤ .

٧٨ - وأكد الحاكم في خطاب الأخير التزام الحكومة بمواصلة ايلاء أولوية عالية لتحسين النظام التعليمي . وأثناء مناقشة الخطاب في المجلس النيابي ، تحدثت السيدة ماكفي بالتفصيل عن العمل الذي تضطلع به وزارتها . ومن بين الخطوات الجارية اتخاذها لتحسين المدارس الابتدائية تنظيم دروس في القراءة لتحسين مستوى التلاميذ ، وتوحيد المقررات وادخال نظام الاختبارات . وعلى المستوى الثانوي ، فان ادخال نظام منح شهادة التعليم الثانوي البرمودية ، ادى الى نتائج مرضية . ولكن سيستمر ، في الوقت ذاته العمل بنظام اختبارات المستوى العادي لنيل شهادة التعليم العامة . وتوجد حاليا وحدة للخدمات الطبية النفسية ، ترمي الى رفع مستويات الانجاز والاقبال من عدد التلاميذ الذين يتركون الدراسة قبل انهاءها . وعلى مستوى التعليم العالي ، تقوم كلية برمودا بتنظيم دورات دراسية لاعداد الطلاب للاضطلاع بدورهم في اقتصاد برمودا .

٧٩ - وقدر مجموع النفقات الحكومية على التعليم في عام ١٩٧٤/١٩٧٥ بمبلغ ١١٧ مليون دولار برمودي (٩٤ ملايين دولار برمودي في عام ١٩٧٣/١٩٧٤) .

الفصل السادس والعشرون

(A/10023/ADd.8 (Part I)

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣٠	١٠ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٣١	١١	باء - قرار اللجنة الخاصة
٣٤		المرفق - ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة امور ، باعتمادها التقرير الرابع والسبعين لفريقها العامل (A/AC.109/L.993) ، في جلستها ٩٩٣ المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ ، أن تحيل مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الى اللجنة الفرعية الثانية لدراستها وتقديم تقرير بشأنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في البند في جلستها ١٠١٠ و ١٠١١ المعقودتين في ٧٥ آب/اغسطس .
- ٣ - واخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك ، بصفة خاصة ، القرار ٣٣٢٨ (د - ٢٩) ، المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، بشأن تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١١ من هذا القرار ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام ، خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار ، وياعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الثلاثين . " كذلك اخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها احكام قرار الجمعية العامة ٣٢٨٩ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتعلق بالاقاليم الست ، بما في ذلك جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، والذي طلبت الجمعية العامة الى اللجنة في الفقرة ١٠ منه " أن تواصل ايلاء الاعتبار التام لهذه المسألة ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ايفاد بعثات زائرة لهذه الاقاليم " .

٤ - وكانت بين يدي اللجنة الخاصة ، اثناء دراستها لهذه المسألة ورقة عمل اعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .

٥ - وقد اشترك ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في اعمال اللجنة الخاصة اثناء نظرها في هذا البند (A/AC.109/SC.3/SR. 229 و 231 و 232 والتصويت و 234) .

- ٦ - وكان بين يدي اللجنة الخاصة التماس خطي مؤرخ في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٧٥ يتعلّق بالاقليم ، صادر عن السيدة ايديث كيتل برايان رئيسة منظمة الاهالي المهتمين بالعمل لصالح جزر فرجن (A/AC.109/PET.1260) . ويشتمل هذا الالتماس على طلب للاستماع . وفي جلستها ٩٩٩ المعقودة في ١٤ أيار/مايو قررت اللجنة الخاصة ، باعتمادها التقرير الحادي والتسعين بعد المائة المقدم من اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات (A/AC.109/L.1009) ، أن توافق على طلب الاستماع . واستمعت اللجنة الفرعية الثانية في جلستها ٢٣٢ المعقودة في ١٦ أيار/مايو (A/AC.109/SC.3/SR.232) ، الى السيدة برايان والسيدة ليونا واطسون الموفدتين من المنظمة ذاتها .
- ٧ - وعلاوة على ذلك ، استمعت اللجنة الفرعية الثانية ، عند نظرها في هذا البند ، في جلستها ٢٢٩ المعقودة في أيار/مايو ، الى بيان من السيد سيريل أ. كنج ، حاكم جزر فرجن التابع للولايات المتحدة (A/AC.109/SC.3/SR.229 و Corrigen- dum) .
- ٨ - وفي الجلسة ١٠١٠ (المعقودة في ٥ آب/اغسطس قدم مقرر اللجنة الفرعية الثانية ، في بيان ادلى به امام اللجنة الخاصة (A/AC.107/PV.1010) ، تقرير تلك اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1036) الذي يتضمن وصفا لنظرها في مسألة الاقليم (A/AC.109/SC.3/SR.229 و 231 و 232 و Corrigen- dum و 234 و 241 و 242) .
- ٩ - واعتمدت اللجنة الخاصة في جلستها ١٠١١ (المعقودة في ٧ آب/اغسطس ، تقرير اللجنة الفرعية الثانية دون اى اعتراض وأيدت التوصيات والاستنتاجات الواردة فيه (انظر الفقرة (١) أدناه) وادلى رئيس اللجنة ببيان في هذا الخصوص (A/AC.109/PV.1011) .
- ١٠ - وفي ١١ آب/اغسطس احيل نص الاستنتاجات والتوصيات الى الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة لكي يعرضه على حكومته .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ١١ - فيما يلي نص الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١٠١١ (المعقودة في ٧ آب/اغسطس والتي اشير اليها في الفقرة ٩ أعلاه .
- (١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد الحق غير القابل للتصرف الذي يتمتع به شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .
- (٢) وان تدرك اللجنة الخاصة تمام الادراك الظروف الخاصة المحيطة بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والمعزولة الى حجمها وموقعها الجغرافي وعدد سكانها وقلّة مواردّها الطبيعية ، وغير ذلك من العوامل ، تكرر رأيها القائل بانه لا ينبغي ان تؤخر هذه الظروف بأى شكل من الاشكال التنفيذ العاجل للاعلان الذي ينطبق على هذا الاقليم تمام الانطباق . وتلاحظ اللجنة ، مع التقدير ، استمرار مشاركة الولايات المتحدة الامريكية بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة في المناقشات

الجارية بشأن الاقليم وتعرب عن املمها في ان يزداد هذا التعاون الوثيق قوة حتى تتمكن من انجاز مهمتها والنهوض بمسؤوليتها تجاه جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بطريقة عادلة . وتود اللجنة، في هذا الصدد ، ان تشكر حاكم الاقليم على بيانه A/AC.109/SC.3/SR.229 and corrigendum .

(٣) وتلاحظ اللجنة الخاصة ، مع الاهتمام ، بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة الذى يوضح بايجاز التطورات الدستورية الاخيرة وغيرها من التطورات التي حدثت في الاقليم خلال الفترة المستعرضة A/AC.109/SC.3/SR.229 and Corrigendum . وترحب اللجنة ، على نحو خاص ، بقرار لجنة الحكم المحلي والتعاون بين الولايات التابعة للمهيئة التشريعية لجزر فرجن ، القاضي بتأييد الاقتراح الذى تقدم به ممثل الاقليم في مجلس الكونغرس بالولايات المتحدة والذى يدعو الى عقد مؤتمر دستورى جديد ، يتألف من مندوبين منتخبين ، لاعادة صياغة الدستور قبل عرضه على الناخبين في انتخابات تعقد خصيصا لذلك . وتعرب اللجنة عن املمها في ان يتخذ مجلس الكونغرس بالولايات المتحدة كل الاجراءات اللازمة للاسراع باجازة مشروع القانون القاضي بعقد المؤتمر الدستورى .

(٤) وان تضع اللجنة الخاصة في اعتبارها توصياتها السابقة المتعلقة بحقوق شعوب الاقليم في السيادة على موارده الطبيعية وحقه في التصرف فيها (١) ، تلاحظ مع الارتياح ان مجلس الكونغرس بالولايات المتحدة قد اجاز في عام ١٩٧٤ قانون الاراضي المغمورة بالمياه ، وهو القانون العام ٩٣ - ٤٣٥ ، الذى يجعل الاراضي المغمورة المحيطة بأقاليم الولايات المتحدة ، بما في ذلك جزر فرجن ، خاضعة لاختصاص الاقليم .

(٥) وان تضع اللجنة الخاصة نصب عينيهها بيانات ممثلي منظمة الاهالي المهتمين بالعمل لصالح جزر فرجن (٢) ، تلاحظ مع القلق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تسببها هجرة الاجانب المستمرة الى الاقليم والتي تتم عمليا دون اية قيود . وفي هذا الصدد تهيب اللجنة بالدولة القائمة بالادارة ان تعيد النظر في سياستها المتعلقة بالهجرة الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وذلك بالتشاور مع ممثلي الشعب المنتخبين ، من اجل تنظيم تدفق الاجانب والعمل بذلك على تخفيف التوتر القائم بين السكان المقيمين وبين المهاجرين ، والذى قد يؤدي ، في حالة بقاءه ، الى عرقلة تقدم الاقليم نحو الحكم الذاتي الكامل وتأخير عملية تقرير المصير التي هي من حق السكان حسبما تدعوا اليه مبادئ الامم المتحدة .

(٦) وفيما يتعلق بمشاكل الميزانية ، فان اللجنة الخاصة تعرب عن املمها في ان تتخذ الدولة القائمة بالادارة التدابير اللازمة لتوفير قدر كاف من الايرادات للاقليم حتى يتمكن من التغلب على عجزه المالي الحالي .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev. 1) ، المجلد السادس ، الفصل ٢٤ ، الفقرة ٩ (٩) .

(٢) أنظر : A/AC.109/SC.3/SR.232 .

(٧) وان اللجنة الخاصة ، ان تدرك أن الاقليم سيظل يواجه مصاعب اقتصادية خاصة ، وان تشير الى توصياتها السابقة في هذا الصدد ، تلاحظ مع الاهتمام الخطة الجديدة المقترحة للانماء الاقتصادي التي تتكون من ثلاثة برامج مترابطة : هي " برنامج عطية الانعاش الاقتصادي " و " برنامج عطية التنويع " و " برنامج عطية الاستكشاف " ، وتعرب عن أملها في أن تؤدي هذه البرامج الى تشجيع التنويع الاقتصادي والاعتماد على الذات .

(٨) وتلاحظ اللجنة الخاصة أن أحد المشاكل الرئيسية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي النقص في المساكن المنخفضة التكلفة . وتلاحظ اللجنة ايضا في هذا الصدد وضع برنامج للاسكان تبلغ تكاليفه ١١ مليون دولار .

(٩) وتلاحظ اللجنة الخاصة أن المشاكل القائمة في قطاع التعليم ذات أهمية كبرى بالنسبة لمستقبل الانماء في الاقليم . وترى ان من المهم للغاية اعداد الشباب في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة للاضطلاع بأدوار نشطة ومنتجة في حياة الاقليم . ولا يبدو أن نظام المدارس الحكومية ، كما وصفه حاكم الاقليم ، قادر على تحقيق هذه الأهداف . ولذا فان اللجنة تحت الدولة القائمة بالادارة على تحسين نظام التعليم العام في الاقليم وعلى توفير الأموال اللازمة لتوسيع المرافق المدرسية الموجودة ولتدريب المعلمين واستئجار معلمين اضافيين .

(١٠) وان تدرك اللجنة الخاصة ، ان البعثات الزائرة الموفدة الى الأقاليم الصغيرة في الآونة الأخيرة ، تد أتاحت تقديرات أكثر وضوحا للحالة في الأقاليم التي زارتها وقدمت كذلك مبادئ توجيهية عملية للطريقة التي يجب أن تتبعها كل من الدول القائمة بالادارة والأمم المتحدة في العمل معا لخير شعوب تلك الأقاليم ، وان تشير الى بيان ١٩٧٣ الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالادارة حيث ذكر أن حكومته تنظر في امكانية دعوة بعثة مثل هذه لزيارة الاقليم (٣) ، تحت الدولة القائمة بالادارة على أن تنتهي الى قرار يسمح بدخول بعثة زائرة الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة للحصول على معلومات ، بصورة مباشرة ، عن الحالة في الاقليم ولكي تتحقق من الآراء والرغبات الحقيقية لشعبها فيما يخص مستقبله .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، المرفق رقم ٢٣

(A/9023/Rev.1) المجلد الاول ، الفاصل ٣ ، المرفق ، الفقرة ٧ .

المرفق*

ورقة العمل التي أعددتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات

٩ — ٢	لمحة عامة	— ١
٣٩ — ١٠	التطورات السياسية والدستورية	— ٢
٦٨ — ٤٠	الأوضاع الاقتصادية	— ٣
٨٠ — ٦٩	الأوضاع الاجتماعية	— ٤
٨٤ — ٨١	الأوضاع التعليمية	— ٥

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (أ)

١ - يتضمن تقرير اللجنة الخاصة الذي قدمته الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين معلومات أساسية عن الاقليم (ب) ، وفيما يلي بعض المعلومات التكميلية .

١ - لمحة عامة

٢ - يتكون اقليم جزر فرجن التابع للولايات المتحدة ، الواقع على مسافة حوالي ٤٠ ميلاً الى الشرق من بورتوريكو ، من ٥٠ جزيرة مختلفة المساحات أكبر ثلاثة فيها هي سانت كروكس (٢١٧٥٦ كيلومتر مربع) ، وسانت توماس (٢٥٥٢ كيلومتر مربع) ، وسانت جون (٥١٨٨ كيلومتر مربع) .

٣ - ويقدر أن عدد سكان الاقليم قد ارتفع ، في الفترة بين عام ١٩٧٠ ومنتصف عام ١٩٧٢ ، من ٦٠٠ ٨٥ الى ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ نسمة . وتشير هذه التقديرات الى أن الجزر في طريقها لأن تصبح احدى اكثر مناطق العالم كثافة في السكان . ويتبين من تعداد غير رسمي أجرى في عام ١٩٧٣ ، أن عدد السكان يبلغ اكثر من ١٠٠٠٠٠ منهم حوالي ٥٠٠٠٠ يقطنون جزيرة سانت كروكس ، و ٤٨٠٠٠٠ يقطنون جزيرة سانت توماس و ٢٠٠٠٠٠ يقطنون جزيرة سانت جون . ومنذ ذلك الوقت أخذ النمو السكاني في الانخفاض نتيجة للرقابة الهازمة على الهجرة (انظر أدناه) . وقدر عدد السكان ، في بداية عام ١٩٧٥ ، بما ينقص قليلا عن ١٠٠٠٠٠ نسمة .

٤ - وتجدر الاشارة (ج) الى أن السيد رون دى لوفوق قد ذكر ، في يوم ٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ، أي بعد حوالي شهر من انتخابه ممثلاً عن الاقليم في مجلس نواب الولايات المتحدة دون أن يكون له حق التصويت ، ان مجلس الكونغرس بالولايات المتحدة قد ينظر في أمر اتخاذ تدابير تشريعية تهدف للتغلب على المشكلة الناجمة عن الزيادة الكبيرة التي حدثت في الفترة الأخيرة ، في عدد السكان الاجانب بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وفي آب / اغسطس ١٩٧٣ تقدم

(أ) تستند المعلومات التي يتضمنها هذا الفرع ، الى التقارير المنشورة والى المعلومات التي أحالتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩ آب / اغسطس ١٩٧٤ عن السنة المنتهية في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٣ ، وفي ١ نيسان / ابريل ١٩٧٥ عن السنة المنتهية في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٤ ، الى الامين العام بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرين ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) المجلد السادس ، الفصل ٢٥ ، المرفق .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل ٢٤ ، المرفق .

السيد دى لوفو الى مجلس النواب ، بقانون يسمح لبعض الاجانب غير المقيمين بأن يصبحوا أجانبا مقيمين . ولقد أجاز هذا المشروع في المجلس ولكنه مات بنهاية الكونغرس الثالث والتسعين ، لأن مجلس الشيوخ لم يتخذ بشأنه أى اجراء . ويعتزم السيد دى لوفو عرض تشريع مماثل خلال جلسات الكونغرس الحالي . ومنذ فترة وجيزة بعثت اللجنة القضائية التابعة للمجلس بمحققيها الى الجزر ، ليناقشوا مع المسؤولين في الحكومة التشريع المتعلق بهذا الأمر .

٥ - وفي عام ١٩٧٤ كانت الجهود المبذولة من أجل معالجة مشكلة الأجانب ، تتجه بصورة رئيسية الى ابعاد هؤلاء الأجانب عن الاقليم ووقف تدفقهم اليه وكذلك الى تقديمهم الى المحاكمة في حالات تزوير تسجيل أبنائهم في المدارس الحكومية في الاقليم . وحسب تقديرات السيد دى لوفو والمسؤولين الآخرين في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، في اوائل آذار/مارس ، بلغ عدد من دخلوا جزر فرجن ، بصورة غير قانونية ، بحثا عن العمل والمكاسب الأخرى ، أكثر من ١٠٠٠٠ في السنوات الاخيرة . وأشار السيد دى لوفو والمسؤولون الآخرون الى ان المهاجرين الوافدين بصورة غير قانونية ، بالاضافة الى الاجانب الذين وفدوا الى الاقليم بالطرق القانونية يشكلون معا بالتقريب نصف عدد العاملين في مجال السياحة ، الذي يشكل الدعامة الاقتصادية الرئيسية للبلاد ، ويسهمون في خلق الازدهار ونمو البطالة بين سكان جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وبناء على ذلك فقد حث كل من السيد دى لوفو والسيد ميلفن هـ. ايفانز ، الحاكم آنذاك ، حكومة الولايات المتحدة على توسيع وحدة التحقيقات التابعة لدائرة الهجرة والتجنيس ، المخصصة للاقليم ، وذلك كخطوة اولى نحو معالجة اسباب الاضطرابات الاخيرة . وقد استجابت دائرة الهجرة والتجنيس ، خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام ١٩٧٤ ، لذلك بزيادة عدد موظفيها الى ٢٠ موظفا (بما في ذلك ، على الأقل ٦ من المحققين الجنائيين الذين تم تعيينهم محليا) ، وهو أعلى رقم بلغه عدد موظفيها في السنوات الاخيرة .

٦ - وفي بيان صدر في نهاية شهر آذار/مارس ١٩٧٤ ، وجه السيد جورج جودوين رئيس حركة رعاية مصالح الاجانب نداءا الى جميع الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية في الاقليم ناشداهم فيه مغادرة الاقليم من تلقاء أنفسهم . وكان نداؤه موجها للأشخاص التاليين : (أ) الأشخاص الذين لم يسمح لهم ، قانونا ، بدخول جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ؛ (ب) الأجانب الذين توجد بحوزتهم تأشيرات دخول سياحية محدودة المدة ومكثوا أطول من المدة المحددة ؛ (ج) الأشخاص الذين بحوزتهم تصاريح عمل ولكنهم فقدوا وظائفهم ولم يجدوا وظائف جديدة خلال ستين يوما . وحذر السيد غودوين من أن حركة رعاية مصالح الاجانب لن تتمكن من مساعدة أى اجنبي موجود بصورة غير قانونية ، " لا يلبى نداءها وتلقي سلطات الهجرة القبض عليه بعد ذلك" . وحسب ما ذكر السيد دانتي روسي رئيس دائرة الهجرة والتجنيس في الاقليم فقد أعيد ١٣٥ مهاجر غير قانوني الى بلادهم خلال عام ١٩٧٤ ، قدم معظمهم (٣٤٥١) من بلدان الكومنولث الكاريبية . ومع ذلك فما زال يوجد حوالي ١٢٠٠٠ من هؤلاء المفتربين في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

٧ - وفي ١٣ آب/اغسطس أعلنت حكومة الولايات المتحدة ، بمقتضى تعديل اقترح مؤخرا ادخاله على قوانين الهجرة ، وكان مخططا له في الأصل ان يصبح سارى المفعول في ٩ ايلول /سبتمبر، ان السماح للأجانب بزيارة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وبورتوريكو سوف يقتصر على حاملي تأشيرات الدخول التي تمنح لغير المهاجرين . وتوضيحا للتعديل المقترح ذكر السيد روسي أنه ، ريثما يصبح هذا التعديل قانونا ، سيظل يسمح لسكان الجزر الكاريبية المجاورة التي تشرف على ادارتها كل من فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وكذلك لمواطني بربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وفرينادا بدخول جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وبورتوريكو بدون تأشيرات دخول . وأضاف قائلا انه عند بدء نفاذ هذا التعديل ، سيطلب من كثير من العمال والطلاب المقيمين الحصول على تأشيرات دخول من سفارة الولايات المتحدة في بربادوس. غير أن وزارة الخارجية الأمريكية قد تبعت بمثل لها للاقليم لاصدار هذه التأشيرات . وفي هذا الصدد ذكر السيد جيمس سانت جون رئيس مكتب شهادات العمل التابع لوزارة العمل بالولايات المتحدة والمقيم بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، بأن دائرته تعهد هذا التغيير الذي قد يشمل ما يقرب من ١١ ٥٠٠ من العمال المسجلين وذويهم البالغ عددهم ٩٠٠٠ .

٨ - وفي بيان صدر في ٣١ آب/اغسطس ذكر المدعي العام السيد فيرن أ. هودج انه سوف تتخذ الاجراءات القانونية الكاملة ضد أبناء المهاجرين الذين سجلوا بطريقة غير قانونية في المدارس الحكومية بالاقليم ، مالم يسحبوا تسجيلهم من تلقاء انفسهم . وذكر السيد هودج ايضا ان هذا النوع من التسجيل الذي قد أخذ يتزايد ، يشمل أبناء الاجانب الموجودين بصفة غير قانونية واولئك الاولاد القادمين من الجزر المجاورة الذين سجلوا ، تزويرا ، بوصفهم أبناء للأجانب المقيمين بصفة قانونية في الاقليم .

٩ - وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٧٥ أعلن السيد روسي أن قانون الهجرة والجنسية الاتحادي قد عدل بحيث لم يعد لبعض الزوار المؤقتين (ممن يحملون تأشيرة الدخول " ب - ٢ " التي تمنح لغير المهاجرين) القادمين للولايات المتحدة وأقاليمها الحق في تمديد اقامتهم . وحسبما ذكر السيد روسي ، فان القانون المعدل سوف ينطبق على :

(أ) الأشخاص الذين دخلوا الاقليم في ١٦ شباط/فبراير بتأشيرة دخول من الفئة " ب - ٢ " أو حصلوا على تأشيرة من هذه الفئة في هذا التاريخ أو بعده ؛

(ب) الأشخاص الذين دخلوا الاقليم أو الذين تغير وضعهم قبل ذلك التاريخ ولكنهم منحوا بالفعل تمديدا واحدا أو اكثر .

التطورات السياسية والدستورية

ألف - الدستور

١٠ - يتضمن التقرير الأخير للجنة الخاصة (٥) موجزا للترتيبات الدستورية المنصوص عليها في القانون الأساسي المنقح لجزر فرجن لعام ١٩٥٤ ، بالصيغة التي تم تعديله بها في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٢ . وبالاختصار فإن الحكومة تتكون من ثلاثة فروع هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية . وينتخب الحاكم ونائبه معا بأغلبية الأصوات وذلك لفترة أربع سنوات . والحاكم مسؤول عن إدارة جميع أنشطة الفرع التنفيذي ، وعن تعيين واقتصاص جميع المسؤولين والموظفين في هذا الفرع ، وعن تنفيذ القوانين المحلية والاتحادية (بما في ذلك تطبيق دستور الولايات المتحدة بكل تعديلاته في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وذلك بحيث لا يتعارض مع المركز الذي يحتله الاقليم بوصفه اقليما غير مندمج بالولايات المتحدة) . وللحاكم أن يوصي الهيئة التشريعية بسن بعض القوانين كما له أن يستخدم حق النقض ضد أي تشريع كما ينص على ذلك القانون الأساسي المنقح .

١١ - وتتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد يتألف من ١٥ شيخا ينتخبون لفترة سنتين ، عن طريق الاقتراع العام للراشدين : ٧ من جزيرة سانت كروكس ، و ٧ من جزيرة سانت توماس ، وواحد من سكان جزيرة سانت جون ينتخبهم الناخبون في جميع الجزر . ويجب أن يحمل كل مشروع قانون توقيع الحاكم قبل ان يصبح هذا المشروع قانونا . ولا بد من توفر ثلثي الأصوات لالغاء النقض عندما يستخدمه الحاكم .

١٢ - اما السلطة القضائية فتتكون من محكمة منطقة ومحكمة بلدية . ويقوم رئيس الولايات المتحدة ، بالتشاور مع الهيئات التشريعية وموافقتها ، بتعيين قاضي محكمة المنطقة ورئيس نيابة المنطقة التابع للولايات المتحدة . اما قضاة المحكمة البلدية فيعينهم الحاكم وتوافق على تعيينهم الهيئة التشريعية . وتملك محكمة المنطقة صلاحية استئناف الأحكام أو القرارات أو الأوامر الصادرة عن محكمة البلدية في القضايا المدنية والجنائية (وتمارس محكمة المنطقة الولاية الاستئنافية عدا المحكمة البلدية في القضايا المدنية والجنائية) . وتقوم محكمة استئناف الولايات المتحدة ، التابعة للدائرة القضائية الثالثة ، في فيلادلفيا ، والمحكمة العليا بالولايات المتحدة بمراجعة الأحكام والقرارات والأوامر الصادرة من محكمة المنطقة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

١٣ - وأخيرا فيجوز للاقليم أن يرسل مندوبا عنه يمثل في مجلس نواب الولايات المتحدة ، دون أن يكون له حق التصويت . وينتخب هذا الممثل بأغلبية الأصوات ولفترة سنتين .

(٥) المرجع نفسه ، الفقرات ٩ - ١٤ .

باء - الاصلاح الدستوري

١٤ - تجدر الاشارة (هـ) الى ان المؤتمر الدستوري الثاني قد انعقد في ايلول / سبتمبر ١٩٧١ ، ليبدأ في وضع مشروع قانون للعلاقات الاتحادية ، ويرسم اطارا للعلاقة بين الاقليم والولايات المتحدة ، ويضع دستورا للبلاد . وقد اعتمد المؤتمر المقترحات في ١٠ آب / اغسطس و ١١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٢ على التوالي . وفي استفتاء أجرى في جزر فرجن في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ أيد الناخبون هذه المقترحات بأغلبية ٢٧٩ ٧ صوتا مقابل ١٨ ٥ ٥ صوتا ، وأحجم ٣ ٨ ٠٤ آخرون عن الاشتراك في الاستفتاء . وأنهى المؤتمر جلساته في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر بعد أن أنشأ اللجنة الحكومية الدستورية لجزر فرجن المكونة من ٩ أعضاء والتي أوكل اليها تقديم هذه المقترحات الى مجلس الكونغرس بالولايات المتحدة . وبعد مضي تسعة ايام اقترح السيد دى لوغو أن تكلف لجنة دستورية جديدة مكونة من مندوبين منتخبين انتخابا شعبيا ، باعادة صياغة الدستور المقترح ، وذلك لعرضه على ناخبي الاقليم في استفتاء يعقد خصيصا لذلك . وكان من رأيه أن المقترحات الدستورية التي اعتمدت في الآونة الاخيرة سوف تقابل ببرود في مجلس الكونغرس بالولايات المتحدة لأنها لم تحصل على تأييد الأغلبية الساحقة من ناخبي جزر فرجن . وأكد هذا الرأي ، في ١٩ تموز / يوليه ١٩٧٣ ، ثلاثة من أعضاء اللجنة المذكورة اعلاه عقب زيارة قاموا بها للعاصمة واشنطن (دى . سي .) .

١٥ - وفي ٧ ايار / مايو ١٩٧٤ تقدم السيد دى لوغو الى مجلس نواب الولايات المتحدة بتشريع يتفق والخطوط التي اقترحها . وبعد ذلك بأسبوع اعرب السيد لويد وليامز ، زعيم الأغلبية في الهيئة التشريعية ، عن تأييده التام لخطوة السيد دى لوغو . كذلك قدم السيد وليامز المقترحات التالية لتنظيم المؤتمر الجديد : (أ) العمل بنشاط من اجل اشراك سكان الاقليم في المؤتمر ؛ (ب) وضع الترتيبات للتغطية الاعلامية الشاملة لأعمال المؤتمر على أساس انها خدمة عامة ؛ (ج) عقد الاجتماعات العامة ؛ (د) ووضع برامج تعليمية لكي يلم السكان الاما تاما بالأحداث الجارية يوميا . وايماننا منه بأنه يجب دراسة العلاقة بين الاقليم والولايات المتحدة دراسة دقيقة ، أكد قائلا انه " سوف يصعب ، بشكل خاص ، على حق سكان جزر فرجن في تغيير دستورنا المحلي ، عن طريق الاستفتاء أو أية وسائل اخرى ، متى ما وازا رغبتنا في ذلك ، دون انتظار موافقة مجلس كونغرس الولايات المتحدة " . وأعلن في الختام قوله " يجب أن تعطى لمشاركة شعبنا الكاملة وأصواته ما ينبغي من الاعتبار " ؛ وأنه " في ظل هذه الظروف سوف يصبح للمشروع النهائي وزن اكبر بوصفه تفويضا من الشعب " ؛ اما في الوقت الحاضر ، " فحتى اسم القانون الاساسي يسوحي بالاستعمار " . وبعد انعقاد الجلسة الاولى للهيئة التشريعية الحادية عشرة ، في ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ (انظر أدناه) ، بقليل وافقت لجنة الحكم المحلي والتعاون بين الولايات بالاجماع على تأييد التشريع الذي قدمه السيد دى لوغو .

١٦ - وفي ١٣ شباط/فبراير وعقب إعادة انتخاب السيد دى لوفغو، حضر السيد فيليب بيرتون رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الاقليم والجزر التابعة لمجلس النواب، جلسة الهيئة التشريعية المجتمعة بوصفها لجنة بكامل عضويتها. وقد اخبر السيد بيرتون الهيئة التشريعية بأنه سوف يؤيد مشروع القانون الرامي لعقد مؤتمر دستوري جديد في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وكذلك الجهود المبذولة لازالة "آخر مظاهر الاستعمار". وقد تأتي هذه الخطوة عن طريق قرار يتخذه مجلس الكونغرس بالولايات المتحدة بتحويل الاقليم سلطة اعداد دستوره المحلي وقانون العلاقات الاتحادية الخاص به. ومن رأيه ان تعاطف نفوذ الاعضاء الليبراليين في مجلس النواب سوف يخدم مصلحة الاقليم وهو يأمل في ان يلقي هذا الاجراء من التأييد الساحق في مجلس النواب ما يدفع مجلس الشيوخ لاجازته. وفي بداية آذار/مارس أخطر السيد روجرز س. ب. مورتون وزير داخلية الولايات المتحدة، لجنة الشؤون الداخلية وشؤون الجزر التابعة لمجلس النواب بأنه سوف يؤيد مشروع القانون المذكور أعلاه، وهو اجراء يعتبره السيد دى لوفغو عاملا هاما في نجاح اجازة هذا التدبير.

جيم - مستقبل مركز الاقليم

١٧ - تجدر الاشارة (٩) الى ان المؤتمر الدستوري الثاني اتخذ، قبل اختتام جلساته، قرارا يتعلق بمركز الاقليم في المستقبل. وفي هذا القرار، قرر المؤتمر ان "سكان جزر فرجن مازالوا يعارضون الاستقلال عن الولايات المتحدة الامريكية" و "انهم يرغبون في ان يبقوا على صلة وثيقة بالولايات المتحدة الامريكية، وان يظلوا اقليما خاضعا للنظام الدستوري للولايات المتحدة مع حصولهم على اكبر قدر من الحكم الذاتي الداخلي". ومن بين ال ٣٣ مندوبا الذين ارسلوا الى المؤتمر كان هناك ١٥ مندوبا يمثلون اعضاء الهيئة التشريعية. اما البقية فقد كانوا مقسمين بالتساوي على الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة: الحزب الديمقراطي لجزر فرجن والحزب الجمهوري التقدمي لجزر فرجن وحركة المواطنين المستقلين التي أسسها اعضاء سابقون في الحزب الديمقراطي لجزر فرجن. وقد أوضحت البيانات المختلفة التي ادلى بها ١٢ من اعضاء الهيئة التشريعية وكذلك ما ذكره الحاكم في ذلك الحين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ تأييدهم المتواصل للموقف السالف الذكر الذي اتخذه المؤتمر. بيد أن حزب الشعب المتحد الذي انشئ في هذا العام، دعا الى استقلال الاقليم.

١٨ - وفي الانتخابات العامة الاخيرة التي اجريت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، خاضت الحركة الانتخابية مرشحان مستقلان منتسبان لحزب الشعب المتحد، ولكنهما فشلا في الفوز بمقعد في الهيئة التشريعية الجديدة (انظر ادناه). وخلال الحملة الانتخابية كان الحزب الديمقراطي لجزر فرجن وحركة المواطنين المستقلين الحزبين الوحيدين اللذين تقدا ببرنامجين انتخابيين أثيرت فيهما

(٩) المرجع نفسه، الفقرات ١٥ و ١٩ - ٢٣.

المسائل المتعلقة بالمصير النهائي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وذكر الحزبان أنهما يتمسكان بمبدأ الحكم الذاتي ، وأنهما يعتزمان سلوك نهج تقدمي يؤدي الى مزيد من الاستقلال الذاتي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ولشعبها . وقد اتفق الحزبان على انه تجب الدعوة لمؤتمر دستوري ينتخب انتخابا شعبيا ، ليتمكن سكان جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من ممارسة حقهم في سن دستورهم وتعديله . وعلاوة على ذلك أكد الحزب الديمقراطي لجزر فرجن على انه يجب ان يكون لشعب الاقليم الحق في التصويت في انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة . ومن الناحية الاخرى التزمت حركة المواطنين المستقلين بالأمر التالية :

(أ) تحسين المستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ؛ (ب) اقامة علاقات اوثق ومباشرة ، بدرجة اكبر ، مع حكومة الولايات المتحدة لاييجاد حلول للمشاكل التي قد تؤثر على الاقليم فيما يتصل باختصاص الحكومة الاتحادية ورقابتهما ؛ و (ج) الدعوة الى " الانتماء القومي " ، لأن سكان جزر فرجن هم من مواطني الولايات المتحدة ، وتدعيم هذه الدعوة بمختلف الوسائل بما في ذلك تأييد مبادئ ومعتقدات الحزب الديمقراطي بالولايات المتحدة . وذكرت حركة المواطنين المستقلين ايضا ان هدفها هو ايجاد بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية ، اكثر استقرارا ، كيما يتم بناء مجتمع مزدهر يعق تتوافر فيه الكرامة والعزة لجميع السكان .

دال - الانتخابات العامة

١٩ - اجريت أول انتخابات لانتخاب الحاكم في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ وتنافست فيها الاحزاب الرئيسية الثلاثة - الحزب الديمقراطي لجزر فرجن وحركة المواطنين المستقلين والحزب الجمهوري التقدمي لجزر فرجن . وبما انه لم يحصل اي من المرشحين على اغلبيهة اصوات الناخبين ، فقد اجريت انتخابات تصفية في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر . ونتج عن ذلك انتخاب السيدين ميلفين هـ . ايفانز وديفيد ج . ماس اللذين خاضا الانتخابات بوصفهما مرشحي الحزب الجمهوري التقدمي لجزر فرجن حاكما ونائبا للحاكم على التوالي .

٢٠ - وفي ٥ نيسان / ابريل ١٩٧٣ وبعد مضي ستة اشهر على تكوين الهيئة التشريعية العاشرة عين السيد اثنيل اوتلي ، وهو أحد اعضاء الحزب الديمقراطي لجزر فرجن نائبا للحاكم خلفا للسيد ماس الذي استقال . وفي ٣ ايار / مايو ، عقب تعيين احد اعضاء الحزب الجمهوري التقدمي لجزر فرجن لمعلم المقعد الذي أخلاه السيد اوتلي ، اصبح تمثيل الاحزاب في الهيئة التشريعية العاشرة كما يلي : حركة المواطنين المستقلين ، ٧ مقاعد ؛ والحزب الديمقراطي لجزر فرجن ، ٦ مقاعد ؛ والحزب الجمهوري التقدمي لجزر فرجن ، مقعدان .

٢١ - وفي ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ أدلى ١٧ ٥٩٥ ناخبا من الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٢٤ ٩٠٠ (أي مايقرب من ٧٠ في المائة) بأصواتهم في الانتخابات التي اجريت لاختيار

الحاكم ونائب الحاكم وأعضاء الهيئة التشريعية الحادية عشرة ومندوب التعليم ، الذي لا يملك حقوق التصويت ، الى مجلس نواب الولايات المتحدة . ولقد ذكر أن الحزب الديمقراطي لجزر فرجن وحركة المواطنين المستقلين والحزب الجمهوري التقدمي بجزر فرجن قد نالوا ، على التوالي ، ٦٠٤ و ١٤٨ و ١١٠ في المائة من أصوات الناخبين المسجلين . أما ال ٣٧٧ في المائة الباقية فهي أصوات الناخبين المستقلين . وبالرغم من ان ٤٦٨ في المائة من جميع الناخبين المسجلين هم من مواليد جزر فرجن الأصليين ، فان ٣٣٥ في المائة فقط من المسجلين كمستقلين ، هم من مواليد الاقليم ، بينما أن ال ٤١٨ في المائة الباقين مولودون في الولايات المتحدة . أما الناخبون المولودون في بورتوريكو فيشكلون ١٤٢ في المائة من مجموع من يحق لهم التصويت وحوالي ٨٨ في المائة من المستقلين . أما مواليد جزر البحر الكاريبي الأخرى فيمثلون ١١١ في المائة من جميع الناخبين ، والعدد الصغير المتبقي يمثل الذين ولدوا في أماكن أخرى .

٢٢ - في هذا السباق الثلاثي من أجل انتخاب الحاكم ونائب الحاكم ، كانت نتائج التصويت على النحو التالي :

الحزب الجمهوري التقدمي لجزر فرجن

٣ ٨٩٨

ميلفن ه . ايفانز (الذي يشغل منصب الحاكم)

أثانيل أوتلي

الحزب الديمقراطي لجزر فرجن

٦ ٧٠٠

الاسكندر أ . فاريللي

روي روس

حركة المواطنين المستقلين

٥ ٧٥٠

سيريل أ . كينغ

جوان فرانسيسكو لويس

١٦ ٣٤٨

وبما أنه لم يحصل أي من المرشحين على أغلبية الأصوات فقد أجريت انتخابات تصفية في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر فاز فيها السيد آينغ والسيد لويس ، اللذان حصلوا على ٩ ٤٤٥ صوتاً (ما يقرب من ٥٢ في المائة) من مجموع الأصوات وهو ١٨ ٢٧٤ .

٢٣ - وفي الجولة الأولى للانتخابات عملت الاحزاب الثلاث الرئيسية أيضا من أجل الحصول على مقاعد في الهيئة التشريعية الحادية عشر . بالاضافة الى ذلك خاض الانتخابات ثمانية أشخاص بوصفهم مرشحين مستقلين من بينهم اثنان ينتسبان الى الحزب الجمهوري التقدمي . وقد حاز الحزب الديمقراطي لجزر فرجن على تسعة مقاعد كما حازت حركة المواطنين المستقلين على ٥ مقاعد ، أما الحزب الجمهوري التقدمي لجزر فرجن فقد حصل على مقعد واحد من مجموع المقاعد البالغة عددها ١٥ .

٢٤ - ولم يعارض أحد اعادة انتخاب السيد دوفو (الحزب الديمقراطي لجزر فرجن) مندوبا للاقليم في مجلس النواب في الولايات المتحدة ، دون أن يكون له حق التصويت .

٢٥ - وقد خاضت ادارة ايفانز الانتخابات اعتمادا على سجل نشاطها . لكن نتائج الانتخابات العامة لعام ١٩٧٤ دلت على هبوط أسهم قيادة الجمهوريين وعلى موقف الناخبين السلبي من هذا السجل . وتعزى رغبة الناخبين في تغيير القيادة واتجاه سيرها ، الى حد بعيد ، الى عجز الادارة عن التغلب على المشاكل التي تواجه الاقليم ، وبصفة خاصة الوضع الاقتصادي المتدهور ، بالرغم من اهراسها بعض التقدم في بعض المجالات في الآونة الأخيرة . أما الحزب الديمقراطي لجزر فرجن وحركة المواطنين المستقلين فقد ركزا اهتمامهما على قضايا رئيسية معينة مثل المستقبل الدستوري للاقليم (أنظر الفقرة ١٨ أعلاه) والخدمة الحكومية ، والنظام العام ، والانهاء الاقتصادي ، والاسكان ، والصحة العامة ، والتعليم والشباب .

٢٦ - وبعد هزيمة مرشحي الحزب الديمقراطي لجزر فرجن في السباق الانتخابي لاختيار الحاكم ، صرح ممثلو هؤلاء المرشحين بأن حملتهم الانتخابية أثناء انتخابات التصفية لم تجر بصورة فعالة ؛ وذكروا أن الفريق التابع لحركة المواطنين المستقلين قد نجح في اقناع الناخبين بأن من الأهمية بمكان أن يتولى السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية حزبان مختلفان .

٢٧ - وعقب فوز فريقه في الانتخابات ، تعهد الحاكم المنتخب ، كينغ ، في حديث له أن يسرع بالراديو ، بأنه سوف " يضمم الجراح " التي قد تبذر بذور الشقاق بين السكان وتعوق النمو الاجتماعي والاقتصادي . وردا على ذلك أعرب كل من السيدين ألموروك ولويد وليمز ، وهما من زعماء الحزب الديمقراطي لجزر فرجن في الهيئة التشريعية الحادية عشرة ، عن أملهما في أن يتخذ السيد كينغ خطوات فورية للوفاء بهذا العهد وصرحا بأن الأغلبية الديمقراطية في الهيئة التشريعية سوف " تعمل لخير جميع سكان جزر فرجن بصرف النظر من هو الحاكم " .

٢٨ - وفي خطاب الافتتاحي ، الذي وجهه في ٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ، دعا الحاكم كينغ مرة أخرى الى التحلي بروح الوحدة لمعالجة الاقتصاد المتدهور والبطالة المتزايدة في المنطقة التي كانت في يوم ما مزدهمة بالسياح . وصرح بأن ادارته لا تعتمد تاييد برامج جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فحسب ، ولكنها تعتمد أيضا الشروع في اجراء اصلاح واسع في الجهاز الحكومي . وأشار بشكل خاص الى مجالات مراقبة الجريمة والاسكان والصحة العامة والتعليم واتاحة فرص جديدة أمام الشباب ، بوصفها المجالات الخمس التي سوف تتقدم ادارته بتشريع جديد بشأنها .

٢٩ - وفي ١٣ كانون الثاني /يناير أدين أعضاء الهيئة التشريعية الحادية عشرة القسم ، ويعمد ذلك انتخاب السيد رويك (الحزب الديمقراطي لجزر فرجن) رئيسا لهذه الهيئة . كذلك قررت الهيئة التشريعية أن يحتفل السيد وليمز (الحزب الديمقراطي لجزر فرجن) بمركزه كزعيم للأغلبية ويحتفل السيد الاسكندر مورهد ، الابن (حركة المواطنين المستقلين) بمركزه كزعيم للأقلية . وفي حديثه الافتتاحي أعرب السيد رويك عن عدة برامج تتناول مشاكل الجريمة والركود الاقتصادي والتضخم والبطالة والاسكان . وفيما يلي عرض موجز للمقترحات التي تقدم بها في الآونة الأخيرة كل من الحزب الديمقراطي لجزر فرجن وحركة المواطنين المستقلين للتغلب على مشاكل الاقليم .

٣٠ - فقد ذكر أن السيد رويك وأربعة أعضاء آخرين من أعضاء الحزب الديمقراطي لجزر فرجن تقدموا في يوم ١٨ شباط /فبراير بمشروع قانون ، يقضي بأن يحذف كونغرس الولايات المتحدة بعض أحكام القانون الأساسي المنقح المتعلقة بانتخابات التصفية لشغل منصب الحاكم ونائب الحاكم ومندوب الاقليم الذي لا يملك حق التصويت في مجلس نواب الولايات المتحدة . فبموجب الأحكام الحالية يجب على المرشحين لملء هذه المناصب أن يحصلوا على أغلبية الاصوات في الانتخابات العامة لتجنب اجراء انتخابات تصفية . ويتبين مما ذكره أصحاب مشروع القانون ، ان من بين المرشحين لملء منصب الحاكم فاز في انتخابات التصفية المرشحان اللذان احتلا المركز الثاني من حيث عدد الأصوات التي حصلوا عليها في الانتخابات العامة التي أجريت في عام ١٩٧٠ والتي أجريت في عام ١٩٧٤ ؛ وان الهيئة التشريعية تجد هذا الوضع " غير مقبول ولا يخدم مصلحة سكان جزر فرجن " .

هـ - خطاب الحاكم عن الحالة في الاقليم

٣١ - وصف الحاكم كينغ، في غالبه الأول عن الحالة في الاقليم ، الذي أدلى به أمام الهيئة التشريعية الحادية عشرة في ٢٠ شباط /فبراير ١٩٧٥ ، الأوضاع الحالية في جزر فرجن ، بأنها " ليست حسنة على الاطلاق " وقال :

" اننا في موقف بالغ المخاطرة وان احتمالات التحسن السريع ملبدة بالغيوم ونحن في أحضان أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل في تاريخنا القريب . . . وقد أدى الركود الاقتصادي الحاد السائد في الوان الأم الى تعجيل وتعميق الاتجاه الانكماشى الطويل الأجل . كما ان اقتصادنا قد أصبح في وضع متقلقل أكثر من أي وقت مضى . . . وأصبح وضع الميزانية يندربتردى الأحوال . . . وان اعتلال الاقتصاد وتدهور الأحوال المالية يعرضان المكاسب الغالية التي تحققت في مستوى المعيشة العام الى الخطر ، كما ان نمو الجريمة المتواصل يهدد أيضا بالثغاء على الهدوء والانسجام الاجتماعيين اللذين تميزت بهما جزرنا الى الآن . وليس ثمة سوء أقلية قليلة لا تقر بأن الوضع قد بلغ مرحلة الأزمة . . . ولا يعصف نمو الجريمة بالشعور براحة البال فحسب . . . ولذا نودون شك ، السبب

الرئيسي الذي أدى الى جمودنا الاقتصادي وما زال الى اليوم العقبة الداخلية الرئيسية التي تعترض سبيل استعادة الاقتصاد نشاطه وفعالته . وتشمل هذه الأفكار المقلقة حقيل التعليم . فنظام التعليم في هذا الاقليم ، بدلا عن أن يؤمن قيام مستقبل زاهر ومستقر ، يبدو وكأنه يهدد هذا المستقبل . . . وتعكس الحالة العامة السائدة في الاقليم حالة الجهاز التنفيذي . . . فالاضراب والفوضى قد ضربا أطنابهما ، ولم يتم ، فيما يبدو ، سوى انجاز القليل من الأعمال . وتوالت الأزمات الواحدة تلو الأخرى على الادارة الجديدة . . . دون أية فترة انتقالية ؛ وقصارى القول فقد تركت السفينة التائهة لقدرها في هـ تششرين الثاني / نوفمبر .

٣٢ - وبعد أن أشار الحاكم كينغ الى بعض المشاكل الهامة الأخرى في الاقليم ، ذكر ان غرضه الأساسي اليوم هو " التركيز على تلك المجالات التي تمس لبّ مشاكلنا (الجريمة والاقتصاد والتعليم) ، وتعريف معالم مختلف التدابير التصحيحية ، وتحديد الأهداف والمقاصد الرئيسية ، والتعاون مساعدتكم وتعاونكم في الأيام العصيبة القادمة " . ويرد أدناه تلخيص للتدابير المقترحة والمعلومات الأخرى الواردة في رسالة الحاكم .

واو - الأمن العام وتطبيق القانون

٣٣ - تعهد الحزب الديمقراطي لجزر فرجين ، في برنامجه الانتخابي ، باعادة تنظيم ادارة الأمن العام عن طريق وضع مواطني جزر فرجين التابعة للولايات المتحدة الأكفاء في مراكز القيادة ، وفصل شعبة المطافي وشعبة الاصلاح عن شعبة الشرطة ، حتي تتمكن شعبة الشرطة من تركيز اهتمامها الكامل على حماية الأرواح والممتلكات . وقدمت حركة المواطنين المستقلين تعهدات مماثلة وذكرت في برنامجها الانتخابي ، بجانب ذلك ، انها تعترزم تحسين عمل شعبة الشرطة وتدعيمها بالتدابير التالية : (أ) الانتفاع بالقوى العاملة المدربة والمخلصة بأكبر قدر ممكن من الفعالية ؛ (ب) امداد الشعبة بمعدات حديثة تستعين بها في تطبيق القانون ؛ (ج) وضع نظام في اطار الادارة يهدف الى تأمين الترفي علو أساس الجدارة ؛ (د) تشييد مقر رئيسي حديث للشرطة في مركز سانت توماس - سانت جون . ووعد الحزب اينما بالشرع في تنفيذ برنامج للتأهيل (يتضمن تشييد مرافق لا حتجاز الاحداث الجانحين) و لرفع مستوى اختصاص محكمة البلدية وتوسيعها بحيث تصبح محكمة اقليمية (تتضمن محكمة للأحوال الشخصية) . وفي مجاله عن الحالة في الاقليم أكد الحاكم كينغ من جديد الالتزام الذي تعهد به بشن حرب شعواء على الجريمة واعادة السلم والأمن في جزر فرجين الى نصابهما . وقال ان سياسة الحكومة هي تطبيق القانون بعزم ودون تحيز أو محاباة . وعلا بهذه السياسة سوف تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ المقترحات المذكورة أعلاه ، فضلا عن اعداد خطة شاملة للشباب في الاقليم تهدف الى مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات وفي التخطيط الانمائي الشامل .

٣٤ - وفي خطابه الأخير قال السيد رويك رئيس الهيئة التشريعية الحادية عشرة ان الهيئة التشريعية تؤيد بشدة وضع برنامج للأمن العام يهدف الى زيادة كفاءة دائرة الشرطة وتحسين نظام المحاكم .

زاي - اصلاح الجهاز الحكومي

٣٥ - اعترف الحاكم كينغ ، في خطابه الافتتاحي بأهمية اصلاح الجهاز الحكومي البالغة (أنظر الفقرة ٢٨ أعلاه) . وقال ان الاساءة في تاييد السياسة تعادل عدم وجود أية سياسة على الاطلاق . فمن المحتم ، ان ، ليس وضع سياسات مظنة التنفيذ فحسب ، وانما أيضا بناء الهيكل الإداري اللازم لتنفيذها . ولا شك في أن لشخص الوكالات التنفيذية المبعثرة والقضاء على تأخير المعاملات وعلى الممارسات المبدرة ، ومنح السلطة والمسؤولية متى وحيثما تقضي الضرورة بذلك ، وتدبير المواطنين الكفاء ، وتحديث نظام الخدمة المدنية (وهي نقطة ركز عليها كل من حركة المواطنين المستقلين والحزب الديمقراطي لجزر فرين في برنامجهما الانتخابيين) هي بعض من الاصلاحات الأساسية اللازمة لتحقيق هذه الغاية . وفي التحليل النهائي يجب اقناع أولئك الذين يقومون بخدمة الجمهور بضرورة أداءهم ما يتوجب عليهم أداءه بفعالية وكفاءة ونشاط . وفي خطابه الأول عن الحالة في الاقليم (أنظر الفقرة ٣١ أعلاه) ، ذكر الحاكم كينغ ان الحكومة ، سعيا منها الى تحقيق المقاصد المذكورة أعلاه تعتزم أيضا وضع وتنفيذ قانون حازم لقواعد السلوك لجميع موظفي الخدمة المدنية ، كما تعتزم إعادة تقييم دور لجنة العمالة بالخدمة المدنية والوظائف التي تضطلع بها ، وتحسين أساليب جميع الاحصائيات في جميع الإدارات ومراجعة اعداد الميزانية . وأضاف قائلاً ان التفاصيل الاضافية والتوصيات المحددة ، ولاسيما ما يتعلق منها بأداء الوكالات المستقلة ، سوف تقدم الى الهيئة التشريعية عما قريب .

٣٦ - وفي الخطاب الذي ألقاه السيد رويك مؤخرًا (أنظر الفقرة ٢٩ أعلاه) ، أكد على انه يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لجعل الهيئة التشريعية أكثر ديناميكية وابتكارًا وذلك بزيادة عدد أعضاء موافقها في أقسام المحاسبة والبحوث والأقسام القانونية وتأمين الاستفادة من وقت الهيئة التشريعية على نحو أكثر فعالية .

حاء - المنشآت العسكرية

٣٧ - تغلت الولايات المتحدة للحكومة الاتليمية ، في أوائل عام ١٩٦٧ ، عن قاعدتها البحرية السابقة في جزيرة سانت توماس ، ولتنها احتفالت بالحق في احتلال مرافق القاعدة مرة أخيرة . ويحتفل أسطول الولايات المتحدة بمركزين لغرف السواحل ومركز لتتبع الأجسام تحت الماء في الاقليم .

٤١١ - العلاقات مع جزر فرجن البريطانية

٣٨ - لاحظنا في الفقرة ٧ أعلاه ، انه قدم اقتراح في شهر آب/ أغسطس ١٩٧٤ بإدخال تعديل على قوانين الهجرة في الولايات المتحدة ، يقضي بأن تقتصر زيارة الاجانب لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ولهورتوريكو على الأشخاص الذين يحملون التأشيرات التي تعطى لغير المهاجرين . وخلال زيارة الى العاصمة واشنطن ، د . س . د . قام بها الوزير الرئيسي لجزر فرجن البريطانية ، في ٥ و ٦ أيلول/ سبتمبر أجرى مناقشات مع اثنين من كبار المسؤولين حول امكانية اعفاء ذلك الاقليم من الشروط المقترحة ، آخذين في الاعتبار العلاقات التي تربطه بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وأعلنت حكومة جزر فرجن البريطانية ، في ١٩ أيلول/ سبتمبر انها قررت أن تتعاون مع سلطات الهجرة في الولايات المتحدة في محاولاتها لمنع دخول الاجانب بصورة غير قانونية ، الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

٣٩ - وفي ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر عقد اجتماع بمدينة رودتاون عاصمة جزر فرجن البريطانية ، بين السيد ايفانز ، حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة آنذاك ، والسيد والتر حاكم جزر فرجن البريطانية ومجموعة من الزعماء السياسيين وممثلي مختلف المنظمات في الاقليم وذلك للاحتفال السنوي الثالث بيوم الصداقة الذي يهدف الى تدعيم الروابط بين الاقليم . وبعد اجراء بعض المناقشات ، اتفق أصحاب الفنادق في الاقليم على اقامة علاقات أوثق فيما بينهم .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٤ - مرت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، خلال الستينات ، بفترة رواج اقتصادي ، طويلة اتمت ، أساسا ، على السياحة ، مع حدوث نمو ملموس في مجال النشاط التصنيعي أيضا . غير انه سرعان ما أعقب هذه الموجة هبوط في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ، عندما انخفض متوسط دخل الفرد من ٣٨٨ دولار (ز) الى ٢٤٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . واستمر هذا الهبوط منذ ذلك الحين ، مخلفا آثارا ضارة بالعمالة والدخل والتجارة والتقادم الاجتماعي . ويتبين من تقرير أصدره رئيس الهيئة التشريعية العاشرة في ١٦ أيار/ مايو ١٩٧٤ أن نسبة البطالة ارتفعت ، حسب التقديرات ، من ١٣ في المائة في سنة ١٩٧٠/ ٦٩ الى ٤٥ في المائة في عام ١٩٧٤/ ٧٣ . ويتضح من البيانات المتوفرة لدى وكالة تأمين العمالة بجزر فرجن

(ز) العملة المحلية هي دولار الولايات المتحدة .

ان عدد الأشخاص المسجلين في التأمين ضد البطالة في عام ١٩٧٤ قد بلغ ١٠٥ ٢ . وعلق السيناتور ايرل ب . أوتلي رئيس اللجنة المالية التابعة للهيئة التشريعية الحادية عشرة فيما بعد على ذلك قائلاً ان هذا الرقم لا يشمل الشباب أو أولئك الذين لم يسجلوا أسماءهم في التأمين ضد البطالة . وحسبما ذكر السيناتور أوتلي فان نسبة البطالة الحقيقية تقرب ، على الأرجح ، من ١٠ الى ١١ في المائة من مجموع القوة العاملة البالغ عددها حوالي ٤٠٠٠٠ شخص .

٤١ - ويعزى الركود الذي اعترى حركة الاقتصاد في الآونة الأخيرة ، في المقام الأول ، الى انخفاض عدد السواح الذين يؤمنون الاقليم . وفي عام ١٩٧٠ حد الركود الاقتصاد في الولايات المتحدة من توسع التجارة السياحية . وقد أدى وقوع بعض حوادث العنف في جزيرة سانت كروكس وكذلك تزايد الركود الاقتصاد في الولايات المتحدة الى احاقه عودة حركة السياحة الى حالتها الطبيعية . ففي عام ١٩٧٤ أم الاقليم ٢٦٣ ٥٤٤ مسافرا بالمقارنة مع ٦٣٩ ٦٤٣ مسافرا في العام المنصرم . ولقد كان الانخفاض في عدد المسافرين الوافدين الى جزيرة سانت كروكس أوضح بكثير منه في عدد المسافرين الوافدين الى سانت توماس . وخلال هذه الفترة انخفض عدد المسافرين الوافدين عن طريق البحر انخفاضا طفيفا من ٥٩٥ ٤٩٠ حتى بلغ ٨٧٩ ٤٦٧ . ونظرا للانخفاض الكبير في عدد النزلاء في عام ١٩٧٤ أغلقت بعض الفنادق أبوابها بما في ذلك فندق " هيلتون جزيرة فرجن " الذي توجد فيه ٢٥ غرفة . ويتبين من دراسة استقصائية نشرت في كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ان النزلاء لم يشغلوا سوى أقل من ٢٥ في المائة من غرف الفنادق الصغيرة ونزل الضيافة . وان بعض الفنادق الصغيرة والنزل كانت خاوية من النزلاء تماما .

٤٢ - ويوجد في الاقليم عدد من المؤسسات الصناعية أهمها ، في الوقت الحاضر ، هو مصنع الألومينا الذي يتوقع أن تبلغ طاقته الانتاجية ٤٥٠٠٠٠ طن في عام ١٩٧٤ ومصفاة بترولية تبلغ طاقتها الانتاجية ٤٤٠٠٠٠ برميل في اليوم . وتقع هاتان المؤسساتان بجزيرة سانت كروكس وتملك مصنع الألومينا شركة هارفي المنيوم كوربوريشن (وهي شركة تابعة لشركة مارتن مارييتا كوربوريشن بالولايات المتحدة) أما المصفاة فتملكها شركة هس أوليل كوربوريشن (وهي شركة تابعة لشركة اميرادا هس كوربوريشن بالولايات المتحدة) . وفي أيار/مايو ١٩٧٤ أعلنت هذه الأخيرة انها سوف تنفق مبلغ ١٥٠ مليون دولار لزيادة طاقة المصفاة الانتاجية حتى تبلغ ٦٤٠٠٠٠ برميل يوميا . وفي أيلول/سبتمبر أعلنت الحكومة ان العمل جار في بناء مصنع للبتروكيماويات تشترك في ملكيته شركتا هس أوليل كوربوريشن وهيركوليز ، في الولايات المتحدة . ومن المقرر ، حسب الجدول الزمني ، أن ينتهي العمل في بناء هذا المصنع ، الذي يتوقع أن ينتج ٦٠٠ مليون رطل في السنة ، في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٥ . وكما لوحظ سابقا (ج) فقد سن قانون في كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ يسمح لشركة فرجن للمصافي بانشاء مصفاة أخرى (بطاقة ١٠٠٠٠٠ برميل يوميا) ، وتسيطر على هذه الشركة

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، المرفق رقم ٢٣

(A/9623/Rev.1) المجلد السادس ، الفصل ٢٤ ، المرفق ، الفترات ٤٩ - ٥٠ .

مؤسسات اقتصادية من الولايات المتحدة . ولم تتكمن شركة جزر فرجن للمصافي حتى الآن من الحصول على تصريح من حكومة الولايات المتحدة بتشبيد المصفاة . أما المنشآت الصناعية الصغيرة الأخرى فهي تعمل ، بصورة رئيسية ، في جميع الساعات ، وتعويض الأقمشة الصوفية المصنوعة في النسيج وتقلير الروم ، وباستثناء جزء بسيط من إنتاج الروم ، فان جميع البضائع الصناعية التي تنتجها جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تأخذ طريقها الى التصدير . وليست هناك أية معادن ذات أهمية تجارية .

٤٣ - وتسهم الزراعة وصيد الأسماك وتربية الماشية اسهما ثانويا فقط في الاقتصاد ولكن تبذل الجهود من أجل زيادة انتاجها .

٤٤ - ويعتبر نقص المرافق الأساسية ، خاصة مرافق الاتصالات الجوية والبحرية ، عاملا هاما في اعاقا التنمية الاقتصادية . فيوجد في الاقليم مطاران رئيسيان هما مطار هارى س . ترومان بجزيرة سانت توماس ، ومطار الاسكندر هاملتون بجزيرة سانت كروكس . وتستخدم السفن عابرة المحيطات مرفأ شارلوت أمالي في جزيرة سانت توماس أو مرفأ فريدريكستيد في جزيرة سانت كروكس . وهناك ميناء ثالث في جزيرة سانت كروكس أيضا يستقبل السفن الصغيرة . وقد سعت الحكومة الى تشييد مرافق مينائية اضافية وتوسيع مطار ترومان بدرجة كافية لاستقبال الطائرات النفاثة الكبيرة .

٤٥ - ويستورد الاقليم جميع متعلباته المحلية تقريبا . وتفوق قيمة الواردات قيمة الصادرات بصورة دائمة ، ولكن المساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة وتدفع رأس المال الاجنبي والانفاق السياحي كلها تغطي عجز الاقليم التجاري . ويجرى التبادل التجاري بصورة أساسية مع الولايات المتحدة . ورغم ان الاحصائيات التجارية عن عام ١٩٧٤ لم تتوفر بعد ، فيبدو انه لا يوجد ثمة أي سبب يدعو لتوقع حدوث أي تغيير في المعامل الموصوفة أعلاه .

٤٦ - ويكمن ضعف موقف الاقليم التجاري في ان موارده الانتاجية ليست كافية لتلبية الاحتياجات المحلية . وقد أدى نقص هذه الموارد الى ارتفاع معدل التضخم . وكان التدهور في قيمة دولار الولايات المتحدة والارتفاع الحاد في أسعار البترول الدولية من بين التاورات الأخيرة التي أدت الى تفاقم التضخم المحلي . وبالرغم من المعروضات التي بذلتها الحكومة لوقف تصاعد التضخم فلا تزال الأسعار المحلية وخاصة أسعار الاغذية والسكن مستمرة في الزيادة . ويقدر أن الارتفاع العام في تكاليف المعيشة في الاقليم قد ارتفع من ٢٠ الى ٢٥ في المائة فوق متوسط الارتفاع في الولايات المتحدة .

٤٧ - ولا يزال النشاط العمراني في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة غائضا لضغوط تضخمية شديدة في كلا القطاعين التجاري والسكني . وام يؤد انخفاض نسبة الطلب الى تخفيض أسعار مواد البناء المستوردة ، التي تمثل ثلثي تكاليف البناء . ونتيجة لذلك يضطر كثير من صغار مقاولي البناء الى تصفية أعمالهم في السوق المحلية .

٤٨ - وأعربت حركة المواطنين المستقلين ، في برنامجها الانتخابي ، عن قلقها لأن النمو الاقتصادي الذي شهده الاقليم خلال الستينات لم يكن منتابما ولا موجهما ، ولأنه لم يحدث أي تقدم اقتصادي في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ . وذكرت أن الانخفاض " الحاد " في التجارة السياحية ، و " الفشل " في اجتذاب صناعات تحويلية جديدة والافلاسات العديدة الخطيرة التي حدثت في مجال الأعمال ، والبطالة المزمنة وارتفاع تكاليف المعيشة بصورة متواصلة ، كل ذلك أدى الى " تحلّيم " الاقتصاد . وفي خطابه عن الحالة في الاقليم ، عزى الحاكم كينغ الأزمة الحالية ، بصورة رئيسية ، الى الانخفاض الرهيب في مجموع النشاط الاقتصادي الذي ساعد الركود الاقتصادي الحاد السائد في الولايات المتحدة على تفاقمه . وقال ان الحكومة ، رغبة منها في تحسين الحالة الاقتصادية في الاقليم ، مصممة على تنفيذ خطة الحلة التي أعلنتها حركة المواطنين المستقلين أثناء الحملة الانتخابية . وتقضي الخطة باتخاذ تدابير محددة لبحث الحيوية من جديد في التجارة السياحية ولمنع تزايد البطالة وارساء الأسس لبناء مجتمع أكثر ازدهارا ينعم به جميع سكان الاقليم . وترد تفاصيل هذه الخطة في الفقرات ٥٠ - ٤٤ أدناه .

٤٩ - وقال السيد رويك في خطابه الذي ألقاه في ١٣ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ، أن الفرع التنفيذي في الحكومة قد توسع بحيث أصبح يشكّل ، في معظم الأحيان ، قوة مهيمنة في المجتمع المحلي . وقال انه يرى انه يترتب على الاقليم أن يكافح من أجل اقامة اقتصاد تتوازن فيه مشاركة القطاعين العام والخاص . وقدم السيد رويك ، وهو يحث الهيئة التشريعية على وضع خطتها الخاصة للتنمية الاقتصادية ، سلسلة من المقترحات (أنظر الفقرة ٥٥ أدناه) ، أخذاً في الاعتبار البرامج الاقتصادية التي تقدم بها الحزب الديمقراطي لجزر فرجن في برنامجها الانتخابي .

باء - عمدة الانماء الاقتصادي

خطة الحاكم

٥٠ - تتكون الخطة الاقتصادية التي أعلنها الحاكم كينغ من ثلاثة أجزاء رئيسية مترابطة هي :
" عملية الانعاش الاقتصادي " و " عملية التنويع " و " عملية التحري " .

(أ) الانعاش الاقتصادي

٥١ - تتلخص المقاصد الرئيسية لخطة الانعاش الاقتصادي في : تقديم بعض الاعانات للمستهلكين ورجال الأعمال ، وخاصة صغار المتاولين ، وذلك من أجل بعث الحيوية في التجارة السياحية التي تعاني من الكساد . وتنفيذا لهذه الغاية تعهّز الحكومة اتخاذ التدابير التالية :

٥٢ - سوف توجه الجهود بشكل خاص ، نمو : (أ) تقوية وتوسيع المهام التي تضطلع بها ادارة خدمات المستهلكين ؛ (ب) تشجيع نمو البيع بالجملة عن طريق الجمعيات الاستهلاكية ؛

(ج) تشجيع مفهوم استبدال المواد الغذائية المستوردة بالمواد الغذائية المحلية ؛ (د) ضمان تنسيق سياسات الرقابة على الأسعار المحلية مع السياسات الاتحادية ؛ (هـ) التأكد من أن أجهزة الخدمات العامة توفر الخدمات اللازمة بأدنى مستوى من التكلفة ؛ (و) تأمين الاسكان الكافي عن طريق تنفيذ مختلف مشاريع تمليك المنازل .

٥٣ - ومن أجل تقديم اعانات لاغثة رجال الأعمال خطط الآتي : (أ) الشروع في اعادة الناصر في الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل والبحث عن بدائل قابلة للتطبيق ؛ (ب) الناصر في أمر توسيع الحوافز الضريبية لتشمل المؤسسات القائمة ؛ (ج) دراسة امكانية انشاء صندوق محلي للقروض في حالات الطوارئ ؛ (د) تنشيط قاع التشييد الذي يعاني الكساد ، عن طريق اصلاح العقود الحكومية للشركات المحلية ؛ (هـ) الضخام من أجل تحديث رصيف فريدريكستيد واستكمال المفاوضات الجارية بشأن بناء الميناء الثالث لاستقبال اوعية الشحن الكبيرة في جزيرة سانت كروكس .

٥٤ - وتشمل الجهود المبذولة للمساعدة على انعاش التجارة السياحية المقترحات التالية : (أ) اصلاح الهيكل الادارى ؛ (ب) تمسين الجهود التدعيمية ؛ (ج) ايلاء أهمية قصوى لتجديد المقومات الهيكلية (بما في ذلك توسيع مطار ترومان) ؛ (د) تعزيز البيئة الطبيعية ووضع الضوابط لحمايتها ؛ (هـ) تحقيق الاستقرار في البيئة الاجتماعية .

(ب) التنويع

٥٥ - تستهدف خطط التنويع تحقيق الانسجام بين الأهداف الأساسية التالية : (أ) توسيع القاعدة الاقتصادية باجتذاب الصناعات المفيدة ؛ (ب) تعزيز وتوسيع القاعدة الضرائبية العامة ؛ (ج) توسيع فرص العمالة ؛ (د) تشجيع النمو الاقتصادي المتوازن والرشيد . ولتحقيق هذه الأهداف تقترح الحكومة انشاء وكالة للتنمية الاقتصادية واعادة الناصر في قانون حوافز الاستثمار لعام ١٩٧٢ .

(ج) البحث والتحرى

٥٦ - تركز " عملية البحث " على القطاع الاقتصادي الأساسي (أي الزراعة وتربية الماشية ومصايد الأسماك) وسوف تسعى للاستفادة استفادة تامة من موارد الاقليم الطبيعية . والهدف الأساسي من هذه العملية هو التقليل من الاعتماد " العفرا " على اقتصاد الولايات المتحدة وتشجيع الاعتماد على النفس .

٥٧ - وسوف يتحدد ترابط هذه العمليات بدقة عن طريق تنفيذ خطة انمائية لفترة تمتد من ٥ الى ١٠ سنوات ، تعدها وكالة التنمية الاقتصادية المقترحة . ويتبين مما ذكره الحاكم ان النجاح النهائي لهذه المحاولات الرامية لانعاش اقتصاد الاقليم يتوقف على نجاح الاجراءات التي يجب أن تتخذها الحكومة الفيدرالية لوقف الركود الاقتصادي الذي يتزايد عمقا في الولايات المتحدة . وفي الوقت

ذاته فان الحكومة الاقليمية ، كما ذكر الحاكم ، تعمل من أجل اضعاف أثر هذا الركود الاقتصادي على جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وذلك بالدرجة الأولى ، عن طريق تقصي امكانية التوظيف في الخدمة العامة ووضع مشاريع اصلاحية أخرى ، اضافية تساهم الحكومة الاتحادية في اعانتها ، وتوسيع البرنامج الاتحادي لطوابع الغذاء . وتسعى الحكومة الاقليمية كذلك الى تنفيذ الخطة الاقتصادية المشار اليها في أسرع وقت والى أقصى ما تسمح به الموارد .

مقترحات رئيس مجلس الشيوخ

٥٨ - ذكر السيد رويك في الخطاب الذي ألقاه مؤخرا انه يجب على الهيئة التشريعية ، لدى اعدادها خططها الخاصة للتنمية الاقتصادية ، أن تناظر في المقترحات التالية :

(أ) يجب تقديم مزيد من العون لمرفق السياحة ، ليصبح قادرا على مواجهة المنافسة وذلك عن طريق توسيع شبكة المواصلات واقامة مرافق ترفيهية اضافية في الجزر الثلاث الرئيسية لخدمة السياح والسكان على السواء ومساعدة الفنادق والأعمال المرتبطة بالسياحة في تخفيض تكاليف تشغيلها عن طريق دراسة امكانية تقديم اعانات مالية للخدمات العامة ؛

(ب) يجب دعم الصناعات التحويلية الموجودة مثل صناعة تقاير الروم ؛

(ج) يجب بذل مجهودات أكبر لاجتذاب صناعات خفيفة جديدة مع الاهتمام خاصة باجراء دراسات في مجالات منح الامتيازات الجمركية وغيرها من الحوافز الضريبية وتطوير المناطق الصناعية ومرافق التصنيع ومتابعة التاورات العملية التي قد يستفيد منها الاقليم ؛

(د) يجب مضاعفة استثمار الموارد البحرية ، بما في ذلك صيد الأسماك على مستوى تجاري والرياضة المائية والمعادن والدراسات العلمية ؛

(هـ) يجب التركيز ، بدرجة أكبر ، على تحسين مرفقي الزراعة وتربية الماشي ؛

(و) يجب الاستفادة من بعض البرامج الاتحادية بما في ذلك على وجه الخصوص ، البرنامج الذي وضع مؤخرا بمقتضى تشريع اتحادي لتوفير الأموال اللازمة في حالات البطالة الطارئة .

ج - المالية العامة

٥٩ - في ١٠ نيسان / ابريل ١٩٧٤ عرض السيد ايفانز ، الحاكم آنذاك ، على الهيئة التشريعية ميزانية لعام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ تبلغ ١٢٥ مليون دولار ، للتصديق عليها . وتستمد جملة الإيرادات المقدرة في هذه الميزانية ، في الدرجة الأولى ، من المصادر التالية : ضريبة الدخل ، ٧٩ مليون دولار ؛ ضريبة على اجمالي الاموال المتحصلة ، ١٠٨ مليون دولار ؛ الضريبة العقارية والرسوم والضرائب الأخرى المفروضة على الملكية العقارية ، ١٠٧ مليون دولار ؛ الرسوم الجمركية

والتراخيص والرسوم الأخرى ، ٩٥ مليون دولار ؛ الضرائب المستردة ٣٥٣ مليون دولار . ومن مجموع النفقات المقدرة يخصص مبلغ ٣٣٢٢ مليون دولار للتعليم ؛ و ٢٠٢ مليون دولار للصحة ؛ و ١٥٩ مليون دولار للأشغال العامة ؛ و ١٤٥ مليون دولار للأمن العام ؛ و ٣٤ ملايين دولار للتجارة ؛ و ٢٤ ملايين دولار لكلية جزر فرجن ؛ ٣٦ ملايين دولار لصيانة المرافق والشؤون الثقافية .

٦٠ - وفي عام ١٩٧٥/٧٤ كان من المتوقع أن تبلغ المبالغ المقابلة^(١٤) ١٧٨٨ مليون دولار . ومن أصل هذا المجموع يحوّل مبلغ ٦٠ ملايين دولار للصندوق العام ، و ١١ مليون دولار للصندوق الطوارئ لدبس السكر الذي تقدم منه الإعانة المالية لصناعة الروم ، وهي المصدر الرئيسي للعائدات الواردة من المبالغ الماثلة . أما المبلغ المتبقى وهو ١٠٧٠ ملايين دولار فيستندم لتغطية النفقات الانتاجية التي تتألف البنود الرئيسية فيها من خدمات الديون والمباني الحكومية وامدادات المياه وعمليات التخلص من النفايات بدفنها تحت الأرض . وعلاوة على ذلك فقد اقترح وضع برنامج لاصلاح الطرق تغطى تكاليفه عن طريق صندوق الدارة (١) ٤٤ ملايين دولار) والهبات التي تقدمها الولايات المتحدة (٥٠ ملايين دولار) .

٦١ - وفي خطاب الميزانية الذي ألقاه الحاكم ايفانز أمام الهيئة التشريعية ذكر ان ميزانية الأداة المقترحة تمثل زيادة بنسبة ١٦٣ في المائة على مبلغ الـ ١٠٨٣ ملايين دولار الذي سيتم انفاقه بالفعل في ١٩٧٤/٧٣ ، حسب تقدير الحاكم . وحسب ما ذكر الحاكم فان هذه الميزانية تمثل غاية التقشف لأنها لم تشمل أية تدابير للعصا على إيرادات جديدة . وقد زاد من صعوبة عام ١٩٧٤/٧٣ عدد من الظروف المتقلبة مثل التضخم المستمر وأزمة الطاقة والتغيرات في مجال السياحة وعدم الاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة ، التي أثرت تأثيرا متفاوتا في اقتصاد الاقليم . ونتيجة لذلك خفضت اعتمادات الدوائر بحيث لا تزيد عن الإيرادات المتوقعة البالغمة ١٢٥٩ مليون دولار .

٦٢ - وفي ١٩ حزيران/يونيه اعتمدت الهيئة التشريعية ميزانية تبلغ ١٢٦٦ مليون دولار ، أي بزيادة ٤٥٤ ٦٥٦ دولار على المبلغ الذي طلبه الحاكم في الأصل . وقد خصصت معظم المبالغ الاضافية للتعليم والتجارة وصيانة المرافق البلدية والشؤون الثقافية . وفي ١٩ أيلول/سبتمبر صدقت الجمعية التشريعية بمبلغ ٢٦ مليون دولار في شكل مخصصات تكميلية ، تستخدم في المقام

(١) تجبى الرسوم الضريبية الاتحادية على الواردات من جزر فرجن ، في الولايات المتحدة وترد الى الاقليم بوصفها مبالغ مقابلة . ولكي يحصل الاقليم على هذه المبالغ يجب أن يجمع ، عن طريق الضرائب المحلية ، أموالا تماثل من حيث الكمية الرسوم المستردة . كذلك يجب على الاقليم أن يستخدم هذه المبالغ لتمويل مشاريع التنمية فقط .

الأول ، للخدمات الصحية وتنفيذ البرنامج الاتحادي لطوابع الغذاء والمشاريع التي تضطلع بها إدارة الموانئ وتوسيع شبكات امداد المياه .

٦٣ - وفي الخطاب الذي ألقاه الحاكم كينغ في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٥ عن الحالة في الاقليم صرح بأن " تدهور الاقتصاد ينعكس بجلال في حالة الخزينة العامة " ، التي سيبلغ عجزها المتوقع في ١٩٧٥/٧٤ مبلغ ٩ ملايين دولار كما سيبلغ أكثر من ضعف العجز المتوقع لعام ١٩٧٦/٧٥ . وقد أدى الركود الاقتصادي الى انخفاض الإيرادات نتيجة لتزايد التكاليف الجارية بسبب التضخم المتصاعد . وقال ان الاقليم يشهد الآن آثار تدهور الاقتصاد وأعمال الانفاق السائدة في الماضي . وفي هذا الصدد أشار الى ان " انعدام المصافة المالية والحسن السليم قد كان مصحوبا ، على الدوام ، بتنبؤات في الإيرادات غير دقيقة ولا يعتمد عليها " و " قد تفاقم الأمر بسبب عدم قيام السلطات الاتحادية في واشنطن بإعادة الرسوم المتوقعة من تراخيص استيراد النفط " وبما أن الوضع الاقتصادي قد أصبح حرجا وأنه بحكم القانون لا يمكن للحكومة أن تلجأ الى ميزنة العجز ، فسيضطر الفرعان التنفيذي والتشريعي لاتخاذ خطوات حازمة من أجل التوفيق بين الإيرادات والنفقات . وسوف تشمل هذه الخطوات : (أ) استقصاء امكانية زيادة الضرائب واييجاد موارد جديدة للدخل ؛ و(ب) تحصيل الإيرادات بانتظام ؛ و(ج) تكثيف اجراءات التقشف ؛ و(د) تحسين انتاجية الجهاز الحكومي .

٦٤ - وفي ٣ آذار/مارس اجتمع الحاكم كينغ بأعضاء الهيئة التشريعية للنظر في الأزمة المالية التي تزداد تفاقم . وفي هذا الاجتماع ذكر أن الإيرادات المتوقعة في ١٩٧٥/٧٤ سوف تبلغ (١٠٣١ مليون دولار كما ستبلغ النفقات ١٢٠٩ مليون دولار مخلفة عجزا بمبلغ ١٧٨ مليون دولار . وهناك اعتقاد بأنه يمكن زيادة الإيرادات عن طريق استرداد رسوم تراخيص الواردات النفطية التي تكون الولايات المتحدة جمعتها من الاقليم . وذكر ان مكتب المراجع العام بالولايات المتحدة قد شرع في اجراء مراجعة لتحديد مبلغ الرسوم الذي يقدر انه يتراوح بين ٤ ملايين دولار و ٢٠ مليون دولار .

٦٥ - وقد برزت مشكلة استرداد الرسوم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بعد أن حكمت وزارة العدل بالولايات المتحدة بأن الاعلان الرئاسي لعام ١٩٧٣ القاضي برّد هذه الرسوم الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ليس له أساس ولم تسبقه موافقة من مجلس الكونغرس . لذا فان الوزارة ترى انه لا بد من صدور تشريع خاص يخول الحكومة رّد هذه الرسوم . بيد ان الحاكم كينغ يرى ان القانون الأساسي المنقح يوفر بالفعل الأساس القانوني لرفع الحائز عن هذه الأموال . وأشار الى ان جزر فرجن بوصفها اقليما غير مندمج ولا تشترك في انتخابات الرئاسة ، تملك الحق في الحصول على العائدات من الرسوم والاتاوات والضرائب التي تفرضها الولايات المتحدة على السكان المحليين وعلى المنتجات المصدرة من الاقليم الى الولايات المتحدة بوصف ذلك وسيلة من وسائل دعم الحكومة الاقليمية . وعلاوة على ذلك فهو يحاول اسبب التأييد لسن التشريع الخاص سالف الذكر الذي يتوقع أن يعرضه مكتب الادارة والميزانية على رئيس مجلس النواب بالولايات المتحدة . وفي اليوم ذاته أخبر السيد مورتن ، وزير الداخلية ، لجنة الشؤون الداخلية وشؤون الجزر التابعة للمجلس

بأنه سرف يعمل على دفع رسوم تراخيص واردات النفط لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وانتقد السيد دي لوفو مندوب الاقليم الذي لا يملك حق التصويت في المجلس وزارة العدل لتغييرها السياسة القائمة فيما يتعلق بهذا الأمر .

٦٦ - وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ وقع رئيس الولايات المتحدة اعلانا يدعو الى زيادة الضرائب على واردات النفط زيادة محسوسة . وصرح الحاكم كينغ تعليقا على هذا الأمر ، بأنه اذا ما صدق مجلس كونغرس الولايات المتحدة على هذا الاقتراح وردت العائدات الى جزر فرجن ، فان ايرادات الاقليم سوف تزيد بمقدار ١٠ ملايين دولار سنويا . ولكنه يشك في أن يحظى هذا الاقتراح بالتأييد نظرا لمعارضة بعض زعماء الكونغرس له .

٦٧ - وفي الشهر ذاته أوصى الرئيس أيضا بتخفيض الضريبة الشخصية وضريبة المؤسسات في عام ١٩٧٥ . ولا شك الحاكم كينغ ان هذه التوصية اذا ما أقرت قد تكلف جزر فرجن ما يزيد عن ٦٠ ملايين دولار من حصيلة الإيرادات . وفي رسالة مؤرخة في ١٩ شباط /فبراير موجّهة للسيد دي لوفو ، صرح الحاكم بأن الاقليم لا يستطيع أن يقبل هذه التوصية لأنه ليس بوسعها أن يحتمل فقدان جزء كبير كهذا من إيراداته . وبدلا من ذلك فإنه يريد أن تستثنى مشاريع القوانين الاتحادية الرامية الى اعادة ضرائب الدخل لدافعيها جزر فرجن من ذلك أو تمنحها السلطة لتحصيل ضرائب محلية . " دون أن تضطر لطلب الموافقة من أية هيئة دستورية عليا " . وقد بنى الحاكم عليه هذا ، بالدعوة الأولى ، على أساس ان سكان جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لا يملكون حق الاشتراك في انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ، وانه " نحن ناضجون بما فيه الكفاية لانتخاب مسؤولينا الحكوميين " .

٦٨ - وفي ٦ آذار /مارس ، صرح السيد دي لوفو بأن " من غير المعقول " أن يطالب الى سكان جزر فرجن التخلي عن حق استرداد الرسوم وأوضح أن الأموال التي ستعاد الى الاقليم عن طريق استرداد الرسوم سوف تساعد على خلق الوظائف وعلى انعاش الاقتصاد . وصرح أيضا بأنه قد أُخبر بوجهة نظر الحاكم في وقت متأخر جدا بحيث لم يستطع عرضها على لجنة السبل والوسائل التابعة للكونغرس . وانه يرى ان من غير المرجح أن يقوم مجلس الكونغرس باجراء أية تغييرات محسوسة على قانون الضرائب الاتحادية لعام ١٩٧٥ الذي يستهدف معالجة التدوير الاقتصادي السائد حاليا في الولايات المتحدة . وكرر السيد دي لوفو توصيته بانشاء فريق عمل خاص لاستعراض جميع جوانب هيكل الضرائب في الاقليم . واقترح أيضا ، انه اذا ما اعتمد مجلس الكونغرس اقتراحه بعقد مؤتمر تخول له سلطة اعداد دستور لجزر فرجن وقانون للعلاقات الاتحادية (أنظر الفقرات ١٤ - ١٦ أعلاه) فإنه يمكن لفريق العمل هذا أن يرفع استنتاجاته وتوصياته الى المؤتمر مباشرة .

٤ - الأوضاع الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٦٩ - في الفترة ١٩٧٣/٧٠ كانت القاعات الصناعية الرئيسية من حيث العمالة ، حسب ترتيب الكبر ، الحكومة ثم تجارة الجملة ثم تجارة التجزئة ثم التشييد ثم الصناعات التحويلية ثم الفنادق والنزل ثم قطاع الخدمات . وفي عام ١٩٧٣ بلغ عدد الاجانب المسجلين رسميا ٣٠٨ في المائة من مجموع القوة العاملة البالغة ٥٧٩ ٣١ شخصا . وجميع هؤلاء الاجانب تقريبا ، هم عمال يعملون في القطاع الخاص وخاصة في التشييد والفنادق وقطاع الخدمات .

٧٠ - ومنذ عام ١٩٧٠ حدث ارتفاع مستمر في البطالة بسبب الركود الاقتصادي (أنظر الفقرة ٤٠ أعلاه) . ولأهمية هذه المشكلة سن قانونان في عام ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، يقضي أحدهما بالتعويض في حالة البطالة ويقضي الآخر بإنشاء وكالة ادارية للعمالة التامة تعمل على تنفيذ برامج التدريب الوائفي ورفع مستوى التأهيل والتعيين .

٧١ - وفي عام ١٩٧٤ بلغت الاعانات المالية المدفوعة للعاطلين (٣ ملايين دولار . وفي العام ذاته أجهزت الحكومة الاقليمية أربعة قوانين جديدة تخول التالي : (أ) تشكيل لجنة للشباب مكونة من (١) عضوا وذلك لتجميع كل وكالات الشباب في وكالة واحدة ؛ (ب) وضع برنامج لتشغيل الشباب في الصيف (يشمل حوالي ٢٥٠٠ طالبا من المتوقع تعيينهم في وظائف) ؛ (ج) بدء مشروع لتشغيل ٥٠٠ تلميذ في صيانة وترميم المدارس ؛ (د) المشاركة في البرنامج الاتحادي للابواب الغذائية الذي يتلقى بمقتضاه ما مجموعه ٣٥٠ ٢٤ شخص من أفراد العوائل المعوزة ، طوابع تستخدم في شراء الغذاء ، على أساس شهري .

٧٢ - وفي عام ١٩٧٤ تلقى الاقليم ٣ ملايين دولار في شكل مساعدات مالية من حكومة الولايات المتحدة بمقتضى قانون العمالة في حالة الطوارئ لعام ١٩٧١ وقانون التدريب من أجل العمالة الشاملة لعام ١٩٧٣ . وخلال شهر أيار/مايو من العام ذاته قدم السيد دي لوفو مشروع قانون يقضي بادخال جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في نظام التأمين ضد البطالة على مستوى الولاية وعلى المستوى الاتحادي ، وكان هذا النظام أنشئ بمقتضى قانون صدر في عام ١٩٧٠ . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ أصبح مشروع قانون مساعدة البطالة وايجاد الوظائف في حالات الطوارئ ، الصادر عام ١٩٧٤ قانونا بتوقيع رئيس الولايات المتحدة عليه . وبمقتضى هذا القانون يتلقى الاقليم ما مجموعه ٦٥٥٠٠٠ دولار لخلق وظائف في الخدمة العامة خلال السنة الحالية .

٧٣ - وتشمل الخطوات الأخرى التي اتخذت في الآونة الأخيرة لمعالجة البطالة ما يلي :
(أ) احكام الرقابة على الهجرة (أنظر الفقرات ٥ - ٩ أعلاه) ؛ (ب) تشييد مركز جديد للمهارات المهنية في جزيرة سانت توماس (يرمي الى اعداد ٢٠٠ عامل ماهر لتلبية الطلب في قطاع الأعمال) ، يبدأ عمله ، في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٤ حسبما هو مقرر ؛ (ج) انشاء مركز ،

في شباط/فبراير ١٩٧٥ في جزيرة سانت كروكس، تقيم شركة أوبورتونيتيزاند سترالزيشن سـنتـر بالولايات المتحدة يتيح دورات دراسية متنافسة تهدف الى اعداد الشبان من السكان الدائمين (٨٧ حاليا) للاطلاع بدورهم في النشاط الاقتصادي للاقليم .

٧٤ - وقد اعترفت حركة المواطنين المستقلين ، في برنامجها الانتخابي ، بالحاجة الماسة الى اتاحة فرص العمالة لجميع سكان فرجين التابعة للولايات المتحدة . وتحقيقا لهذه الغاية اقترح المؤتمر تطبيق القانون الرامي الى انشاء الوكالة الادارية للعمالة الكاملة وتنفيذ الخطة الاقتصادية الواردة في البرنامج الانتخابي (أنظر الفقرات ٥٠ - ٥٦ أعلاه) . وذكر الحاكم كينغ ، وهو أيضا زعيم حركة المواطنين المستقلين ، في خطابه الأول عن الحالة في الاقليم ، ان البطالة والعمالة الناقصة مازالتا في تزايد وان الشبان هم الذين يعانون منها أشد المعاناة . ولذا فان ادارته تقترح تنفيذ الخطة السالفة الذكر ، شريطة توفر الموارد ، وانها سوف تتخذ التدابير اللازمة لتخفيف أثر الركود الاقتصادي المتزايد في الولايات المتحدة ، على الاقليم (أنظر الفقرة ٥٧ أعلاه) .

٧٥ - واستنادا الى التقارير التي تفيد بأن معدل البطالة الفعلي في شهر شباط/فبراير قد أربى على ١٠ في المائة (أنظر أيضا الفقرة ٤٠ أعلاه) ، بعث الحاكم في ٧ آذار/مارس ببرقية الى حكومة الولايات المتحدة يطلب فيها مزيدا من الاموال الاتحادية لمواجهة الطوارئ ، لتخفيف حدة هذه المشكلة . وفي ١٧ آذار/مارس أعلن السيد دي لوفغان قانون الاعتمادات الاتحادية للعمالة في حالة الطوارئ لعام ١٩٧٥ سيوفر ٢ مليون دولار لخلق وظائف في الاقليم للسنة الحالية . ومن رأيه أن بإمكان الاقليم الحصول على مبالغ أكبر بكثير اذا ما استطاعت الحكومة الاقليمية تقديم بيانات احصائية ، على درجة كافية من الدقة ، يعكس معدلات البطالة المرتفعة في الاقليم . وأثناء مناقشة مشروع قانون العمالة في حالة الطوارئ في مجلس النواب بالولايات المتحدة في وقت سابق من هذا الشهر ، صرح السيد دي لوفغانه : " بالنسبة لجزر فرجين فان هذا التشريع سيضاعف كمية الاموال الاتحادية المتاحة للبرامج التي توفر الوظائف .

باء - الاسكان

٧٦ - في بداية عام ١٩٧٤ كانت الحكومة الاقليمية تعمل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، في تنفيذ ٢٢ مشروعا للاسكان تشمل حوالي ٥٠٠ وحدة . وبالإضافة الى ذلك كانت الحكومة مشتركة في ادارة برنامج عاجل للاسكان لتوفير حوالي ٥٠٠ وحدة تبني بالاموال المحلية . ولكي يعق لها الحصول على جزء من الاموال الاتحادية المخصصة للاسكان قدمت حكومة الاقليم دراسة عن الاسكان الى حكومة الولايات المتحدة في شباط/فبراير ١٩٧٤ . وحسب ما جاء في هذه الدراسة ، تقضي الحاجة ببناء أو استصلاح ٢٢٩١٩ وحدة جديدة لسد النقص الاسكاني خلال ال ١٢ سنة القادمة . وبالرغم من النمو السكاني ، فقد انخفض عدد تراخيص المباني السكنية من ٣٩٥٩ في عام ١٩٧٠ الى ١٥١٧ فقط في عام ١٩٧٣ . ونظرا للارتفاع المستمر في تكاليف الاسكان فان نسبة القادرين على شراء أو

بناء مساكن جديدة دون مساعدة من الحكومة لا تعدو و ١٥ في المائة . لذا فقد أوصت حكومة الاقليم بايجاد قدر أكبر من التنسيق في بناء المساكن واجراء اصلاحات أكثر شمولاً في الوحدات السكنية القائمة واعداد مشاريع لبناء المساكن بالعمون الذاتي وتخصيص منالق سكنية بمعونة الحكومة لذوى الدخل المتوسط . وفي شهر أيار/ مايو وفرت وزارة الاسكان والانماء الحضرى ، بالولايات المتحدة للاقليم أموالاً بلغت جملتها ١١ مليون دولار لتشييد ٣٠٠ وحدة سكنية حكومية في جزيرة سانت توماس .

٧٧ - وأثناء الحملة الانتخابية الاخيرة دعا كل من الحزب الديمقراطي لجزر فرجن وحركة المواطنين المستقلين الى وضع مشروع شامل للاسكان . ويتفخ من خطاب الحاكم كينغ عن الحالة في الاقليم أن الحكومة قد شرعت في بذل الجهود لمعالجة مشكلة الاسكان وذلك ، بصورة رئيسية ، عن طريق الاستفادة من القانون الاتحادى للاسكان وتاوير المجتمع لعام ١٩٧٤ . ويتيح هذا القانون ، في جملة أمور أخرى ، تقديم اعانات مالية لدفع أجور المساكن للعوائل ذات الدخل المنخفض ويزيد من وفرة الاموال المخصصة للرهن العقاري .

٧٨ - وفي كانون الثانى /يناير ١٩٧٥ أعلنت وزارة الاسكان وانماء المجتمع انها وضعت برنامجاً لشراء الرهون العقارية من مؤسسات التسليف ، (يصبح للاقليم ، بمقتضاه ، الحق في الحصول على ٣٠٠ .٠٠٠ دولار) وأنها قد وافقت على تخصيص مبلغ ٢٢ مليون دولار لمشاريع الاعانة المالية الخاصة بدفع أجور المساكن ، المقدمة للعائلات ذات الدخل المنخفض في بورتوريكو وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وفي شباط /فبراير أجازت الهيئة التشريعية مشروع قانون يقضى بانشاء لجنة لدراسة امكانية توسيع تطبيق المساكن في الاقليم . وقد وقعت اتفاقية بين الحكومة الاقليمية وشركة سلف هلب ، لتخطيط واقامة مشاريع سكنية للعائلات ذات الدخل المنخفض في الجزر الرئيسية الثلاثة . وفي آذار/ مارس أعلن الحاكم كينغ ان الحكومة تعمل للحصول على ٢٧ مليون دولار من الأموال الاتحادية بمقتضى القانون السالف الذكر ، لتمويل مشاريع تنمية المجتمع . وسوف توفر هذه المشاريع للسكان المحليين المرافق والخدمات اللازمة ، مثل مراكز الترفيه والمراكز المجتمعية والخدمات العامة (شبكات المجارى وأرصفة المشاة) .

جيم - الصحة العامة

٧٩ - في عام ١٩٧٤ عملت ادارة ايفانز من أجل زيادة تطوير المرافق الطبية وتدريب عدد أكبر من سكان جزر فرجن لتلبية احتياجات الاقليم الصحية . وفي ١١ تموز/يوليه أعلنت وزارة الصحة انها خصصت ما يقرب من ٩٠٠ .٠٠٠ دولار لتوسيع وتحديث المستشفيات العاميين وهما مستشفى كنود هانسون التذكارى (٢٠١ سرير) في جزيرة سانت توماس ومستشفى تشارلس هاروود التذكارى (١٢٠ سرير) في جزيرة سانت كروكس . وسوف يتم توسيع المستشفى الاخير باضافة جناح للأمراض العقلية (٢٥ سرير) . كما سيخصص مبلغ ٢٦ مليون دولار اضافي لتخطيط وتشبيد وتجهيز مستشفى طبي

في جزيرة سانت كروكس يستوعب ٨٤ سريرا للعناية بمرضى جزر فرجن العائدين من مستشفيات الولايات المتحدة . وفي ١٣ تموز/يوليه أعلن ان وزارة الصحة والتعليم والترفيه بالولايات المتحدة قد منحت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هبة مالية سنوية قدرها ٤٤٥ . ٠٠٠ دولار لاقامة مركز للأمراض العقلية لخدمة المجتمع وتوسيع خدمات الصحة العقلية . وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ أعلن ان الحكومة الاتحادية قد صدقت على هذه الهبة التي ستدفع على مدى ثماني سنوات . وفي ٢١ شباط/فبراير أقرت وزارة الصحة والتعليم والترفيه عن أموال تبلغ في جملتها ١ مليون دولار وذلك لتوسيع المرافق الصحية القائمة في جزر فرجن .

٨٠ - وفي ٣٠ تموز/يوليه بعث السيد ايفانز للهيئة التشريعية بمشروع قانون لتعديل قسم من قانون جزر فرجن لينص على تقديم ١٨ منحة دراسية في التمريض وغيره من الفروع الطبية سنويا . وحسب ما ذكر مفوض الصحة في جزر فرجن من المقرر أن يبدأ العمل في تشييد مجمع طبي في منطقة ميشيل موتيل بجزيرة سانت توماس ، في أواخر أيلول/سبتمبر . وسيوفر هذا المجمع الذي يتوقع أن تبلغ تكاليفه ١ مليون دولار الاستشارة الأولية الكاملة في مكان واحد كما سيجعل من الممكن وضع برنامج شامل للفحص الصحي الوقائي وغيره من أشكال تقديم الخدمات الصحية لمجموعات السكان .

٥ - الأوضاع التعليمية

٨١ - التعليم اجباري لمن تتراوح سنه بين ٥ و ١٦ سنة . وتقدم المدارس الحكومية وفسيح الحكومية (المدارس الخاصة والمدارس البرشية) التعليم الأولي والأوسط والثانوي وكذلك التعليم المهني ؛ وتوجد أيضا بعض رياض الأطفال في جزيرة سانت توماس وفي جزيرة سانت كروكس ، أما في جزيرة سانت توماس فتدير الحكومة رياض الأطفال والمدارس الأولية والوسطى فقط . وفي مؤتمر صحفي عقد في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ذكر الحاكم السابق ايفانز أن النظام التعليمي في الاقليم يواجهه ضغطا بسبب " غاروف خارجة عن ارادتنا " . وأشار الى أنه من المتوقع ، خلال السنة الدراسية الحالية ، أن تتفاقم مشكلة الازدحام في المدارس بجزر فرجن نتيجة لعدد أكبر من العمود المعتاد من التلاميذ من غير مواطني جزر فرجن . وتفيد مصادر وزارة التعليم أن مجموع التلاميذ المسجلين في المدارس الحكومية قد ارتفع من ٧٩٠ ٢٠ في عام ١٩٧٣/٧٢ الى ٢٤٨ ٢٥ في عام ١٩٧٥/٧٤ .

٨٢ - وتقدم كلية جزر فرجن الواقعة في جزيرة سانت توماس وفرعها الموجود في جزيرة سانت كروكس التعليم العالي ومقررات الدرجات العليا من التعليم . وفي بداية عام ١٩٧٥/٧٤ الدراسي كان عدد الطلاب المتفرغين المسجلين في الكلية ٣٩ ٥ طالبا وعدد الطلاب غير المتفرغين ٢٩٥ ١ . وخلال هذه الفترة زاد عدد طلاب الدراسات العليا المتخصصين بتعليم المعلمين من ٣٣ الى ٨٤ .

٨٣ - صرح الحاكم كينغ ، في الخطاب الذي ألقاه في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٥ عن حالة الاقليم بأن الحكومة سوف تبذل كل الجهود الممكنة لرفع مستوى نظام المدارس الحكومية الذي هو " دون

المستوى والذي يعرقل - من عدة وجوه - الأداء المنتج " . ثم استرعى الانتباه الى المقترحات التي تقدمت بها حركة المواطنين المستقلين أثناء الحملة الانتخابية الاخيرة (والتي يوافق عليها الحزب الديمقراطي لجزر فرجن بوجه عام) وقال ان سياسة الحكومة تقوم على ما يلي : (أ) التشاور مع مجلس التعليم على أساس أكثر اتساقا ؛ (ب) تخويل مديرى المدارس ، على وجه التخصيص ، بعضا من السلطات التي تتمتع بها وزارة التعليم ؛ (ج) وضع برامج تهدف الى تحسين موقف الطلاب من الحياة والعمل في المجتمع ؛ (د) فرض الانضباط المدرسي دون المساس بالحريات المدنية ؛ (هـ) تقليل الازدحام الحالي بوضع خطط لتشييد مرافق تعليمية اضافية . ومن بين أهداف الحكومة الأساسية اعادة توجيه الجهود التعليمية نحو اعداد عدد أكبر من الشبان لاكتساب المهارات التقنية والعملية . وأكد الحاكم على ضرورة توسيع المناهج الدراسية في المدارس الثانوية بحيث تزداد فيها المواد العلمية والمواضيع التقنية والأنشطة العملية (اليدوية) ، وكذلك على ضرورة انشاء مراكز تقنية/ مهنية أكثر تخصصا في جميع أنحاء الاقليم . واعترف أيضا بضرورة تحسين نوعية التعليم الأكاديمي الرسمي .

٨٤ - وفي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٥ وافق الحاكم كينغ على رصد اعتمادات تبلغ في مجموعها ١٢٨ مليون دولار لتشييد المدارس . ويهدف البرنامج الى القضاء على الازدحام في المدارس الحكومية ويتضمن ما يلي : (أ) توسيع المدرسة الثانوية الموجودة في جزيرة سانت توماس والمدرسة الأليية الموجودة في جزيرة سانت كروكس ؛ (ب) تشييد أربع مدارس ابتدائية ومتوسطة جديدة في الجزيرتين . وفي ه آذار/مارس وجه الحاكم ، بعد أن أعلن حالة الطوارئ، فيما يتعلق بأوضاع منظومة المدارس الحكومية ، تعليماته الى مفوض التعليم وغيره من المهتمين بهذا " البرنامج العاجل الذي تقتضيه الحاجة الماسية " ليتعاونوا في شراء المواد والخدمات اللازمة من السوق بصورة مباشرة دون التقيد باجراءات المناقصة التي تستغرق وقتا طويلا .

الفصل السابع والعشرون
A/10023/Add.8 (Part I)

جزر فرجن البريطانية ، وجزر كايمان ، وجزر تركس وكاييكوس

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٦١	٨ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٦٢	٩	باء - قرار اللجنة الخاصة
٦٦		المرفق - اوراق العمل التي اعدتها الامانة العامة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - قررت اللجنة الخاصة في جلستها ٩٩٣ المنعقدة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ ، بعد الموافقة على التقرير الرابع والسبعين للفريق العامل (A/AC.109/L.993) ، ان تحيل مسألة جزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر تركس وكاييكوس الى اللجنة الفرعية الثانية للنظر فيها وتقديم تقرير عنها .

٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في المسألة في جلستها ١٠١٠ و ١٠١١ المنعقدتين في ٥ و ٧ آب/اغسطس .

٣ - وقد اخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها لدى النظر في المسألة ، احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك خاصة القرار ٣٣٢٨ (٥ - ٢٩) المتخذ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١١ من هذا القرار ترجو الجمعية العامة اللجنة الخاصة ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرارات ١٥١٤ (٥ - ١٥) و ٢٦٢١ (٥ - ٢٥) تنفيذها فوراً تاماً في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار ، وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الثلاثين " . واخذت اللجنة في الاعتبار كذلك قرار الجمعية العامة ٣٢٨٩ (٥ - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتعلق بستة اقاليم ، بما فيها جزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر تركس وكاييكوس ، وفي الفقرة ١٠ منه ترجو الجمعية العامة اللجنة الخاصة " مواصلة النظر الوافي في هذه المسألة ، ولاسيما في امريقات بعثات زائرة الى هذه الاقاليم . . . " .

٤ - وكان امام اللجنة ، اثناء بحثها مشكلة الاقاليم ، اوراق عمل اعدتها الامانة العامة ، (انظر المرفق الخاص بهذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقاليم .

٥ - وقد اشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، باعتبارها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في عمل اللجنة الخاصة خلال نظرها في هذه المسألة (انظر A/AC.109/SC.3/SR.23 ، و 232 ، و 233 ، والتصويب 235 ، و 236) .

- ٦ - وفي بيان الى اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1010) ، قدم مقرر اللجنة الفرعية الثانية ، في الجلسة ١٠١ المنعقدة في ٥ آب/اغسطس ، تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1041) ، الذي يتضمن عرضا لنظر اللجنة في مسألة الاقليم (A/AC.109/SC.3/SR.230) ، و 232 ، 233 والتصويب ، و 235 ، 236 ، 240 ، و 242) .
- ٧ - واعتمدت اللجنة الخاصة تقرير اللجنة الفرعية الثانية ، دون اعتراض ، في جلستها ١٠١ ، المنعقدة في ٧ آب/اغسطس ، كما وافقت على النتائج والاقتراحات الواردة فيه (انظر الفقرة ٩ ادناه) .
و ادلى الرئيس ببيان بهذا الصدد (A/AC.109/PV.1011) .
- ٨ - وفي ١١ آب/اغسطس ، احيل نص النتائج والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة ، وذلك ليسترعي اليه انتباه حكومته .

٦٢ - قرار اللجنة الخاصة

- ٩ - فيما يلي نص النتائج والتوصيات التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١٠١ ، المنعقدة في ٧ آب/اغسطس والمشار اليها في الفقرة ٧ أعلاه .

لمحة عامة

(١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق جزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر تركس وكايكوس ، غير قابل التصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) وان تدرك اللجنة الخاصة تمام الادراك الظروف الخاصة المحيطة بهذه الاقاليم ، والتي تعزى الى عدة عوامل كحجمها وموقعها الجغرافي وعدد سكانها ومواردها الطبيعية المحدودة ، تكرر وجهة النظر القائلة بأنه لا يجوز لمثل هذه الظروف ان تعيق ، باية حال من الاحوال ، عملية تقرير المصير وسرعة تنفيذ الاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي ينطبق انطباقا كاملا على هذه الاقاليم .

(٣) واهتماما منها بتعزيز رفاهية سكان الاقاليم المستعمرة ، وسعيا للتسجيل بعملية انها الاستعمار ، من اجل التنفيذ الكامل والسريع للاعلان بالنسبة لهذه الاقاليم ، تلاحظ اللجنة الخاصة بالتقدير تعاون الدولة القائمة بالادارة ، من جديد ، ومساهمتها في عمل اللجنة في هذا الصدد .

(٤) وترحب اللجنة الخاصة كذلك ببيان ممثل الدولة القائمة بالادارة بأن حكومته لن تقف عائقا في طريق استقلال اي من الاقاليم التي تقوم على ادارتها اذا كانت تلك ارادة اغلبية السكان ، وان سياسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تقوم على تشجيع نمو المؤسسات السياسية المحلية نمو سليما (A/AC.109/SC.3/SR.217) .

(٥) وتلاحظ اللجنة الخاصة ان حكام الاقاليم يتمتعون بسلطات واسعة بموجب الترتيبات الدستورية القائمة حاليا في كل من الاقاليم المعنية وتكرر اللجنة طلبها الى الدولة القائمة بالادارة باتخاذ جميع التدابير اللازمة ، دون اية شروط او تحفظات ، لنقل هذه السلطات الى شعوب الاقاليم المعنية ، وفقا لرغبة هذه الشعوب واراقتها المعرب عنها بحرية ، وذلك لتمكينها من التمتع بحقوقها غير القابل للتصرف ، وفقا لاحكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وتحت اللجنة ، في هذا الصدد ، الدولة القائمة بالادارة ، على وضع برامج فعالة للتربية السياسية الهادفة الى الحكم الذاتي كيما تكون الشعوب المعنية على اطلاع تام ومناسب لحقوقها ، وذلك استعدادا لممارسة حقها وفقا لاحكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(٦) وان تترك اللجنة الخاصة ، الصعوبات الاقتصادية الخطيرة للغاية التي تواجهه هذه الاقاليم ، والتي تعزز في الدرجة الاولى الى اعتمادها جميعا على انشطة اقتصادية متقلبة كالسياحة وتنمية الملكية العقارية والمساعدات المالية الدولية ، تكرر الاعراب عن قلقها البالغ ازاء المركز الاقتصادي لهذه الاقاليم . وتحت الدولة القائمة بالادارة على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتعزيز اقتصاد هذه الاقاليم ، وذلك عن طريق التنوع ، والتقليل من اعتمادها على الانشطة السابقة الذكر ، وضمان وصيانة وتأمين حق شعوب الاقاليم في مواردها الطبيعية ، وحقها في التصرف بها ، وحقها كذلك في سيادتها على عملية تنفيذها الاقتصادية ، رغبة في زيادة هذه السيولة .

(٧) وتحيط اللجنة الخاصة علما بعدد من المشاريع التي يستمر تنفيذها في الاقاليم برعاية الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وهي تؤكد فائدة مثل هذه المساعدة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاقاليم ، وتعرب عن املها في ان تزداد هذه المساعدة اكثر من ذي قبل . وتعرب اللجنة أيضا عن املها ، بصفة خاصة ، في ان تتمكن منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من تقديم المساعدة لجميع الشعوب والاقاليم المستعمرة ، وتزويدها بالتسهيلات التعليمية .

(٨) وان تذكر اللجنة الخاصة ، ان البعثات الاخيرة التي اوفدت الى الاقاليم الصغيرة قد قيمت الحالة في الاقاليم التي زارتها تقييما اوضح ، وقد قدمت ارشادات عملية عن الاسبق التي يمكن للدول القائمة بالادارة وللأمم المتحدة ان تعمل بها معا لمصلحة شعوب الاقاليم ، تدعو الدولة القائمة بالادارة ، وفقا لما اعربت عنه هذه الدولة من استعدادها لاستقبال البعثات الزائرة التي توفد الى الاقاليم التي تقوم في ادارتها ، استقبالا ملائما ، ان تسمح لمثل هذه البعثات بالدخول الى جزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر تركس وكاييكوس ، وان تمكن ، بذلك ، الامم المتحدة من الحصول على المعلومات من مصادرها الاولية حول الوضع في تلك الاقاليم ، والاطلاع كذلك على آراء ورغبات السكان بشأن مستقبلهم .

جزر فرجن البريطانية

(٩) تعرب اللجنة الخاصة عن اسفها لعدم حدوث ان تغيير في دستور جزر فرجن

البريطانية منذ ان نظرت اللجنة والجمعية العامة في هذه المسألة آخر مرة . بيد ان اللجنة تلاحظ البيان الذي ادلى به ممثل الدولة القائمة بالادارة ، والذي يذكر فيه انه ، نتيجة للمشاورات التي جرت بين حكومته وحكومة جزر فرجن البريطانية ، وعلى اساس التقرير الذي احوالته اليها لجنة دستورية ، سيتم عما قريب ادخال بعض التعديلات في دستور الاقليم ، وهي تعديلات تمثل درجة من التقدم الدستوري ولكنها لا تنص على الحكم الذاتي الكامل (A/AC.109/SC.3/SR.235) . وتلاحظ اللجنة فضلا عن ذلك ان هذه التعديلات تقلص سلطات الحاكم بعض الشيء ، ولا سيما مسؤوليته فيما يتصل بالشؤون المالية التي ستنتقل الى وزير محلي . وتعرب اللجنة عن املها في ان تحترم رغبات السكان في ممارسة حقوقهم وفقا لاحكام القرار ١٥١٤ (د-١٥) ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على اعداد سكان جزر فرجن البريطانية سياسيا واقتصاديا للحكم الذاتي ، والاستمرار في اطلاعهم على سبل الاختيار المتاحة لهم اطلاقا كاملا ، تمهيدا لبلوغ هذا الهدف .

(١٠) وان تدرك اللجنة الخاصة الروابط الوثيقة القائمة بين جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، نظرا لتقاربهما الجغرافي وتراپطهما الاقتصادي وعلاقاتهم الاجتماعية المتبادلة وروابطهما المؤسسية ، تحيط علما بارتياح باستمرار الاقليمين في تبادل المعونة ، الذي يتمثل في الخطوات الاخيرة التي اتخذها لتقصي امكانيات الاسهام المشترك في برنامج لتعزيز السياحة .

(١١) وترحب اللجنة الخاصة بجهود حكومة الاقليم لتنويع الاقتصاد عن طريق تنمية الزراعة ، وصيد الاسماك ، والعمليات المالية الدولية ، وتنمية الصناعات التحويلية ، والتنمية العقارية ، وتعرب عن املها في ان تكشف هذه الجهود لما فيه مصلحة سكان الاقليم .

جزر كايمان

(١٢) تعرب اللجنة الخاصة عن اسفها لعدم حدوث اى تغيير في النظام الدستوري للاقليم منذ ان سن دستور جزر كايمان عام ١٩٧٢ الذي يستمر الحاكم ، بموجبه ، في التمتع بسلطات واسعة . وتعرب اللجنة ، بالاضافة الى ذلك ، عن املها في ان يتم اختيار جميع الاعضاء الثلاثة الرسميين في المجلس التنفيذي ، الذين يتمتعون بمسؤوليات هامة ، من بين الكايمنيين ، بغيية زيادة اسهام السكان المحليين في ادارة شؤون الحكم . وان تلاحظ اللجنة بالتقدير التزام الدولة القائمة بالادارة باحترام رغبات السكان فيما يتعلق بتقدم الاقليم نحو تقرير المصير ، تؤكد من جديد على ضرورة تنمية وتشجيع الوعي السياسي لدى الكايمنيين ، لخلق الظروف المناسبة التي يمكنهم فيها ممارسة حقوقهم وفقا للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د-١٥) .

(١٣) وتلاحظ اللجنة الخاصة استمرار الازدحام في جزر كايمان ، مما شجع سكانها على

البقاء في الاقليم عوضاً عن السعي وراء العمل في الخارج كما كانت الحال سابقاً . بيد ان اللجنة ترى ان الانشطة التي يعتمد عليها اقتصاد الاقليم ، ولا سيما السياحة والتنمية العقارية والعمليات المالية الدولية ، تتأثر تأثراً شديداً بتقلبات الاحوال الاقتصادية الدولية ، وبناءً على ذلك فهمي تناشد الدولة القائمة بالادارة ان تبذل جهداً اكبر لتنويع اقتصاد الاقليم ، كيما يبلغ درجة اكبر من الاكتفاء الذاتي . وتود اللجنة في هذا الصدد ان تثنى على حكومة الاقليم لعزمها على مواصلة سياسة " التنمية الموجهة " فيما يتعلق بالسياحة . وبالنظر الى العواقب المحتملة في حال اغلاس مجموعة المؤسسات المصرفية المشتركة ، تلاحظ اللجنة بالتقدير بيان الدولة القائمة بالادارة الذي اعلنت فيه انها بصدور اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين استقرار المؤسسات المصرفية التي تشكل احدى دعائم الازدهار الجديد في الاقليم (A/AC.109/SC.3/SR.235) .

(١٤) وتلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح التطورات الاجتماعية والتعليمية الاخيرة في الاقليم ، ولا سيما اقامة مجلس وطني للخدمات الاجتماعية ، والتوسع الشامل في المنشآت التعليمية .

جزر تركس وكاييكوس

(١٥) تحيط اللجنة الخاصة علماً بتوصيات المفوض الدستوري الذي عينته الدولة القائمة بالادارة لبحث امكانيات التغييرات الدستورية المتاحة للاقليم . وتلاحظ اللجنة ايضاً بالتقدير قبول الدولة القائمة بالادارة لهذه التوصيات التي ترمي الى زيادة درجة تمتع الاقليم بالحكم الذاتي ، واعادتها عن عزمها على جعل التعديلات الدستورية الضرورية سارية المفعول خلال السنة الجارية . وتعرب اللجنة عن املها في ان يستمر هذا التقدم ، وأن يؤدي الى تخفيض جديد في السلطات الواسعة التي مازال يتمتع بها الحاكم .

(١٦) وتعتقد اللجنة الخاصة ان جزر تركس وكاييكوس تعاني من كثير من المشاكل الاقتصادية ذاتها التي تشكو منها جزر فرجن البريطانية وجزر كايمان ، بل ان مشاكلها اكثر خطورة من مشاكل جزر فرجن البريطانية وجزر كايمان لان افتقارها للموارد الطبيعية اكثر من افتقار تلك ، كما تعتقد ان العوائق التي تعترض التنمية الزراعية والناجمة عن سوء نوعية التربة وعدم كفاية المطار ، تؤدي الى استنزاف شديد لموارد الاقليم . وتدرك اللجنة ايضاً الجهود التي تبذلها الحكومة الاقليمية من اجل التنمية العقارية وتنمية السياحة ، ولكنها ترى ، بالنظر الى تقلل هذه الصناعات ، انه ينبغي الاستمرار ، على سبيل الاستعجال ، في البحث عن الوسائط البديلة للتنمية الاقتصادية ، مع ايلاء اهتمام خاص لتعزيز الاستثمار الرشيد لموارد صيد الاسماك في الاقليم .

المرفق

اوراق العمل التي اعدتها الامانة العامة

المحتويات

الصفحة

.....	ألف - جزر فرجن البريطانية
.....	باء - جزر كايمان
.....	جيم - جزر تركس وكاييكوس

ألف - جزر فرجن البريطانية*

المحتويات

الفقرات

١-٢	لمحة عامة	١ -
٣-١٩	التطورات الدستورية والسياسية	٢ -
٢٠-٦٠	الاضاع الاقتصادية	٣ -
٦١-٦٨	الاضاع الاجتماعية	٤ -
٦٩-٧٥	الاضاع التعليمية	٥ -

١ - لمحة عامة (أ)

١ - ترد المعلومات الاساسية عن جزر فرجن البريطانية في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ب) .

٢ - يتبين من النتائج الاخيرة لتعداد السكان الذي جرى عام ١٩٧٠ ان مجموع عدد سكان الاقليم يبلغ ١٠٢٩٨ نسمة ينحدر معظمهم من اصل افريقي . ويعيش ٨٨٦٦ من هؤلاء في تورتولا ، وهي اكبر الجزر ، بينما يعيش الباقون في الجزر الست الاخرى غير المأهولة . اما المدينة الرئيسية فهي رود تاون الواقعة الى الجنوب الشرقي من تورتولا ، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٣٥٠٠ نسمة . وقد عدد السكان في منتصف عام ١٩٧٣ ب ٤٠٠٠ نسمة .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

أ - الدستور

٣ - يتضمن تقرير اللجنة الخاصة الاخير (ج) عرضا موجزا للترتيبات الدستورية الواردة في دستور جزر فرجن لعام ١٩٦٧ ، بصيغته المعدلة في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ . بالاختصار ، تتألف الحكومة من حاكم تعيينه الملكة ، ومن مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي . والحاكم مسؤول عن شؤون الدفاع والامن الداخلي ، والشؤون الخارجية ، والخدمة المدنية ، وادارة القضاء والمالية ، ويتمتع بسلطات تشريعية مخصصة لممارسة مسؤولياته الخاصة ، اما في الشؤون الاخرى فيتوجب عليه ، عادة ، العمل وفقا لمشورة المجلس التنفيذي . ويتألف المجلس التنفيذي من الحاكم ، رئيسا ، ومن عضوين

(أ) يعتمد هذا القسم على التقارير المطبوعة والمعلومات التي بعثت بها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٤ عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣

(A/9623/Rev.1) / المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ،

المجلد السادس ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، التسم ألف ، الفقرة ٣ .

بحكم المنصب (هما النائب العام وأمين الشؤون المالية) ومن ثلاثة وزراء أحد هم الوزير الرئيسي . ويعين الحاكم لمنصب الوزير الرئيسي ، من بين أعضاء المجلس التنفيذي المنتخبين ، ذاك الذي يتبين انه اقدر الاعضاء على كسب دعم الاغلبية . اما الوزيران الآخران فيعينهما الحاكم بناء على مشورة الوزير الرئيسي . ويتألف المجلس التشريعي من رئيس يختار من خارج المجلس ، ومن عضوين بحكم المنصب (هما النائب العام وامين الشؤون المالية) ، ومن عضو يعينه الحاكم بعد استشارة الوزير الرئيسي ، ومن سبعة أعضاء منتخبين عن سبع دوائر انتخابية .

٤ - وفي الانتخابات الاخيرة التي جرت في ٢ حزيران / يونيه ١٩٧١ ، فاز الحزب الديمقراطي الذي يرأسه السيد ك . وليام اوسبورن بثلاثة مقاعد ، وفاز حزب جزر فرجن الذي يرأسه السيد ه . لافيتي ستوت بمقعدين ، بينما فاز الحزب الاتحادي الذي يرأسه السيد كونراد مادورو بمقعد واحد . وفاز بالمقعد السابع المرشح المستقل السيد ويلارد ويتلي ، الذي دعي فيما بعد الى الانضمام الى تحالف مع الحزب الديمقراطي واصبح الوزير الرئيسي . وعين وزيران آخران (السيدان اوسبورن واوليفير سيلز) في المجلس التنفيذي من بين أعضاء الحزب الديمقراطي . ونظرا لحدوث انشقاق في الحكومة ، فقد اعلن في نيسان / ابريل ١٩٧٢ عن اجراء تعديل وزارى انتهى الى تعيين السيد مادورو من الحزب الاتحادي خلفا للسيد اوسبورن .

ب - التطورات الدستورية الاخيرة

٥ - ترد المعلومات المتعلقة بالتطورات الدستورية للفترة السابقة لنهاية عام ١٩٧٣ في التقرير الاخير للجنة الخاصة (د) . وكما لوحظ سابقا ، فقد اقر المجلس التشريعي ، بالاجماع مدالبة المملكة المتحدة بتعيين لجنة لاعادة النظر في الدستور الحالي واصدار التوصيات اللازمة بهذا الصدد آخذة بعين الاعتبار رأي اهالي الاقليم . وكان المجلس التشريعي قبل ذلك قد احتج على ممارسة الحاكم لامتيازاته في تخفيف حكم الاعدام الصادر بحق احد القتلة ، مستهينا بمشورة الوزراء وتوجيههم . وقد اعلن في اوائل تشرين الثاني / نوفمبر ان وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث قد عين لجنة مؤلفة من عضوين لاعادة النظر في الدستور . وصرح الوزير الرئيسي السيد ويتلي ، في اذاعة له بعد هذا الاعلان ، انه ينبغي للاقليم في المرحلة الحالية من التطور ان يسمى الى تحقيق الحكم الذاتي الداخلي .

٦ - ورفعت اللجنة الدستورية تقريرها الى وزير الدولة في ٢ كانون الاول / ديسمبر . وتبين من التقرير انه قد طلب الى اللجنة دراسة التطورات الدستورية المقبلة المحتملة بالنسبة لجزر فرجن البريطانية ، آخذة في اعتبارها رغبات السكان والاحوال المحلية ، وتقديم تقرير بذلك . وعقدت اللجنة ، خلال زيارتها للاقليم فيما بين ١٣ و ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، اجتماعات عامة في جميع

المناطق الرئيسية المأهولة . وحضر هذه الاجتماعات ما يقرب من ٧٠٠ شخص من اصل ما يزيد عن ١٠٠٠ نسمة من السكان ، وابدس فيها اكثر من ١٠٠ متكلم وجهات نظرهم . وبالإضافة السى ذلك ، اجرت اللجنة مقابلات خاصة مع حوالي (٣) من الافراد والمجموعات . وتلقت كذلك (٣) مذكرة من الافراد ومذكرة واحدة من الحزب الاتحادي . ورفع ثلاثة وزراء وأحد اعضاء المجلس التشريعي المنتخبين " مذكرة غير معممة تطالب ، في الواقع ، بالحكم الذاتي الداخلي التام " . وكان نرس هذه المذكرة الوثيقة الوحيدة التي ارفقت بتقرير اللجنة بوصفها تذييلا للتقرير . وقدمت اللجنة سلسلة من التوصيات المبنية على اعتقادها بأن اغلبيية مواطني الاقليم لا يرون ان الوقت المناسب قد ازف لممارسة الحكم الذاتي الداخلي التام . وقد نشر تقرير اللجنة في آذار/مارس ١٩٧٤ .

٧ - وتتلخص التوصيات الرئيسية للجنة الدستورية بما يلي : (أ) ينبغي نقل الشؤون المالية من قائمة المسؤوليات الخاصة للحاكم وجعلها من مسؤولية الوزير الرئيسي ؛ (ب) ينبغي الا يطراً تخيير على مسؤوليات الحاكم الاخرى ؛ (ج) ينبغي للحاكم الاستمرار في ممارسة منح حق العفو استنادا الى حكمه الخاص ، ولكنه ينبغي ان يلجأ الى مشورة مجلس استشارى ينشأ لهذه الغاية ، ويتألف من النائب العام وثلاثة او خمسة اشخاص آخرين يختارون من خارج المجلس التشريعي ؛ (د) ينبغي توسيع المجلس التشريعي الى ثمانية اعضاء ينتخب كل منهم عن احدى الدوائر الانتخابية ، وأربعة اعضاء ينتخبون عن الاقليم ، على أن يتم انتخاب الجميع حسب نظام التصويت التفضيلي ، وعضوين بحكم المنصب (هما النائب العام والوزير الرئيسي) ، ورئيس يختار من خارج المجلس ؛ (هـ) ينبغي ، بعد الانتخابات العامة ، اختيار الوزير الرئيسي عن طريق تصويت بالاغلبية يشترك فيه جميع اعضاء المجلس التشريعي المنتخبين ، ثم يقوم الحاكم بتعيينه . وينبغي للوزير الرئيسي بعد ذلك ان يختار الوزيرين الاخرين ليقوم الحاكم بتعيينهما ؛ (و) ينبغي تخفيض السن الانتخابية من ٢١ الى ١٨ عاماً .

٨ - وقد اختلف اعضاء المجلس التشريعي المنتخبون وانصارهم اختلافا شديدا ليس فيما يتعلق بشكل ومضمون تقرير اللجنة الدستورية فحسب ، بل بشأن التفسيرات الدستورية المقترحة في التقرير ايضا . وقد عقد حزب جزر فرجن ، وهو حزب المعارضة ، في نهاية آذار/مارس ١٩٧٤ ، اجتماعين عامين حاشدين برئاسة السيد ستاوت ، وهو عضو في المجلس والوزير الرئيسي في الحكومة السابقة ، بغية مناقشة التقرير والاطلاع على وجهات نظر المشتركين . وقال السيد ستاوت خلال الاجتماعات ان التقرير يمثل وجهات نظر السكان ، وانه متأكد من انهم ليسوا متلهفين للحصول على الحكم الذاتي الداخلي التام . بيد ان الوزراء الثلاثة وأحد اعضاء المجلس التشريعي المنتخبين قدموا الى اللجنة مذكرة تطالب بالحكم الذاتي الداخلي . وقد رد السيد مادورو ، وهو وزير في الحكومة عن الحزب الاتحادي ، فقال ان السيد ستاوت يحاول ان يجعل من المذكرة موضعاً للجدل . وقد اعتبر السيد مادورو التقرير غير كامل بعد ان لاحظ ان المذكرات الاخرى التي تلقتها اللجنة ، وعددتها (٣) مذكرة ، لم تدرج في التقرير . وعلق السيد ستاوت على ذلك بقوله ان من حق اللجنة ان ترفق بتقريرها جميع المذكرات التي تلقتها او الا تفعل ، وان المذكرة التي ارسلتها " الحكومة " قد ارفقت لانها " مخالفة لوجهات النظر التي عبر عنها السكان " . وتفيد المعلومات ان المشتركين فسي - الاجتماعات التي نظمها حزب جزر فرجن قد ايدوا مقترحات اللجنة المشار اليها في الفقرة ٧ أعلاه .

٩ - وقد تكلم السيد مادورو مطولا عن تقرير اللجنة الدستورية في اذاعة له بتاريخ ٩ نيسان / ابريل وفي اجتماع عام نظمه الحزب الاتحادي بتاريخ ٢٠ ايار/مايو . واشتمل حديثاه ، في جملة أمور ، على النقاط الجديدة التالية : (أ) ان الذين قدموا المذكرة المرفقة بالتقرير هم اربعة من اعضاء المجلس التشريعي المنتخبين ، وهي تعبر عن وجهة نظرهم الخاصة ، كما تعكس رغبات سكان الاقليم ؛ (ب) وافقت اللجنة ، ردا على اعتراضات الوزير الرئيسي ، على سحب المذكرة موضع البحث وعلى حذف عبارة " غير معمم " من التقرير ، ولكن الموقعين على المذكرة قد رفضوا هذا العرض على اساس أن الجماهير قد اطلعت بالفعل على البيانات المتصلة بالموضوع والواردة في التقرير ؛ (ج) استندت توصيات اللجنة الى وجهات النظر التي اعربت عنها اقلية من السكان ؛ (د) ان نقل مسؤولية الشؤون المالية الى الوزير الرئيسي ، كما اوصت اللجنة بذلك ، يعني في الحقيقة انه قد تم بلوغ مرحلة الحكم الذاتي الداخلي الحر ، وفي هذه الظروف ينبغي تخفيض سلطات الحاكم .

١٠ - واجاز المجلس التشريعي ، في اجتماع عقد بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ، قرارا بشأن الاصلاح الدستوري ، بأغلبية اربعة اصوات (هي اصوات الموقعين على المذكرة الآتية الذكر) مقابل ثلاثة (جميع اعضاء المعارضة) وامتناع ثلاثة اعضاء عن التصويت (النائب العام ووزير المالية والعنصر المعين) . وبالإضافة الى اشتماله هذا القرار على النقاط التي اوردها السيد مادورو ، فقد اشار الى ان حكومة المملكة المتحدة تنتون ، بعد نقل مسؤولية الشؤون المالية ، ان تكون الخطوة الدستورية التالية هي الاستقلال . وقد اوضح القرار ان من مصلحة سكان الاقليم تحقيق الحكم الذاتي الداخلي التام جنبا الى جنب مع نقل مسؤولية الشؤون المالية قبل نيل الاستقلال .

١١ - وقرر المجلس في هذا القرار ان يعرض عددا من الاقتراحات الخاصة بالتغييرات الدستورية على حكومة المملكة المتحدة لدراستها . وبموجب هذه المقترحات ، تتولى الملكة والمجلس التنفيذي مهام السلطة التنفيذية في جزر فرجن البريطانية . وفي حالة فوز احد الاحزاب السياسية بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي بعد اجراء الانتخابات العامة ، يعين الحاكم الوزير الرئيسي بناء على توصية رئيس هذا الحزب . اما اذا لم يفز من الاحزاب بأغلبية المقاعد الانتخابية في المجلس التشريعي ، فيعين الحاكم لمنصب الوزير الرئيسي الشخص الذي يبدو اقدر من سواه على التمتع بدعم اغلبية اعضاء المجلس المنتخبين . وتقتصر مسؤوليات الحاكم الخاصة على الدفاع (بما في ذلك القوات المسلحة) ، والشؤون الخارجية ، والخدمة المدنية ، والادارة القضائية . ويتشاور الحاكم ، لدى ممارسته لهذه المسؤوليات مع الوزير الرئيسي . وتكون مدة المجلس التشريعي ٥ سنوات ، ولن يحدث اى تغيير في التوزيع الحالي للمقاعد بالنسبة لاعضائه المنتخبين . اما العضو المعين فيعينه الحاكم بناء على توصية الوزير الرئيسي . ويفقد العضو المنتخب مقعده في المجلس اذا لم يعد من رعايا جزر فرجن البريطانية . وينتخب الرئيس من بين رعايا جزر فرجن البريطانية غير الاعضاء في المجلس . وينبغي ان تتخذ الاحكام المناسبة لانشاء مجلس استشاري للعفو ، ومجلس استئنافي للخدمة عامة ، ولجنة للخدمات القضائية والقانونية ، ومكتب مدير نيابة عامة . وينبغي كذلك اعتماد الاحكام اللازمة لتسجيل جميع الاحزاب السياسية .

١٢ - وفي خطاب ترحيبي وجهه الوزير الرئيسي السيد ويتلي الى السيد والتر والاس ، بعد تعيينه حاكما جديدا في ٢٩ تموز/يوليه وادائه اليمين رسم الوزير الرئيسي الخطوط الرئيسية لاهداف الحكومة ، والخطوات التي اتخذتها بالفعل ، ومخططاتها المقبلة . و اشار ايضا الى ضرورة اجراء تغييرات دستورية . وقال الحاكم ، ردا على ذلك ، ان من المرجح ان تحدث تغييرات في الاقليم ، على نحو ما يجري في سائر انحاء العالم ، ولا سيما في شكل الحكم ، وانه سيتعاون مع الممثلين المنتخبين عن الشعب في تحقيق اية تغييرات دستورية يمكن التوصل الى اتفاق بشأنها .

١٣ - وقد ادان بعض اعضاء حزب جزر فرجن ، في اجتماع عام عقد في ٣ آب/اغسطس ، اعضاء المجلس التشريعي المنتخبين الذين صوتوا الى جانب القرار المشار اليه اعلاه ، وادعوا انه يتعارض مع "وجهات النظر التي اعرب عنها السكان للجنة الدستورية" . و اشارت التقارير الى ان الحزب قد قدم احتجاجا الى الحاكم ضد القرار ، وطالب بأن ينقل هذا الاحتجاج الى وزير الدولة .

١٤ - وصرح ممثل المملكة المتحدة ، في بيانه الذي ادلى به الى اللجنة الرابعة للجمعية العامة ، في الجلسة ٢١١٦ المنعقدة في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر (هـ) ، انه تجرى حاليا مناقشات بشأن اتخاذ ترتيبات دستورية جديدة لجزر فرجن البريطانية .

ج - الأنشطة العسكرية

١٥ - اجرت وحدات من القوات المسلحة للمملكة المتحدة ، في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، مناورات عسكرية في الاقليم لمدة اسبوعين . وكانت هذه القوات مؤلفة من الكتيبة الثالثة من فرقة حملة البنادق الملكية ، وفصيلة من رجال البحرية الملكية من السفينة "ترتار" وعلى ظهرها الحوامسة الهيليكوبتر "واسب" ، وفصائل المخابرات التابعة للجيش والسلاح الجوي الملكي ، وطائرات النقل الاستراتيجية للقيادة الهجومية التابعة للسلاح الجوي الملكي . وجرت المناورات تحت القيادة العامة لكبير ضباط البحرية في جزر الهند الغربية ، القبطان ب . ج . ستريكر . وقد استخدمت للتدريب الميداني المناطق غير المأهولة من جزيرتي جوست فان ديك وانيفادا ، الى جانب اربع جزر اخرى .

د - العلاقات مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

١٦ - اعلنت ادارة العدل في الولايات المتحدة الامريكية ، في ١ آب/اغسطس ١٩٧٤ ، ان زيارات الاجانب لجزر فرجن الامريكية وبورتوريكو ، بموجب التعديل المقترح لقوانين الهجرة الذي سيصبح سار المفعول في ١ ايلول/سبتمبر ، سوف تقتصر على حاملي التأشيرات الخاصة بغير المهاجرين .

(هـ) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢١١٦ .

وقد اتصل الوزير الرئيسي السيد ويكلي ، مباشرة بعد هذا الاعلان ، بسلطات الولايات المتحدة ، واعرب عن امل سكان جزر فرجن البريطانية في الا يطبق الشرط الخاص بتأشيرة " غير مهاجر " على سكان هذا الاقليم . ويتبين من تقرير الوزير الرئيسي بهذا الشأن ، ان الوزير الرئيسي اتصل مباشرة بمندوب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في مجلس نواب الولايات المتحدة ، الذي كان قد نبه بعض الموظفين في حكومة الولايات المتحدة ، بمبادرة خاصة منه ، الى المصاعب التي سيعانيها سكان جزر فرجن البريطانية من جراء تطبيق شرط التأشيرة المقترحة ، والى الاثر السيء الذي سيلحقه هذا الاجراء بالعلاقات بين جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

١٧ - واجتمع الوزير الرئيسي ، خلال زيارة قام بها الى العاصمة واشنطن ، في ٥ و ٦ ايلول/ سبتمبر ، مع الموظفين الكبارين المعنيين (وأحد هما مفوض ادارة الهجرة والتجنس) لمناقشة مسألة الشرط المقترح . وشدد ، خلال هذه المناقشات ، على الوضع الخاص لهذين الاقليمين من حيث قريهما الجغرافي ، وترابطهما الاقتصادي ، وعلاقاتهما الاجتماعية المتبادلة وصلاتهما المؤسسية القائمة على مشاطرتيهما بعض الخدمات والمرافق بصورة غير رسمية . وقد جرت المناقشات في جو من الود والتفاهم . وجرى النظر ، بناء على اقتراح اللجنة ، في امكانية اصدار بطاقات هوية خاصة برعايا جزر فرجن البريطانية ، تسمح لهم بالدخول الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والى بورتوريكو، ولكنها لا تسمح لهم بالدخول الى الولايات المتحدة . وان طلب الوزير الرئيسي من جزر فرجن البريطانية هذا الاعفاء الاستثنائي ، تعهد بأن تتخذ حكومته جميع الخطوات اللازمة لضمان عدم الاستمرار في استخدام الاقليم كنقطة عبور لدخول الولايات المتحدة .

١٨ - واعلنت الحكومة ، في نشرة صدرت في ١٤ ايلول/سبتمبر ، قرارها بتطبيق قانون الهجرة للاقليم الصادر عام ١٩٦٩ تطبيقاً حازماً . ومن اهم ما ينص عليه هذا القانون انه يمنع الاقلام الذين يحملون الى الاقليم بتعدد متتابعة السفر الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من دخول الاقليم دون ان تكون في حوزتهم بطاقات السفر الى الولايات المتحدة أو تأشيرات دخول من احدى قنصليات الولايات المتحدة .

١٩ - وفي ١٤ تشرين الاول/ اكتوبر ، وصل الى رود تاون ، عاصمة جزر فرجن البريطانية ، حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، واعضاء المجلس التشريعي لهذا الاقليم ، يرافقهم ما يقرب من ٢٠٠ ممثل عن مختلف منظماته ، للمشاركة في الاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة ليوم الصداقة ، بين البلدين . وكان من بين المرشحين بهم الحاكم ، والوزير الرئيسي ، ورئيس المجلس التشريعي . وكجزء من الاحتفال استضاف موظفو فندق جزر فرجن البريطانية واعضاء جمعيتها السياحية اقرانهم . (دلائل المناقشات التي جرت حول التآزر المتبادل في مجال السياحة ، تقدم اقتراح يدعو الى اشتراك جزر فرجن البريطانية في برنامج " جزر فرجن تدعوكم ") ويتألف هذا البرنامج من رحلة منظمة بقصد الدعاية تتضمن زيارة عشر مدن في الولايات المتحدة ، تقوم بدعمها حكومة وفنادق جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وقد عاد هذا البرنامج على الصناعات السياحية بنتائج مثمرة) . وصرح رئيس الجمعية بأنه يمكن لجزر فرجن البريطانية ان تقدم

للزائر نوعا خاصا من العطل السياحية ، وان بالامكان تحسين استثمار الرحلات المشتركة لمجموعتي الجزر . وبعد اعتماد هاتين النقطتين اساسا للتعاون ، تم الاتفاق على انشاء لجنيتين عاملتين لتقضي امكانيات الاسهام المشترك في البرنامج .

٣ - الوضع الاقتصادي

أ - لمحة عامة

٢٠ - يعتمد اقتصاد جزر فرجن البريطانية بشكل اساسي على الانشطة المتصلة بالسياحة واعمال البناء واصلاح الاراضي ، وبدرجة اقل على تنمية العمليات المالية الدولية . وقد تبع نمو هذه القطاعات السريع في اواخر الستينات انحدار خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٧٢ . وظلت الزراعة وصيد الاسماك والصناعات الخفيفة واستخراج المعادن على درجة منخفضة من النمو نسبيا .

٢١ - وتكاد صادرات الاقليم لا تذكر بالقياس الى وارداته . وتتألف الصادرات بشكل اساسي من السمك الطازج ، وكمية قليلة من الفواكه والخضار والماشية ، وكلها تصدر الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وقد حدث استثناء لذلك عام ١٩٧١ ، عندما صدرت كمية هامة من الرمال الى هذا الاقليم والى بورتوريكو . وحدث كذلك ارتفاع كبير في صادرات المواد المعادة التصدير، تمثل في مبيعات مواد البناء خلال فترة الركود . ومقابل ذلك فان قسما كبيرا من المنتجات الغذائية التي يحتاج اليها الاقليم تستورد من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، رغم ازدياد المبادلات التجارية المباشرة مع اوروبا في السنوات الاخيرة نتيجة لتحسن المواصلات البحرية . اما المستوردات الرئيسية الاخرى فتتألف من السلع المصنوعة ، والالات ، ومعدات النقل .

٢٢ - يسد عجز الميزان التجاري عادة عن طريق المساعدة المالية التي تقدمها المملكة المتحدة ، والاموال التي ينفقها السياح ، وثمان الممتلكات العقارية التي يشتريها الاجانب ، ورؤوس الاموال والتحويلات التي تتدفق من الخارج . وقد انخفضت واردات الاقليم من ٨٧٧ ملايين مسن دولارات الولايات المتحدة (٩) عام ١٩٧١ الى ٧٧٧ ملايين دولارا عام ١٩٧٢ . واستمر هذا الانحدار حتى الربع الثالث من عام ١٩٧٣ عندما ظهرت تباشير عودة الوضع الى طبيعتها نهائيا . وقدرت الصادرات ب ٣٧١ .٠٠٠ دولار عام ١٩٧١ ، اما الارقام المتعلقة بمصادرات عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، فليست متوفرة .

٢٣ - وقد تحدث الوزير الرئيسي السيد ويتلي عن الميزانية امام المجلس التشريعي في ٩ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، فأبدى بعض الملاحظات فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي العام في جزر فرجن

(و) العملة المحلية هي دولار الولايات المتحدة .

البريطانية . وكان مما قاله ان الاقتصاد جملة كان راكدا عام ١٩٧٣ ، ولكن التبشير قد تحسنت مع تقدم العام . ويدل على ذلك ظهور زيادة بنسبة ١٠ في المائة في عدد السياح الذين زاروا الاقليم ، وعودة الاونماع الى طبيعتها تقريبا في صناعة البناء ، وعدم حدوث انخفاض جديد في مجمل العمالة . ولكن من الناحية الثانية ، حدثت بعض التطورات غير المواتية ، مثل استمرار ارتفاع معدل التضخم (ما يقرب من ١٢ في المائة خلال العام ، مع زيادة اسعار المواد الغذائية بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا) ونشوب ازمة الطاقة . ورغم كل هذه المشاكل فقد حدث انتعاش اقتصادي سريع في نهاية العام . وكان من المرجح عام ١٩٧٤ ان يستمر هذا الاتجاه بل وان يتسارع . وقد نظرت الحكومة في عدد من المقترحات الخاصة باجراء استثمارات واسعة في الاقليم . وتوقعت الحكومة توسعا جديدا في بناء المساكن المخصصة لقضاء الاجازات وغيرها من المنشآت السياحية . وفي الربع الثاني من عام ١٩٧٤ ، زار السيد ويتلي المملكة المتحدة وعدة بلدان اخرى في اوروبا الغربية واسكندنافيا ، وذلك خاصة لتعزيز السياحة واستثمار الاموال في جزر فرجن البريطانية .

٢٤ - وذكر الحاكم ، في الخطاب الذي القا له لدى افتتاح المجلس التشريعي في ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ، ان اساس السياسة الاقتصادية للاقليم مازال مبنيا على تعزيز السياحة وتوسيعها كما ينبغي ، وذلك في ضوء البحوث والتقديرات الخاصة بالتكاليف الاجتماعية والاقتصادية والمنافع التي ستعود من ذلك على جزر فرجن البريطانية . وانما قائلا ان الجوانب الاساسية في الاستراتيجية الانمائية للحكومة ستظل متمثلة بتعزيز جعل المنطقة مركزا ينعم بالاعفاء الجمركي ، وبانعاش ودعم مرفقي الزراعة وصيد الاسماك . وترد في الاقسام الفرعية ادناه بعض المقترحات المحددة التي قدمها الحاكم فيما يتعلق بمختلف القطاعات الاقتصادية . وخلال المناقشة التي دارت حول حديث الحاكم ، دافع السيد ويتلي بقوة عن موقف الحكومة ، وقد عارض وجهته نظره هذه عضوان من حزب جزر فرجن - المعارض . وبعد ان استرعى الانتباه الى النمو الجديد في السياحة وفي عدة قطاعات اخرى ، وعد بتقديم دعم الحكومة الكامل للمستثمرين الذين يرغبون في توظيف اموالهم في الاقليم .

أ - السياحة

٢٥ - يتبين من تقرير الدولة القائمة بالادارة ان نالام احصاء السياح قد نُقح في عام ١٩٧٣ بحيث يشمل الاشخاص الذين يدخلون الاقليم في يخوت خاصة . ويدل الرقم المنقح البالغ ٥٧٨٠٠ زائرا (منهم ما يقرب من ٧٠ في المائة قدموا من الولايات المتحدة) على حدوث زيادة بنسبة ١١٦ في المائة عن السنة السابقة . وقد افتتح فندقان جديدا ، وبذلك بلغ مجموع عدد الاسرة المتوفرة في فنادق الاقليم ما يقرب من ٦٦٠ سريرا . واتخذ مجلس السياحة في جزر فرجن البريطانية ، وهو هيئة حكومية انشئت عام ١٩٦٩ ، بعض الخطوات لزيادة اشغال اسرة الفنادق على امتداد السنة . واصبح اسطول القوارب المؤجرة بلا سائق ، ويقرب عددها من مائة قارب ، اكبر اسطول من نوعه في العالم ، وهو مستمر في النمو والازدهار .

٢٦ - وقد اتجهت الجهود الرامية لتوسيع السياحة عام ١٩٧٤ الى ما يلي : (أ) زيادة التعاون فيما بين شركات الفنادق والسياحة في جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (انظر الفقرة ٩ اعلاه) ؛ (ب) جذب الزوار من اوروبا الغربية ، ولاسيما من البلدان الاسكندنافية (انظر الفقرة ٢٣ اعلاه) ؛ (ج) تأمين التسهيلات اللازمة لرعايا جزر فرجن البريطانية ، بغية تمكينهم من تلقي التدريب الفندقي في لندن .

٢٧ - وذكر الحاكم ، في الخطاب الذي القاه لدى افتتاح المجلس التشريعي ، ان مرفق السياحة يمثل اساس الاقتصاد لفترة قادمة من الزمن . وسوف تستمر الحكومة في تنفيذ برنامجها الترويجي ، وقد طلبت الى مجلس السياحة ان يستخدم جزءا اكبر من موارده لتعليم السكان المحليين وتحسين المرافق السياحية ، وتحسين ما يتمتع به الاقليم من جاذبية سياحية . واعربت الحكومة عن تقديرها للدور الهام الذي يقوم به القطاع الخاص في التنمية السياحية ، وأشارت الى انها قد تخطط للسي مضاعفة اعتمادها على هذا القطاع في مجال الترويج للسياحة خارجيا ، بالنظر الى المهمة الانمائية التي كلف بها مجلس السياحة .

٢٨ - وقال الحاكم ، وهو يتطلع الى المستقبل ، انه ليس ثمة مجال للشك في ان جزر فرجن البريطانية قد اصبحت الآن ذات مستقبل مضمون ، بفضل مرفق السياحة الذي سوف تستمر الحكومة في تشجيعه على النمو المتواصل ، عاملة بذلك على رفع مستوى معيشة السكان . وأخاف ان الحكومة ، ان تضع ذلك نصب عينيهما ، تسعى الى تنمية جزيرتي روكيلازوكي وانيفادا (انظر الفقرات ٤٩ - ٥٤ ادناه) .

ج - استصلاح الاراضي

٢٩ - اعلن الحاكم ، في خطابه امام المجلس التشريعي ، انه تم انشاء لجنة لتقديم المشورة الى الحكومة بشأن اتباع سياسة عقارية سديدة ، مع العناية خاصة بما يلي : (أ) الانتفاع باراضي التاج ، بما في ذلك قاع البحار ؛ (ب) طرق التصرف باراضي التاج ؛ (ج) تحويل ملكية الاراضي ، بما في ذلك الاراضي الخاصة ، والخطوات الواجب اتخاذها لمنع مثل هذا التحويل اذا اقتضى الامر ؛ (د) وضع شروط معقولة لاجار اراضي التاج . وبما ان الاراضي تمثل المورد الطبيعي الرئيسي للاقليم وانها موضوع حساس للغاية ، فسوف تولي الحكومة توصيات اللجنة كل اعتبارها ، قبل ان تقرر السياسة النهائية التي ستنتهجها . وتتألف اللجنة حاليا ، كما تفيد التقارير الصحفية ، من ثلاثة اعضاء تعينهم الحكومة (ومن بينهم الرئيس السيد ج . ر . اونيل) ومن ستة اعضاء آخرين بحكم المنصب (وهم الامناء الاربعة للوزارات الثلاث في الحكومة ، ووزير المالية ، والمسؤول عن تخطيط المدن والارياف ، ورئيس ادارة المساحة) .

٣٠ - وفي عام ١٩٧٣ ، اصدرت الحكومة ٨٧ ترخيصا للأجانب بامتلاك الاراضي (مقابل ٧٦ عام ١٩٧٢ و ٦٨ عام ١٩٧١) ، واستتبع ذلك التزامات باصلاح الاراضي ، اربت على ١٠ مليون دولار

امريكي . وكانت معالم هذه التراخيص خاصة بقطع من الارض لانشاء المنازل ، وكان ٦ منها لشراء اراضي تتجاوز مساحتها ثلاثة أكرات ، و ٦ اخرى للتراخيص بامتلاك اسهم في بعض الشركات .

٣١ - وذكر الحاكم ، في الخطاب نفسه ، ان الحكومة تحترم تقديم مشروع قانون بتعديل نظام ملكية الاراضي الخاص بالاجانب (الفصل ٨٩) لجعل احكامه اكثر قابلية للتطبيق وقال انه يريد ان هذا المشروع ذو اهمية خاصة في الوقت الحاضر نظرا لقرب انتهاء المشروع الاقليمي للمسح والتسجيل المساحي ، الذي تمول المملكة المتحدة القسم الاعظم منه . وأشار الى ان عدد الاعتراضات التي وردت بشأن الاراضي والمصالح الاخرى قد بلغ ٤٢٢ ٦ اعتراضا ، بينما ان عدد قطع الاراضي التي يملكها مختلف الملاكين ، والتي حددت ومسحت وسجلت ، قد بلغ في مجموعه ٩٣٣ ٤ قطعة ارض . وتعود هذه الزيادة الى تعدد الشكاوى في الحالة الواحدة ، والى الشكاوى الفردية الخاصة بمتلكات عائلية غير قابلة للقسمة وباراضي اخرى . وكان الامل وطيدا بأن تتم تسوية جميع الخلافات المتعلقة بشأن الاراضي في الاقليم حتى غاية كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ .

٣٢ - ومن المتوقع ان يوسع مشروع القانون تعريف لفظ " اجنبي " ليشمل جميع الاشخاص والشركاء والشركات التي والذين لا ينتمون الى جزر فرجن البريطانية . ومن المنتظر كذلك ان يتطلب مشروع القانون من كل اجنبي الحصول على ترخيص ، اذا اراد ان يصبح مديرا لشركة ذات اسهم او عضوا فيها ، او ان يصوت في اجتماعاتها ، او ان يحصل على فوائد منها . وقد احيل مشروع القانون بعد ذلك الى المجلس التشريعي . ولكن المجلس وافق ، في ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، على اقتراح الحكومة بسحب مشروع القانون ، وذلك لاعطاء الجمهور فرصة لدراسة احكامه بعناية اكبر .

د - تخطيط البيئة

٣٣ - اعرب الحاكم في خطابه عن وجهة النظر القائلة بأن على الحكومة ، بغية تشجيع توظيف الاموال الاجنبية ، ولاسيما في الصناعة السياحية ، ان تولي اهتماما خاصا لتخطيط البيئة . وقال ان المرحلة الاولى من برنامجها التخطيطي في هذا الصدد تشتمل على دراسة مخططين رئيسيين يتعلقان بمنطقتين ايستند لونغ لوك وليفالي ، ومشروع مخطط رئيسي يتعلق برود تاون ، وكذلك اعداد عدة مخططات " لمناطق نموذجية " في اجزاء مختلفة من جزر فرجن البريطانية . وتنبؤ الحكومة في المرحلة الثانية ان تقدم مشروع قانون يرمي الى حماية البيئة ، مع الالحاح خاصة على حفظ وتحسين الابنية والمناطق ذات القيمة العمرانية او التاريخية او الثقافية ، وعلى تنمية المنتزهات البحرية القومية ، وتحسين المنتزهات القومية القائمة . ومن المشاريع التي هي موضع البحث امكانية انشاء صندوق عام للمحافظة على ثروات الاقليم وتراثه القومي .

٣٤ - وذكر الحاكم ان الحكومة تنتظر التقرير الخاص بالمسح البيئي لجزر فرجن البريطانية . وتهدف هذه الدراسة الى المعاونة على وضع التوجيهات البيئية الهادفة الى تخطيط التنمية المقبلة ، والسعي للتفاوض بشأن الاقتراحات المقبلة الخاصة بالمشاريع المتعلقة بالمقومات الاقتصادية الهيكلية . وأخيرا

ان حماية البيئة تتعلق كذلك الى حد بعيد بمواقف الافراد ، ولذلك فان بعض التدابير الحكومية تهدف الى خلق روح جماعية ، وذلك بمساعدة كل مواطن على تنمية قدراته في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣٥ - التطورات المالية

٣٥ - اجري السيد ويتلي ، خلال زيارته للندن عام ١٩٧٤ (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه) ، بعض المحادثات مع مكتب المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بشأن مشروع القانون المتعلق بتنمية الاقليم كمركز مالي دولي . وقد اعد مشروع القانون بعد مراسلات مطولة بين حكومات جزر فرجن البريطانية وبرمودا والبرهاما وجزر تايمان ، وكذلك بعد ارسال بعثة تقصي للحقائق الى برمودا في كانون الاو / ديسمبر ١٩٧٢) ، وبعد ان اوصت هذه البعثة بجعل الاقليم منطقة معفاة من الرسوم الجمركية . وقد استرعى السيد ويتلي الانتباه الى المنافع التالية المتأتية عن اعتماد هذا التدبير ، التي يرى انها تتجاوز الى حد بعيد مساوئه : (أ) ان الاعفاء من الرسوم الجمركية سوف يشجع الشركات الدولية على انشاء شركات للإدارة المالية او شركات استثمار في الاوراق المالية في الاقليم ، مما سيساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق توسيع النشاط العمراني والتجاري والسياحي ؛ (ب) ستزداد الاهمية الاقتصادية للقطاع المهني ؛ (ج) نظرا لبقاء ضريبة الدخل ، فسينتفع الاشخاص غير المرتبطين ارتباطا مباشرا بالعمليات المالية الدولية من تحسن وضع الحكومة المالي .

٣٦ - وتابع السيد ويتلي كذلك ، خلال وجوده في لندن ، مفاوضات بشأن وضع اتفاقية جديدة للاعفاء من الرسوم المزدوجة ، ذلك لان الترتيبات السابقة قد انتهت مفعولها عام ١٩٧٢ بعد أن قدمت حكومة المملكة المتحدة مذكرة تطالب بانهاؤها . وكانت الحكومتان قد اعربتا عن رغبتهما في استمرار المفاوضات للتوصل الى اتفاق جديد اذا تحققت بعض الشروط .

٣٧ - واعلنت الحكومة الاقليمية انها عازمة على مواصلة الضغط على حكومة المملكة المتحدة للموافقة على وضع اتفاقية جديدة للاعفاء من الرسوم المزدوجة ، وعلى مشروع القانون المشار اليه في الفقرة ٣٥ أعلاه .

و - الزراعة وتربية الدراشي وصيد الاسماك

٣٨ - ترى الدولة القائمة بالادارة انه لم يطرأ اي تحسن يذكر في المجال الزراعي منذ الانخفاض الكبير في الانتاج الزراعي في مطلع الستينات ، وانه لا يمكن ، بعد ، اعتبار الاقليم على انه " مجتمع زراعي " . وقليلة هي الاسر التي تعتمد في عيشها على الزراعة دون غيرها . غير ان عددا من الاشخاص يعنون بصيد الاسماك ، وذلك سواء للاستهلاك المحلي او للتصدير الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وثمة بشائر مؤكدة تشير الى حدوث بعض التحسن في هذه الصناعة .

٣٩ - وفي عام ١٩٧٣ ، جرى توسع جديد في انتاج الموز وجوز الهند والليم والمحصولات الجذرية ولكن انتاج قصب السكر استمر في الانخفاض ، بالنظر الى ارتفاع تكاليف اليد العاملة وانخفاض عائدات المزارعين . وقد ادى الجفاف الشديد الى انخفاض كبير في مجموع عدد المواشي . وأخذ عدد متزايد من المزارعين يتجهون الى تربية المواشي الصغيرة (النان والماز) نظرا لانها تعود عليهم بربح سريع ومرتفع . وقد عجزت صناعة الماشية عن تلبية الطلب المحلي على لحوم الابقار والخنزير والدواجن . وقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية والسلمكية ٣٢٢ ٥٢ من دولارات الولايات المتحدة كان نصيب الاسماك منها ٨٦٦ ٤٠ دولارا .

٤ - وقال الحاكم في خطابه امام المجلس التشريعي ، ان الحكومة ستواصل بذل جهودها لانعاش الزراعة وتربية المواشي . وقد قام بعض الخبراء من شعبة التنمية البريطانية في المنطقة الكاريبية ، وهي شعبة ترتبط بوزارة التنمية لما وراء البحار في المملكة المتحدة ، بعدة زيارات الى الاقليم . وكان من نتيجة ذلك ان وضعت خطة لمدة سنتين ترمي الى تنمية الزراعة وتربية المواشي . وتتضمن هذه الخطة مايلي : (أ) انشاء بعض السدود في ثلاث مناطق وبثريين جديدين في باراكويتا باي ؛ (ب) شراء بعض الجرارات ، وادوات الرن ، وقطع الغيار ؛ (ج) بناء مستودع للادوات ومخازن لخزن المحاصيل ؛ (د) انعاش المراعي ؛ (هـ) شراء الماشية ، ولاسيما الثيران من فرع نيثلروب من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ؛ (و) زراعة عدة افدنة من عشب الفيل لتستخدمها مزرعة الماشية الحكومية ، وكذلك المزارعون في فصل الجفاف . وكجزء من حملتها لانعاش الزراعة لاهياء المعارض الزراعية التي يقام احدها في اواخر عام ١٩٧٤ . واعلن الحاكم كذلك ان المصرف الانمائي الكاريبي قد وافق على منح الاقليم قرنا بمبلغ ١٠٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لتنمية الزراعة والماشية .

٤١ - وذكر الحاكم ، فيما يتعلق بعرق صيد الاسماك ، ان شعبة التنمية البريطانية قد وعدت بتقديم خدمات كبيرة للاقليم في علم الاحياء البحرية لمساعدته على تنمية هذا المرفق . وأعرب عن امله في ان يحاول صائدو الاسماك المحليون تجريب تصميم جديد لشبكة صيد قابلة للطوي قدمه مؤخرا مشروع البحوث الايكولوجية لمصائد الاسماك في جامعة جزر الهند الغربية في جامايكا . وأعرب عن اعتقاده في انه يمكن اخذ عدد كبير من مثل هذه الشباك الى اماكن صيد الاسماك ، ولاسيما في المياه العميقة والبعيدة عن الشاطئ .

ز - الصناعة والتعدين

٤٢ - ان الصناعات التحويلية قليلة في الاقليم . وقد وضع في مطلع عام ١٩٧٤ مخطط لصناعة حرفية يدوية ، بقصد تشجيع استخدام المواد الخام المتوفرة محليا في انتاج المجوهرات والادوات المنزلية والتذكارات السياحية . ويشكل هذا المخطط جزءا من مشروع التدريب والانتاج والتسويق للصناعات الحرفية الاقليمية في منطقة شرقي الكاريبي ، وهو مشروع يشترك في تنفيذه برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية . ويتمثل احد اهدافه المباشرة في اقامة ورشة انتاجية

لتدريب ٣٠ حرفيا خلال فترة سنتين . وسوف تتمكن الحكومة ، بفضل منحة من المملكة المتحدة (تبلغ حوالي ٣٠٠٠ جنيه استرليني) ، من توفير الابنية والتجهيزات والمعدات ومختلـف الخدمات والمدربين الالزمين لفترة السنتين الاليين التي يتوقع ان يصبح المشروع بعدها قادرا على اعالة نفسه .

٤٣ - اما القانون الخاص باستثمار المعادن والنفط فقد صدر عام ١٩٧٢ . وقال الحاكم في خطابه الاخير ، انه قد سمح لثلاث شركات خلال عام ١٩٧٤ باجراء دراسات حول الامكانيات التجارية لكسح الرمال ، وان احدهن هذه الشركات قد حصلت على ترخيص بذلك . اما فيما يتعلق بالتنقيب عن النفط ، فقد وضعت المملكة المتحدة تحت تصرف الحكومة خدمات احد الخبراء في اطار برنامج المساعدة التقنية للمملكة المتحدة ، ليقدم لها المشورة بشأن منح تراخيص التنقيب ، وفي مسائل اخرى تتصل بهذا الموضوع .

ج - المواصلات والمرافق الاساسية الاخرى

٤٤ - ذكر الحاكم ، في خطابه الى المجلس التشريعي ، ان الحكومة ستستمر بوجه عام في الاسراع بوضع المقومات الهيكلية الاساسية اللازمة لزيادة التنمية عن طريق القطاع الخاص . وقد اورد المعلومات التالية عن شبكة الطرق ، وموارد المياه ، وقدرة الطاقة الكهربائية .

٤٥ - فقد قررت الحكومة ، عام ١٩٧٤ ، ان تتوسع من جديد في برنامجها الخاص بتحسين الطرق مع الاهتمام بصفة خاصة بتلبية متطلبات السياحة . وقد تضمن البرنامج تحسين الطريق الرئيسي بين ايست اند ورود تاون ، كما تضمن مشروعين هامين آخرين يهدفان الى استكمال الطريق حول تورتولا ، وهي اكبر جزيرة في الاقليم . وكان من المتوقع الانتهاء من انشاء الطريق بين رود تاون وكين غاردن باي في اوايل عام ١٩٧٥ . وكان من المقرر حينئذ ان يبدأ العمل بطريق ريدج وباجراء تحسينات لبعض الطرق الثانوية . وقد اوضح السيد ريال جورج ، عضو حزب جزر فرجن ، خلال مناقشة خطاب الحاكم في المجلس التشريعي ، ان فرجن غوردا ، وهو مركز سياحي هام ، بحاجة ماسة الى الطرق ، ولاسيما في منطقة الحمامات بيد ان الوزراء في الحكومة دافعوا عن البرنامج المشار اليه اعلاه ، الذي تضمن العمل بالطريق الواصلة بين في فالي ونورث ساوند في جزيرة فرجن غوردا .

٤٦ - وفي عام ١٩٧٤ ، كان العمل يجري لتوسيع الشبكة العامة لتوزيع المياه . وقد تم تدارك النتائج المتوقعة لنقص المياه تداركا جزئيا عن طريق تعميق واصلاح بئر قديم في رود تاون . وكانت الحكومة تعمل على وضع المخططات اللازمة لتوسيع بئرين اضافيين لتحسين تزويد مناطق رود تاون وبوغيرز باي بالمياه . وقد اوشكت عدة آبار جديدة في سي كاوباي على الانتهاء ، كما ان من المقرر البدء ببناء ثلاثة آبار تجريبية في باراكو تيايبي لتحديد طبيعة ونوعية مياهها .

٤٧ - وقد تنبأ مجلس الخبراء ، استنادا الى الطلبات الكثيرة التي تقدم بها عدد من المستثمرين ان يتجاوز معدل النمو السنوي لمبيعات الطاقة ١٥ في المائة خلال السنوات القريبة القادمة . ولذلك

ينون المجلس زيادة الطاقة التوليدية القصوى الى ٤٥٠ كيلو واط حتى مطلع عام ١٩٧٥ . وتتخذ الحكومة كذلك بعض التدابير لاقامة منشآت اضافية لتوليد الكهرباء (بقدره ٢٠٠ كيلو واط) لزيادة الزيادة المتوقعة في الطلب .

٤٨ - وتتضمن التطورات الهامة التي حدثت خلال عام ١٩٧٤ مايلي : (أ) حصلت شركتان محليتان على عقد من الحكومة لاستكمال بناء مبنى الاستقبال في مطار جزيرة بيف ؛ (ب) خصصت المملكة المتحدة مبلغ ٣٠٣ ٦٠٠ من دولارات الولايات المتحدة ، وذلك بشكل رئيسي لانشاء المرافق اللازمة لتفريخ شحنات السفن في مرفأ هورت بورسيل ، وهو اعمق مرفأ في تورتولا ؛ (ج) عهدت شركة المواصلات السلوكية واللاسلكية المحدودة لجزر الهند الغربية ، وهي الشركة التي تستثمر شبكة الاتصالات في الاقليم ، الى احدى الشركات بمهمة اجراء مسح ودراسة استقصائية حول امكانيات انشاء شبكة تلفزيونية كبلية في المناطق السكنية الكثيفة السكان ؛ (د) على اثر قرار الشركة بانشاء شبكة لاسلكية بالموجات الدقيقة لمنطقة شرقي الكاريبي تمتد ٨٠٠ ميل من جزر فرجن البريطانية الى ترينيداد وتوباغو ، قطع العمل شوطا بعيدا في الجزء الخاص بجزيرة تورتولا من هذه الشبكة .

ط - التطورات التي حدثت في جزيرتي انيفادا ويكهامزكي

٤٩ - لا يغرب عن الازهان (ز) ان شركة ستيرلنغ بنك اند ترست كومباني المحدودة لجزر كايمان قد انشأت فرعا لها في تورتولا في عام ١٩٧٣ (شركة انيفادا المحدودة) ، وذلك للاضطلاع بانشاء مجمع سياحي وسكني في الجزء الغربي من الجزيرة وفقا للارشادات التي ستقرها الحكومة بعد الانتهاء من دراسة امكانيات التنفيذ . وقد سعت الحكومة ، لدى تلقيها نتيجة هذه الدراسة في مطلع عام ١٩٧٤ ، للحصول على مساعدة تقنية لتقييم المقترحات التي قدمتها شركة انيفادا وحصلت بالفعل على هذه المساعدة . وأشارت الحكومة ، في تقريرها عن المشروع المقترح ، الذي نشر في حزيران /يونيه ، الى ان تنفيذ المقترحات سيؤدي الى توظيف استثمارات تبلغ في مجموعها حوالي ١٤٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة توزع على فترة تمتد من ١٥ الى ٢٠ عاما . وسوف يخصص حد ادنى قدره ٦٠ في المائة من هذا المبلغ لشراء المعدات والتجهيزات ، كما ينتظر تخصيص ما يقرب من ٢٩ مليون دولار لتعزيز الاقتصاد كل سنة عن طريق الاجور وغيرها ، وذلك خلال الفترة الانمائية . ويتبين من تقرير الحكومة ان هذه العملية الانمائية النشطة تتطلب خدمات عدة آلاف من الاشخاص الذين ينبغي ان يأتي معظمهم من الخارج . وقد ابلغ الوزير الرئيسي ممثلي شركة انيفادا ، لدى لقائه بهم في ٢٢ حزيران /يونيه ، انه لا يمكن للحكومة التوصل الى نتيجة بشأن المقترحات مالم تقتنع ببعض النقاط . ويشير بيان صدر عن مكتب الوزير الرئيسي في ايلول /سبتمبر الى ان الفريقين المعنيين قد توصلا الى اتفاق بهذا الصدد .

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، القسم الثاني ، الفقرات

٥٠ - وأشار الحاكم ، في خطابه الذي القاه بتاريخ ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ، الى المفاوضات الخاصة بانيفادا ، واطن ان مصرفين من المصارف الثلاثة (وهما ستيرلينغ بانك اند ترست كومباني ليمتد ، وانترناشيونال بنك ليمتد) في المؤسسة المشتركة للمصارف في جزر كايمان قاما بتصفيـة اعمالهما طوعا . ويرى الحاكم ان من العسير في هذه الظروف الادلاء ببيان محدد عن المقترحات الخاصة بتنمية انيفادا . ولكنه قال ان الحكومة ستبذل كل جهد ممكن لتشجيع ونسج مشاريع انمائية ممكنة التحقيق في انيفادا ، كما انها لن تغفل النظر في امكانية اصدار قوانين خاصة للغاية نفسها في هذه الجزيرة . وستعمل الحكومة في الوقت نفسه بمنتهى العناية اللازمة لكي لا يؤدي القيام بهذه الاعمال الى اضطراب عنيف في طريقة حياة سكان انيفادا .

٥١ - وأشار الحاكم الى القوانين التي صدرت مؤخرا لتمكين الحكومة من مواصلة سياستها الخاصة بالاراضي في انيفادا ، فأوضح ان عددا من سكان انيفادا قد حصلوا على منح من التاج لامتلاك الاراضي التي كانوا قد بنوا عليها بيوتهم . وذكر ايضا انه قد تم احراز تقدم كبير في تسوية بعض الخلافات حول الاراضي الواقعة خارج التربة . وتابع يقول ان الحكومة ترى ان التوصل الى حل مقبول لمسألة الاراضي في انيفادا ، وهي مسألة معلقة منذ عهد بعيد ، سيؤدي الى خلق جو افضل للاستثمار في هذه الجزيرة .

٥٢ - ولا يغرب عن الاذهان ايضا (ج) ان الحكومة قد قبلت ، في تموز/يوليه ١٩٧٢ ، تقرير المستشارين العاملين في اطار المساعدة التقنية للمملكة المتحدة ، واعتبرته اساسا لتخطيط وتنمية جزيرة ويكهام ، وكان في جملة ما اقترحه هؤلاء المستشارون : (أ) تنمية جزيرة ويكهام كبي باعتبارها مركزا لشراء الحاجيات وللانشطة التجارية والترفيهية في رود تاون وجعل الحوض مركزا هاما لركوب اليخوت ؛ (ب) تقسيم الاراضي الى قطع متنوعة الاحجام بغية اجتذاب كبار المستثمرين وصغارهم على السواء ؛ (ج) انفاق مبلغ كبير على اعمال الهندسة ، وعلى بناء سد بحري ، وتصريف المياه المستعملة ومياه الامطار ، وازالة الطمي من الحوض .

٥٣ - وذكر الحاكم ، في خطابه يوم ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ، ان الحكومة تسعى الى تلبية متطلبات السوق السياحية الآخذة في التوسع ، وذلك عن طريق اقامة مركز تجاري اكثر فعالية في رود تاون ، ولكنها ستواصل العمل لكي تضمن الا تتم تنمية ويكهام كبي في عزلة عن سائر اجزاء منطقة رود تاون ، وقال ايضا ان الحكومة تود دعوة رجال الاعمال المحليين للتقدم باقتراحات ترمي الى تأمين التوازن السليم بين المصالح الاقتصادية في الجزيرة ، واعد بدراسة كل اقتراح بعناية لتلبية الرغبات على اوسع مدى ممكن في اطار تجاري مقبول . وسينفق قسم كبير من الاموال المقدمة للتنمية عن عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ على اعمال الصيانة وتصريف المياه في الجزيرة . وقال ان بيع قطع الاراضي

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ،

المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، القسم الف ، الفقرات ٥١-٥٤ .

في الجزيرة مازال مستمرا على نحو يدعو الى الارتياح وان من المتوقع ان يشارف عدد من الابنية الجديدة على الانتهاء في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ . ومن المقرر ان تقيم بعض المصارف فسي بعض هذه الابنية ، كما ينتظر ان تخصص غيرها للمكاتب ، وللمنشآت التكميلية للحوض الجديد الذي سيبدأ العمل ببنائه قريبا .

٥٤ - واهتمت الحكومة ، بين شهري نيسان / ابريل وتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، ثلاثة اتفاقات مع بعض المستثمرين من القطاع الخاص تتعلق بوضع مشاريع انمائية في جزيرة ويكهام . وستطالب شركة تورتولا المحدودة للودائع الاستثمارية بقطعة ارض مساحتها ٧٤٤ فدان ، وسوف تمتلك الحكومة منها قطعة مساحتها ٩٧ فدان . فداننا بينما يكون الباقي ملكا للشركة . وقد قبضت الحكومة مبلـغ ٢١٠ من دولارات الولايات المتحدة لقاء ثمن الارض وحقوق الارساء لسبعين قاربا . وسوف تستخدم ارض الشركة لتوسيع مرافق فندق تريجر ايل بقصد تقديم خدمات افضل لانشطة الحوض الآخذة في التوسع في المنطقة . ووافقت الحكومة كذلك على تأجير موقع رصيف ميناء تريجر ايل الحالي مع حقوق الارساء لثلاثين قاربا لمدة ٩٩ سنة . وينص الاتفاق الثاني على انشاء مجمع سياحي في ويكهام مركبي . والعمل جار حاليا في بناء هذا المجمع الذي سيوفر منشآت حديثة لاستقبال اليخوت على مختلف احجامها . وقد اجرت الحكومة بموجب الاتفاق الثالث احد اهم المواقع الشاطئية في الجزيرة التي شركة تنجم عدد من رجال الاعمال من المملكة المتحدة والولايات المتحدة . وتضع هذه الشركة خططها لاستثمار ثلاثين مليوناً من دولارات الولايات المتحدة لتنمية الموقع كمجمع لعدد من الابنية التجارية والسكنية والفنادق ، الى جانب انشاء احد اكبر الاحواض في المنطقة الكاريبية .

٥٥ - المالية العامة

٥٥ - تحسن الوضع المالي للحكومة بعض الشيء عام ١٩٧٣ . وبلغت الايرادات الجارية ٤٦٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة ، كما بلغت النفقات الجارية ٥ ملايين دولار (مقابل ٣٦٦ ملايين دولار و ٤٦٦ ملايين دولار عام ١٩٧٢) . وتناقض عجز الميزانية خلال هذه الفترة ، من ١١٦ مليون دولار الى ٣٦٣ دولار ، كما نقصت المعونة التي تقدمها المملكة المتحدة من ١٢٢ مليون دولار الى ٩٥٦ دولار . وتتألف البنود الرئيسية لايرادات الاتليم من الضرائب المباشرة وغير المباشرة (وتتشكل بصورة رئيسية من الرسوم الجمركية) ، التي عادت بمبلغ ٤٢٤ مليون دولار عام ١٩٧٣ . وكانت النفقات الجارية لذلك العام موزعة على النحو التالي : التعليم ٤٠٣ ، ٨٠٤ دولارات ؛ الديون العامة ، ٧١٠ ، ٧٧٤ دولارات ؛ الاشغال العامة ، ٤٥٨ ، ٥٩٩ دولارا ؛ المالية ، ٤٢ ، ٤٩٩ دولارا ؛ الكهرباء ، ٥٤٠ ، ٤٩١ دولارا ؛ الصحة العامة ٧٦٥ ، ٤٧٩ دولارا . وازدادت النفقات الانتاجية لتلك السنة زيادة طفيفة فبلغت ٤٢٤ مليون دولار ، تمت تغطية القسم الاكبر منها عن طريق المساعدة الانمائية التي تقدمها المملكة المتحدة بصورة رئيسية من اجل زيادة تنمية المقومات الاساسية الاقتصادية والاجتماعية .

٥٦ - اشتملت تقديرات ميزانية عام ١٩٧٤ على مبلغ ٤٢٢ ملايين دولار للايرادات الجارية ، ومبلغ ٤٠٥ ملايين دولار للنفقات الجارية (ولم تدخل في الميزانية المعونة المقدمة من المملكة المتحدة ، والمحددة مؤقتا بمبلغ ٠٠٠ (٨٠١ دولار) . وقد بلغت النفقات الانتاجية المقدرة لذلك العام ٢٥٠ مليون دولار . وكانت مصادر الايرادات الرأسمالية كما يلي : المساعدة الانمائية المقدمة من المملكة المتحدة ، ١٩٩ مليون دولار ؛ القروض ٠٠٠ ٢٤٦ دولار ؛ المعونات المختلفة (٨١ ٢٨٨ دولار) .

٥٧ - وقال الوزير الرئيسي السيد ويتلي وهو يقدم مشروع الموازنة لعام ١٩٧٤ الى المجلس التشريعي ان النمط الاساسي للايرادات والمصروفات المتكررة لم يتغير . وقد بذلت الجهود للحد من المصروفات العامة الى درجة تسمح بالبقاء على الخدمات العامة القائمة ، غير ان من المتوقع ان تطرأ زيادة قدرها ٠٠٠ ٤٠٠ دولار عن السنة السابقة ، وذلك بسبب اعادة النظر الجارية في الاجور ، والتكاليف المرتفعة للسلح والخدمات المطلوبة . وقال السيد ويتلي كذلك ان النفقات الرأسمالية المقدرة لعام ١٩٧٤ تنلهم ان مبلغ المعونة الانمائية المقدمة من المملكة المتحدة بلغ هذا العام ١٩٩ مليون دولار ، ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٠٠٠ ٥٠٠ دولار من المبلغ المقرر تقديمه للاقليم . ومع ذلك فهو يرى ان هذا المستون من النفقات ليس بعيدا عن الواقع بالنسبة لاهداف التخطيط ، وانه يمكن استخدامه اساسا للمناقشات مع الادارة البريطانية للتنمية في الكاريبي . وقال ان البرنامج الانمائي لهذا العام ، تضمن اقتراحا بالتركيز على المشاريع الخاصة ببناء الطرق ، وتوسيع المرافق التعليمية ، والتنمية الزراعية ، والنهوض بجزيرة ويكهام .

٥٨ - وذكر الحاكم ، في خطابه امام المجلس التشريعي ، انه يتوجب على الاقليم ان يواجه في عام ١٩٧٤ نصيبه من التكاليف المترتبة على اعادة النظر الاخيرة في الاجور ، وآثار التضخم العالمي ، ولكنه توقع الا تكون هناك حاجة الى زيادة الاعانة المؤقتة التي تقدمها المملكة المتحدة (٠٠٠ ٨٠١ دولار) . ولا حظ ان المعونة المقدمة الى ميزانية الاقليم الجارية قد انخفضت رغم الارتفاع المستمر في النفقات الجارية خلال السنوات الاخيرة . وقال ان احد الاهداف الاساسية للحكومة مازال يتمثل في انهاء الاعتماد على هذه المعونة في اقرب وقت ممكن . ولذلك فستواصل الحكومة ممارسة الاقتصاد في النفقات ، كما ستسعى لترشيد انشطتها منعا لازدواج النفقات . وستتقصر في الوقت نفسه مجالات جديدة للرسوم ، ولكنها ستحرص على الا يؤدي ما تعتمزم اتخاذه من التدابير الضرائبية الى خلق صعوبات اقتصادية امام السكان .

٥٩ - ورخص المجلس التشريعي ، في حزيران / يونيه وكانون الاول / ديسمبر ، برصد اعتمادات اضافية بمبلغ (٤٨) ٨٦١ دولارا . والفرص من توفير هذه الاموال الاضافية هو تغطية تكاليف المسؤولين العديدة التي تنطبع بها الحكومة ، كأجور الموظفين وزيادة ثمن المحروقات لادارة الكهرباء وغير ذلك .

٦٠ - وكانت المشاريع التي اضطلع بها برنامج الامم المتحدة الانمائي في المنطقة الكاريبية (بما فيها جزر فرجن البريطانية) تمويل حتى عام ١٩٦٩ على اساس انها نفقات طارئة . اما من عام ١٩٦٩

حتى ١٩٧١ ، فقد حددت ارقام مستهدفة لكل بلد ، كما حدد رقم تخطيطي ارشادي شامل للمنطقة كلها . وقد جرى تعديل البرنامج القطري للمنطقة وفقا لذلك ، استنادا الى الرقم التخطيطي الارشادي . الشامل ، الذي وافق عليه مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في اوائل عام ١٩٧٤ بالنسبة للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ . وبلغ مجموع المبالغ التي قدمها البرنامج للاقليم للفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ما مقداره ٦١٨ ٢٤١ دولارا ، بينما بلغت المعونة المقدرة للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ ما مقداره ٣٢٠ ٩٠٠ دولار .

٤ - الانواع الاجتماعية

أ - اليد العاملة

٦١ - ظلت جزر فرجن البريطانية ، في مطلع عام ١٩٧٣ ، تعاني من الركود الاقتصادي . بيد ان نزوح عدد كبير من رعايا جزر فرجن البريطانية ومن الاجانب قد أدى الى انخفاض النسبة المئوية للبطالة بالقياس الى السنة السابقة . وقررت الحكومة مؤخرا ، كما سبقت الاشارة الى ذلك (انظر الفقرات ١٦ - ١٩) ، ان تتعاون تعاونا اوثق مع سلطات الهجرة في الولايات المتحدة ، فسي جهودها لمنع الدخول غير المشروع الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة واتخذت كذلك سلسلة من التدابير التي تربي الى التعجيل في عودة الاحوال الاقتصادية الى طبيعتها ، وهو اتجاه ظهرت ملامحه في اواخر عام ١٩٧٣ ، والمساعدة بذلك على توسيع فرص العمالة . ومن المقرر بالاضافة الى ذلك ، ان يرسل برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بناء على طلب الحكومة ، خبيرا الى الاقليم عام ١٩٧٥ لاجراء دراسة عن الموارد المتوفرة من اليد العاملة ، والتدريب اللازم والاسقاطات بالنسبة للسنوات القادمة .

٦٢ - ويتبين من دراسة اجريت في حزيران / يونيه ١٩٧٣ ، ان مجموع عدد اليد العاملة في الاقليم يقارب ٣٠٠٠ شخص ، ٢٣ في المائة منهم يعملون في الفنادق والمطاعم ، و ٢١ في المائة في الادارة العامة ، و ١٨ في المائة في البناء ، و ١٣ في المائة في التجارة ، و ١٠ في المائة في النقل والمواصلات .

٦٣ - وتضمنت الدراسة كذلك بعض التفاصيل عن مستويات الاجور والمرتبات . وتفيد هذه الدراسة ان متوسط الدخل هو ٦٣ دولارا للعمال الذكور الذين تدفع اجورهم على اساس اسبوعي ، و ٤٤٦ دولارا للذين تدفع اجورهم على اساس شهري . ويقابل ذلك بالترتيب بالنسبة للنساء ٤١ دولارا و ٢٦٥ دولار . وتم في مطلع عام ١٩٧٣ ، تعيين مفوض لاعادة النظر في نظام موظفي الخدمة العامة والشرطة والتعليم ، ومرتباتهم وشروط عملهم . واستنادا الى تقرير المفوض ، وافق وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة فيما بعد على المقترحات الداعية الى زيادة مرتبات الموظفين زيادة متواضعة اعتبارا من (تموز / يوليه) .

٦٤ - واطهرت الدراسة كذلك ، وجود ١٠٠ شخص من العاملين الأجوريين من غير رعايا جزر فرجن البريطانية . وفي عام ١٩٧٣ ، بلغ عدد تراخيص العمل التي اصدرتها او جددتها الحكومة ٩٠٦ ترخيصا (مقابل ٥١٦ عام ١٩٧٢ ، و ٢٠٩٠ عام ١٩٧١) . وظلت الشروط الاساسية التي تتحكم في اصدار مثل هذه التراخيص سارية ، ومنها بصفة خاصة شرط عدم توفر العاملين المؤهلين من اهالي جزر فرجن البريطانية .

٦٥ - ولم يكن في الاقليم عام ١٩٧٣ سوى نقابة واحدة . وقد تناقص عدد المنازعات العمالية من ٥٣ الى ١٦ . وذكر الحاكم في خطابه الاخير انه سيرفع قانونا العمل الى المجلس التشريعي بآلية وقوف جميع القائمين بالمشاريع والمستثمرين والعاملين ووقفا كاملا على الممارسات المتبعة في الاقليم في مجال علاقات العمال برب العمل . وتخطط الحكومة ، بمساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، لانشاء هيئة تعنى بمعالجة مشاكل العمال وباعداد نظام للضمان الاجتماعي .

ب - الصحة العامة

٦٦ - ذكر الحاكم ، في خطابه الاخير ، ان صحة السكان مازالت حسنة بوجه عام . وقال ان الحكومة ستواصل دعم وتشجيع جميع التدابير المتوفرة فيما يتعلق بالطب الوقائي ، بما في ذلك : (أ) تنفيذ مشاريع التحصين ضد الامراض ؛ (ب) انشاء لجنة للتربية الصحية تقدم التدريب الاساسي في علم الصحة ؛ (ج) تحسين عملية جمع الفضلات والتخلص منها ؛ (د) الاستمرار في برنامج القضاء على بعوضة الحمى الصفراء المصرية (الذي خفض بدرجة كبيرة النسبة المئوية للمساكن الموبوءة منذ البدء به في تموز/ يوليه ١٩٧٣) ؛ (هـ) وضع تشريع ينظم حيازة الحيوانات .

٦٧ - وقد بدء بتطبيق برنامج للمصابين بالامراض العقلية يعتمد على المعالجة بالتشغيل ، وذلك رغم صعوبات النقل والحاجة الى التوفير ، والامل وطيد في ان يتوسع هذا البرنامج بالتدريج . وما زال الافتقار الى حجرات مناسبة في مستشفى بيبلس (وفيه ٣٨ سريرا) يثير بعض الصعوبات في معالجة مثل هؤلاء المرضى . وقد اتخذت الخطوة الاساسية الاولى اللازمة لاعادة انشاء مستشفى بيبلس وتوسيعه بعد ان وصل مؤخرا خبير متخصص في تخطيط المستشفيات للتعاون مع ادارة الاشفال العامة والادارة الطبية والصحية في تخطيط البناء الجديد للمستشفى وتحسينه ، وذلك بعد طول انتظار . ومن الضروري ، ريثما يتم ذلك ، ادخال بعض التحسينات على المستشفى . وقد تم عام ١٩٧٤ انشاء مستوصف جديد في كابونز باي ، كما يجري العمل في انشاء مستوصف ابي فاسي ايضا . وستبذل الجهود لتوفير طبيب مقيم في فرجن غوردا . ومن المتوقع ان يساهم الاقليم في البرنامج الاقليمي لمراقبة الوبئة ، كما اتفق على ذلك في مؤتمر وزراء الصحة للمنطقة الكاريبية عام ١٩٧٤ .

٦٨ - وأجاز المجلس التشريعي ، في ٣١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٤ ، قانونا يقضي بتعديل القانون الطبي . ووفقا لهذا التعديل ، يحق لكل شخص يتمتع بالمؤهلات اللازمة ويحمل درجة أو

شهادة طبية او جراحية من اية جامعة او مؤسسة تعليمية في كندا او الولايات المتحدة ان يمارس الطب رسميا بموجب القانون الطبي .

٥ - الاضاع التعليمية

٦٩ - يدخل التعليم في اختصاص الوزير الرئيسي ، ويقدم اليه المشورة في شؤون التعليم مجلس للتعليم وهيئتان اخريان تعنى احدهما بالتعليم الابتدائي والاخرى بالتعليم الثانوي . والتعليم مجاني واجباري ضمن حدود توفر المرافق التعليمية .

٧٠ - وكانت المؤسسات التعليمية الرئيسية في عام ١٩٧٣ تتألف من (١) مدرسة ابتدائية حكومية و ٣ مدارس ابتدائية تبشيرية (٩٣٠) تلميذا ، بما في ذلك ٦٢ في الصفوف ما بعد الابتدائية ، و ٧٧ معلما) ، والمدرسة الثانوية الحكومية (٧٨٧ تلميذا و ٤٦ معلما) . وكان يداوم على الجامعة في جزر الهند الغربية اثنا عشر طالبا من رعايا جزر فرجن البريطانية (وكلهم يتمتعون بمنح دراسية) . وتعترم الحكومة تقصي امكانية ارسال بعض الطلاب الى جامعات اخرى في جزر الهند الغربية ، ولاسيما الى المعاهد التقنية .

٧١ - وتقدم المدرسة الثانوية لجزر فرجن البريطانية تعليما ثانويا كاملا يشتمل على دروس تصل بالطلاب الى المستوى " ٥ " من الشهادة التعليمية العامة (GCE) ، كما تقدم دروسا مهنية اعدادية في النجارة ونحت الاخشاب ، والعمل على المعادن ، وميكانيكا السيارات ، والتدبير المنزلي ، والدراسات التجارية . ومن اهم المشاكل التعليمية في الاقليم عدم وجود مرافق كافية في المدرسة لاستيعاب الطلاب . وقد وافق الوزير الرئيسي ، بغية معالجة هذه المشكلة ، على التوصيات التالية التي قدمها مجلس التعليم في اجتماعه يوم ٧ حزيران / يونيه ١٩٧٤ : (أ) على الطلاب الذين تجاوزوا سن السابعة عشرة من العمر ورسبوا في اكثر من نصف عطلم المدرسي خلال الفصول الاربعة السابقة ، ان ينسحبوا في نهاية السنة المدرسية ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ؛ (ب) على الطلاب البالغين السادسة عشرة من العمر ، والذين لا يظهرون اهتماما كافيا ، او الذين ليست اوضاعهم ومنجزاتهم الدراسية مقبولة ان يتركوا المدرسة اذا لم يظهر تحسن واضح لديهم في نهاية السنة المدرسية ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ؛ (ج) لا يسمح للطلاب الذين تقدموا مرتين لامتحانات الشهادة التعليمية العامة بالعودة الى المدرسة في ايلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، كما لا يسمح للطلاب الراغبين في التقدم لمثل هذه الامتحانات للمرة الثانية بالبقاء في المدرسة الا على اساس دوام جزئي ؛ (د) على التلاميذ الذين لم يبلغوا الحادية عشرة من العمر في ايلول / سبتمبر ١٩٧٤ ان يقضوا سنة اخرى في المدرسة الابتدائية .

٧٢ - واستمرت وزارة التربية في تنفيذ برنامج لتدريب المعلمين اثناء الخدمة . وقد انتهى سبعة معلمين هذا التدريب في جامعة جزر الهند الغربية ، بينما ارسل خمسة عشر آخرون للحصول على هذا التدريب في الخارج . وفي عام ١٩٧٤ ، بلغت نسبة المعلمين الذين تلقوا تدريبا مهنيا ٥٠

في المائة في الحلقة الابتدائية ، و ٦٠ في المائة في الحلقة الثانوية ، بالقياس الى مجموع الجهاز التعليمي ، وفي ذلك تحسن ملموس عن السنوات السابقة . وبالإضافة الى ذلك فقد انتهى (١) معلما تعليمهم في معاهد للتعليم العالي في الخارج .

٧٣ - اما فيما يتعلق بتطوير التعليم ، فقد ذكر الحاكم في خطابه امام المجلس التشريعي أن الحكومة تنوي التقدم بمشروع قانون يرمي الى جعل القوانين الخاصة بالتعليم اكثر استجابة لمتطلبات العصر الحديث . وقال ان من الاهمية الخاصة بمكان تقصي سبل التدريب التقني . وستبذل الحكومة جهودا قوية ، بالتعاون مع المصرف الانمائي الكاريبي ، ومع رجال الاعمال المحليين وغيرهم ، لزالة المصاعب التي يعانيتها الاقليم نتيجة لنقص التدريب في المهارات الحيوية التي يحتاج اليها المجتمع المحلي . اما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي ، فقد تعاقدت الحكومة مع فريق من الخبراء التربويين لاعادة النظر في هيكل المدرسة الثانوية ، والمساعدة في وضع برامج اكثر استجابة للاحتياجات المتنوعة التي ينتظر من المدرسة الثانوية تلبيتها .

٧٤ - وقد اوضح الحاكم ان التركيز على التعليم التقني والثانوي لن يكون على حساب التعليم الابتدائي . وقال ان من المنتظر استكمال اعمال التوسع الجارية في احدى المدارس الابتدائية قبل نهاية عام ١٩٧٤ ، كما ان من المقرر الانتهاء عام ١٩٧٥ من بناء مدرسة جديدة ، ومن المرحلة الاولى لانشاء مدرسة اخرى . (واعرب كذلك عن امله في زيادة تحسين العمل في مباني المدرسة الجديدة) . وبالإضافة الى ذلك ، فان معهد جزر فرجين التابعة للولايات المتحدة ، وجامعة جزر الهند الغربية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، تتعاون مع الحكومة لمساعدتها في حل المشاكل المتعلقة بتعليم اللغة الانكليزية والرياضيات في المدارس الابتدائية .

٧٥ - لا تتوفر المعلومات بشأن النفقات التعليمية لعام ١٩٧٤ .

باء - جزر كايمان (*)

المحتويات

الفقرات

٢ - ١	١ -	لمحة عامة
٦ - ٣	٢ -	التطورات الدستورية والسياسية
٣٦ - ٧	٣ -	الاضاع الاقتصادية
٤٣ - ٣٧	٤ -	الاضاع الاجتماعية
٤٩ - ٤٤	٥ -	الاضاع التعليمية

(*) سبق صدوره تحت الرمز A/AC.109/L.1004 .

١ - لمحة عامة (أ)

- ١ - ترد المعلومات الأساسية عن جزر كايمان في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ب) . وفيما يلي بعض المعلومات الاضافية .
- ٢ - بلغ عدد سكان الاقليم ، حسب التعداد الاخير الذي جرى عام ١٩٧٠ ، ١٠٢٤٩ نسمة ، ٦٠ في المائة منهم من الملونيين ، و ٢٠ في المائة من اصل افريقي ، و ٢٠ في المائة من اصل اوروبي . وبلغ عدد سكان العاصمة جورج تاون مايقرب من ٤٠٠٠ نسمة . ولم يؤخذ في الاعتبار لدى اجراء التعداد ، السكان الذين نزحوا عن الجزيرة . وفي عام ١٩٧٤ ، قدر عدد سكان الاقليم بحوالي ١٣٠٠٠ نسمة ، وتعدى هذه الزيادة الى عودة مايقرب من ٢٠٠٠ من الكايميانيين النازحين الذين اجتذبهم الى بلادهم ازدهار الجزر الاقصادى .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

الف - الدستور

- ٣ - لم يحدث اى تغيير في الاحكام الدستورية لدستور جزر كايمان الصادر في عام ١٩٧٢ والذي ورد وصف مفصل له في تقرير سابق للجنة الخاصة (ج) . وبالاختصار يتألف الهيكل الحكومى مما يلي :
(ا) حاكم تعيينه الملكة ؛ (ب) مجلس تنفيذى يتألف من ٤ اعضاء منتخبين و ٣ اعضاء بحكم المنصب (الوكيل الرئيسى والنائب العام ووزير المالية) ؛ (ج) جمعية تشريعية تتألف من ١٢ عضوا منتخبيا و ٣ اعضاء بحكم المنصب . ويتولى الحاكم حاليا منصب رئيس المجلس التنفيذى ورئيس الجمعية التشريعية .

(أ) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من وثائق سبق صدورها ومن المعلومات التي بعثت بها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام في ١٠ ايار/مايو ١٩٧٤ ، بموجب المادة ٢٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة ، وذلك بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، القسم باء .

(ج) المرجع نفسه ، الفقرات ٥ الى ١٣ .

باء - النظام الاساسي المقبل للاقليم

٤ - غادر السيد كينيث ر . كروك الاقليم بانتهاء مدة ولايته كحاكم ، في ٢٦ تموز/يوليوس ١٩٧٤ . وادى خلفه السيد توماس راسل اليمين الدستورية في ٢٨ آب/اغسطس . وذكر السيد راسل في خطاب القاه في هذه المناسبة ما يلي :

" ان السياسة التي تتبعها حكومة جلالة الملكة فيما يتعلق بالتطورات الدستورية تقوم على اساس انه ينبغي ان تعتمد سرعة التقدم في الاقليم غير المستقلة ، الى حد كبير على رغبات سكان كل بلد من هذه البلدان على حدة . ويبدو ان التطورات الدستورية لجزر كايمان ، في وضعها الحالي ، ملائمة جدا للاقليم ، ليس في نيتي ، بالتاكيد ، ان افرض عليكم اية تغييرات لا ترغبون فيها ، ولا ان اقوم ، من الجهة الاخرى ، بمنعكم من التقدم الى حكومة جلالة الملكة ، خلال مدة ولايتي ، بالرغبات التي قد تودون الاعراب عنها بصدد بعض التعديلات المحتملة للدستور ، اذ ما رأيتم ذات يوم ان من المناسب اجراء مثل تلك التعديلات "

جيم - الخدمة العامة

٥ - جرت تسوية هامة للمرتبات واصبحت سارية في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ ، كما لوحظ ذلك انفا (د) وذلك في محاولة لتقريب الفجوة الواسعة القائمة بين مرتبات الموظفين الاساسية والمرتبات في القطاع الخاص . وقد اتفق في حينه على انه ينبغي السعي بجميع الوسائل الى ابقاء على المستويات الجديدة القائمة ، وذلك باجراء تسويات سنوية تتناسب مع زيادة كلف المعيشة ، فيما اذا توفرت الاموال اللازمة لذلك .

٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، صرح وزير المالية ، لدى تقديم مشروع الميزانية لعام ١٩٧٥ امام الجمعية التشريعية ، بأن الحكومة قررت ، في ضوء ارتفاع كلف المعيشة ، التوصية برفع مرتبات الخدمة العامة بنسبة ١٠ في المائة ، وذلك اعتبارا من اول كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ . واذ اضاف انه من اجل الحصول على الموارد اللازمة لا بد من اتخاذ تدابير تربي الى ايجاد ايرادات جديدة . (انظر الفقرة ٣٣ ادناه) .

(د) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، القسم باء ، الفقرة ٦ .

٣ - الوضع الاقتصادي

الف - لمحة عامة

٧ - ظلت جزر كايمان ، خلال الفترة المستعرضة ، تنعم بازدهار لم يسبق له مثيل ، بفضل التنمية السريعة لقطاع السياحة ، وتعزيز الملكية العقارية ، والعمليات المالية الدولية التي أصبحت عماد اقتصاد الاقليم . وشهدت صناعة البناء كذلك فترة ازدهار ، وشجع على ذلك ازدياد الطلب على ابنية جديدة للمصارف ، والمكاتب ، والشقق السكنية ، والبيوت والمنازل السياحية . وقد اشتمل برنامج المشاريع الانتاجية الذي اضطلعت به الحكومة عام ١٩٧٣ ، والذي يوصف بانه اهم مشروع في تاريخ الاقليم ، ايضا على اعمال انشائية واسعة النطاق . وبعد ان كان كثير من سكان الجزر في الماضي يعملون كبحارة على سفن اجنبية ، اخذوا يتغلون عن هذا النوع من النشاط الى حد ما للبقاء في الاقليم والاسهام في عطية التنمية الشاملة لجميع القطاعات الاقتصادية فيه . وكان من نتيجة ذلك ان تضاعفت اهمية دور الاموال التي كان يرسلها البحارة ، والتي كانت تشكل سابقا اسهاما لا يستهان به في اقتصاديات الاقليم . وقد بلغ الدخل القومي الاجمالي لجزر كايمان عام ١٩٧٤ (هـ) ، وفقا لما ذكره وزير المالية ، ٢٨ مليوناً من دولارات جزر كايمان ، مقابل ٢٥ مليوناً عام ١٩٧٣ محسوبة باسعار كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ . وقدر المعدل السنوي المتوسط للنمو الاقتصادي الحقيقي خلال السنوات الاربع الاخيرة بمقدار ١٢ في المائة وهو اعلى نسبة مئوية سجلت في المنطقة الكاريبية ، ويعزى السبب فيها الى التضخم الذي اسهم اسهاما قويا في ارتفاع هذا الرقم .

٨ - وكان نمو الزراعة ضئيلا نسبيا في الاقليم ، رغم ما قدمته الحكومة من تشجيع ، ويعود السبب في ذلك بشكل رئيسي الى قلة الاراضي القابلة للزراعة . ومن بين العوامل السيئة الاخرى الافتقار الى اليد العاملة ، الذي يسيء كذلك الى انشطة اقتصادية اخرى كالصناعة وصيد الاسماك ، وعدم توفر الطرق اللازمة لتسهيل الوصول الى المناطق التي تحتوى على اراضى قابلة للزراعة . وقد قامت شركة المزارع الكاليدونية المحدودة ، وهي شركة زراعية جديدة كانت لها بدايات مشجعة في قطاع زراعة الخضار عام ١٩٧٣ ، بتوسيع مجال انشطتها عام ١٩٧٤ ، وذلك بشراء جميع ممتلكات شركة المزارع الكاريبية المحدودة (كايمان) التي هي مزرعة الالبان الوحيدة في الاقليم . ويبدو كذلك ان شركة المزارع الكاليدونية قد اضطلعت ببرنامج محلي لتربية الاغنام والخنازير ، وقد وصلتها دفعة اولى من الاغنام من جزر البهاما في كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ . واستمرت كذلك شركة المزارع البحرية ، المحدودة ، وهي اول مركز لتربية السلاحف في العالم ، في الحصول على نتائج مشجعة .

(د) العملة المحلية هي دولار جزر كايمان . وفي مطلع عام ١٩٧٤ ، ربطت هذه العملة بدولار الولايات المتحدة واعيد تقييمها . وبحسب سعر القطع الحالي ، فان الدولار الواحد من دولارات كايمان يساوي ١.٢٠ من دولارات الولايات المتحدة .

٩ - وبلغت قيمة الصادرات ٦٥٠ دولار كايماي عام ١٩٧٣ ، مقابل ٤٠٠ ١٣٥ عام ١٩٧٢ . وبلغت قيمة الواردات ومعظمها من الولايات المتحدة ، ١٥٥ مليون دولار كايماي عام ١٩٧٣ و ١٢٨ مليون دولار كايماي عام ١٩٧٢ وكانت الواردات الرئيسية تتألف من المـواد الغذائية ، ومواد البناء ، والالبسة ، والمنتجات النفطية ، والمواد الكيماوية . وشكل انتاج شركة المالح المحدودة ٩٥ في المائة من الصادرات لعام ١٩٧٣ (٦٢٠ دولار كايماي) . ومن المنتجات التي صدرتها شركة المزارع البحرية لحم السلحفاة ، والحساءات المحضرة ، والزيت المستخدم في مستحضرات التجميل ، والسلع الجلدية والصدفية .

١٠ - ولدى افتتاح دورة الجمعية التشريعية ، في ١٢ اذار/مارس ١٩٧٤ ، قال السيد كروك ، الذي كان حينذاك حاكما للاقليم ، ان المشكلة الرئيسية التي يعاني منها اقتصاد الاقليم هي قابليته الكامنة للانهيـار ، باعتباره يمكن لاية تقلبات خفيفة في الجو السياسي والاقتصادي ان تلحق اكبر الضرر في القطاعين المالي والسياحي . ولكنه اضاف ان امكانيات تنويع الاقتصاد محدودة . وحذر الحاكم كذلك من اماكن تعرض الاقليم لفترة جديدة من ارتفاع الاسعار ، وارتفاع تكاليف المعيشة بسبب ارتفاع اسعار النفط واتجاهات التضخم العامة . وصرح بان الحكومة ستعمل بالتعاون مع جمعيات المستهلكين على مكافحة التضخم ، وذلك بتطبيق سياستها القائمة على وضع قيود طوعية ، واتخاذ التدابير المناسبة لزيادة وعي الجمهور بالطبيعة الحقيقية للمشكلة .

باء - التاورات المالية

١١ - كان من اثر عدم وجود قيود مالية صارمة ونظام للضرائب المباشرة في الاقليم ، فضلا عن تسهيلات الدخول اليه واستقراره السياسي ، ان ازداد الاقبال عليه كقرنوس ضرائبي ، واندفعت الشركات الخاضعة للنظام الضرائبي العام او التي تتمتع ببعض الاعفاءات من الضرائب ، والتي لها مركز في الجزر ، الى القيام بعمليات مالية دولية . وازدادت جاذبية الاقليم عندما تقرر عام ١٩٧٤ (٩) تثبيت الدولار الكايماي باعادة تقييمه ، وربطه بدولار الولايات المتحدة بعد ان كان مرتبطا بالجنيه الاسترليني .

١٢ - وخلال الشهور العشرة الاولى لعام ١٩٧٣ ، بلغ مجموع عدد المؤسسات المالية في الاقليم ٥٠٢١ مؤسسة (مقابل ٤٠٠٠ عام ١٩٧٢) . وفي اواخر عام ١٩٧٤ ، كان هناك ايضا ما يقرب من ١٧٥ مؤسسة مصرفية وجمعية ائتمانية (١٣٨ عام ١٩٧٣) .

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم

٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، القسم بـ

الفقرتان ١٦ و ١٧ .

١٣ - وعلاوة على المصارف الدولية الكبرى والشركات المالية التي سبقت الاشارة الى انشطتها - في الاقليم (ز) ، يمكن ذكر الشركات التالية : شركة ارواك الائتمانية المحدودة (كايمان) ؛ مصرف شركة طوكيو الائتمانية المحدودة (كايمان) ؛ مصرف فيرجينيا (غراند كايمان) ، شركة محدودودة ؛ مصرف وشركة باترفيلد ز الاستثنائية المحدودة ؛ المصرف الكاريبي (كايمان) ، شركة محدودودة ؛ مصرف وتروست كاسل (كايمان) ، شركة محدودودة ؛ الشركة الائتمانية الكايمانية الدولية المحدودة ؛ تروست غينيس ، ماهون كايمان ، شركة محدودودة ، وهي فرع من مجموعة غينيس ماهون الميرنيسية التجارية ؛ مصرف لويدز الدولي وشركة باناتروست المحدودة ، وهي فرع لمصرف باريس القومي .

١٤ - وفي اواخر عام ١٩٧٤ ، اصيب القطاع المالي باول نكسة خطيرة شهدها ، وذلك بعجز مجموعة المؤسسات المصرفية المشتركة (اينتربانك هاوس) المنشأة عام ١٩٦٨ عن الدفع . وقد كانت هذه المجموعة تقوم بنشاطات كثيرة غير العمليات المصرفية ، ولا سيما في قطاع البناء ، سواء داخل الاقليم او خارجه . وفي ١٦ ايلول /سبتمبر ١٩٧٤ ، عمد مصرفان من المجموعة ، وهما شركة - استرلينغ بانك اند تروست المحدودة ، والمصرف الدولي ، الى تصفية حساباتهما طوعا ، وذلك لعجزهما عن مواجهة عمليات سحب الاموال . وفي ١٩ ايلول /سبتمبر ، قضت المحكمة العليا للاقليم ، بناء على طلب الدائنين ، بارغام المصرفين على اغلاق ابوابهما . وقام الحاكم تبعا لذلك ، بعد التشاور مع المجلس ، بسحب ترخيصيهما (كما سحب ترخيص مصرف ثالث في المجموعة هو مصرف كايمان للرهن العقاري) .

١٥ - واعلن الذين قاموا بالتصفية ، في تصريح نشر في كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ قبل انعقاد اجتماع للدائنين في الاقليم من ١٣ الى ١٥ كانون الثاني /يناير ، بانه حدث عجز كبير في كـالـاـالمصرفين (بلغ ١٥٢ مليون دولار كايماني بالنسبة لمصرف استرلينغ ، و ٢١٩ مليون دولار بالنسبة للمصرف الدولي) ، نجم ، في رأيهم ، عن ان ادارة المصرفين اقدمت على استثمارات طائشة ، ولا سيما عن طريق مجموعة مؤلفة من ٤٥ شركة مستقلة كان اكثرها معنيا بالتنمية العقارية الطويلة الاجل . وفي ١٥ كانون الثاني /يناير ، تلقى الدائنون تفصيلات اضافية عن عجز المصرفين ، بما في ذلك مسألة احتمال القيام بعملية احتيال في تحويل بعض الاحتياطات من السبائك الذهبية . وقدر في حينه ان الدائنين بغير ضمانات لن يسترجعوا سوى ١٠ الى ١٥ في المائة من استثماراتهم ، وان لم يكن بالامكان انذاك ذكر شيء محدد في هذا الصدد قبل استكمال عملية التصفية .

١٦ - كان لهذا الافلاس المزروع اثارا اقتصادية ابعد بكثير من الخسائر التي تعرض لها المودعون . وقد تجسد ذلك ، في المقام الاول ، بفقدان مصدر هام من مصادر العمالة ، وذلك ليس فيما يتعلق بالعاملين في المؤسسات المصرفية فحسب ، ولكن ايضا بالنسبة لعمال البنـاء

(ز) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥ .

المستخدمين لتنفيذ مشاريع التنمية العقارية التي كانت تمويلها المجموعة . ولكن يبدو ، وفقا لآخر المعلومات ، ان معظم الاشخاص الذين فقدوا اعمالهم قد وجدوا اعمالا اخرى بعد فترة وجيزة ، وان بعض الاشخاص غير الكيمايين القادمين من الخارج قد غادروا الاقليم . والا مر الثاني هو ان عددا من الشركات المحلية وقد فقدت تمويلها الاقتصادي ، ومع انه ظهر بعد ذلك ان كثيرا منها قد وجدت وسائل جديدة للتمويل ، فان بقاء غيرها من الشركات كان يبدو مشكوكا فيه في ذلك الحين . واخيرا ، فقد اثار الحادث شيئا من القلق ازاء المستقبل الاقتصادي للاقليم ، رغم ان الاوساط المالية لا تقبل الاعتراف بانه قد تكون لهذه الحلقة انعكاسات سيئة بحيث لا يعتبر الاقليم فيما بعد فردا صرانيا ، كما عمت شهرته في الخارج .

جيم - السياحة -

١٧ - رغم الركود الاقتصادي العالمي الذي يخشى ان يضر بالصناعة السياحية لجميع البلدان ، استمرت السياحة في التوسع في جزر كايمان ، واسهمت بذلك الى حد كبير في ازدهار الاقليم . وتشير الارقام التي نشرت في نهاية عام ١٩٧٤ الى ان ٦٧ ٥٦٦ ٤٦ ساعا قد دخلوا الاقليم خلال الاشهر العشرة الاولى من السنة (مقابل ٧٥١ ٤٥٠١٠٠ بالنسبة لعام ١٩٧٣ كله) . وقد وصل ٤٤ ٠٥٤ من هؤلاء بالطائرة ، و ٢ ٥١٣ بالسفن في رحلات بحرية . ويمثل هذان الرقمان بالترتيب زيادة قدرها ١٩٧ في المائة و ١٥٨٩ في المائة بالقياس الى ارقام عام ١٩٧٣ .

١٨ - وتقوم سياسة الحكومة الاقليمية في مجال السياحة على الاشراف الدقيق على تنمية هذا المرفق تنمية موجهة نحو النوعية لا الكمية ، ومستهدفة الاستجابة لاحتياجات الاقليم دون اثقال كاهل المقومات الهيكلية واليد العاملة المحلية ، او الاساءة الى البيئة . وتحرص الحكومة كذلك على ان يكون السكان المحليون هم المنتفع الرئيسي من تنمية الاقليم . وقد اصدرت لهذه الغاية قوانين تهدف الى زيادة اسهام السكان المحليين في العمل بالمرافق الجديدة ، وتفضيل استخدام العاملين المحليين ، بالاضافة الى تطبيق قوانين الهجرة بحكمة . وتشجع الحكومة كذلك التدريب على العمل في الفنادق لضمان توفير الموظفين المحليين المؤهلين لذلك .

١٩ - وفي نهاية عام ١٩٧٣ ، كان يوجد في الاقليم ٢١ منشأة بين فنادق واندية وشقق سكنية ، و ٦٥ دارة سياحية كلها موضوعة تحت تصرف السياح . وحصلت شركة كايمانية في السنة نفسها على ترخيص بانشاء فندق يتألف من ٢٠ غرفة في منطقة بريكز في غراند كايمان . وفي عام ١٩٧٤ ، نظرت الحكومة في طلب للسماح بانشاء فندق من ١٩٤ غرفة في منطقة سيفن مايل بيتش الرملية الساحلية في غراند كايمان ، وهي تعتبر افضل منطقة سياحية في الاقليم .

٢٠ - وفي آذار/مارس ١٩٧٤ ، صدر قانون للسياحة يرمي الى تنظيم هذه الصناعة . وينص هذا القانون على انشاء وزارة للسياحة ، ومجلس استشاري يرمي الى تسهيل الاتصال بين السلطات العامة والقطاع الخاص ، ويقضي باقامة علاقات منسجمة بين التنمية والسياحة ، ان ينص على انه

ينبغي للهيئة المركزية للتخطيط ان توجه جميع الطلبات الخاصة بانشاء دور سياحية جديدة تتسع لأكثر من ستة اسرة الى وزارة السياحة لتبدي ملاحظاتها عليها . وينص القانون كذلك على انشاء مكتب لتراخيص المنشآت الفندقية ، يتألف من ثلاثة اعضاء برئاسة مدير السياحة . وينبغي ، بموجب هذا القانون ، ان تحصل جميع المنشآت السياحية القائمة على ترخيص في موعد اقصاه اول كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ .

٢١ - واقترح وزير المالية ، لدى تقديمه الميزانية (انظر الفقرة ٦ اعلاه) ، اعتماد مبلغ قدره ٤٤٠.٧٢٥ دولار كإيماني لوزارة السياحة عن عام ١٩٧٥ ، مقابلاً لـ ٣٦١.٠٧٤ بالنسبة للسنة السابقة .

دال - التنمية العقارية

٢٢ - ادت الجاذبية التي يتمتع بها الاقليم باعتباره مركزاً مالياً دولياً ومنتجعاً لقضاء العطلات الى زيادة الطلب على الاراضي التي استمرت اسعارها في الارتفاع خلال السنوات الاخيرة . وقد شجع ذلك ايضاً صناعة البناء التي اصبحت مرفقا من اكثر المرافق ازدهارا في الجزر ، يشهد بذلك عدد من المشاريع الهامة التي هي قيد التنفيذ ، والتي تشتمل على مباني تجارية ، ومركز هاتفي ، وسوق كبير . وتعد الحكومة حالياً خطة للتنمية العمرانية ينتظر ان تكون جاهزة عام ١٩٧٥ ، ومن المتوقع ان تقترح فيها زيادة عدد المناطق العمرانية ، وتنظيمات اخرى تهدف الى تعزيز سلطات الهيئة المركزية للتخطيط . وهذه الهيئة مكلفة بالموافقة على المشاريع الانشائية او رفضها ، وبإصدار توجيهات عامة في هذا الشأن ، بمساعدة مستشار من الامم المتحدة في موضوع التخطيط العمراني .

٢٣ - وقد اثر افلاس مجموعة المؤسسات المصرفية المشتركة في ايلول /سبتمبر عام ١٩٧٤ (انظر الفقرات ١٤ الى ١٦ اعلاه) على عدة مشاريع انشائية كانت تمويلها هذه المجموعة كلياً او جزئياً . ويبدو ان عدداً من هذه المشاريع قد وجدت مصادر اخرى للتمويل ، ولكن الاعمال الخاصة باحدى اهم الورشات ، وتدعى ميتشيلز كريك غاردنز ، وهي مجمع سكني فاخر بني على مساحة ٣٢ هكتارات بمبلغ قدره ٥ ملايين دولار كإيماني ، قد توقفت في تشرين الاول /اكتوبر ، بناءً على طلب القائمين بتصفية مجموعة المؤسسات المصرفية المشتركة ، وذلك ريثما تجرى دراسة شاملة للتكاليف المقبلية والقيمة التجارية للمشروع . وقد اعرب المسؤولون عن املمهم في معاودة الاعمال لانهاء هذا المجمع ، بفضل اتفاقات للمساهمة عقدت مع مجموعات دولية . بيد انهم اشاروا الى انه ينبغي الانتظار بعض الوقت لايجاد الاعتمادات اللازمة لتمويل المشروع في شروط تكفل حماية مصالح الدائنين .

٢٤ - وفي نهاية عام ١٩٧٣ ، انجز الفريق الذي ارسلته حكومة المملكة المتحدة مسحاً وتدوين وتسجيل ٢٧٧٠ قطعة ارض (٧٠٠ في غراند كايمان ، و ١٠٠٠ في كايمان براك) . وتتراوح مساحة هذه الاراضي بين ٠.٢ ر. هكتار واكثر من ٦٤ هكتارا .

هـ - المواصلات والمرافق الاساسية الاخرى

٢٥ - بلغ مجموع الطرق الرئيسية في غراند كيمان عام ١٩٧٣ حوالي ٨٠ ميلا ، منها ما يقرب من ٥٠ ميلا من الطرق المعبدة . ويرجع في كايما براك ما يقرب من ٢٥ ميلا من الطرق ، منها ١٥ ميلا من الطرق المعبدة . وتشتمل الخطط التي وضعتها الحكومة لتحسين وسائل المواصلات في الاقليم على انشاء طرق تربط مختلف مناطق كايما براك بعضها ببعض ، مما سيؤدي الى انعاش الزراعة واصلاح الاراضي في هذه الجزيرة ، كما تشتمل هذه المخططات على تجديد الطريق الرئيسية الواصلة بين ويست باى في بون تاون والطرق الرئيسية في جورج تاون في غراند كايما . وتمثل الحكومة هذا البرنامج ، كما سبقت الاشارة الى ذلك (ح) ، عن طريق قرض يبلغ اكثر من ٣ ملايين دولار كايما ني ، تم الحصول عليه من مجموعة من ٦ مصارف يترأسها مصرف باركليز الدولي المحدود .

٢٦ - والمطار الرئيسي في الاقليم هو مطار اوون روبرتس الواقع في غراند كايما . وقد انتهت المرحلة الاولى من اعمال تحسين المطار في نهاية عام ١٩٧٤ . وتشتمل المرحلة الثانية ، التي يعتزم البدء بها في مطلع عام ١٩٧٥ ، على انشاء مبنى جديد لاستقبال المسافرين ، وتوسيع ساحة المطار وساحة وقوف السيارات ، وسوف يتم تمويله عن طريق قروض بلا فائدة تقدمها حكومة المملكة المتحدة . وسيجرى تحديث المطار كليا حتى عام ١٩٧٦ . وقد بدأت عمليات التجديد كذلك في مطار كايما براك . وليس في الاقليم مطار آخر ، باستثناء مدرج لهبوط الطائرات الخاصة في ليتل كايما .

٢٧ - وتقوم شركة الخطوط الجوية الكوستاريكية الساهمة وشركة الخطوط الجوية الكايمازية المحدودة ، وهما شركتان جويتان محليتان برأسمال تشترك فيه الحكومة المحلية وشركة الخطوط الجوية الكوستاريكية ، بتأمين رحلات جوية منتظمة بين الاقليم وميامي وجامايكا وكوستاريكا . وتؤمن الخطوط الجوية الكايمازية كذلك الاتصالات بين مختلف الجزر . وفي عام ١٩٧٣ ، هبط في الاقليم ٦٧٥٠ مسافرا بطريق الجو مقابل ٤٣٤٤١ في العام السابق . وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، بدأت شركة الخطوط الجوية الجنوبية المتحدة ، وهي شركة جوية من الولايات المتحدة ، بتأمين رحلات جوية يومية بين الاقليم وميامي .

٢٨ - لا توجد سفن ركاب تؤمن الرحلات بين الجزر . وتقوم ثلاث سفن تابعة لشركة كيركوني - برحلات بحرية منتظمة بين الاقليم ومرافئ فلوريدا وجامايكا وهندوراس . وشية سفن خفيفة الحمولة تقوم برحلات غير منتظمة من هندوراس ، حاملة معها الثمار والخضار والاشباب . وذكر في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، ان شركة جديدة للملاحة ، هي شركة الخطوط البحرية الكاريبية المتحدة ، تقوم برحلات بحرية من ميامي الى جزر كايما والى بيليز وكولومبيا وهندوراس والمكسيك

(ح) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٧ .

ونيكاراغوا . وفي عام ١٩٧٤ ، رست في ميناء جورج تاون ٦٤ سفينة ، منها ٢٨ سفينة افرغـت ماحمولته ٤٦٥١٤ طنا من المنتجات المعدة للتحضير .

٢٩ - وذكر الحاكم كروك ، في خطابه الذي القاه امام الجمعية التشريعية في ١٢ اذار/مارس ١٩٧٤ ، انه تم انجاز الدراسة الاولية لمشروع تنظيم مرفأ جورج تاون ، كما تم الحصول على قـرض مقداره . . . ٩٧٥ دولار كإيماني من المصرف الانمائي الكاريبي ، على اساس هذه الدراسة . ويجرى الآن تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع ، وتشتمل على توظيف المستشارين اللازمين لوضع الدراسة النهائية وتقدير النفقات المتصلة بها ، ولتلقى العطاءات ، والاشراف على الانشاءات (التي تشكل المرحلة الثالثة والاخيرة) . وذكر في شهر آب/اغسطس ان شركة مستشارى كايپورت ، وهي شركة انشئت خصيصا للمشروع ، قد حصلت على العقد ووقعت اتفاقا رسميا لهذه الغاية . وكان من المقرر ان تبدأ الاعمال في المرفأ في كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ بعد تعيين المتعهد ، وان تنتهي خلال مايقرب من ١٤ شهرا .

٣٠ - ومما شجع على التحسين والتنمية المستمرين لمرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية في جزر كايمان تزايد طلبات المنشآت المالية في الاقليم ، مما ادى بدوره الى تعزيز ما يتمتع به الاقليم من جاذبية باعتباره مركزا دوليا للاعمال . وفي عام ١٩٧٤ ، استطاع الاقليم ان يوفر للقطاع المالي اكبر عدد من خطوط التلكس بحسب الفرد في العالم اجمع ، ان بلغت نسبة هذه الخطوط خطا لكل ٢٠٠ شخص . وكان عدد الاجهزة الهاتفية مرتفعا كذلك ، فقد رب ٣٠ جهازا لكل ١٠٠ ساكن . وتوجد في الجزر ٢٥٠٠ خط هاتفي (مقابل . . . ١٠٠٠ عام ١٩٦٩) . وقد تأخر توسيع الشبكة بسبب القدرة المحدودة للمركز الهاتفي ، غير ان من المتوقع ان يسمح المركز الهاتفي الجديد ، الذي ينتظر انجازه عام ١٩٧٥ ، بتوسيع الشبكة على نحو غير محدود تقريبا .

٣١ - وفيما يتعلق بالمرافق العامة فان شركة المرافق الكاريبية المحدودة وشركة كايمان بـراك للطاقة والضوء هما شركتا الخدمة العامة الوحيدتان في الاقليم اللتان توفران الطاقة الكهربائية لفراند كايمان وكايمان براك على التوالي . وليس في الاقليم شبكة للمياه ولا شبكة للمجارى . وينبغي للفنادق والساكنين ان يلجأوا الى استخدام الصهاريج او الابار للتزود بالمياه ، ويحفر الصهاريج لتصريف المياه المستعملة . وقد تصبح هذه المشاكل على درجة بالغة من الخطورة اذا استمر السكن والسياحة في النمو بالسرعة الحالية . وذكر ، في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، ان وزارة تنمية ما وراء البحار في المملكة المتحدة عينت ، عن طريق مكتب المعونة التقنية البريطانية ، شركة ريتشاردز اند دبلتون الدولية ، وهي مؤسسة للاستشارة الهندسية لاجراء دراسة عن الموارد المائية وتوزيع المياه ، وتصريف المياه المستعملة في الاقليم ، على ان يتم انجازها خلال ستة اشهر . وذكر انه انشئ ، في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، في فراند كايمان اول مصنع من مصانع ازالة الملوحة الثلاثة ، التي ينتظر ان ترفع طاقة تزويد الاقليم بالمياه العذبة ، حوالي نهاية عام ١٩٧٦ ، الى . . . ٢٠٠٠ غالون يوميا ، كما ذكر ان من المقرر اقامة المصنعين الاخرين في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

واو - المالية العامة

- ٣٢ - قدر مجموع نفقات الاقليم في عام ١٩٧٤ بمبلغ ١١٧٢ مليون دولار كايماي ، بما في ذلك المعونة والقروض الانمائية المقدمة من المملكة المتحدة ، كما قدر مجموع الايرادات بمبلغ ٧١٢ ملايين دولار كايماي .
- ٣٣ - وفي ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، قدم السيد ف . جونسون وزير المالية مشروع الموازنة لعام ١٩٧٥ الى الجمعية التشريعية . وللتعويض عن العجز الناجم عن زيادة النفقات الحالية وعن زيادة المرتبات التي صدرت توصية بدفعها لموظفي الخدمة المدنية ، (انظر الفقرة ٦ أعلاه) ، اشتمل المشروع على تدابير ضريبية جديدة تتضمن مايلي : زيادة رسوم رخص المصارف والشركات المالية سواء منها رسوم التأسيس أو الرسوم السنوية وزيادة رسوم تأسيس الشركات وتسجيلها ورسومها السنوية .
- ٣٤ - وقدرت الايرادات المحلية العادية لعام ١٩٧٥ بمبلغ ٨٧٢ ملايين دولار كايماي. أما تقديرات النفقات ، بما في ذلك النفقات المتكررة ، والخدمات الجديدة والنفقات الانتاجية التي يتم تمويلها عن طريق الايرادات المحلية ، فتبلغ في مجموعها ١١ مليون دولار كايماي ، وتقدر النفقات في مجموعها ، بما في ذلك النفقات بموجب المعونة والقروض الانمائية التي تقدمها المملكة المتحدة ، مبلغ ١٤ مليون دولار كايماي ، أي بزيادة حوالي ٢٠ في المائة بالقياس الى التقديرات الاجمالية للنفقات في عام ١٩٧٤ . وقد خصصت أهم الاعتمادات للصحة العامة والتعليم .
- ٣٥ - ومما يذكر (ط) ان حكومة المملكة المتحدة ، بعد أن أجرت تقييما جديدا للأحوال الاقتصادية لجزر كايماي ، قررت في عام ١٩٧٣ ، ألا يكون للاقليم الحق ، بعد ٣١ آذار / مارس ١٩٧٤ ، فسي الحصول على المعونات التي كانت تقدمها له المملكة المتحدة . بيد أن المشروعات الحالية ستستمر في الانتفاع من الاتفاقات القائمة . وستبدأ المملكة المتحدة ، اعتبارا من اول نيسان / ابريل ، بتقديم مساعدة في شكل قروض بلا فائدة لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات . وسيتم تسديد هذه القروض خلال ٢٥ سنة ، وذلك بعد فترة انتظار مدتها ٧ سنوات .
- ٣٦ - وحتى عام ١٩٦٩ ، كانت المشاريع التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في منطقة الكاريبي ، بما في ذلك جزر كايماي ، تمول في اطار المعونات الطارئة . وخصصت مبالغ مستهدفة للاقليم في اطار البرامج القطرية للفترة الممتدة من عام ١٩٦٩ لغاية عام ١٩٧١ ، وحدد رقم ارشادي شامل للتخطيط بالنسبة للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ وتبعاً لذلك جرى تعديل البرنامج القطري للمنطقة ، بالاستناد الى الرقم التخطيطي الارشادي ، الذي وافق عليه مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مطلع عام ١٩٧٤ بالنسبة لفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ . وبلغت الأموال المخصصة للاقليم ، بالنسبة للفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ، في مجموعها ٦٧٨ ٤٥٤ مليون دولار

(ط) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٧ .

الولايات المتحدة ، بينما بلغت المعونة المقترحة بالنسبة للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ مبلغاً ----- خ
٣٣٧ ٣٠٠ من دولارات الولايات المتحدة .

٤ - الاضاع الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٣٧ - العمالة تامة في الاقليم . بل ويوجد نقص في اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة ، وذلك يعود ، من جهة ، الى صغر مساحة الاقليم ، وقلة عدد سكانه ، ومن جهة اخرى الى الطلب الشديـد على اليد العاملة نتيجة للنمو الاقتصادي السريع الذي يشهده الاقليم . ومعدلات الاجور مرتفعة الى اقصى حد ، ولا سيما في مرفق البناء .

٣٨ - ويخضع جميع العمال الاجانب لقانون الحماية الكايماني الصادر عام ١٩٧١ . وتوجد في الاقليم نقابتان للعمال : اتحاد عمال غلويل سيمين ، المسجل عام ١٩٥٩ ، وجمعية سيارات التاكسي لجزر كايمان ، المسجلة عام ١٩٦٥ .

باء - الصحة العامة

٣٩ - يشرف رئيس الصحة على الخدمات الصحية في الاقليم ؛ وهو جراح يتولى رئاسة المستشفى الحكومي في غراند كايمان ، ويساعده في ذلك اربعة اطباء ، وطبيب اسنان ، ومفتشون صحيون ، وممرضات ، وموظفون طبيون مساعدون ، الى جانب موظف اداري لشؤون المشافي عين عام ١٩٧٣ وكلف بتحسين الخدمات الطبية من حيث العموم .

٤٠ - ويشتمل المستشفى الحكومي على ٣٦ سريرا ، كما ان الاجهزة الحديثة التي فيه تسمح بتقديم العناية الطبية العادية والعناية في حالات الطوارئ . وقد اتاحت بعض المنح انشاءً وتجهيز مستشفى صغير في كايمان براك . وتوجد ايضا ستة مراكز صحية (اربعة في المناطق المحيطة بفراند كايمان ، ومركزان في كايمان براك) .

٤١ - وتشتمل التحسينات الجديدة التي اشار اليها الحاكم في خطابه الذي القاها يوم ٢ آذار/مارس ١٩٧٤ امام الجمعية التشريعية ، على بناء صالة حديثة للحالات الطارئة وجناح للممرضات في مستشفى غراند كايمان ، وكذلك انشاء صيدلية ومستودع وصهريج يتسع لـ ٢٠٠٠٠٠ غالون ماء . وذكر الحاكم كذلك انه قد عهد الى احدى الشركات بوضع مخطط لتحديث الجناح الخاص بالمرضى المقيمين في المستشفى ، وان من المقرر توظيف مهندس صحي في عام ١٩٧٤ للمساهمة في تنفيذ سياسة الحكومة الهادفة الى تيسير حصول جميع سكان الجزر على خدمات صحية ممتازة .

٤٢ - ويبلغ مجموع النفقات المخصصة للصحة العامة ، حسب الميزانية البرنامجية لعام ١٩٧٥م ، مبلغ ١٣١٦٧٩٥ دولار كايماي ، يخصص ٨٧٧٥٠٤ منها لادارة الخدمات الصحية الشخصية - و ٤٣٩٢٩١ للبحوث المتعلقة بالبعوض ومكافحته .

جيم - الخدمات الاجتماعية

٤٣ - اتخذت الحكومة خطوتين هامتين عام ١٩٧٤ في مجال الخدمات الاجتماعية . تتمثل اولاهما بقبول الحكومة للتقرير الذي وضعه السيد اندرو لوكهيد ، من جامعة سوانسي ، في ويلز ، والذي يقترح فيه انشاء مجلس قومي للخدمات الاجتماعية يكلف بتنسيق المعونة التي تقدمها السلطات العامة والكنائس والمنظمات الخيرية والشركات الخاصة والافراد . وتفيد المعلومات الواردة ان هذا المجلس قد باشر اعماله في كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ، وان ثمة ٣٣ منظمة وكنيسة تدخل في عضويته - بصفة اعضاء مشتركين . اما الخطوة الثانية فهي اعداد دراسة ، برعاية برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ترمي الى افادة الحكومة عن امكانية انشاء صندوق للاذخار ومشروع للتأمين الطبي في الاقليم .

هـ - الاضاع التعليمية

٤٤ - يشرف المجلس التعليمي على نظام التعليم في الاقليم ، وهو مسؤول عن صياغة السياسة التعليمية ، وتنظيم ادارة المدارس الحكومية . والتعليم مجاني والزامي لجميع الاولاد بين سن ٥ الى ١٥ سنة .

٤٥ - وتوجد في الاقليم تسع مدارس ابتدائية حكومية ومدرسة ثانوية متعددة الفروع بها فيها مدرسة متوسطة في كايماي براك . وهناك ايضا خمس مدارس خاصة ، منها اثنتان توفران التعليم الثانوي ايضا . وفي عام ١٩٧٣ ، بلغ عدد التلاميذ في المدارس العامة (٣٠١ تلميذا ، منهم ١١٨٥) في الحلقة الثانوية . وفي العام نفسه ، كان عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الخاصة (٩٧١ تلميذا) منهم ٨١٦ في الصفوف الابتدائية) .

٤٦ - والاقليم عاجز عن تأمين جميع المدرسين الذين يحتاج اليهم ، ولذلك فهو يوظف عددا كبيرا من المعلمين من البلدان الكاريبية ، ومن المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، وكندا . ومعظم المعلمين الكايماييين قد تلقوا تدريبهم في جامايكا .

٤٧ - ويذهب اغلب سكان جزر كايماي الى البلدان الاجنبية لمتابعة درساتهم العالية ، ويستفيد بعضهم من منح دراسية تمويلها او تضمنها الدولة . وقد منح المصرف الانمائي الكاريبي عام ١٩٧٤ قرضا بمبلغ ٥٠٠ دولار كايماي ، وذلك للسماح بمنح قروض للطلاب الراغبين في اتمام تعليمهم العالي . وتساهم حكومة جزر كايماي في تمويل جامعة جزر الهند الغربية . وتقدم الكلية الدولية فسي جزر كايماي ، وهي مؤسسة خاصة تعمل في الاقليم بموجب ترخيص ، تعليما يتيح منهاج الفنون الحرة

في الولايات المتحدة ، وينتهي بشهادة جامعية . وتشير المعلومات الى ان الكلية الدولية قد ابرمت عام ١٩٧٥ اتفاقا للتعاون مع جامعة فورت فالي ستيت في جيورجيا (الولايات المتحدة) . وبموجب هذا الاتفاق ، يقوم اساتذة جامعة نورث فالي بمساعدة الكلية الدولية في وضع برنامج لتدريب معلمي الحلقتين الابتدائية والثانوية . وسيعمل اساتذة فورت فالي كذلك على مساعدة زملائهم في الكلية الدولية لتأمين تعليم جامعي المستوى ، وتقديم بحوث للطلاب الذين بلغوا مستوى البكالوريوس وانها دراستهم في الكلية الدولية . ويتضمن التعاون بين هاتين الجامعتين تبادل الاساتذة والطلاب .

٤٨ - وقد ذكر الحاكم ، في الخطاب الذي القاه امام الجمعية التشريعية ، بأن التطورات الجديدة التي حدثت في مجال التعليم اشتملت على مايلي :

(أ) بناء قاعات جديدة للدروس في المدرسة الابتدائية في ايست اند ، وفي مدرسة كايمان براك ؛

(ب) قيام المدرسة الثانوية المتعددة الفروع في جزر كايمان بشراء بعض الاراضي بقصد بناء صفوف وورشات اضافية . وقال الحاكم ان في نية الحكومة تحويل المدرسة الثانوية في جزر كايمان الى كلية تقدم للمجتمع المحلي تعليما جامعيًا موجهًا توجيهًا مهنيًا .

٤٩ - وصرح وزير المالية ، لدى تقديم الميزانية البرنامجية لعام ١٩٧٥ ، بأن تكاليف التعليم المتكررة تمثل مايقرب من ١٤ في المائة من مجموع النفقات المتكررة في الميزانية . ويبلغ مجموع نفقات التعليم عام ١٩٧٥ ، حسب تقديرات الميزانية ، ١٣٣ مليون دولار كايماني .

جيم - جزر تركس وكايكوس *

المحتويات

الفقرات

١ - ٢	لمحة عامة	١ -
٣ - ٢٠	التطورات الدستورية والسياسية	٢ -
٢١ - ٤٤	الاضلاع الاقتصادية	٣ -
٤٥	الاضلاع الاجتماعية	٤ -
٤٦	الاضلاع التعليمية	٥ -

١ - لمحة عامة (أ)

- ١ - يتضمن تقرير اللجنة الخاصة الذي قدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ب) معلومات اساسية عن الاقليم . وفيما يلي بعض المعلومات التكميلية .
- ٢ - يبلغ عدد سكان الاقليم ، حسب نتائج التعداد الاخير الذي اجري عام ١٩٧٠ ، ٦٧٥ ٥ نسمة معظمهم من اصل افريقي ، أما الباقيون فهم من الطونين او الاوروبيين . ويعيش في كوكبورن تاون (غراند ترك) ، حيث مقر الحكومة ، ما يقرب من ٣٠٠ ٢ نسمة . وبالإضافة الى ذلك ، يقدر عدد ابناء جزر تركس وكاييكوس الذين يقيمون في الخارج ب ٦٠٠٠ الى ٨٠٠٠ نسمة ، ومن بينهم ٤٠٠٠ يقيمون في جزر البهاما . ومما ادى الى تخفيف حدة التزايد الطبيعي السريع في عدد السكان المهاجرة وارتفاع معدل وفيات الاطفال نسبيا ، مما ادى الى ثبات عدد سكان الاقليم تقريبا .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

أ - الدستور

- ٣ - يتضمن دستور جزر تركس وكاييكوس الصادر عام ١٩٦٩ ، والمعدل بمرسوم تعديل الدستور الصادر عام ١٩٧٣ ، الاحكام الدستورية السارية حاليا في الاقليم . وبإيجاز ، يتألف الهيكل الحكومي مما يلي : (أ) حاكم تعيينه الملكة ؛ (ب) ومجلس دولة يتمتع بالسلطتين التنفيذية والتشريعية معا ، ويتألف من تسعة اعضاء منتخبين ، وثلاثة اعضاء بحكم المنصب (الوزير الرئيس ، ووزير المالية ، وموظف آخر يتمتع بمؤهلات قانونية) ، وكذلك عضوين او ثلاثة اعضاء معينين ؛ (ج) ومحكمة عليا ومحكمة استئناف للاقليم .

(أ) المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من التقارير المنشورة ، وعن المعلومات التي بعثت بها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام في ٢٣ ايار/مايو ١٩٧٤ ، عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة ، وذلك بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣

(A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، القسم دال .

ب - الاصلاح الدستورى

٤ - من الجدير بالذكر (ج) انه ، استجابة لطلب من مجلس الدولة ، تم في ايار/مايو ١٩٧٣ تعيين اللورد اكسفورد ، وهو ايرل اكسفورد واسكويث مفوضا دستوريا " لدراسة مختلف وسائل تطور دستور الاقليم ، آخذا في ذلك بعين الاعتبار رغبات السكان وحقائق الحالة المحلية " . وزار اللورد اكسفورد الاقليم من ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر الى ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ . واجرى المفوض الدستورى ، خلال هذه الاسابيع الستة من اقامته في الاقليم ، مشاورات مع الحاكم وكبار الموظفين والاعضاء المنتخبين في مجلس الدولة ، وحضر سلسلة من الاجتماعات العامة التي عقدت في مختلف ارجاء الاقليم . وتحدث كذلك مع اعضاء غرفة التجارة وعدة منظمات ، بما في ذلك فريق للشبيبة . وكانت جميع الاجتماعات العامة غاصة بالحضور ، وتحدث اللورد اكسفورد امام ما يقرب من ١٥٠٠ شخص ، اى اكثر بكثير من نصف عدد الناخبين .

٥ - وذكر اللورد اكسفورد في تقريره (د) ان الفاء النظام الثنائي المكون من مجلس تنفيذى وجمعية تشريعية والاستعاضة عنه بهيئة وحيدة تدعى مجلس الدولة هو اهم التعديلات التى وردت في دستور جزر تركس وكايكوس لعام ١٩٦٩ . اما فيما يتعلق بعدد اعضاء مجلس الدولة وتكوينه ، وكذلك سلطاته التشريعية ، فيمكن مقارنة المجلس بالجمعية التشريعية السابقة ، فغير انها تقدم المشورة كذلك للحاكم في الشؤون السياسية ، كما كان يفعل ذلك المجلس التنفيذى . ويمكن للحاكم ان ينشئ لجنة او عدة لجان تابعة للمجلس لتسيير بعض شؤون الدولة .

٦ - ووضح اللورد اكسفورد ان هذا النظام يمثل محاولة للتخلص من النموذج التقليدى الذى يعتبره كثير من الاشخاص ، وهو من بينهم ، غير ملائم للاقليم الصغيرة . وقال ان نظام الحكم البلدى الذى يعتمد على مجلس واحد تعاونه بعض اللجان ، هو على ما يبدو نظام يتمتع ببعض المزايا ، ولا سيما في الاقليم التي لم تتوطد فيها بعد تقاليد الاحزاب السياسية . وقد بدا من المستحسن ، بالنسبة لجزر تركس وكايكوس التي يتوزع سكانها بين عدة جزر ، ان تكون كل جزيرة ممثلة ليس في الهيئة التشريعية فحسب بل كذلك في الهيئة التي ستؤخذ مشورتها بشأن سياسة السلطة التنفيذية .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ،

الجزء السادس ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفرع دال ، الفقرات ٦ الى ١٠ .

(د) جزر تركس وكايكوس ، المقترحات الخاصة بالتقدم الدستورى ، تقرير المفوض

الدستورى ، سعادة ايرل اكسفورد واسكويث ، (حامل لقب رئيس فرسان من الاخوين القديسين

ميخائيل وجاروجيوس) لندن ، المطبعة الملكية ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ .

٧ - وخلص اللورد اكسفورد مع ذلك الى القول بانه قد ثبت ان مجلس الدولة ، الذي يتألف من ممثلين عن ست جزر مختلفة ، هو اداة غير عملية لاتخاذ القرارات التنفيذية . كما ان نظام اللجان نظام غير عملي ولذلك لم تمنح اية سلطة للجنان ولا لمختلف اعضاء المجلس ، وقد نوقشت جميع المسائل منذ البدء من قبل المجلس بجميع اعضائه . رادت خيبة الامل من نظام مجلس الدولة الى اقتناع عدد كبير من السكان بضرورة اعادة النظر في النظام ، والتماس المشورة فيما يتعلق بالاصلاحات الدستورية الممكنة ، مما حمل مجلس الدولة على تقديم طلب رسمي بذلك وقد تم تعيين المفوض الدستوري استجابة لذلك .

المجلس التنفيذي

٨ - كانت التوصية التي قدمها اللورد اكسفورد تنص بشكل رئيسي على العودة الى نظام الهيئتين الذي كان سارى المفعول في الاقليم قبل اصلاح الدستور لعام ١٩٦٩ . وبموجب ذلك يصبح المجلس التنفيذي مكونا من ثلاثة اعضاء بحكم المنصب ، واربعة اعضاء منتخبين ، ويعهد الى هؤلاء الاربعة بمسؤوليات او "حقائب" وزارية . ويعين الحاكم الاربعة اعضاء بحكم المنصب (وهم عادة الوزير الرئيسي ، ووزير المالية ، والمستشار القانوني) . اما الاربعة المنتخبون فيعينهم الحاكم بناء على رأى الاربعة المنتخبين في الجمعية التشريعية .

٩ - ويجوز للحاكم ، بموجب الاحكام الدستورية الحالية ، وبناء على مشورة مجلس الدولة وموافقة هذا المجلس ان يسن القوانين اللازمة في المجالات المتصلة بالسلم والنظام وحسن ادارة الاقليم . وهو ملزم باستشارة المجلس لدى وضعه سياسة الحكومة ، وممارسته الوظائف التي عهد اليه به دستور الاقليم او قوانينه . ويمكنه مع ذلك ، شريطة الحصول على قبول مسبق من وزير الدولة ، "التجاوز عن رأى المجلس والتصرف ضد مشورته ، اذا رأى من المناسب القيام بذلك لتأمين المصلحة العامة ، ضمان رفاهية سكان الجزر" . وليس الحاكم ملزما باستشارة مجلس الدولة بالنسبة للمسائل المتصلة بالدفاع ، والشؤون الخارجية ، والا من الداخلي ، والشرطة ، والوظائف العامة . ويمكنه كذلك عدم اللجوء الى استشارة المجلس في الاعمال الجارية ، او عندما تقتضي قضية مستعجلة اتخاذ تدابير فورية .

١٠ - وصرح اللورد اكسفورد انه يعتبر ان سلطات الحاكم هي السلطات التي يمنحه اياها عادة مثل هذا الدستور . ولكنه لاحظ ان سكان الاقليم على اقتناع تام بانه ينبغي الحد من بعض هذه السلطات ، ولا سيما سلطة تجاوز رأى المجلس . وقد اعرب ايضا عن اعتقاده بانه توجد شمة بعض المسائل ، ولا سيما تلك التي تتصل بالخدمة العامة ، التي لا ينبغي استثناءها من اجراءات التشاور . ولا حظ ان من المتوقع ان تساهم اللجنة الاستشارية للخدمة العامة التي انشئت مؤخرا ، والتي يتكون اعضاؤها من سكان جزر تركس وكايبكوس فقط ، مساهمة كبيرة في ايجاد حل لاية مشاكل تحدث في هذا المجال . واوصى بعدم اجراء تغيير كبير في الاحكام الدستورية السارية . يتعلق بالتشاور ، باستثناء حالة واحدة ، يتوجب فيها على الحاكم ان يعلم

المجلس التنفيذي عن جميع المسائل التي قد يكون لها أثر في المصالح الاقتصادية او المالية للاقليم ،
او تنعكس نتائجها على تطبيق القوانين .

١١ - اما فيما يتعلق بسلطة الحاكم الخاصة بتجاوز رأى المجلس ، فقد اعرب اللورد اكسفورد عن
رأيه في أنه ليس من المستحب تغيير الاحكام الدستورية الحالية . ولكي يوضح انه لا يجوز استخدام
هذه السلطة الا في حالات استثنائية ، اوصى باعتماد النص التالي المؤخوذ عن دستور جزير كايمان :
” ينبغي للحاكم ان يعمل وفق مشورة المجلس مالم ييران ذلك ليس في مصلحة حفظ
النظام العام ، واحترام الالتزامات الرسمية ، وحسن ادارة الاقليم ” .

الجمعية التشريعية

١٢ - لاحظ اللورد اكسفورد ، خلال اجتماعاته بسكان الاقليم ، انهم يرون بوجه عام انه ينبغي
زيادة عدد اعضاء الجمعية غير الرسميين . وبعد ان نظر المفوض الدستور في الاتراحات المقدمة اليه
نظرا دقيقا ، قرر التوصية بزيادة عدد اعضاء المجلس المعينين . ولكن لن يعين هؤلاء بالطريقة
التي تنص عليها الاحكام الدستورية القائمة التي ، بموجبها ، يرجع امر اختيار الاعضاء المعينين
الى الحاكم وحده دون غيره . وبدلا من ذلك فسيتم اختيار هؤلاء الاعضاء ” المعينين ” من بين
الاشخاص الذين يتمتعون بالمؤهلات التي تسمح بانتخابهم ، وذلك بالاتفاق بين الحاكم واغلبية
اعضاء الجمعية المنتخبين . وفي ضوء ذلك اوصى اللورد اكسفورد بان تتألف الجمعية التشريعية
من : (أ) الرئيس ، وينتخبه جميع اعضاء الجمعية ؛ (ب) ثلاثة اعضاء بحكم المنصب (نفس اعضاء
المجلس التنفيذي) ؛ (ج) عشرة اعضاء منتخبين ؛ (د) اربعة اعضاء معينين .

١٣ - ومن المسائل الاكثر ماثرا للجدل في الدستور الحالي الحكم الذي يمنح الحاكم السلطة
في ان يعلن ، بعد موافقة مسبقة من وزير الدولة ، ان اى مشروع قانون او اقتراح رفضه مجلس الدولة
سيكون نافذ المفعول كما لو انه تم اعتماده . وبالرغم من ان اللورد اكسفورد لاحظ وجود معارضة
شديدة لهذا الحكم بين الاعضاء المنتخبين في مجلس الدولة ، فقد رأى انه ينبغي الاحتفاظ بهذه
السلطة ، في هذه المرحلة من التطور الدستورى للاقليم ، ولكن في شكل معدل بعض الشيء .
واشار الى ان دستور جزير فرجن البريطانية ينص على انه ينبغي للحاكم ، لكي ” يعلن ” انه قد تم
اعتماد احد القوانين بموجب هذه الاحكام ، ان يعلم اولا المجلس التنفيذي كتابيا بعزمه على ذلك .
فانما وقف المجلس الى جانب هذا الاعلان ، عمد اليه الحاكم فورا واعلم به وزير الدولة . اما اذا وقف
المجلس ضد هذا الاعلان ، فيعرض الحاكم المسألة على وزير الدولة . وقد اوصى اللورد اكسفورد
باعتماد الحكم الوارد اعلاه اذا فضله اعضاء المجلس المنتخبون على الحكم الحالي ، وفي حالة
رفضه الاحتفاظ بالحكم الحالي .

١٤ - وينص الدستور الحالي على انه ينبغي انقضاء اربع سنوات وتسعة شهور على الاقل ، وخمس
سنوات على الاكثر ، بين تشكيل مجلس الدولة الاخير والانتخابات العامة التالية . ويمكن للحاكم ،
حسبما يراه ، تقديم موعد الانتخابات العامة . وبعد ان لاحظ اللورد اكسفورد ان هذه المسألة

تبد و مشار جدل شديد ، قدم الاقتراحات التالية ، التي يمكن وضعها ضمن الاتجاه العام لدستور جزر كايمان : (أ) تكون مدة ولاية الجمعية التشريعية اربع سنوات ؛ (ب) يتمتع الحاكم في اى وقت بسلطة تمديد هذه الولاية او حل الجمعية باعلانه ذلك ؛ (ج) يمارس الحاكم هذه السلطة بعمد التشاور مع المجلس التنفيذي ؛ (د) تجرى انتخابات عامة في غضون شهرين من حل الجمعية .

النظام الانتخابي

١٥ - بموجب احكام الدستور الحالي ، يحق انتخاب اى شخص يتمتع بصفة " الانتماء " للاقليم ، و اتم سن الواحدة والعشرين ، ويقيم في الاقليم او اقام فيه منذ ١٢ شهرا قبل تاريخ ترشيحه . وتشير عبارة " المنتمي للاقليم " الى اى مواطن بريطاني كان ، في جملة امور ، مولودا في الاقليم او من والدين ولدا في الاقليم . ويمكن لكل مواطن بريطاني اتم سن الحادية والعشرين ان يصبح " منتميا للاقليم " بعد سبع سنوات من الاقامة في الاقليم المذكور . ومن الجدير بالذكر انه يمكن كذلك للاجنبي ان يصبح " منتميا للاقليم " اذا كان يحمل شهادة تجنس سلمت اليه بموجب قانون الجنسية البريطانية لعام ١٩٤٨ ، ويمكن الحصول على هذه الشهادة بعد اقامة خمس سنوات فقط في الاقليم . وقد اوصى اللورد اكسفورد بما يلي : (أ) الاستعاضة عن شرط " محل الاقامة " بشرط كون المرشح مقيما في الجزر مدة ١٢ شهرا من الاشهر الاربع والعشرين الاخيرة ؛ (ب) تخفيض مدة الاقامة المطلوبة من المواطن البريطاني لكي يصبح " منتميا للاقليم " من سبع الى خمس سنوات ؛ (ج) الاستعاضة عن عبارة " من والدين " بعبارة " من اب او ام " ، وذلك فيما يتعلق بحق التمتع بصفة " الانتماء " للاقليم " عن طريق التولد ؛ (د) تحديد السن الانتخابية بتسعة عشر عاما .

١٦ - وترمي هذه التوصية الاخيرة الى الاستجابة لرغبة شبان الاقليم الذين يرغبون في تخفيض السن الانتخابية من ٢١ الى ١٨ سنة .

١٧ - وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، قام السيد ويليام هربرت ، المحامي في المحكمة العليا للدول الشريكة بزيارة الى الاقليم ، بناء على دعوة من الاعضاء المنتخبين . وقد طلب اليه اجراء دراسة تحليلية نقدية للتعديلات الدستورية التي اقترحها اللورد اكسفورد ، وان يحدد ما اذا كان تطبيقها سيسمح باقامة نظام دستوري يتفق مع الرغبات التي اعرب عنها سكان جزر تركس وكايبكوس .

١٨ - وقد رأى السيد هربرت انه ينبغي لاي اصلاح دستوري ان يهدف الى وضع دستور يتمشى مع تطور الزمن ، ولا يتقادم عهده بعد وقت قصير ، ويبسّر لأبناء جزر تركس وكايبكوس المساهمة مساهمة فعالة في مسؤولية حكم البلاد . واقترح ان يتضمن الدستور الجديد فرعا خاصا بالحقوق الاساسية للسكان . واوصى السيد هربرت كذلك بانشاء نظام حكم وزارى ، على ان تؤخذ في الاعتبار موارد الاقليم المالية ، وتحديد سلطات الحاكم بصورة اوضح ، وتحديد مدة ولاية الجمعية التشريعية باربع سنوات كحد اقصى . اما فيما يتعلق بالنظام الانتخابي ، فقد دعا السيد هربرت الى جعل السن الانتخابية ١٨ عاما ، والى استبعاد مفهوم " الانتماء " للاقليم " من شروط الانتخابية .

١٩ - وفي ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتمد مجلس الدولة بالاجماع قرارا ورد في ديباجته أن سكان الاقليم يطالبون بقدر اكبر من حرية القول ويقدر اكبر من المسؤولية فيما يتعلق بشؤونهم الخاصة؛ وان من الضروري ، لتحقيق هذا الهدف ، اقامة نظام حكم وزارى ؛ وان من الضروري ايضا انشاء لجان بموجب الدستور الحالي ، وذلك للتمكن من الحصول على الخبرة اللازمة في اعمال الوزارات المقبلة . وبناء على ذلك ، طلب مجلس الدولة عقد مؤتمر دستورى في الاقليم قبل نهاية اذار / مارس ١٩٧٥ ، والتمس من الحاكم انشاء اربع لجان لمعالجة المسائل التالية : الادارة والتعليم ؛ الشؤون الاجتماعية والرفاهية ؛ الاشغال العامة والتنمية ؛ الايرادات والموارد .

ج - القواعد العسكرية

٢ - تحتفظ حكومة الولايات المتحدة الامريكية بمحطة لخفر السراجل في جنوبي كاييكوس . كما تحتفظ بمنشآت بحرية ، وقاعدة جوية ، ومحطة للقياس من بعد تبلغ مساحتها ٢٣ هكتارا اقيمت على قطعة ارض في غراند ترك استأجرتها من حكومة الاقليم . وقد فتحت هذه القاعدة الجوية العسكرية للطائرات الخاصة منذ عام ١٩٧١ . ولم يزل الاتفاق المبرم بين حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، الذي ينتهي مفعوله عام ١٩٧٧ اذا لم يتجدد باتفاق مشترك ، موضع الدراسة من قبل ممثلين عن كلا الطرفين منذ عام ١٩٦٢ (هـ) . ومن المسائل التي هي قيد الدراسة مسألة قيام هذه القواعد بتوفير خدمات انمافية بدلا من دفع الاجار ، نذكر من هذه الخدمات استخدام منشآت رصيف الميناء الجنوبي ، وزيادة استخدام مطار غراند ترك . وقد ذكر كذلك انه تجرى مناقشة مسألة فتح مجال الانتفاع من المخازن المعفاة من الرسم المقامة على هذه القواعد الموظفين غير العاملين في القواعد ، التي يدعي بعض رجال الاعمال بأنها قد الحقت الضرر باعمالهم التجارية . وبالرغم من ان هذه القواعد هي مصدر للعمالة ، وبأن للأموال التي ينفقها العاملون فيها بعض الهمية الاقتصادية بالنسبة للاقليم ، فهي قائمة بذاتها تغدئ نفسها بنفسها تقريبا ، ونتيجة ذلك فان مساهمتها في الدخل القوي الاجمالي ضئيلة .

٣ - الوضع الاقتصادي

أ - لمحة عامة

٢١ - ان مما يعيق التنمية الزراعية على نحو خطير بعض العوامل السيئة كفقرة التربة الذي يعود

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، التسمي دال ، الفقرة ٢٥ .

الى ملوحتها ، وعدم انتظام هطول الامطار ، والاضرار الناجمة عن الاعاصير ، ولذلك يعتمد هذا الاقليم على الواردات لسد معظم احتياجاته من المنتجات الزراعية . ولا توجد عملياً اية زراعة في غراند تراك وفي كاييكوس الجنوبية . اما في كاييكوس الشمالية وكاييكوس الوسطى فثمة زراعة معيشية بسيطة تقوم اساساً على الذرة والفاصوليا . وفي آب / اغسطس ١٩٧٤ ، ذكر ان شعبية التنمية البريطانية في المنطقة الكاريبية قد وافقت على منح الاقلام معونة قدرها ٨٣ ٢٣ جنيهاً استرلينياً لتغطية الاحتياجات الخاصة بالتنقيب عن آبار للمياه الحلوة قرب كيو في كاييكوس الشمالية ، وذلك بغية تأمين الري اللازم لتوسيع زراعة الخضراوات في المنطقة . وتجري تربية الماشية في معظم المستوطنات لاستكمال الاحتياجات الغذائية ، وتتألف هذه الماشية بشكل رئيسي من الابقار والغنازير والدواجن .

٢٢ - ويعد صيد الاسماك اهم الأنشطة الاقتصادية للاقليم ، رغم ان هذه الصناعة لم تنظم مطلقاً على اساس تجاري واسع النطاق . وقد منحت الحكومة شركة بلترفيد المحدودة لصيد الاسماك ، وشركة صايد اسماك اتلانتيك فولد زورث ، اللتين تملكان مصانع للاسماك في كاييكوس الجنوبية وبروفيد نسياليس ثلاث رخص لتحضير الاسماك للتجارة وتصديرها . وقد منحت رخصة تصدير رابعة لتعاونية الصيادين التي انشئت عام ١٩٧٢ في كاييكوس الوسطى ، وذلك في اطار خطة حكومية ترمي الى تشجيع الشركات التجارية في الاقليم . وتشكل صادرات الاقليم من الجراد البحر الذي هو اهم مصدر للايرادات بالعملة الصعبة . وقد انخفضت صادرات الاقليم من المحار المجفف الى هايتي والبهاما خلال السنوات الاخيرة . وخلال الموسم ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ، كان عدد الجرادات البحرية التي تم اصطيادها ٤٢٨ ٠٠٠ (مقابل ٦٧٣ ٥٠٠ في عام ١٩٧٢ / ١٩٧٣) . وصحح الحاكم أ. ج. ميتشل ، في خطابه اثناء انعقاد دورة مجلس الدولة المخصصة للموازنة في ٣٠ ايار / مايو ١٩٧٤ ، بأن تناقص صيد الجراد البحري وارتفاع تكلفة المحروقات التي يحتاج اليها صائدو الاسماك تبينان الحاجة الى اعادة نظر شاملة في تنظيم هذه الصناعة .

٢٣ - وتوجد في كاييكوس الجنوبية ادارة صغيرة لمصائد الاسماك ، يعاونها في مهمتها مستشار في شؤون المصائد ، يقدم خدماته في اطار خطة للمعونة التقنية البريطانية . وتضطلع هذه الادارة بتطبيق السياسة التي يقررها مجلس الدولة فيما يتعلق بالصناعة السمكية ، فتقوم بمراقبة صيد السمك ومصانع تحضير الاسماك ، وتسهر على احترام الانظمة ، وتقوم ببحوث في مجالات تتصل بصيد الجراد البحري . وقد ذكر ، في تموز / يولييه ١٩٧٤ ، ان شعبية التنمية البريطانية في المنطقة الكاريبية قد منحت حكومة الاقليم ، بناءً على طلب من هذه الحكومة ، معونة قدرها ١٥ ٩٧٢ جنيهاً استرلينياً لشراء سفينة للبحوث لاستخدامها في دراسة تدابير الصيانة الكفيلة بحماية موارد الجراد البحري من النفاد بسبب الاسراف في صيده ، وبالحيلولة دون الصيد غير المشروع في المياه الاقليمية ، وبالقبض على المخالفين .

٢٤ - وبالنظر الى قلة الموارد الطبيعية والافتقار الى الصناعات ، يضطر الاقليم ، في تلبية معظم احتياجاته ، الى اللجوء الى المنتجات المستوردة . وتشكل المواد الغذائية والمشروبات

وغيرها من السلع الاستهلاكية المستوردات الرئيسية للاقليم ، كما تشكل المواد الأولية جزءاً متزايد الأهمية من المستوردات . وقد بلغت قيمة المستوردات (باستثناء المستوردات الحكومية) عام ١٩٧٣ ما مقداره ٣٢٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة (٩) . وبلغ مجموع الصادرات في السنة نفسها ٥٠٥ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة وكانت تتألف بشكل رئيسي من الجراد البحري (٤٥٣ . ٠٠٠ دولار) . أما بقية الصادرات فكانت تتألف من المحار المجفف والمجمد ومن الاسماك . ولم يصدر الملح عام ١٩٧٣ .

٢٥ - وبلغ العجز في الميزان التجاري عام ١٩٧٣ ما مقداره ٣١١ ملايين من دولارات الولايات المتحدة . ويتم سد العجز التجاري عادة عن طريق المعونة التي تقدمها المملكة المتحدة ، والاموال التي يدفعها الاجانب ثمناً لشراء الاراضي ، والاموال التي ينفقها موظفو القواعد العسكرية للولايات المتحدة في الاقليم ، والاموال التي يرسلها المهاجرون . وقد توقعت الصحيفة المحلية كونتش نيوز ان يبلغ مجموع الاموال التي ينفقها موظفو الولايات المتحدة نحواً من ٥٠٠ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ ، وان تبلغ الاموال التي يرسلها المهاجرون حوالي ٨٠٠ . ٠٠٠ دولار .

٢٦ - وفي عام ١٩٧٣ ، بلغت نفقات الحكومة من حيث المجموع ١٤٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة . وبلغت المساعدة التي قدمتها المملكة المتحدة في شكل معونات ١٢٢ مليون من الدولارات ، كما بلغت المساعدة بالتجهيزات ١٤٠ مليون دولار .

٢٧ - وقد وافق مجلس الدولة ، خلال دورته الخاصة بالميزانية في ايار / مايو من السنة نفسها على تقديرات النفقات الحكومية لعام ١٩٧٤ التي بلغت في مجموعها ، ٤٢٢ ملايين من دولارات الولايات المتحدة ، كانت ٣١١ ملايين منها مخصصة للنفقات الجارية و ١١١ مليون دولار للنفقات الانتاجية . وقد امتص التعليم القسم الاكبر من هذه النفقات . وقدرت المساعدة التي قدمتها المملكة المتحدة في شكل معونات ب ١٢٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، كما قدرت المساعدة بالتجهيزات ب ١١١ مليون دولار . ومنحت الايسرادات المحلية ، التي يمثل ما يقرب من نصفها (٧٥٣ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) رسوماً جمركية ، ١٥٠ مليون دولار .

٢٨ - وكانت المشاريع التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة الانمائي في منطقة الكاريبي (بما في ذلك جزر تركس وكايكوس) ، حتى عام ١٩٦٩ ، تمول في اطار الانشطة الطارئة . وقد خصصت ، فيما بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧١ ، ارقام مستهدفة لكل بلد ، كما وضع رقم تخطيطي ارشادي للمساعدة بالنسبة للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ . واعتمد نتيجة لذلك برنامج قطري لهذه المنطقة استناداً الى الرقم التخطيطي الارشادي ، كما وافق مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي على هذا البرنامج

(٩) حل دولار الولايات المتحدة محل الدولار الجاماكي كعملة محلية للاقليم منذ

١ آب / اغسطس ١٩٧٣ .

في مطلع عام ١٩٧٤ بالنسبة للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ . وبلغ مجموع الاموال التي توفرت للاقليم في الفترة ١٩٦٧ / ١٩٧٣ مبلغ ٨٠٠ ١١٥ من دولارات الولايات المتحدة ، في حين بلغت المعونة المقررة للفترة ١٩٧٤ / ١٩٧٨ ما مجموعه ٣٠٠ ٣٢٨ من الدولارات .

٢٩ - واستمر المستثمرون ورجال الاعمال المحليون والاجانب ، خلال الفترة المستعرضة ، في الاستفادة من منافع " نظام تشجيع التنمية " على نطاق واسع . ووافق مجلس الدولة على انشاء لجنة للتنمية عهد اليها بالاشرفان على القروض التي يمنحها المصرف الانمائي الكاريبي بشروط تفضيلية ، كما احيل الى المجلس ، خلال دورته التشريعية ، التي انعقدت في ايار / مايو ١٩٧٤ ، مشروع قانون لهذه الغاية . وقد بذل مجلس الدولة جهده لضمان خضوع لجنة التنمية هذه لمراقبة الحكومة المحلية ، وعدم اضطلاعها باية أنشطة جديدة او معاملات جديدة دون موافقته .

٣٠ - ومما يذكر (ز) ، ان مشروع الخطة الانمائية للاقليم ، الذي اعدته شركة شانكلاند كوكس وشركاه الاستشارية ، ووافق عليه مجلس الدولة ، قد خلص الى ان خير فرصة لتأمين التقدم الاقتصادي للاقليم تكمن في تنمية السياحة على مراحل تمتد على مدى ١٥ عاما بحيث تصبح اساسا لنشاط الاستثمارات الخاصة ، وتوفير الدخول والعمالة وتساعد هذه الخطة على توجيه استخدام الاموال العامة المخصصة للتنمية ، واماوالمساعدة الانمائية البريطانية .

ب - التنمية العقارية والسياحة

٣١ - انتهى في عام ١٩٧١ وضع سجل عقارى لاراضي جميع الجزر ، واصبح من الممكن بذلك التأكد من ملكية جميع الاراضي في الاقليم . وتعتبر معظم الاراضي من املاك التاج ، وحرية التملك متاحة بالنسبة لمعظم الاراضي الباقية . وتقوم سياسة الاقليم فيما يتعلق بأراضي التاج على عدم منح سندات تملك ما دامت الاراضي لم تستصلح وفقا للشروط والطرق المتفق عليها . ولا يمكن استخدام اراضي التاج للزراعة الا بعد التوقيع على عقد ايجار يمكن الحصول عليه اذا كانت الارض مملوكة . ولا توجد اية قيود على حق تملك الاراضي ، كما لا يخضع شراء الاملاك الخاصة لاية مراقبة .

٣٢ - وقد بذلت جهود كبيرة عام ١٩٧٣ ، لجعل مخططات قطع الاراضي الداخلة في السجل العقارى اكثر دقة وذلك باستخدام الاجهزة الالكترونية . وتمت في ايار / مايو ١٩٧٤ ، خلال المرحلة الاولى من عملية متصلة ، اعادة مسح ٦٦ مخطط للاراضي . وقد بدأت عملية اعادة النسخ الكامل لبطاقات التسجيل العقارى على اشربة " الميكروفيلم " عام ١٩٧٣ ، وكان من المقرر مبدئيا الانتهاء منها عام ١٩٧٤ .

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣

(A/9023, Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والمشرن ، المرفق ، القسم ، الفقرة ٣٢ .

٣٣ - وقد زار الاقليم ٨٦١ ٥ سائحا عام ١٩٧٣ ، ويمثل هذا الرقم زيادة قدرها ١٩٥ في المائة بالقياس الى السنة السابقة ، ويتفق الى حد ما مع تقديرات مكتب السياحة (٦٠٠٠ سائح) . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، بلغ عدد الاسر المتوفرة في الفنادق ٢٨٧ سريرا (مقابل ١٣٠ عام ١٩٧٢) . ويشمل هذا الرقم فندق " بروسبكت اوف ويتبي " الذي قامت شركة سيفين كيز المحدودة ببنائه في كاييغوس الشمالية ، ويعتبر من فنادق الدرجة الاولى ، ويشتمل على ١٠ غرف ، وهو اول فندق بني في هذه الجزيرة . ويتضمن المخطط الشامل الذي وضعته شركة سيفين كيز ، بتنظيم المنطقة بأكملها ، وتمتد على مساحة ٦٠٠ هكتار ، على ان يشمل التنظيم بناء منازل خاصة ، واسواق ، وكنايس ، ومنشآت ترفيهية ، ومنشآت للرياضة المائية ، ومراكز طبية . وقد انجز ١١ ميلا من الطرق ، كما ان من المقرر انشاء مرسى لقوارب النزهة . وكان من المتوقع ان يتم في جزيرة غراند ترك بناء ٥٦ وحدة تحتوى في مجملها على ١١٢ سريرا ، وان تكون جاهزة للموسم السياحي لعام ١٩٧٥ .

٣٤ - وتزيد التقارير الواردة في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ ، انه تم التوصل الى اتفاق بين حكومة الاقليم والسيد جات غولد لبناء مجمع فندقي في جزيرة سولت يتألف من خمسين غرفة ، تقدر تكاليفه بحوالي ٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة (ح) وسيقدم السيد غولد ، وفقا للاتفاق ، المخططات اللازمة خلال مدة ١٨ شهرا ، ويبدأ بتنفيذ المشروع عام ١٩٧٥ . وستخصص الشركة التي انشأها السيد غولد حديثا (شركة سانشاين الانمائية المحدودة في تركس) ما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة للمقومات الهيكلية للمشروع . وسوف تعمل هذه الشركة على انشاء المرافق الكهربائية ، والمائية اللازمة ، والطرق ، والاحواض لقوارب النزهة ، والمراسي ، وتقوم بتحسين المنشآت الحالية ، كما انها ستضطلع بمشاريع تهدف الى تنظيم وتجميل المناظر الطبيعية في جزيرة سولت . وستلجأ الشركة الى اليد العاملة المحلية في جميع مراحل عملية التنمية هذه .

٣٥ - وصرح الحاكم ، في خطابه امام مجلس الدولة بتاريخ ٣٠ ايار / مايو ١٩٧٤ ، بانه ستكون لهذا المشروع آثار كبيرة الاهمية بالنسبة للاقليم بأسره ، لانه سيؤدي الى زيادة كبيرة في فرص العمالة ، والى امكانية الاستعاضة عن صناعة الملح المتداوية في الجزيرة ، بنشاط اقتصادي اجزى واكثر جاذبية .

ج - الصناعة

٣٦ - لا يوجد في الاقليم اي نشاط صناعي تقريبا ، اللهم الا مصانع تحضير الاسماك التي سبق

(ح) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ،

المجلد الثاني ، الفصل الرابع ، الفقرتين ٦ - ٧ .

الحديث عنها (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه) ، وعدد محدود من الحرف اليدوية التي يباع انتاجها للسياح . وغدا انتاج الملح ، الذي كان احد المصادر الهامة لايرادات التصدير ، مشروعا غير مربح حاليا ، تقدم له الحكومة معونات هامة لتأمين العمالة في جزيرة سولت . ولم تصدر اية كميات من الملح عام ١٩٧٣ ، بينما صدر منه ٢٣٥ ٢ طنا عام ١٩٧٢ ، بلغت قيمتها ٨٥٨٨ ٨ — دولارات الولايات المتحدة . وبلغت الاعانات التي قدمتها الحكومة لمصانع الملح (٨٠٨٦٤٦ — دولارات عام ١٩٧٣ .

٣٧ — وفي عام ١٩٧٢ ، أجرى ممثلو مجلس الدولة وحكومة المملكة المتحدة والحكومة الاقليمية محادثات مع ممثلين عن شركة اسو اينتر - اميركا ، وذلك بشأن انشاء مصفاة للنفط في جزيرة كاييكوس الغربية غير المأهولة (ط) . واعتبرت شركة اسو انشاء المصفاة في كاييكوس الغربية ، واقامة المساكن والمرافق المتصلة بالمصفاة في بروفيدنسياليس . واشترطت الحكومة ان تدمج هذه العملية الانمائية ادماجا كاملا بالمجتمع المحلي للجزيرة ، وذكر ان شركة اسو قد وافقت على هذا الشرط .

٣٨ — وذكر حاكم الاقليم ، في ايار / مايو ١٩٧٣ ، لدى الافتتاح الرسمي لدورة مجلس الدولة الخاصة بالميزانية ، انه قد تبين ان الدراسات التي اعطت بها شركة اسو هي اكثر تعقيدا وصعوبة مما كان يتوقع ، وان السياسة المقبلة لحكومة الولايات المتحدة في مجال الطاقة ستكون احد العوامل الكبيرة التي سيتحدد قرار الشركة النهائي على اساسها . غير ان اساس الاتفاق الذي ستقام بموجبه المصفاة قد حددت ، وقبل مجلس الدولة طلب شركة اسو بتمديد مدة العرض .

٣٩ — وفي حزيران / يونيه ١٩٧٣ ، ذكر ان شركة اسو قدمت ١٠٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة الى حكومة الاقليم لتعويضها عن النفقات التي تكبدتها لدى وضع مخططات المصفاة ، كما دفعت ، بالاضافة الى ذلك ، مبلغ ٢٠٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لقاء عرض خاص ببعض الاراضي الواقعة في كاييكوس الغربية ، وهو عرض يسرى مفعوله حتى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٦ . وذكر ان هذه المبالغ قد اودعت في صندوق كونسوليديتد فوند المشترك في المملكة المتحدة ، وانها تحصل على فوائد تبلغ حوالي ٩٥ في المائة .

٤٠ — وصرح حاكم الاقليم في خطابه امام مجلس الدولة يوم ٣٠ ايار / مايو ١٩٧٤ ، بأن انتاج وتوريد المنتجات النفطية في العالم قد اصبحا من مسائل السياسة الدولية . واذ ان من العسير حاليا تنبؤ الظروف التي يحتمل ان تنشأ بها مصفاة النفط في كاييكوس الغربية ، رغم ان هذه الجزيرة تشكل موقعا مثاليا لمنشآت التخزين واعادة الشحن .

(ط) المرجع نفسه ، الفقرات ٨ - ١٢ .

د - المواصلات والمرافق الاساسية الاخرى

٤١ - تجرى حاليا بعض الاعمال لتوسيع المرافق في معظم المطارات التسعة في الاقليم ، وتتضمن هذه الاعمال الانشائية تشييد مبنى لاستقبال المسافرين في مطار باتل كريك ، في كاييوكوس الشمالية ، وهو العمل الذي تقرر البدء به في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، وتجديد مبنى المسافرين في مطار كاييوكوس الجنوبية الدولي الذي أتلغه الحريق في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ . وتؤمن شركة الخطوط الجوية الدولية المتحدة ماكاى ، بموجب اتفاق عقده مع الحكومة ، رحلات جوية منتظمة للركاب بين فلوريدا والاقليم ، بينما تؤمن شركة خطوط تركس وكاييوكوس الجوية ، وهي فرع محلي لشركة خطوط آوتايلند الجوية ، رحلات جوية منتظمة ورحلات جوية غير منتظمة لنقل الركاب والسلع داخل الاقليم . وقد انشأت شركة ماكاى ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، خدمة جديدة تتألف من اربع رحلات اسبوعية فيما بين فلوريدا واماكن مختلفة في الاقليم . وبالإضافة الى ذلك ، تؤمن شركة خطوط تركس وكاييوكوس الجوية ثلاث رحلات جوية اسبوعية الى بورتو برانس . وقد ذكر ان شركة البهاما الجوية قد وضعت في ايار / مايو ١٩٧٤ برنامجا أوليا يتألف من رحلتين اسبوعيتين فيما بين الاقليم وجزر البهاما ، وذلك اعتبارا من شهر حزيران / يونيه .

٤٢ - وتوجد في الاقليم حاليا ثلاثة مرافق تجارية : غراند ترك (وهو اكبرها) ، وكوكبـورن هاربور ، وبروفيدنسياليس . وتقوم شركة النقل البحري الكاريبية وشركة النقل البحري ويندوورد بالرسو كل شهر في مرافق الاقليم . وتقوم كذلك سفن من شركة البواخر الهولندية الملكية وشركة البواخر للملاحة في المحيط الهادى بالرسو ، على فترات مختلفة ، في غراند ترك ، وذلك خلال رحلاتها بين اوربا والولايات المتحدة .

٤٣ - الطرق الرئيسية في غراند ترك معبدة او معدة لهذا الغرض . وثمة بعض الطرق في جزيرة سولت وفي كوكبورن هاربور مغطاة بطبقة من رواسب مستخرجة من برك الممالح . ويشكل توسيع وتحسين شبكة الطرق ، ولا سيما الطرق المعبدة الواصلة بين الجزر ، البند الرئيسي للسياسة المقبلة في مجال الطرق .

٤٤ - وتؤمن شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية المحدودة في جزر الهند الغربية ، بترخيص حكومي ، الخدمة الدولية للبرق والتلـكس . ويوجد فراند ترك وكاييوكوس الجنوبية شبكة هاتفية آلية . ومن المعتم انشاء شبكات مماثلة في جزيرة سولت كيب وسائر جزر كاييوكوس .

٤ - الاضاع الاجتماعية

٤٥ - لم يحدث از تغير هام في الاوضاع الاجتماعية في الاقليم خلال الفترة المستعرضة . وتترك الحكومة ضرورة توفير فرص جديدة وجذابة للعمال في الاقليم ، وذلك ليس من اجل حل مشاكل البطالة التي يعاني منها السكان فحسب ، بل ولحث الذين نزحوا عن الاقليم على العودة اليه

ايضا . ولتحقيق هذه الغاية لجأت الحكومة الى عدة تدابير تقليدية ، كوضع برنامج للاشغال العامة ومنح اعانات مالية لصناعة الممالح في جزيرة سولت كبي ، الى جانب تدابير ترمي الى تشجيع الصناعة السياحية المزدهرة التي يتوقع ان تصبح في المستقبل القريب المصدر الرئيسي للعمالة في الاقليم (انظر الفقرتين ٣٣ - ٣٤ أعلاه) . ومن المجالات الاخرى التي تحققت فيها تحسينات جديدة مجال الصحة العامة . ويجرى الان وضع الخطط لبناء مستشفيات جديدة واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الطب الوقائي ، والمؤدية الى التعجيل في القضاء على سوء التغذية . وسوف تنشأ مدرسة صغيرة للممرضات في مستشفى غراند ترك ، بمعونة من برنامج الامم المتحدة الانمائي . وقد خصصت ادارة الصحة اعتماد يبلغ في مجموعه ٢٤٨ ٩٢١ من دولارات الولايات المتحدة ، في موازنة عام ١٩٧٤ (مقابل ١٧٧ ٨٠٣ من الدولارات عام ١٩٧٣) .

٥ - الاضاع التعليمية

٤٦ - ورد وصف للخطط الرئيسية للنظام التعليمي في التقرير الاخير للجنة الخاصة (٥) . ووضح الحاكم ، في خطابه الذي القاها يوم ٣٠ ايار / مايو ١٩٧٤ امام مجلس الدولة ، جوانب التقدم الجديد الذي حدث في هذا المضمار ، والتي تتضمن انجاز بناء مدارس جديدة في معظم مناطق الاقليم ، فضلا عن بذل الجهود من اجل تحسين النوعية العامة للتعليم ، وذكر أن ٣٥ معلما وتلميذا قد تلقوا التدريب في الخارج في مالمج العام الدراسي ، وأن خمسة من بينهم قد عادوا بعد أن أنهوا دورتهم التدريبية . ويتبين من تقرير نشر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ أن ٥٠ للابا يتابعون دراساتهم العليا في الخارج ، ومعظمهم في مذاقة الكاريبي . وفي عام ١٩٧٤ ، كسان التعليم ما يزال يشكل أهم ابواب المصروفات العامة ، ان قدرت اعتمادات لتلك السنة ب ٤٨٠ ٠٢٨ من دولارات الولايات المتحدة (مقابل ٩٥٢ ٤٠٥ دولار في عام ١٩٧٣) .

(٥) المرجع نفسه ، المجلد الرابع ، الفصل الخامس والمشررون ، المرفق ، القسم دال ، الفترة ٥٨ .

الفصل الثامن والعشرون
A/10023/Add.8(Part II)

مونتسييرات

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١١٧	٩ - ١	الف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١١٨	١٠	باء - قرارات اللجنة الخاصة
١٢١		المرفق - بعثة الامم المتحدة الزائرة لمونتسييرات عام ١٩٧٥

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - قررت اللجنة الخاصة في جملة امور ، باقرارها التقرير الرابع والسبعين للفريق العام - (A/AC.109/L.993) في جلستها ٩٩٣ المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ ، احالة مسألة مونتسييرات الى اللجنة الفرعية الثانية للنظر فيها وتقديم تقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم في جلساتها - ٩٩٦ ، و ٩٩٧ ، و ١٠١٦ ، و ١٠١٨ المعقودة في الفترة الممتدة من ٢٧ آذار/مارس الى ١٩ آب/اغسطس .
- ٣ - واخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في مسألة الاقليم ، احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها خاصة القرار ٣٣٢٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١١ من هذا القرار طلبت الجمعية الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) تنفيذاً فورياً تاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ماتبقى من مظاهر الاستعمار ، وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الثلاثين " . كما اخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣٢٨٩ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بشأن ستة أقاليم ، بينها مونتسييرات ، وهو القرار الذي طلبت الجمعية العامة الى اللجنة في الفقرة ١٠ منه " مواصلة النظر الوافي في هذه المسألة ، ولاسيما في امر ايفاد بعثات زائرة الى هذه الأقاليم . . . " .

٤ - وفي الجلسة ٩٩٦ المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ، انهى الرئيس الى اللجنة الخاصة انه ، على اثر مشاوراته مع الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة بشأن مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم ، وهي البعثات المشار اليها في التقرير المتصل بالموضوع [A/10023 (Part II) ، المرفق الأول] ، دعت حكومة المملكة المتحدة اللجنة الى ايفاد بعثة زائرة مؤلفة من ثلاثة اعضاء الى مونتسيرات خلال الأسبوع الأول من ايار/مايو . وفي الجلسة ثاتها ، قررت اللجنة الخاصة ان تطلب الى الرئيس اجراء المشاورات اللازمة بغية ايفاد بعثة زائرة من الأمم المتحدة لمونتسيرات في وقت مبكر .

٥ - وفي الجلسة ٩٩٧ المعقودة في ١١ نيسان/ابريل قررت اللجنة الخاصة ، بناء على اقتراح رئيسها ، ان تتكون البعثة الزائرة من ممثلين عن ترينيداد وتوباغو ، وتونس ، والهند .

٦ - وفي الجلسة ١٠١٦ المعقودة في ١٨ آب/اغسطس تناولت اللجنة الخاصة ، في نهرء الشاررات المتصلة بالموضوع ، التي اجراها الرئيس ، مسألة مونتسيرات مباشرة في جلسة عامة وذلك على أساس القرار الذي اتخذته اللجنة الفرعية الثانية في جلستها ٢٤٤ المعقودة في ٢٤ تموز/يوليه (A/AC.109/SG.3/ SR.244) .

٧ - وفي الجلسة ذاتها عرض ممثل الهند ، بوصفه رئيسا للبعثة الزائرة ، تقرير البعثة (انظر مرفق هذا الفصل) ، فضلا عن مشروع قرار بشأن البند (A/AC.109/L.1057) قدمته افغانستان ، واندونيسيا ، وايران ، وترينيداد وتوباغو ، وتونس ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والدانمرك ، وساحل العاج ، والعراق ، والهند ، ويوغوسلافيا . وادلى ممثل المملكة المتحدة ، بوصفه ممثلاً للدولة المعنية القائمة بالادارة ، ببيان (A/AC.109/PV.1016) بهذا الصدد .

٨ - واعتمدت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠١٨ المعقودة في ٩ آب/اغسطس ، مشروع القرار (A/AC.109/L.1057) دون اعتراض (انظر الفقرة ١ ادناه) . وادلى كل من ممثل الصين والرئيس ببيان (A/AC.109/PV.1018) .

٩ - وفي ٢٦ آب/اغسطس احيل نص القرار (A/AC.109/502) الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة لاستعراضه نظر حكومته اليه .

باء - قرارات اللجنة الخاصة

١٠ - يرد فيما يلي نص القرار (A/AC.109/502) الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠١٨ المعقودة في ٩ آب/اغسطس ، والمشار اليه في الفقرة ٨ اعلاه :

" ان اللجنة الخاصة ،

" ان تشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،
" وقد درست تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة للاقليم في ايار/ماي—و
١٩٧٥ (١) ، بناءً على دعوة الدولة القائمة بالادارة ، وهي المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، واستمعت الى بيان رئيس البعثة الزائرة (٢) ،
" وقد استمعت الى بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة (٣) ،

" وان تلاحظ بارتياح استمرار اشتراك الدولة القائمة بالادارة في عمل اللجنة الخاصة
المتصل بالموضوع واستعدادها للسماح لبعثات الأمم المتحدة الزائرة بدخول الأقاليم
الواقعة تحت ادارتها ،

" ١ - تقر تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة لمنتسبات عام ١٩٧٥ ،
والاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه (٤) ؛

" ٢ - وتعرب عن تقديرها لأعضاء البعثة الزائرة للعمل البناء الذي انجزوه
وللدولة القائمة بالادارة وحكومة منتسبات لتعاونهما الوثيق مع البعثة وتقديمهما المساعدة
اليها ؛

" ٣ - وترجو الدولة القائمة بالادارة مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة
للتعجيل بعملية انهاء الاستعمار في الاقليم وفقاً للأحكام المتصلة بالموضوع من ميثاق الأمم
المتحدة واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

(١) انظر مرفق هذا الفصل .

(٢) A/AC.109/PV.1016 .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) انظر مرفق هذا الفصل ، الفقرات ١٠١-١٢٤ .

” ٤ - وتؤيد رأى البعثة الزائرة القائل ان التدابير الرامية الى النهوض بالانماء الاقتصادى لمونتسيرات ، في اطار التعاون الاقليمي ، تشكل عنصرا هاما في عملية تقريب المصير ، وتعرب عن املها في ان تواصل الدولة القائمة بالادارة مضاعفة وتوسيع برنامجها للمعونة المتعلقة بالميزانية والانماء ؛

” ٥ - وترجو الدولة القائمة بالادارة ، في ضوء استنتاجات البعثة الزائرة وتوصياتها ، مواصلة التماس مساعدة الوكالات المتخصصة والمنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة في انماء وتعزيز اقتصاد الاقليم ؛

” ٦ - وتقرر مواصلة دراسة هذه المسألة بصورة وافية في دورتها المقبلة في ضوء استنتاجات البعثة الزائرة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى في وقت مناسب بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، شريطة الامثال لأية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد في دورتها الثلاثين .

المرفق *

تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة لمونتسيورات

عام ١٩٧٥

المحتويات

الفقرات

١٩ - ١	المقدمة
١	١ - شروط اختصاص البعثة
٣ - ٢	٢ - تكوين البعثة
١٥ - ٤	٣ - خط رحلة البعثة وبرنامجها
١٩ - ١٦	٤ - عبارات الشكر
١٠٠ - ٢٠	ألف - معلومات عن الاقليم
٢١ - ٢٠	١ - وصف عام
٣٥ - ٢٢	٢ - التطورات الدستورية والسياسية
٨٩ - ٣٦	٣ - الاوضاع الاقتصادية
٩٥ - ٩٠	٤ - الاوضاع الاجتماعية
١٠٠ - ٩٦	٥ - الاوضاع التعليمية
١٢٤ - ١٠١	باء - الاستنتاجات والتوصيات

المحتويات (تابع)

التذييل

<u>الصفحة</u>	<u>الجدول</u>
١٥٢	١ - الواردات والصادرات ، ١٩٧١ - ١٩٧٢
١٥٣	٢ - قيمة الصادرات الزراعية ، ١٩٦٧ - ١٩٧٢
١٥٥	٣ - مجموع التجارة وميزان التجارة المنظورة ، ١٩٦٧ - ١٩٧٣
١٥٦	٤ - اتجاه التجارة ، ١٩٧٠ - ١٩٧٢
١٥٨	٥ - الابواب الرئيسية ليرادات الحكومة ، ١٩٦٧ - ١٩٧١
١٥٩	٦ - النفقات المتكررة ، ١٩٦٤ - ١٩٧٥
١٦٠	٧ - النفقات (غير التجارية) حسب الفرد ، ١٩٦٤ - ١٩٧٥
١٦١	٨ - الاموال التي رهدتها الدولة القائمة بالادارة للبرنامج الانمائي ، ١٩٦٧ -
١٦١	١٩٧٣
	٩ - الاعانات المالية الخاصة بالميزانية والمقدمة من الدولة القائمة بالادارة ،
١٦١	١٩٦٧ - ١٩٧٥
١٦٢	١٠ - احصاءات العمالة مصنفة حسب الصناعة ، ١٩٧٢
١٦٣	١١ - الاجور في الحرف الرئيسية ، ١٩٦٧ ، و ١٩٧٠ ، و ١٩٧٢
١٦٤	خريطة الاقليم

* * *

المقدمة

١ - شروط اختصاص البعثة

١ - وفقا للفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ٣٣٢٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، دعت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية اللجنة الخاصة الى ايفاد بعثة زائرة مكونة من ثلاثة اعضاء الى مونتسيرات خلال الأسبوع الأول من ايار/مايو ١٩٧٥ بغية الحصول على معلومات مباشرة عن الاقليم والتحقق من رغبات سكانه وامانيهم بشأن مركزهم المقبل ، معززة بذلك قدرة الأمم المتحدة على مساعدة هؤلاء السكان على بلوغ الأهداف الواردة في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وميثاق الأمم المتحدة .

٢ - تكوين البعثة

٢ - تتركزت البعثة كما يلي :

الهند (رئيسا)
ترينيداد وتوباغو
تونس

السيد ريكي جيبييل
السيد فينسننت د . لاسي
السيد محمد بشروش

٣ - ورافق البعثة الموظفان التاليان : السيد أ . ز . نسيلو سواي ، الأمين الرئيسي والسيدة هيلينا م . ليم ، بصفة سكرتيرة .

٣ - خط رحلة البعثة وبرنامجها

٤ - قامت البعثة في ١ ايار/مايو ١٩٧٥ ، قبل زيارة الاقليم ، بزيارة لندن حيث اجتمعت فسي وزارة الخارجية والكمولث بالمسؤولين التالية اسماؤهم : السيد ي . ن . لارمور ، مساعد وكيل وزارة الخارجية والكمولث ؛ والسيد ب . س . د ، ادارة شؤون جزر الهند الغربية والأطلسي ؛ والسيد ج . ر . تود ، ادارة الأمم المتحدة ؛ والسيد ت . س . هولمز ، ادارة الأمم المتحدة ؛ والانسة جودي لويس ، عالمة اقتصادية .

٥ - ووصلت البعثة الى مونتسيرات في ٥ ايار/مايو . وفي الساعة ٩ صباحا من اليوم التالي ، ٦ ايار/مايو ، اجتمعت البعثة بالسيد ن . د . ماشيوز ، الحاكم . واعقب ذلك في الساعة ١٥ / ١٠ صباحا مناقشة جرت في مكتب الحاكم مع اعضاء المجلس التنفيذي التالية اسماؤهم : السيد ب . اوستين برامبل ، رئيس الوزراء ؛ والسيدة ماري ر . تويت ، وزيرة التربية والصحة والرعاية ؛ والسيد يوستاس أ . داير ، وزير المواصلات والأشغال ؛ والسيد وليم ه . ريان ، وزير الزراعة

والتجارة والأراضي والاسكان ؛ والسيد بازيل ف . دياس ، النائب العام ؛ والسيد آلان كوليفغز ، أمين المالية .

٦ - وفي الساعة ١٢/٠٥ من بعد ظهر اليوم ذاته ، قامت البعثة بزيارة مدرسة بليموث الثانوية والكلية التقنية حيث اجرت مناقشة مع كل من السيد و . هوبي ، مدير المدرسة الثانوية ، والسيد ج . ي . ويكس ، مدير الكلية التقنية .

٧ - وبعد ذلك قامت البعثة بزيارة مبنى الادارة حيث اجتمعت بالمسؤولين التالية أسماؤهم : السيد ك . كاسيل ، السكرتير الدائم ، مكتب كبير الوزراء ؛ والسيد ج . د . لويس ، وكيل امين المالية ؛ والسيد ن . ميد ، كبير الاختصاصيين في الشؤون الزراعية ورئيس جمعية الخدمة المدنية .

٨ - ثم قامت البعثة في اليوم ذاته بزيارة مركز الحرف اليدوية حيث اجتمعت بالسيد ت . بوفونج ، المسؤول عن انماء الحرف اليدوية ، كما قامت بزيارة موقع بناء المرفأ العميق المياه .

٩ - وبدأ برنامج البعثة في ٧ ايار/مايو في الساعة ٩ صباحا باجراء مناقشات مع دائرة انماء الأراضي حول مسائل الاسكان والأراضي اشترك فيها الموظفون التالية أسماؤهم : السيد ج . بس ، السكرتير الدائم ، وزارة الزراعة والتجارة والأراضي والاسكان ؛ والسيد ر . ا . فردريك ، مدير الزراعة ؛ والسيد ف . ل . مارغيتسون ، مساعد مدير دائرة انماء الأراضي ؛ والسيد م . ج . ويلسون ، المستشار في شؤون استثمار الأراضي ؛ والسيد و . ب . ريان ، الاختصاصي في حماية النباتات ؛ والسيد ن . ماكدى . ميد ، كبير الاختصاصيين في شؤون الزراعة ؛ والسيد غ . ولر ، شركة التمويل والتسويق لأغراض الانماء .

١٠ - وفي الساعة ١٠/٣٠ صباحا قامت البعثة بزيارة المستشفى واجرت مناقشات مع الدكتور س . د . وودنج ، كبير الأطباء ؛ والسيد ب . كوشاري ، الاختصاصي في الجراحة ؛ والآنسة ف . دالي ، رئيسة الممرضات .

١١ - وفي الساعة ٢/٣٠ بعد الظهر قامت البعثة بزيارة منطقة "شرف" لاجراء مناقشات مع السكرتير الدائم لوزارة الزراعة والسياحة والاسكان حول خطط استثمار الأراضي والانماء الزراعي .

١٢ - وفي الساعة ٣/٣٠ بعد الظهر اجتمعت البعثة بموظفي شركة التمويل والتسويق لأغراض الانماء ، وقامت بعد ذلك بزيارة مصنع غزل القطن وقرية اوت واى .

١٣ - وفي اليوم ذاته ، حضرت البعثة اجتماعا مع الجمهور عقد في مركز جامعة بليموث .

١٤ - وفي ٨ ايار/مايو فادرت البعثة الاقليم في الساعة ١/٣٠ بعد الظهر بعد ان كرست صباح ذلك اليوم لاجراء مناقشات نهائية مع كبير الوزراء استكملت بها زيارتها للاقليم .

١٥ - وفي وقت لاحق قامت البعثة بزيارة اخرى الى لندن حيث حضرت ، في ١ حزيران/يونيه ، اجتماعا في وزارة الخارجية والكمولث لاجراء مناقشات نهائية مع ممثلي الدولة القائمة بالادارة .

٤ - عبارات الشكر

- ١٦ - تود البعثة ان تسجل عميق تقديرها لحكومة المملكة المتحدة لما لقيته منها من تعاون وثيق ومساعدة وملاطفة اثناء مشاوراتها في لندن .
- ١٧ - كما يود اعضاء البعثة ان يعربوا عن عميق شكرهم لحكومة مونتسيرات وشعبها لما ابدوا له للبعثة من تعاون وحفاوة حميمة .
- ١٨ - وتود البعثة توجيهه عبارة تقدير خاصة للسيد ماثيوز ، حاكم مونتسيرات ، والسيد برامبل ، رئيس الوزراء ، والاعضاء الآخرين في المجلس التنفيذي لمونتسيرات لتيسيرهم عمل البعثة .
- ١٩ - كما تود البعثة ان تشكر السيد ثوماس ل . ريتشاردسون ، السكرتير الأول للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة ، الذي رافق البعثة اثناء زيارتها لمونتسيرات . وقد كانت مساعدته للبعثة مفيدة للغاية .

الف - معلومات عن الاقليم

١ - لمحة عامة

- ٢٠ - ان مونتسيرات هي احدى جزر ليوارد الواقعة شرقي البحر الكاريبي ، وهي تقع على بعد حوالي ٢٧ ميلا جنوب غرب انتيغوا وعلى مسافة ٤٠ ميلا شمال غرب مقاطعة " غواديلوب " الفرنسية فيما وراء البحار بين خطي العرض ١٦° ٤٥' شمالا وخط الطول ٦٠° ١٥' غربا . ويبلغ طول الجزيرة ١١ ميلا وعرضها الأقصى ٧ اميال وتبلغ مساحتها ٣٩٦ ميلا مربعا . وهي بأكملها بركانية الأصل وجبلية جدا وتضم ثلاث سلاسل جبلية رئيسية هي : سيلفر هيلز في الشمال (٣٢٣٠ قدما) ، وسنتر هيلز (٢٤٢٩ قدما) ، وسوفريير هيلز (٣٠٠٠ قدم) في الجنوب . والمناطق الجبلية مغطاة بالأحراج وتنبع منها عدة انهار . ولا يزال يوجد في الجزيرة بعض النشاط البركاني المحدود الذي يظهر في شكل ينابيع كبريتية حارة .
- ٢١ - اما المناخ فهو استوائي ويبلغ متوسط درجة الحرارة القصوى والدينيا (٨٦°) فهرنهايت و ٧٣.٥° فهرنهايت على التوالي) . ويبلغ معدل سقوط الأمطار حوالي ٦٠ بوصة سنويا . وتتفاوت اوقات هطول الأمطار تفاوتا بالغا الا ان فصل المطر يمتد عادة من ايلول / سبتمبر الى تشرين الثاني / نوفمبر ويمتد فصل الجفاف عادة من آذار / مارس الى حزيران / يونيو . وتقع الجزيرة في منطقة الأعاصير ويلطف النسيم فيها المناخ خلال الجزء الأكبر من السنة .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

الدستور

٢٢ - اعتمد الدستور الحالي للاقليم في عام ١٩٦٠ وادخلت عليه عدة تعديلات في عام ١٩٧١ . وباختصار ، فهو ينص على وجود : (أ) حاكم تعيينه الملكة ؛ (ب) ومجلس تنفيذي ؛ (ج) ومجلس تشريعي .

(أ) الحاكم

٢٣ - ينبغي للحاكم ، الذي يتمتع بمركز ممثل الملكة ومدير الاقليم ، ان يتصرف وفقا لمشورة المجلس التنفيذي الا اذا نص الدستور على خلاف ذلك ، مثلا في ممارسة سلطاته فيما يتعلق بالتصرف بأراضي وأملاك التاج أو الحكومة ، ويخلق الوظائف واجراء التعيينات .

(ب) المجلس التنفيذي

٢٤ - يتولى المجلس التنفيذي مسؤولية مراقبة الحكومة وتوجيهها بوجه عام . ويضطلع الحاكم برئاسته . ويتألف المجلس التنفيذي حاليا من عضوين بحكم الوظيفة (الموظف الرئيسي للعدل وأمين المالية) وأربعة اعضاء منتخبين هم رئيس الوزراء (وهو ايضا وزير المالية) وثلاثة وزراء آخرين . ويقوم الحاكم بتعيين العضو المنتخب في المجلس التشريعي ، الذي من المرجح ، في رأيه ، ان ينال الاقلية لمضرب رئيس للوزراء . ويتم تعيين الأعضاء المنتخبين الآخرين وفقا لمشورة رئيس الوزراء . ويمكن ان تسند للوزراء مسؤولية العمل في اى مجال حكومي باستثناء الدفاع ، والشؤون الخارجية ، والقضاء ، والقانون والنظام ، والخدمة العامة ، ومراجعة الحسابات العامة .

(ج) المجلس التشريعي

٢٥ - يتمتع المجلس التشريعي بسلطة سن القوانين المتعلقة بالسلم والنظام وحسن ادارة الاقليم . وهو مكون من الحاكم ، الذي يتولى رئاسته ، ومن عضوين بحكم الوظيفة (رئيس دائرة العدل وأمين المالية) ، ومن عضو مرشح وسبعة اعضاء منتخبين على اساس التصويت العام للراشدين في دائرتهم الانتخابية يمثلها عضو واحد . ويجرى انتخاب اعضاء المجلس في فترات لا تتجاوز مدتها خمس سنوات . وكان تكوين المجلس التشريعي في عام ١٩٧٥ كما يلي :

ن . د . ماثيوز (الحاكم) الرئيس

ب . اوستين برامبل (دائرة بليموث الانتخابية) رئيس الوزراء

مارى ر . تويت (الدائرة الانتخابية الجنوبية) وزيرة التربة والصحة والرعاية

يوستاس . أ . داير (الدائرة الانتخابية المركزية) وزير المواصلات والأشغال

وليم ه . ريان (الدائرة الانتخابية الشرقية) وزير الزراعة والتجارة والأراضي

والاسكان

النائب العام	بزييل ف . دياس (بحكم الوظيفة)
أمين المالية	الان كولنغز (بحكم الوظيفة)
الحزب الحاكم	ر . غ . جوزيف (دائرة وندوارد الانتخابية)
مستقل	ج . أ . اوزبورن (الدائرة الانتخابية الشمالية - الغربية)
مستقل	ج . ويكس (الدائرة الانتخابية الشمالية)
عضو	د . ر . ف . ادواردز

الاصلاح الدستوري

٢٦ - قال السيد و . تومبسون ، الحاكم السابق ، في بيان ادلى به امام المجلس التشريعي في ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، ان الحكومة الاقليمية تنظر في مسألة الاصلاح الدستوري وتلتزم موافقة المملكة المتحدة على : (أ) انتخاب رئيس للمجلس التشريعي من خارج المجلس ليحل محل الحاكم كرئيس ؛ (ب) واطافة عضو مرشح ثان الى المجلس يجرى تعيينه وفق مشورة رئيس الوزراء .

٢٧ - وانهي الى البعثة ان الدولة القائمة بالادارة قد اقرت انتخاب رئيس من خارج المجلس التشريعي وان حكومة مونتسيرات قد طلبت زيادة عدد الأعضاء المرشحين من عضو واحد الى عضوين ، يقوم الحاكم بتعيين احدهما وفق مشورة كبير الوزراء ويعين الآخر حسب تقدير الحاكم . ولا يزال الممثلون المنتخبون يشكلون الأغلبية . وقد اصدر المجلس التشريعي وأقر المرسوم اللازم للسماح بانتخاب الرئيس واطافة عضو مرشح ثان الى المجلس .

الانتخابات

٢٨ - لقد جرت آخر انتخابات عامة في الاقليم في ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، اى عندما كانت الحكومة قد انتهت نصف مدة ولايتها . وكان الحزب الديمقراطي التقدمي الحاكم المنظمة السياسية الوحيدة التي رشحت عددا من اعضائها للانتخابات ، وان كان ثمة تسعة اشخاص آخرين رشحوا انفسهم لمرشحين مستقلين . وفي النتائج النهائية للانتخابات نال الحزب المذكور خمسة من المقاعد التي رشح لها عددا من اعضائه بينما نال مرشحان آخران مستقلان المقعدين الآخرين . وفي وقت لاحق دعا الحاكم السيد برامبل ، زعيم الحزب الديمقراطي التقدمي ، الى تشكيل حكومة جديدة .

التعاون الاقليمي

٢٩ - على اثر انحلال اتحاد جزر الهند الغربية في عام ١٩٦٢ بدأت حكومات مونتسيرات وانتيفوا ، وبربادوس ، والدومينيكان ، وفرينادا ، وسانت كيتس - نيفس - انغيلا ، وسانت لوسيا ، وسانت فنسنت باجراء محادثات فيما بينها ومع حكومة المملكة المتحدة حول تشكيل اتحاد يعرف ب " اتحاد جزر الهند الغربية " . وفي اواخر عام ١٩٦٢ اجرت فرينادا مباحثات مع ترينيداد وتوباغو حول امكانية

تشكيل رابطة ولكن الأقاليم السبعة المتبقية قررت المضي في اعداد الخطط لتشكيل اتحاد . بيد انه قد عدل عن الفكرة في عام ١٩٦٥ على اثر ما اعلنه رئيس وزراء انتيغوا من ان انتيغوا لن تنضم الى الاتحاد المقترح وما اعلنه رئيس وزراء بربادوس من ان بربادوس ستسعى الى نيل الاستقلال انفرادا .

٣٠ - وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ اصدرت حكومة المملكة المتحدة كتابا ابيض اقترحت فيه منح مركز دستوري جديد لستة اقاليم هي انتيغوا ، والدومينيكان ، وسانت فنسنت ، وسانت كيتس - نيفس - انغيلا ، وسانت لوسيا ، وفرينادا . واقترحت كذلك ان ينظر على حدة في التغييرات الدستورية التي ينبغي ادخالها في مونتسيرات . وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٩ قبلت الأقاليم الستة الآتفة الذكر المقترحات الواردة في الكتاب الأبيض واصبحت دولا شريكة مع المملكة المتحدة تتمتع بالسيطرة على شؤونها الداخلية وبحق تعديل دستورها الخاص ، بما في ذلك سلطة انهاء هذا الارتباط مع المملكة المتحدة وعلان استقلالها في النهاية ، بينما احتفظت حكومة المملكة المتحدة لنفسها بسلطة ادارة الشؤون الخارجية والدفاع عن الأقاليم .

٣١ - وبعد سلسلة من الخطوات التحضيرية المتخذة اعتبارا من عام ١٩٦٥ تم في (ايار / مايو - ١٩٦٨) انشاء منطقة اقليمية للتبادل التجاري الحر ، اطلق عليها اسم رابطة البحر الكاريبي للتبادل التجاري الحر اشتركت فيها انتيغوا ، وباربادوس ، وترينيداد وتوباغو ، وغيانا . وفي وقت لاحق انضمت الى هذه الرابطة بليز ، وجامايكا ، والدومينيكان ، وسانت فنسنت ، وسان كيتس - نيفس - انغيلا ، وسانت لوسيا ؛ وانضمت مونتسيرات اليها في (آب / اغسطس ١٩٦٨) .

٣٢ - وفي المؤتمر السابع لرؤساء حكومات منطقة البحر الكاريبي التابعة للكمنولث ، المعقود في شاغواراماس ، ترينيداد ، في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٢ ، تقرر تحويل رابطة البحر الكاريبي للتبادل التجاري الحر الى سوق مشتركة وتشكيل مجتمع البحر الكاريبي الذي يضم السوق المشتركة . وفي المؤتمر الثامن لرؤساء حكومات منطقة البحر الكاريبي التابعة للكمنولث ، المعقود في جورج تاون ، غيانا ، في نيسان / ابريل ١٩٧٣ ، قام جميع اعضاء الرابطة المذكورة ، باستثناء انتيغوا ومونتسيرات ، بالتوقيع على اتفاق جورج تاون ، الذي نص على انشاء مجتمع البحر الكاريبي ، واعترف بموقف مونتسيرات الخاص المتعلقة بمركزها الدستوري واعرب عن الأمل في ان تنظر هي وانتيغوا معا بصورة عاجلة في أمر التوقيع على الاتفاق .

٣٣ - وفي ٤ تموز / يوليه ١٩٧٣ وقعت دول البحر الكاريبي الأربع المستقلة عندئذ (بربادوس ، وترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، وغيانا) على المعاهدة التي انشأ بها مجتمع البحر الكاريبي في شاغواراماس ، ترينيداد وتوباغو . وبعد التوقيع على الاتفاق في (كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣) انضمت مونتسيرات بموافقة هيئتها التشريعية ، الى خمسة اعضاء آخرين في رابطة البحر الكاريبي للتبادل التجاري الحر (بليز ، والدومينيكان ، وسانت فنسنت ، وسانت لوسيا ، وفرينادا) في التوقيع على المعاهدة في كاستريز ، سانت لوسيا ، في ١٧ نيسان / ابريل ١٩٧٤ فأصبحت بذلك دولة عضوا في مجتمع البحر الكاريبي في (ايار / مايو ١٩٧٤) .

٣٤ - وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ تقرر في اجتماع لمجلس وزراء رابطة دول جزر الهند الغربية انشاء لجنة لتقضي امكانية تشكيل اتحاد سياسي يضم اقاليم الكمنولث غير المستقلة في منطقة البحر الكاريبي . وفي ١٩ ايار/مايو ١٩٧٤ اعلن السيد ج . ف . ميتشل ، رئيس وزراء سانت فنسنت آنذاك ، بوصفه رئيسا للمجلس ، انه ، بناء على توصيته ، قام حاكم سانت فنسنت بتعيين لجنة مكونة من سبعة اعضاء برئاسة السير هيو وودنج ، وهو رئيس سابق لقضاء ترينيداد وتوباغو ، تقوم باجراء استقصاء مفصل لامكانية انشاء اتحاد سياسي في المستقبل بين رابطة الدول ومونتسيرات واستعراش المركز الدستوري لهذه الأقاليم . وطلب الى اللجنة ايضا ان تدرس : (أ) مشكلة الدول الصغيرة في المجتمع الدولي آخذة بعين الاعتبار قضية قابليتها للاستمرار ماليا واقتصاديا ؛ (ب) وتدرى معدلات التبادل التجاري بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مع اشارة خاصة الى البلدان الأقل نموا في منطقة البحر الكاريبي ؛ (ج) والتدهور الحالي لميزان مدفوعات البلدان الأخريرة بسبب ارتفاع اسعار النفط ؛ (د) وتكاليف الادارة في اطار الهيكل السياسي لرابطة دول الكاريبي ومونتسيرات كل على حدة وبصورة جماعية .

٣٥ - وفي اواخر ايار/مايو اعلن انه لم يشترك في كامل عملية الاستقصاء التي تقوم بها اللجنة سوى سانت فنسنت وسانت كيتس - نيفس - انغيلا وسانت لوسيا على حين ان فرينادا ، التي اصبحنت مستقلة في ٧ شباط/فبراير ١٩٧٤ ، ومونتسيرات لم تهتما الا بدراسة الناحية الاقتصادية فقط ، اما انتيغوا والدومينيكان فقد قررتا عدم الاشتراك في الدراسة . كما اعلن ان حكومات بربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وغيانا ستتحمل تكاليف اللجنة . وعلى اثر وفاة السير هيو وودنج فسيتموز/يوليه ١٩٧٤ واصلت اللجنة عملها برئاسة القاضي فيليب تيرفورد جورجيس ، الذي هو من ترينيداد وتوباغو .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

لمحة عامة

٣٦ - بلغت قيمة الانتاج المحلي الاجمالي للاقليم في عام ١٩٧٣ زهاء ٦٣٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة وكان مكونا على النحو التالي : الزراعة ، ٣٥ - ٤٠ في المائة ؛ السياحة والانشاء ، ١٥ في المائة ؛ التوزيع (تجارة التجزئة والجملة والاعمال المصرفية) ، ١٥ في المائة ؛ الحكومة ، ٢٢ في المائة . وبلغ المعدل السنوي للتضخم ١٠ في المائة . وبلغ مجموع الايدي العاملة ٣٨٠٠ عامل يعمل ١٧ في المائة منهم في الحكومة . ومع أن معدل البطالة ليس مرتفعا حاليا فثمة حاجة ملحة الى زيادة فرص العمل لتلبية طلبات الايدي العاملة المتزايدة اذ ينادى سريعا والتي يمكن أن يتوقع بصورة معقولة انها ستزداد بنسبة ٤ في المائة خلال السنوات العشر القادمة .

٣٧ - وهكذا فان اقتصاد الاقليم يقوم على الانتاج الزراعي والسياحة والانشاء وكذلك ، الى حد أدنى ، على الصناعة . وقد تم احراز تقدم اقتصادي كبير في قطاعي السياحة والانشاء خلال الستينات وذلك على اثر قرار الحكومة التركيز على اجتذاب السياح الذين يترثون البلاد للاقامة . ويوجد الاقليم ما بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠ قطعة أرض سكنية يملك معظمها مواطنون من امريكا الشمالية . وقد تم انشاء المساكن في ثلث منها ، ويقوم فيها المتقاعدون أو تستخدم كمنازل للاصطياف . وقد انخفض معدل التوسع في البناء بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ .

٣٨ - والاقليم مستورد صافي لبعض المواد الغذائية والسلع المصنوعة (انظر الجدول ١ ادناه) . وفي عام ١٩٧٤ بلغت قيمة المواد الغذائية المستوردة ٤٢٥ ملايين دولار كاريبي شرقي (أ) (ويشمل هذا المبلغ زيادة قدرها ٤٦٨ في المائة بالقياس الى عام ١٩٧٣) وذلك من مجموع قيمة الواردات البالغ ١٥٢٥ مليون دولار كاريبي شرقي (مقابل ١٢٢ مليون دولار كاريبي شرقي في عام ١٩٧٣) . وتتألف الصادرات اساسا من المنتجات الزراعية ومن كمية محدودة من الاطارات المجددة (انظر الجدولين ١ و ٢ ادناه) . وبلغت قيمة مجموع الواردات في عام ١٩٧٣ ، ٦٩٣ . ٢٥ مليون دولار كاريبي شرقي (مقابل ٣٦٩ . ٧٤١ دولار كاريبي شرقي في عام ١٩٧٢) . ولا تتوفر حتى الآن ارقام لصادرات عام ١٩٧٤ . اما العجز في الميزان التجاري ، الذي يبلغ تقريبا ١١ مليون دولار كاريبي شرقي سنويا ، فيجرى تسديده الى حد ما من المعونة المقدمة من المملكة المتحدة والصادر الاخرى ، ومصروفات السياح ، والاموال المرسله من الرعايا المقيمين في الخارج (انظر الجدولين ٣ و ٤ ادناه) .

(أ) ان العملة المحلية هي دولار البحر الكاريبي الشرقي . وبعادل الجنيه الاسترليني ٤٨٠ دولارا من دولارات البحر الكاريبي الشرقي .

٣٩ - وحرصا على تخفيض قيمة الواردات المتصاعدة وحفز الانتاج المحلي اقترح رئيس الوزراء ، لدى عرضه تقديرات ميزانية عام ١٩٧٥ ، زيادة الضرائب المفروضة على الاستهلاك وغيرها من الضرائب المفروضة على بعض المواد الغذائية والمنسوجات والسلع المصنوعة المستوردة الى الاقليم . ولما كان يتوقع ان تبقى المملكة المتحدة عضوا في المجتمع الاقتصادي الاوروبي فقد قال ايضا انه سيلغي نظام الكمولت التفضيلي للتعريفات الجمركية الذي بموجبه ، تدخل السلع القادمة من بلدان الكمولت ، وخاصة استراليا وكندا والمملكة المتحدة ، الى الاقليم بمقتضى ترتيبات خاصة . وسيمنح المجتمع الاقتصادي الاوروبي مونتسيرات ، بموجب البروتوكول ٢٢ من معاهدة روما ، مركز الدولة الشريكة باعتبارها اقليما تابعا للمملكة المتحدة .

٤٠ - وتقوم الحكومة منذ نيسان /ابريل ١٩٧٤ باستقصاء امكانيات توسيع تجارتها مع غواديلوب التي لها معها ميزان تجارى فائض . وفي ايلول /سبتمبر ١٩٧٤ تم تصدير شحنتين من الماشية ، تبلغ قيمتهما . . . ٦٩ دولا ركاريبي شرقي ، الى غواديلوب . وتتمتع مونتسيرات بالاكثفاء الذاتي من حيث اللحوم .

٤١ - وتبذل الجهود من اجل ترويج السياحة وذلك باجتذاب المستثمرين المحتملين . بيد ان شمة حاجة الى زيادة تطوير المقومات الهيكلية وتحسين الشواطئ ذات الرمل الاسود وجداول رحلات الخطوط الجوية .

الاراضي والانماء العقارى والسياحة

٤٢ - يتبين من بحث عام اعدته الحكومة ، بعنوان " خطة الانماء الزراعي ، ١٩٧٥ - ١٩٧٧ " ، تقدر مساحة مجموع الاراضي ب ٣٤٤ ٢٥ فدانا (٣٩٦ ميلا مربعا) (انظر ايضا الفقرات ٤٨ - ٥١ أدناه) . ويبدو ان مجموع مساحة الاراضي المتوفرة للزراعة صغير نوعا ما . ويعتبر ثلث اراضي الجزيرة تقريبا غير صالح للزراعة بينما يصلح الثلث الثاني الى حد ما للاشجار والاحراج ؛ اما الثلث المتبقي فيصلح لنوع من الانماء الزراعي المركز ، وهذا الجزء من الجزيرة هو الجزء الذي ستركز فيه الانماء الزراعي . ومساحة الاراضي المتوفرة حاليا للزراعة اكثر من عدد المزارعين المتوفرين لانماها . ويجرى استثمار اقل من . . . ١ فدان من الجزيرة استثمارا زراعي مركزا بشكل او آخر . وعلى افتراض انه ينبغي ان يكون متوسط مساحة المزرعة الصالحة للاستثمار في المستقبل ، ٨ فدادين ، فمن الممكن انشاء حوالي . . . ٨ مزرعة على الاراضي المتوفرة في مونتسيرات والصالحة للانماء الزراعي المركز .

٤٣ - وكما جاء في الفقرة ٣٧ اعلاه فقد انتهجت الحكومة في اوائل الستينات سياسة عقارية خاصة تقوم على تشجيع بيع الاراضي للاجانب لاجتذاب السياح للاقامة في الجزيرة ، الامر الذي حفز صناعة البناء . ونتيجة لذلك توفر للاجانب بموجب هذا البرنامج ما مجموعه . . . ٣ قطعة ارض لتشيين المساكن . وقد جرى تحويل ملكية مساحات كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة والموازية للساحليين الغربي والشرقي للجزيرة وذلك من اجل النهوض بالنشاط العقارى . وقال رئيس الوزراء في خطاب القاها في نادى للطلاب السابقين في ١٥ شباط /فبراير ١٩٧٥ ، ان الحكومة لن تفرغ اية قيود على

إعادة بيع قطع الأراضي البالغ عددها ٣٠٠٠ قطعة ولكنها لن تسمح بنقل ملكية الأراضي مجدداً ما لم يثبت أن ذلك سيعود بفوائد هامة على الاقليم .

٤٤ - واتخذت الحكومة سياسة نشطة في استغلال الأراضي . وتم انجاز عدد من الدراسات والتقارير عن مختلف المشاريع لاستثمار الأراضي . والعمل جارٍ الآن في تنفيذ بعض هذه المشاريع . ويجري النظر حالياً في مشروع قانون يسمح للحكومة بزيادة سيطرتها على استغلال الأراضي وحيازة الأراضي غير المستغلة . هذا ولا تزال المفاوضات حول التشريعات المناسبة والمساعدة المالية اللازمة لحيازة الأراضي جارية . وفي ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ حصلت الحكومة عن طريق وزارة التنمية الخارجية للمملكة المتحدة على خدمات مستشار في شراء الأراضي وذلك لتقديم المشورة والتوصيات بشأن المسائل المتعلقة بالنظام العقاري ، بما في ذلك ، خاصة ، الشروط التي ينبغي أن يلتزم بها الأجانب الذين يودون الإقامة في الجزيرة ، في شراء الأراضي . كما أعد المستشار مشروع قانون بشأن استغلال الأراضي فضلاً عن مبادئ توجيهية بشأن وظائف دائرة انماء الأراضي .

٤٥ - وقد تم احراز تقدم كبير في تشييد المنازل الجديدة . وتبلغ نسبة المنازل المزودة بالكهرباء وبالمياه المنقولة بالانابيب في الاقليم ٨٠ في المائة . وتتوفر الرهون العقارية عن طريق المجلس الحكومي للقروض السكنية وكذلك ، الى حد أبعد ، من المصارف التجارية وشركة مونتسيرات للبناء . وتفيد التقارير انه قد تم في عام ١٩٧٣ بناء ٢٤ منزلاً للسياح الذين أموا الجزيرة للاقامة ، بلغت قيمتها ١٥ مليون دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي .

٤٦ - ويبلغ السعر الحالي للمنزل المبنى من القوالب الخرسانية والمعد للأسر ذات الدخل المتوسط حوالي ٤٠٠٠ دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي . وفي ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ أعلنت الشركة المذكورة أنها ستجرب بحثاً لبناء منزل بمبلغ ٢٤٠٠٠ دولاراً من دولارات البحر الكاريبي الشرقي وذلك باستخدام نسب مختلفة من مواد جاهزة الصنع وهياكل مصنوعة من الصلب . وستقوم وكالة الانماء الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية) بتسويق المشروع عن طريق المصرف الانمائي للبحر الكاريبي .

٤٧ - أما مستوى السياحة التقليدية فمخفض إذ يتراوح عدد الذين يقومون بزيارة الاقليم سنوياً بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ شخص . وتفيد التقارير الصحفية أن قطاع السياحة ساهم بمبلغ ٦٨ ملايين دولاراً من دولارات البحر الكاريبي الشرقي في اقتصاد البلاد في عام ١٩٧٤ . ويشتمل هذا المبلغ على مبلغ يقدر بـ ١٦ مليون دولاراً من دولارات البحر الكاريبي تمت جبايته باعتباره ضرائب مباشرة وغير مباشرة . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ أعلنت السيدة توويت ، وزيرة التربية والصحة والرعاية لدى افتتاحها حلقة دراسية لاصحاب الفنادق الصغيرة استغرقت أربعة أيام ، ان الحكومة ستتبع سياسة تقوم على ضبط السياحة عن طريق ادماج انماء هذا المرفق بانماء الزراعة والحرف اليدوية ، وأعرضت عن أملها في أن تؤدي هذه الخطة الى ازالة الاثار الاجتماعية والاقتصادية الجانبية غير المؤاتية وتأمين الراحة المتبادلة للمقيمين والزوار على السواء . وقد أصبح الاقليم العضو العاشر في مركز البحر الكاريبي لبحاث السياحة الذي يقع مقره في برهانوس .

الزراعة والماشية وصيد الاسماك

(أ) الزراعة

٤٨ - يمكن ادراك المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في مونتسيرات ادراكا أفضل باستعراض تطوره خلال العقود المنصرمين . وفيما يلي مقتطف من خطة التنمية الزراعية التي أعدتها الحكومة للفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ :

" كانت مونتسيرات فيما مضى تستمد معظم إيراداتها من الصادرات الزراعية . ولكن تغير الموقف تغيرا حاسما خلال العقود المنصرمين الممتدين بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧٢ . فقد أصيب القطاع الزراعي خلال هذه الفترة بضرية قاصمة بسبب اضطراب معدلات التبادل التجاري في العالم . مما أدى الى انهيار نظام المزارع ، والى هجرة جماعية قام بها شبان المجتمع الزراعي وأنشط أفراده . وبظهور تجارة الفنادق وتشييد المنازل للمتقاعدين في وقت لاحق لم تستطع الزراعة تقديم المعدل ذاته من الاجور ولا المعدل ذاته من إيرادات رأس المال التي كان يقدمها هذان القطاعان من الاقتصاد .

" وقد أدت هذه الظروف مجتمعة الى تدهور القطاع الزراعي تدهورا كبيرا انخفضت خلاله مساحة الاراضي المستغلة في الزراعة من ١٧ ٤٢٠ فدانا في عام ١٩٥٧ الى ٨٦٠ ٥ فدانا في عام ١٩٧٢ . ولم يكد يجرى أى استثمار انتاجي في هذه الفترة ولم يعمل في هذا القطاع سوى عدد ضئيل جدا من المزارعين . وفي عام ١٩٧٢ تبين من التعداد الزراعي أن مجموع عدد المزارعين قد انخفض بنسبة ٦٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٥٤ . وكانت نسبة المزارعين الذين هم دون سن الاربعين ١٨ في المائة فقط . وكانت نسبة النساء من هؤلاء ٤٢ في المائة . وقد تجاوز معظمهم الستين . وكان الطلب على الاراضي من الانخفاض بحيث لم تتغير اجور الاراضي الزراعية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧٢ بالرغم من ارتفاع الاسعار الاخرى بنسبة ١٨٨ في المائة خلال الفترة ذاتها .

" وتبين من الاحصاءات الزراعية أن الصادرات الزراعية قد انخفضت بنسبة ٦٦ في المائة منذ عام ١٩٥٧ . وخلال النصف الاول من الستينات أظهرت قيمة مجموع الصادرات فائضا بمبلغ ٢٢٥ . . . دولار كاريبي شرقي ، وقد ساهمت الزراعة بحوالي ٩٠ في المائة من هذا الفائض . وفي عام ١٩٧٣ ، بلغت قيمة مجموع الصادرات المحلية ١٣٠ . . . دولار كاريبي شرقي لم يعز منها سوى ٩٠ . . . دولار كاريبي شرقي ، أو ٧٥ في المائة ، الى الزراعة . وبلغ ميزان التجارة المنظورة لعام ١٩٧٣ ، ١١٥ مليون دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي . وقد ارتفعت قيمة الواردات من المواد الغذائية ارتفاعا سريعا نتيجة لهذا التدهور ومثلت الواردات من السلع الزراعية في عام ١٩٧٣ ثلث مجموع الواردات . "

٤٩ - وتهدف خطة التنمية الزراعية الى انعاش الانتاج الزراعي وزيادته . وتركز الخطة على انماء الاراضي والاصلاح الزراعي ، وانتاج الخضار والفواكه ، وتربية الماشية ، وزراعة الاشجار ، وتشجيع الصناعات الزراعية . وفيما يلي الاسباب المدرجة في الخطة لتبرير اعطاء الاولوية للتنمية الزراعية :

(أ) ان التنمية الزراعية ضرورية لتخفيض مقدار واردات الاقليم الحالية التي تمثل ٦٣ في المائة (من حيث القيمة) من احتياجاتها الغذائية ؛

(ب) ان الزراعة هي القطاع الوحيد الذي يستطيع أن يوفر العمالة لجميع فئات السكان بصرف النظر عن السن والجنس ومستوى التعليم ؛

(ج) تمتاز الزراعة عن سائر قطاعات الاقتصاد الاخرى مثل الصناعة وقطاع الخدمات ، بما في ذلك السياحة (بكونها تحظى بقسط أكبر من مراقبة السلطات المحلية وذلك بسبب توفر مدخلاتها من اليد العاملة والاراضي والتقنيات محليا على حين أن القطاعات الاخرى تتأثر الى حد بعيد بالاعتبارات الخارجية ؛

(د) توفر الزراعة الترابط بين مختلف القطاعات وذلك بتوفير المدخلات الحيوية لقطاعي الصناعة والخدمات وكذلك المواد الخام لانماء الصناعات الزراعية .

٥٠ - أما الاهداف الطويلة الأمد للخطة فهي :

(أ) تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج بعض المنتجات خلال الفترة ؛

(ب) تأمين وفاء قيمة الصادرات الزراعية خلال الخمس عشرة سنة القادمة بتمويل ٥٠ في المائة على الأقل من المنتجات الزراعية المستوردة .

٥١ - ومن الواضح أن انتاج الاغذية من أجل السوق المحلية لا يقل أهمية عن حصيلة القطع الاجنبي الآتية من تصدير المنتجات الالوية الرخيصة لانه يسمح بالاستغناء عن الواردات المرتفعة الاسعار . وبناء على الاحصاءات المتعلقة بالواردات تم تحديد عدد من المنتجات التي يمكن انتاجها محليا بكميات كبيرة . وتشمل هذه المنتجات البصل ، والهطاطا الايرلندية ، والبقول السوداني ، والبازلاء ، والفاصوليا ، وأنواع مختلفة من منتجات التربة ، والموز بأنواعه ، والفواكه ، ودقيق الذرة ، بالاضافة الى الضأن ، والخنزير ، والسماك ، والألبان . وتلاحظ الخطة ان جزءا اساسيا من البرنامج مكرس لتثقيف الجمهور بقصد تشجيعه على استهلاك المزيد من المواد الغذائية التي تنتج محليا وادخال تغيير جذري في النهاية على العادات الاستهلاكية في الاقليم .

٥٢ - ولا تزال الزراعة العامل الرئيسي في الاقتصاد من حيث مساهمتها في الانتاج المحلي الاجمالي للاقليم (٣٥ - ٤٠ في المائة في عام ١٩٧٤) ، وحسب التقديرات (والعمالة . وتتألف المنتجات الزراعية الرئيسية في الاقليم من القطن ، والموز ، والمانجا ، وأنواع مختلفة من الخضار . وتشكل الصادرات الزراعية الجزء الرئيسي من مجموع الصادرات وهي تتألف أساسا من الفلفل ، والقطن ، والنسالة ، والتمر الهندي ، والبندوره ، والليمون الحامض (الاليم) (أنظر الجدول ٢ أدناه) .

٥٣ - ومن الأهمية الأساسية بمكان تجميع الأراضي في مزارع مجزية اقتصاديا . ويتبين من الاحصاء الزراعي الذي جرى عام ١٩٧٢ انه يوجد ٢٧٤ ١ مزارعا يملكون أو يستثمرون ما مجموعه ٨٦٠ ٥ فداناً من الأراضي الزراعية . ويقوم ما يزيد عن نصف هؤلاء باستثمار مزارع تقل مساحتها عن فدان واحد . ومن ناحية أخرى فان ٦٠ في المائة من مجموع الأراضي الزراعية هي في أيدي أقل من ١ في المائة من المزارعين .

٥٤ - وفي عام ١٩٧٣ واصلت الحكومة تشجيع التنمية الزراعية ، وخاصة عن طريق تنفيذ مختلف المشاريع الرامية الى زيادة عدد العاملين في الزراعة وتزويد المزارعين الحاليين بمزارع أيسر استثماراً وأكثر تجمعاً واقتصاداً . وقد وضعت سبعة مزارع تملكها الدولة تحت تصرف المزارعين الراغبين في استثمارها . وفيما يلي التطورات التي أُبلِغ عن حصولها في عام ١٩٧٣ .

٥٥ - لقد تم تقديم مبلغ ٣٥٣ ١٨٠ دولاراً من دولارات البحر الكاريبي الشرقي لانماء المقومات الهيكلية لمشروع مزارع أوتواي الذي ازداد عدد مزارعه من ١١٢ الى ١١٦ . وتلقت مزارع أوتواي الجديدة (أميرشام) مبلغ ٦٥٠ ٢١٩ دولاراً من دولارات البحر الكاريبي الشرقي لانشاء شبكة لتوصيل المياه من أجل الري وسقاية الماشية . وأقر اعتماد مبلغ ٣٠٠ ١ دولاراً من دولارات البحر الكاريبي الشرقي لاعادة تصميم مشروع مزرعة ترانكس لاستيعاب المزارعين المهتمين بانتاج لحم البقر . وقد أعدت الخطط لانماء مزرعة هيرميتان عقب رسم خريطة للأراضي في المنطقة . وفي شباط/فبراير ١٩٧٥ ابتاعت الحكومة مزرعة ليز ، التي تبلغ مساحتها ٣٠٠ فدان ، من الكنيسة الكاثوليكية الدومينيكية بمبلغ ١٠٠٠٠ دولاراً كاريبي شرقياً . وسيستخدم ثلاثون فداناً من المزرعة لاسكان الباقين بقدر زرع على المزارعين .

٥٦ - وتم في عام ١٩٧٢ انشاء شركة التمويل والتسويق الانمائية ، التي يجري تمويلها عن طريق المساعدة المقدمة من المصرف الانمائي للبحر الكاريبي وحكومة المملكة المتحدة ، لتزويد المزارعين بالقروض اللازمة لتحسين المزارع وبأشكال أخرى من التسليف . وتقوم هذه الشركة أيضاً بتسويق معظم صادرات الاقليم الزراعية على أساس سياسة تقوم على عرض اسعار دنيا مضمونة .

٥٧ - وفي عام ١٩٧٣ أقرت الشركة المذكورة ٣٥ قرضاً قصيرة الأجل بلغت قيمتها ١٩٠٩٩ دولاراً من دولارات البحر الكاريبي الشرقي وذلك في الدرجة الاولى لتزويد المزارعين برأس المال الاستثماري اللازم ، وخمسة قروض طويلة الاجل بلغت في مجموعها ٦٤٦ ٤٩ دولاراً من دولارات البحر الكاريبي الشرقي لانماء زراعة الاشجار والمنتجات الغذائية وتعزيز زراعة الليمون الحامض (اللايم) من جديد . وفي عام ١٩٧٣ بلغت قيمة المنتجات الزراعية المصدرة عن طريق الشركة المذكورة ٣٢٠٧٢ ٣٢ دولاراً من دولارات البحر الكاريبي الشرقي (مقابل ١٨٤ ٧٩ دولاراً من دولارات البحر الكاريبي الشرقي في عام ١٩٧٢) .

٥٨ - وقد حذر مدير الزراعة المزارعين من أن اقتران انخفاض كمية المحاصيل بارتفاع الأسعار أمر من شأنه أن يحول دون وصول منتجات الجزيرة الزراعية الى أسواق بلدان المجتمع الكاريبي والبلدان

الأخرى . وقال ان شركة التمويل والتسويق الانمائية تدفع . ٤ سنتا ثمن رطل الأناناس بينما ان بورتريكو تصدر الاناناس ب ٢٢ سنتا للرطل الواحد . وعزى انخفاض محاصيل الجزر والبطاطا الايرلندية والهندورة الى تلكؤ المزارعين في شراء الاسمدة اللازمة بالاسعار الحالية المرتفعة . وحذر ممثل الشركة المذكورة ، بعد حضور الاجتماع التاسع لهروتوكول التسويق الزراعي التابع لمجتمع البحر الكاريبي المعقود في غرينادا في ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، من أن الاقليم قد يواجه صعوبة في تصريف فائضه من الهندوره لعام ١٩٧٥ في أسواق بلدان المجتمع الكاريبي . وقد قدر أن الفائض سيبلغ حوالي ٤٠٠٠ رطل شهريا خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير الى ايار/مايو . وقال ان كثيرا من الاقليم الممثلة في الاجتماع قد أعلنت أنه سيكون لديها أيضا فائض من الهندوره .

٥٩ - انخفاض انتاج القطن ذي التيلة الحريرية الطويلة (سي آيلند) الذي كان في يوم من الايام عماد الاقتصاد ، عبر السنين من ٨٨٤ ٤٨٥ رطلا تهلج قيمتها ٧٥٢ ٦٢٢ دولارا من دولارات البحر الكاريبي الشرقي في عام ١٩٥٢ الى ٢٨٠٠ رطل تهلج قيمتها ٦٨٠٠ دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي في عام ١٩٧٣ . بيد أن نوعية القطن لا تزال من أجود انواع القطن في المنطقة . وجاء في تقرير صادر عن لجنة الهند الغربية ، التي يقع مقرها في لندن ، في ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ أن القطن الذي انتج في الاقليم في عام ١٩٧٣ كان ذا نوعية أجود من نوعية أى قطن آخر انتج في بلدان اقليم البحر الكاريبي التابعة للكمونولث . وقيل ان محصول القطن البالغ ٨٠٠٠ رطل والناجم من أرض تقل مساحتها عن ٢٥ فداناً كان في عام ١٩٧٤ من أقل المحاصيل حجما في تاريخ الاقليم . وخلال عام ١٩٧٤ واصلت الحكومة دعمها لانعاش زراعة القطن وذلك ، في جملة أمور ، بتقديم الاسمدة وكيمائيات الرش مجانا وبضمان حد أدنى لسعر رطل القطن الخام قدره ٨٠ سنتا . وقد تم حتى ايلول/سبتمبر زراعة ما يزيد عن ١٠٠ فدان من القطن . وقال مدير الزراعة ان المساعدة الحكومية المقدمة لزراعي القطن قد تؤدي الى ازدهار كبير في هذه الزراعة ، وأضاف ان خدمات الارشاد الزراعي مصممة على أن تبرهن أنه يمكن بممارسة المراقبة اللازمة زيادة محاصيل القطن بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا . وبناء على خطة التنمية الزراعية فليس في الاقليم سوى ٥٠٠ فدان تصلح لانتاج القطن دون التعرض لخطر تآكل التربة . وانا ما روعي أنه ينبغي اراحة الارض مدة سنة كل ثلاث سنوات فان المجموع الاقصى لمساحة الارض القابلة للاستخدام سنويا يبلغ ٣٥ فداناً ، وهي مساحة لا تكفي لتبرير استخدام الآلات في الحصاد . وهناك أسواق مضمونة للمحاصيل ، وتكمن الامكانيات المقبلة في الغزل المحلي والنسيج اليدوي وفي انشاء صناعة اقليمية للمنسوجات القطنية .

(ب) الماشية

٦٠ - بقي الانتاج المحلي من اللحوم ثابتا منذ عام ١٩٤٦ كما يتبين ذلك من الارقام التالية التي لا تشمل عددا كبيرا من الأغنام والماعز السارحة في الارياف والتي ليس لها صاحب .

١٩٧٢	١٩٥٧	١٩٤٦	
٢ ٢٥٠	٢ ١٥٠	٢ ٠٢٠	الخنازير
٥ ٨٣٢	٧ ٩٦٠	٥ ١٨٠	الذئب والماعز
١ ٨٦١	٢ ٨٢٣	٢ ١٤٠	البقر
١٦ ٧٩٦	١٧ ٧١٠	١٣ ٧٩٠	الدجاج

٦١ - ورغم أنه لا يتوقع حصول أى زيادة كبيرة في مجموع عدد الماشية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ فقد واصلت الحكومة التشديد على تحسين نوعية الحيوانات التي تربي للذبح والحليب وذلك بتحسين المراعي وادخال تقنيات أفضل للإدارة . وهي تشجع تحضير الحليب وتوزيعه ولكنها تترك أمر تولي ذلك على وجه التحديد للمؤسسات الخاصة . وقد نظرت الحكومة في استخدام قصب السكر كعلف للماشية على طريقة "كومفيث" ، وكان من المقرر أن تقدم الوكالة الانمائية الدولية الكندية آلة "كومفيث" في عام ١٩٧٥ لأغراض التجربة .

٦٢ - ورغم تمتع الاقليم بالاكتفاء الذاتي بالنسبة للحم البقر فان الحكومة قلقة بسبب اضطرارها لاستيراد ١٥ طنا سنويا من اللحوم ذات النوعية الجيدة للفنادق ، والتي لا يمكن توفيرها من الماشية المحلية التي يجرى اعدادها وذبحها بصورة رديئة . ومن التدابير المتخذة لتحسين هذه الحالة فتح مسلخ جديد في عام ١٩٧٥ ، وانشاء ملاحم مزودة بغرف تبريد ، وتنظيم دورات تدريبية في تظليل اللحوم .

٦٣ - وتتوقف زيادة انتاج الخنازير والدواجن على توفر العلف الرخيص . وقد تعاونت الحكومة الاقليمية ، ولا تزال ، مع بعض الاشخاص ، وجامعة جزر الهند الغربية ، والمؤسسات الاخرى بفيحة انتاج مواد محلية فعالة للاستعاضة عن العلف المستورد . وستعمد خدمات الارشاد الزراعي التي تشجيع اكل لحوم الارانب ، المتوفرة بالفعل في مونتسيرات ، كمصدر للبروتين الحيواني .

(ج) صيد الأسماك

٦٤ - اقتصر صيد الاسماك حتى الآن على مناطق الصيد الساحلية ولكن يعتقد أن هذه المناطق سوف تستنفد في المستقبل القريب بسبب الافراط في استغلالها . وقد شجعت الحكومة صيد السمك في اعماق البحر ، وفي عام ١٩٧٣ قدمت شركة التمويل والتسويق لأغراض الانماء تسعة قروض قصيرة الاجل لشراء معدات صيد السمك وأربعة قروض طويلة الاجل (يبلغ مجموعها ٣٩١ ٢٩ دولارا من دولارات البحر الكاريبي الشرقي) لشراء المحركات البحرية وتركيبها . وفي عام ١٩٧٢ بلغ مجموع حجم الصيد ٣٦٧ ١٤٠ رطلا ، مقابل ٩٣ ٥٧٧ رطلا في عام ١٩٧١ و ٩١ ٤٠٠ رطل في ١٩٧٠ . وبلغت المساعدة المقدمة الى هذه الصناعة من برنامج الامم المتحدة الانمائي للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ مبلغ ٣٥٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . ووصل احد مستشاري البرنامج المذكور في شؤون مصائد الاسماك الى الاقليم في شباط/فبراير ١٩٧٥ لتزويد صيادي السمك المحليين بالتدريب اللازم في ميادين الملاحة ، والهندسة البحرية ، وتقنيات صيد السمك في أعماق البحار .

التصنيع

(أ) لمحة عامة

٦٥ - يتألف قطاع الصناعة التحويلية في اقتصاد البلاد من حوالي عشر منشآت صغيرة يوجه انتاجها في الدرجة الاولى للسوق المحلية . وتعتبر شركة مونستير اند ستريز ، وهي مؤسسة لتجدييد الاطارات ، أكبر شركة مصدرة في الاقليم ، وقد تولت حتى عام ١٩٧٣ حوالي ١٠٠ في المائة من مجموع الصادرات الصناعية التي بلغت قيمتها ٠٧٥ . ١٤ دولار كاريبي شرقي . وتتضمن معاهدة شاغواراماس ، التي انشئ بموجبهها مجتمع البحر الكاريبي (أنظر الفقرة ٣٣ أعلاه) ، أحكاما تتعلق بمونستيرات والبلدان الاقل نموا ، ترمي الى منحها مساعدات مالية وتقنية من المصرف الانمائي للبحر الكاريبي والشركة الاستثمارية للبحر الكاريبي لتشجيع الانماء الصناعي فيها .

٦٦ - ويتبين من المعلومات المقدمة من الحكومة انه انشئت شركتان جديدتان بدأتا عملياتهما في أواخر عام ١٩٧٤ هما : شركة مونستيرات بلاستكس التي تصنع اكياس التسوق البلاستيك ؛ وشركة مونستيراتيك ، المختصة بطبع الاقشة باليد . ولم يبلغ عن اقبال اي مصنع أو التوسع في اي مصنع خلال السنة ، ومن المفترض ان يكون اي نمو أو تقلص يطرأ على هذا القطاع مرتبطا بالطلب . وقد قدر مجموع عدد العاملين في الصناعة ب ٢٣٣ عاملا .

٦٧ - وقد استكملت مؤخرا الدراسات الاساسية الخاصة بامكانية انشاء مصنع للشمع ، ويتبين من هذه الدراسات ان المشروع قابل للاستمرار ومربح في آن واحد . واقترح أن تتوزع ملكية هذا المصنع بين الحكومة (٦٠ في المائة) والشركة الاستثمارية الكاريبية (٤٠ في المائة) ، وقد تمت الطلبات الى حكومة المملكة المتحدة والشركة الاستثمارية الكاريبية والمصرف الانمائي للبحر الكاريبي للحصول على التمويل اللازم . وتجرى حاليا دراسة امكانية انشاء مصنع للمسكوكيت والمعكرونة ، وقد ابدت احدى الشركات في جامايكا اهتمامها بالمساعدة في المشروع . وسيجرى النظر في المفاوضات المتعلقة بالتمويل والملكية بعد انجاز الدراسة .

٦٨ - وأقر المصرف الانمائي للبحر الكاريبي مؤخرا توفير الاموال اللازمة لانشاء ثلاثة مصانع في المنطقة الصناعية الحكومية . وقد تمت احدى الشركات المحلية لصنع الاثاث واحدى شركات تحضير الأغذية الواقعة في جامايكا التزامات بشأن انشاء اثنين من هذه المصانع الثلاث . ومن المتوقع أن تبدأ أعمال البناء قبل حزيران/يونيه ١٩٧٥ .

(ب) الصناعات الزراعية

٦٩ - نظرا لانعدام المواد الخام المحلية اللازمة للتصنيع ، فان الصناعات الزراعية هي التي تتمتع بأعظم الامكانيات لاستخدام الموارد المحلية واثاحة فرص العمل في المرحلتين الاولى والثانية من الانتاج على السواء . ولذلك فقد قام فريق من الخبراء تحت رعاية برنامج المساعدة التقنية لهلدان البحر الكاريبي التابعة للكمونولث ، بمساعدة الحكومة في عام ١٩٧٤ في استقصاء امكانية انشاء صناعات

زراعية. وقد تمت السوق المشتركة للبحر الكاريبي الشرقي مزيدا من المساعدة الى رجال الاعمال المعملين من أجل اعداد الدراسات الصناعية اللازمة ، وتقديم الطلبات للحصول على قروض أو معلومات عن المعدات والمواد الخام أو شرائها . وقد حددت الحكومة الصناعات الزراعية التالية : (أ) زيت الليمون الحامض (اللايم) والمواد الاخرى المصنوعة من اللايم ؛ (ب) ومنتجات مشتقات الافوكادو ؛ (ج) وتحضير المربيات والهلام والمعلبات والمخلل (الطرشي) والنقانق على نطاق صغير .

٧٠ - وبموجب خطة التنمية الزراعية أعطت الحكومة أولوية عليا لهذا القطاع الفرعي واضطلعت بما يلي : (أ) انشاء مختبر للتحضير ومصنع نموذجي في عام ١٩٧٥ ؛ (ب) وتشجيع الاستثمار الاجنبي في الصناعات الزراعية ، والمفاوضات جارية في هذا الصدد مع شركتين كبيرتين من شركات البحر الكاريبي (ج) والتعاقد مع خبير في التخطيط الصناعي لمساعدة القطاعين العام والخاص في هذا الحقل ؛ (د) واعادة تنظيم شركة التمويل والتسويق لأغراض الانماء لكي تعمل ، جزئيا ، باعتبارها شركة الانماء الصناعي على المساعدة في تشجيع الصناعات الزراعية .

ج) القيود التي تعترض الانماء الصناعي

٧١ - ادرجت الحكومة الاقليمية ، في وثيقة اعدتها لبعثة الامم المتحدة الزائرة القيود التالية التي تعترض سبيل الانماء الصناعي :

(أ) انعدام الادارة والافتقار الى روح المبادرة والمغامرة ؛

(ب) ضيق نطاق السوق المحلية ؛

(ج) نواقص المقومات الهيكلية من حيث المواصلات الجوية ، وخدمات النقل البحري ، والمرافق الاساسية الأخرى ؛

(د) عدم توفر المواد الخام ووسائل التعبئة والتعليب محليا .

٧٢ - ورغم أن القيود الآنفذ الذكر هائلة ، فهي ليست ، في نظر الحكومة ، من الامور التي لا يمكن التغلب عليها . ولاحظت الوثيقة انه لا بد في الوقت الحاضر من الاعتماد على أرباب السهارات الادارية من الخارج . وذكرت أن تعيين موظف مختص بشؤون تعزيز الصناعات يعمل في امريكا الشمالية (أنظر الفقرة ٧٧ أدناه) لاجتذاب الاستثمار الاجنبي وعملية النهوض بالمقومات الهيكلية التي تجرى حاليا ، هما أمران من شأنهما أن يحسنا حالة الاستثمار . وجاء في الوثيقة أيضا انه ، بالنظر الى ندرة المواد الخام ، فستعمل الحكومة على تشجيع الصناعات الزراعية جنبا الى جنب مع تحديد واختيار سلسلة من الصناعات الاخرى التي تستطيع العمل ضمن القيود الانفة الذكر .

د) الحرف اليدوية

٧٣ - تلقى الاقليم من عدة مصادر خلال عام ١٩٧٤ مساعدات تقنية متعددة من اجل تشجيع الانماء الصناعي . وفي أوائل السنة قام خبير في الحرف الجلدية ، وهو الخبير المفود من منظمة العمل

الدولية ، بزيارة للاقليم ، ونتيجة لدراسة اعدتها عن امكانيات انشاء صناعة للسلع الجلدية بدأ فنيي اوائل عام ١٩٧٥ بتدريب الاشخاص المحليين على اعمال الحرف الجلدية . ويقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي بمساعدة الاقليم في انشاء مذبغة للجلود ، تستخدم المواد المحلية وتؤول ملكيتها فنيي النهاية لابناء الاقليم . وقد وصل خزافان من كندا لاجراء التجارب على الصلصال المحلي ولتدريب الاهالي على صناعته . وتجرى الآن استقصاءات اخرى لتحديد امكانية انشاء صناعة خزف صغيرة .

التعاون الانمائي

٧٤ - توجد في الاقليم لجنة للتنسيق الانمائي تجتمع شهريا ، وهي مكونة من رئيس الوزراء وغيره من الوزراء ، وكبار الموظفين الرسميين والخبراء .

المؤسسات المالية والانمائية

٧٥ - بقي الاقليم عضوا في ادارة شؤون عملة البحر الكاريبي الشرقي التي تتولى اصدار وادارة عملة مشتركة لحكومات الاقليم والبلدان الاعضاء (ب) . وتقوم وزارة المالية عن طريق امين المالية بمراقبة القطع الاجنبي .

٧٦ - وفي عام ١٩٧٥ كانت توجد خمس مؤسسات مالية تعمل في الاقليم : ثلاثة مصارف دولية ، هي باركليز بنك ، انترناشيونال ليمند ، ورويال بنك اوف كندا ، وتشيس منها تن بنك من الولايات المتحدة) ومصرف الادخار الحكومي ؛ وشركة مونتسيرات للبناء ، التابعة لشركة الكمنولث الانمائية .

٧٧ - وقد انشئت شركة التمويل والتسويق لأغراض الانماء في بادئ الامر لتمويل الانماء الزراعي ولكن اتسعت وظائفها بعد ذلك لتشمل وظائف شركة الانماء الانمائي (أنظر الفقرات ٥٦ و ٧٠ و ٧٢ أعلاه) . وقد تم في عام ١٩٧٤ تعيين ممثل عن هذه الشركة لتشجيع وتعزيز صناعة الاقليم في منطقة امريكا الشمالية . ويتلقى الاقليم مساعدة مالية وتقنية من المصرف الانمائي للبحر الكاريبي ، ومن الشركة الاستثمارية للبحر الكاريبي ، وشركة الكمنولث الانمائية وبعض المصادر الخارجية الاخرى .

المواصلات وغيرها من المرافق الاساسية

٧٨ - توجد في الاقليم طرق يزيد طولها عن ١٥٠ ميلا ، صالحة في معظمها لجميع الأغراض . وقد استمر برنامج بناء الطرق وصيانتها خلال عام ١٩٧٤ .

(ب) لقد وقعت حكومات انتيفوا ، وبربادوس ، ودومينيكا ، وسانت فنسنت ، وسان كيتس - نيفس - انفيللا ، وسانت لوسيا ، ومونتسيرات على الاتفاق الخاص بعملة البحر الكاريبي الشرقي في عام ١٩٦٥ . وانضمت غرينادا الى الاتفاق المذكور في عام ١٩٦٨ وانسحبت بربادوس في عام ١٩٧٣ .

٧٩ - وسيجرى خلال عام ١٩٧٥ توسيع مبنى الاستقبال والمباني الاخرى في مطار بلاك برن بفضل اعتماد مبلغ ٢٠٠ دولار كاريبي شرقي خصص لهذه الاعمال من الاعتمادات الانمائية لعام ١٩٧٥ . وتشمل الخطط الحالية انشاء صالة للمسافرين من الدرجة الاولى ، ورسيف مغطي ، وساحة لسيارات التاكسي . وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ قال ناطق باسم الحكومة ان لا بد ، قبل النظر من جديد في أمر توسيع المدرج البالغ طوله ٣٤٠٠ قدم ، من انتظار نتيجة المفاوضات الجارية بشأن مستقبل شركة النقل الجوي لجزر ليوارد ، وهي شركة الخطوط الجوية الرئيسية التي تعمل في الاقليم .

٨٠ - ومدينة بليموث هي المرفأ الوحيد لسفن الشحن والركاب التي تقصد البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية واوربا . ويجرى حاليا انشاء مرسى عميق المياه بقرض من المصرف الانمائي الكاريبي والشعبية الانمائية البريطانية . وفي عام ١٩٧٤ أقر المصرف الانمائي الكاريبي قرضا قدره ٤٩٠ ٥٧٤ دولارا من دولارات البحر الكاريبي الشرقي لاستصلاح الاراضي في اطار مشروع انماء المرفأ وقد رصدت الحكومة مبلغ ٢٥٧ دولار كاريبي شرقي من صندوق الانماء العام ١٩٧٢ للدولارات الاستشارية والانشاء . وفي ايار / مايو ١٩٧٤ ازدادت الرسوم المرفئية لأول مرة منذ عشر سنوات .

٨١ - وتواصل شركة كيبل اند وايرليس (جزر الهند الغربية) ، ليمتد ، الاشراف على شبكة الهاتف في الاقليم وتشغيلها . وفي عام ١٩٧٣ جرى تركيب ١٠٠٢ جهاز هاتف في الاقليم ، ٨٨٣ جهازا في عام ١٩٧٢) . وفي ايلول / سبتمبر ١٩٧٤ عمدت الحكومة الى زيادة أجور الهاتف . وقال ناطق باسم الشركة انها لم تكن اية ارباح خلال السنوات السبع المنصرمة .

٨٢ - وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ عمدت شركة كهرباء مونتسيرات (مونتسيرات الكترسييتي سيرفيسيز ، ليمتد) التي تشترك في ملكيتها الحكومة وشركة الكنولث الانمائية ، الى زيادة اسعار الكهرباء بنسبة تتراوح بين ٤٧ في المائة و ٣٢ في المائة . وقد عزيت الزيادة الى اتفاق اسعار الوقود والمعدات واجور العمل والى انخفاض استهلاك الكهرباء في الاقليم .

٨٣ - ولم تكتشف في الاقليم اية رواسب معدنية تذكر وان كان يجري استخراج الحجارة والرمال لتلبية الحاجات المحلية ؛ وهناك أيضا بعض كميات من الكبريت .

٨٤ - وفي عام ١٩٧٣ ثبت وجود امكانيات للحصول على الطاقة الحرارية الارضية في الاقليم وذلك على أثر استقصاءات قام بها أحد خبراء الامم المتحدة المختصين بالطاقة الحرارية الارضية . وفي عام ١٩٧٥ تم رصد مبلغ ٧٥٠ دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي لاستكشاف الطاقة الحرارية الارضية . وقد أكدت انتيغوا ، الاقليم المجاور ، انها ترغب في انماء الطاقة الحرارية الارضية في مونتسيرات .

٨٥ - وواصلت مصلحة المياه ، المنشأة في عام ١٩٧٢ ، تزويد الاقليم بالمياه . وقد قدر مجموع نفقات هذه المصلحة في عام ١٩٧٤ ب ٢٨٣ دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي ، ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ١١٧ ٤١٥ دولارا من دولارات البحر الكاريبي الشرقي على تقديرات عام ١٩٧٣ . وبانشاء الآبار والمضخات ومضخات التعزيز ونتيجة للجفاف الشديد الذي حدث في أوائل

عام ١٩٧٤ ، أصبحت تكاليف الكهرباء بابا رئيسا من ابواب نفقات المصلحة . وازدادت كذلك تكاليف المواد والعمل . وقد طلبت مصلحة المياه الى الحكومة رفع اسعار المياه بفرض ضريبة اضافية مماثلة للضريبة التي فرضت على مستهلكي الكهرباء خلال ازمة الطاقة . وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ رفعت القيود التي كانت قد فرضت على استخدام المياه في وقت سابق من السنة . وقال مدير مصلحة المياه عندئذ انه قد طرأ تحسن مؤكد على حالة امدادات المياه وان الآبار الثلاثة الجديدة التي يجري انشاؤها ستخفف من حدة هذه الحالة في المستقبل القريب . بيد ان احتمالات وفاء امدادات المياه الاجمالية بجميع الاحتياجات في المستقبل ، ليست جيدة جدا .

المالية العامة

٨٦ - بلغ مجموع النفقات المتكررة المقدرة في مشروع الميزانية التي اقرها المجلس التشريعي لعام ١٩٧٥ ، ٨١ مليون دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي (مقابل ٦٨٨ ملايين دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي في عام ١٩٧٤) وقدر مجموع الإيرادات المحلية بمبلغ ٨٠٥ ملايين دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي (مقابل ٤٠٥ ملايين دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي في عام ١٩٧٤) تضاف اليها اعانة مالية من حكومة المملكة المتحدة بمقدار حوالي مليوني دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي (مقابل ١٣٣ مليون دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي في عام ١٩٧٤) مما اسفر عن عجز بمبلغ ٣٧٨ .٠٠٠ دولار كاريبي شرقي . وتتألف ابواب النفقات الرئيسية من الخدمات الاجتماعية ، ٣٢٢ ملايين دولار كاريبي شرقي ؛ والمواصلات والاشغال ، ١٣٣ مليون دولار كاريبي شرقي ؛ ووزارة المالية ، ٧٧٦ ٧٣٢ دولار كاريبي شرقي ؛ وخدمات الصندوق الموحد ، ٦٦٧ ٧٥٩ دولار كاريبي شرقي . وبلغت تقديرات نفقات صندوق الانماء لعام ١٩٧٥ ، ويضم هذا الصندوق جميع الإيرادات الرأسمالية المؤلفة في الدرجة الاولى من الاعانات المقدمة من المملكة المتحدة (٣٦٦ ملايين دولار كاريبي شرقي) والقروض المقدمة من المصرف الانمائي للبحر الكاريبي ومن بعض المصادر الاخرى ، والبالغة ٦٠٥ ملايين دولار كاريبي شرقي للانفاق على مايلي : ثلاثة ملايين دولار كاريبي شرقي لتنمية المقومات الهيكلية ؛ ١٢٢ مليون دولار كاريبي شرقي للموارد الطبيعية ؛ ٢ مليون دولار كاريبي شرقي للخدمات الاجتماعية ؛ و ١٠٠ ٢٩٥ دولار كاريبي شرقي للنفقات المتفرقة (انظر ايضا الجداول ٥-٩ ادناه) .

٨٧ - وقال رئيس الوزراء ، لدى عرضه تقديرات ميزانية عام ١٩٧٥ ، انه يأمل في تحقيق الاهداف التالية خلال السنة المالية :

(أ) المحافظة على مستوى الخدمات العامة وتحسينه ؛

(ب) تخفيض معدل البطالة بخلق فرص للعمل في القطاعين العام والخاص ؛

(ج) زيادة المساعدات التي تقدمها الدولة والغاء رسوم التعليم بالنسبة الى الطلاب المحليين الملتحقين بالمدارس الثانوية والتقنية ؛

(د) انشاء ادارة للانماء المجتمعي والريفي وبت روح الاعتماد على الجهد الذاتي وروح بناء الأمة في أفراد المجتمع .

٨٨ - وفي الكلمة ذاتها قدم رئيس الوزراء عددا من المقترحات لزيادة الضرائب المفروضة على أنواع متنوّعة من المواد الغذائية والمنسوجات والسلع المصنوعة (الى ٢٥ في المائة) ، والضريبة المفروضة على الشركات (الى ٤ في المائة) ، وضريبة الدخل الشخصي (الى ٣٠ في المائة) ، و لالغاء نظام الكمونلث التفضيلي للتعريفات الجمركية ، وقال ان هذا التدبير سيتناول حوالي ٤ في المائة من واردات الاقليم . وموجب نظام الضرائب الجديد استبدال الرسم المفروض على الرخص الممنوحة للتراب في الامتدادات الاراضي والبالغة ١٠٠ دولارا كاريبي في بيسم قدره ٢ في المائة من قيمة الاراضي التي تمتلك ملكية مطلقة او ، في حالة الاراضي المستأجرة ، ١٠ في المائة من الايجار السنوى . وازداد رسم خدمات المطار ، أى رسم الخروج ، من دولارين الى ثلاثة دولارات من دولارات البحر الكاريبي الشرقي بالنسبة للمقيمين المحليين والى ٤ دولارات من دولارات البحر الكاريبي الشرقي في سائر الحالات الأخرى .

٨٩ - ويقدر أن تسفر التدابير الجديدة المتعلقة بالضرائب ، بالاضافة الى الطريقة الجديدة في حساب الضرائب المفروضة في عام ١٩٧٤ ، عن إيرادات اضافية قدرها ٧٩٠ . . . دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي ، خلال عام ١٩٧٥ .

٤ - الأوضاع الاجتماعية

٩٠ - تبلغ نسبة البطالة بين أفراد اليد العاملة في الاقليم ٤٠ في المائة وتعتبر نسبة البطالة عالية أينما كانت . وقد حذر رئيس الوزراء ، في كلمته التي القاها لدى تقديمه ميزانية عام ١٩٧٥ ، من أن اقتران حالة البطالة الحرجة بالارتفاع الهائل في تكاليف المعيشة ، وهو الأمر المسؤول عن انتشار الجوع وسوء التغذية والمرضى بين الأطفال والمسنين ، يمكن أن يسبب خيبة في الآمال وشعورا عاما باليأس قد يهدد ان في النهاية رفاهية المجتمع واستقراره . وأجمل عددا من التدابير الرامية الى زيادة فرص العمالة والمساعدة العامة والتي توفير المشاريع القائمة على الاعتماد على الجهود الذاتية .

اليد العاملة

٩١ - توجد ثلاثة اتحادات عمال في الاقليم : الاتحاد العام للعمال ؛ واتحاد عمال الموانئ ، واتحاد رابطة عمال مونتسيرات . وقد استمر عدد أعضاء هذه الاتحادات بالازدياد كما استمرت الاتحادات في التماس أجور وشروط عمل أفضل لأعضائها . وان ادارة العمل هي السلسلة المسؤولة عن شؤون العمالة والعلاقات بين العمال وأرباب العمل . وقد قبلت الحكومة من حيث المبدأ قانون العمل الجديد الذي أعده في أواخر عام ١٩٧٣ أحد مستشاري منظمة العمل الدولية . وترد في الجدولين ١٠ و ١١ أدناه احصاءات تتعلق بالعمالة والأجور .

الصحة العامة

٩٢ - مازالت الخدمات الطبية والصحية والخدمات الصحة العامة تقع تحت اشراف كبير الأطباء . وتتألف الهيئة الطبية الحكومية من كبير الأطباء ، ومن طبيين محليين أحدهما جراح والآخر طبيب أسنان . ويتولى ادارة الصحة العامة كبير مفتشي الصحة ، وأربعة من مفتشي الصحة العامة ، وصيدلي ، وثلاث ممرضات . ويوجد بالإضافة الى ذلك طبيبان مختصان بالطب العام وطبيب أسنان يزاولون العمل لحسابهم الخاص . وتفيد النواة القائمة بالادارة ان الخدمات الطبية توفر لطلاب المدارس والمسنين مساندا وان مستوى الصحة في الاقليم مرضي للغاية . وتبذل الآن الجهود من اجل تنفيذ نسبة تسوس الأسنان بين الأولاد وذلك عن طريق برنامج يرمي الى استخدام الفلورايد في جميع مدارس الجزيرة .

٩٣ - ويوجد في الاقليم مستشفى عام (هو مستشفى فلندون ، وسعته ٦٠ سريرا) ، وثلاث عشرة مراكز صحية ، وتسعة مستوصفات ، وزيادة واحدة . وقد طرحت الحكومة في المناقصة انشاء مستشفى جديد (٦٧ سريرا) في عام ١٩٧٤ وقيلت ميزانها بمبلغ ٦٠ ملايين دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي تقدمت به حكومة المملدة المتعددة لانشاء المستشفى الجديد .

٩٤ - وفي أيار/مايو تلقى مستشفى فلندون جهازا كهربائيا لمعالجة التشنج قدمته اليه جمعية

الصحة العقلية وجمعية الحمل المسيحي من أجل الانسا البحر الكاريبي . وقال كبير الأطباء ، فسي الاحتفال الرسمي الذي جرى لدى تقديم الجهاز ، ان الجهاز سيتيح معالجة المرضى العقلبيين في الاقليم بدلا من ارسالهم الى أنتيغوا وبربادوس ، مما يؤدي الى وفر سنوي يقدر ب . . . ٢٥ دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي . ويتوم مستشار من منظمة الصحة العالمية لدى حكومة جامايكا ، مختص بالصحة العقلية ، مع أحد أفراد هيئته بتدريب الموظفين الطبيين في المستشفى على تشخيص الجهاز . وفي آب/اغسطس وعقب وزير الزراعة والتجارة والأراضي والاسكان جمعية رعاية المسنين أرضا تبلغ مساحتها . . . ٤٠ قدم مربع لانشاء ثلاث وحدات قائمة بذاتها ومركز لرعاية المسنين . وتقع الأرض على مضبة كورك هيل على مسافة ميل واحد تقريبا شمال بليموث ، العاصمة .

٩٥ - وقد ارتفعت نفقات الخدمات الطبية والصحية العادية ، حسب التقديرات ، من ٥٤٤ ٥٣٦ دولار من دولارات البحر الكاريبي الشرقي في عام ١٩٧٣ الى ٦٦٢ ٨٦٥ دولارا من دولارات البحر الكاريبي الشرقي في عام ١٩٧٤ .

٥ - الأوضاع التعليمية

- ٩٦ - يقوم مدير التعليم وهيئة موظفيه بمساعدة وزير التربية والصحة والرعاية في ميدان التعليم والتعليم الابتدائي والثانوي مجاني ومتاح لجميع الأولاد .
- ٩٧ - وكان عدد الطلاب المتحقين بالمدارس خلال عام ١٩٧٣ كما يلي :

عدد الطلاب	عدد المدارس	
٣٠٠١	١٦ (أ)	التعليم الابتدائي
١٧٤	١	التعليم الثانوي الاعدادي
٢٣٩	١	التعليم الثانوي
٥٥	١	التدريب التقني والمهني

(أ) جميع هذه المدارس حكومية باستثناء مدرستين خاصتين تتلقيان المعونة ومدرستين خاصتين أخريين لا تتلقيان المعونة .

٩٨ - ولا تزال مشكلة تدريب عدد كاف من المعلمين من المشاكل الرئيسية التي يعانيها الاقليم في ميدان التعليم . وفي عام ١٩٧٣ كان يوجد ٦٦ معلما في المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية الاعدادية ، منهم ٤٩ مساعدا غير مجازين مقابل ١٢٠ و ٧٠ على التوالي في عام ١٩٧٢ . وكان يعمل في المدرسة الثانوية ١٤ معلما ، بينهم ثلاثة مساعدين غير مجازين (٣١٨ في عام ١٩٧٢) . وقد توقف تدريب المعلمين في مركز كورك هيل في أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٣ ولكن استمرت أعمال التدريب أثناء الخدمة في الاقليم بمساعدة لية التربية التابعة لجامعة جزر الهند الغربية .

- ٩٩ - وتذكر الدولة القائمة بالادارة ان حكومة ترينيداد وتوباغو تواصل ، بموجب خطة للمساعدة الشائبة للبحر الكاريبي ، تزويد الاقليم بأربعة معلمين مدربين يعملون لفترة سنتين .
- ١٠٠ - وقد ارتفعت نفقات الحكومة على التعليم ، حسب التقديرات ، من ١١ مليون دولار كاريبي شرقي (بما في ذلك الاعانات الخاصة بالانما) في عام ١٩٧٣ الى ١٥ مليون دولار كاريبي شرقي في عام ١٩٧٤ . وقد احتفظ بهذا الرقم في تقديرات ميزانية عام ١٩٧٥ .

باء - الاستنتاجات والتوصيات

- ١٠١ - ان علاقات العمل والعلاقات الشخصية بين ممثلي الشعب المنتخبين وممثلي الدولة القائمة بالادارة في مونتسيرات علاقات ممتازة . وتؤن لدرء البعثة انطباع بأن ثمة تفاهما تاما بين رئيس الوزراء والحاكم ، ناجما ، بالتأكيد ، عن المناقشات الصريحة والحررة التي تجرى بينهما حول كافة مشاكل الاقليم بغية ايجاد الحلول العملية لها .
- ١٠٢ - وقد أوضح الناطقون باسم الدولة القائمة بالادارة في لندن للبعثة ان حكومة المملكة المتحدة على استعداد لمنح الاستقلال لمونتسيرات ان أعرب الشعب ، من خلال ممثليه المنتخبين ، عن رغبته في ذلك . وأكد رئيس الوزراء ذلك من جديد وأعرب عن ارتياحه لهذا الأمر . وترى البعثة أن أمر تقرير المصير السياسي لشعب مونتسيرات انما يعود الآن الى الشعب وحده .
- ١٠٣ - ويتحلى رئيس الوزراء وزملاؤه المنتخبون بذهن متفتح ازاء الهدف السياسي النهائي لمونتسيرات . ونظرا لمساحة الاقليم وموارده وعدد سكانه فانهم يدركون ان أمام الاقليم عدة امكانيات ، من بينها الاستقلال . وهم يؤثرون ان يقوم الشعب نفسه بمناقشة النواحي الايجابية والسلبية لأوجه التغيير مناقشة حررة ، وان يتم البت في قضية الاستقلال من طريق اجراء استفتاء ان اقتضى الأمر . ويبعثر النظر كذلك في هدف بديل يقوم على ارتباط الاقليم ارتباطا أوثق بالبلدان أو الاقليم المجاورة أو بالمملكة المتحدة .
- ١٠٤ - وقد أعجبت البعثة بنضج وحذر وواقعية الزعماء المحليين الذين ليس لديهم ، فيما يبدو ، أية اوهام ازاء أوجه الخيار السياسية المتوفرة ونتائجها المحتملة . وقد أوضح رئيس الوزراء انه يؤيد أى ترتيب صالح للتطبيق من شأنه تحسين مستوى معيشة الشعب . وأعلن انه لا يرغب في التخير من أجل التخير بل من أجل تحسين أحوال الشعب .
- ١٠٥ - ولا حظت البعثة شعورا خفيا بمخاوف حقيقية من أن يؤدي نيل الاستقلال ، دون توفر قسط كبير من القدرة الاقتصادية ، في الواقع الى وضع مونتسيرات في حالة جديدة تكون فيها أكثر اعتمادا على الخارج بصورة أو بأخرى . وهذه المخاوف ناشئة عن افتقار مونتسيرات الى الموارد اللازمة ، والبنية الهيكلية ، والموظفين المحليين ذوي الكفاءة والخبرة . وترى البعثة انه ينبغي بذل المزيد

من الجهود من أجل انماء المقومات الهيكلية للاقليم ، وتدريب الأمالي المحليين في جميع ميادين الادارة ، واجتذاب الموارد المالية من أجل الانماء الاقتصادي .

١٠٦- ويمارس الحاكم ، بموجب الدستور العالي ، سلطات قاصرة عليه في ميادين الشؤون الخارجية ، والدفاع ، والأمن العام ، والادارة العامة ، والقضاء . بيد انه يقوم عطيا بمشاوره رئيس الوزراء دائما حول كافة المسائل المتعلقة بالسلطات المنصبة له دون غيره . وقد أكد ذلك الوزراء الذى اعترف بانه بينما يستشار في جميع المسائل الداخلية فانه في الواقع هو الذى يمثل مونتسيرات في بعض المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية ، ولاسيما في المؤتمرات الاقليمية . وأكد كذلك أن الحاكم يتصرف دائما وفقا لمشورته . وقد كونت البعثة رأيا مفاده انه رغم تخصيص سلطات معينة للحاكم فان حكومة مونتسيرات المحلية تتصرف في الواقع وكأنها اقليم يتمتع بالحكم الذاتي .

١٠٧- بيد أن البعثة تضيف الى ذلك ان الاقليم لم ينل بعد الحكم الذاتي الداخلي الكامل وهي ترى انه يمكن كمرحلة اولى نقل الحالة الراهنة من حالة بحكم الواقع الى حالة بحكم القانون . فيمكن على سبيل المثال تقسيم السلطات المنصبة للحاكم الى مجالين يمارس في أحدهما سلطاته التقديرية فيما يتعلق بالدفاع والأمن العام ، ويتصرف في ثانيهما بناء على مشورة رئيس الوزراء فيما يتعلق بالادارة العامة ، والقضاء ، والشؤون الخارجية . وما على الحاكم الآن سوى أن ينسحب من المجلس التشريعي كي يتأهله رئيس منتخب ، كما ينص على ذلك المرسوم الذى تم اقراره مؤخرا (أنظر الفقرة ٢٧ أعلاه) . وتلقت البعثة ، أثناء زيارتها للاقليم ، التماسا يقترح فيه صاحبها أن يكون الحاكم القادم أحد أبناء مونتسيرات أو أحد أعيان منطقة البحر الكاريبي .

١٠٨- وتقتح البعثة النظر في أمر تسمية النائب العام من جديد بالنائب العام والمستشار القانوني وتسمية أمين المالية بالمستشار المالي ، وفي امكانية حضور كليهما اجتماعات المجلس التنفيذى بوصفهما مستشارين لا عضوين يتمتعان بكامل حقوق العضوية . أما السبب الداعي الى هذا الاقتراح فهو ان الحاكم هو المسؤول عن حفظ القانون والنظام ، وأن رئيس الوزراء هو المسؤول عن الشؤون المالية ؛ وبناء على ذلك فان الموظفين الأتفي الذكر انما يحملان في الواقع ، من الناحية العملية ، كمستشارين للحاكم ولرئيس الوزراء وان كانت مهام النائب العام أوسع نطاقا من مجرد اسداء المشورة للحاكم فسي ممارسة مسؤولياته فيما يتصل بحفظ القانون والنظام .

١٠٩- وترى البعثة انه يمكن اعزاز مزيد من التقدم الدستوري المفيد نحو تحقيق الحكم الذاتي الداخلي الكامل . والدولة القائمة بالادارة والحكومة الاقليمية تدركان ذلك معا ، وقد اذنتا بالفعل باتخاذ بعض الخطوات مثل توسيع عضوية المجلس التشريعي وانتخاب رئيس له (أنظر الفقرتين ٢٦ و ٢٧ أعلاه) . ولم يتناه الى مسامع البعثة أى رأى يحبذ اخراج مونتسيرات من نطاق الفصل الحادى عشر من ميثاق الامم المتحدة . بل على العكس من ذلك فقد أعرب رئيس الوزراء وغيره من المسؤولين عن ارتياحهم لما أبدته الامم المتحدة من عطف واهتمام برفاهية شعب مونتسيرات ومستقبله .

١١٠- ومونتسيرات عضو في مجتمع البحر الكاريبي والمصرف الانمائي للبحر الكاريبي . وتعترف الحكومة

بأن الفوائد المحتملة لهذه الترتيبات الاقتصادية لا تؤول بصورة آلية الى البلدان الأقل نموا فسيهي المنطقة . وتفهم البعثة ان ثمة خطوات ملموسة تتخذ داخل منطقة البحر الكاريبي ، من أجل توجيه الاهتمام على سبيل الأولوية الى حاجات البلدان الأقل نموا هناك . واعلمت البعثة بالمبالات التي تستطيع فيها مونتسيرات ، المصنفة كأحد البلدان الأقل نموا داخل مجلس البحر الكاريبي ، الاستفادة من الانماء الزراعي والانماء الصناعي على حد سواء .

١١١ - وبالإضافة الى ذلك سيجرى ، وفقا لاتفاق جورجيتاون (أنظر الفقرة ٣٢ أعلاه) ، اعتماد خطة اقليمية رابطة الأجل يوجه فيها اهتمام خاص الى الفرص المتاحة لمونتسيرات للتعبير بانمائيتها . ويوضح ميثاق المصرف الانمائي للبحر الكاريبي ، الذي بدأ عملياته الفعالة في أواسط عام ١٩٧٠ ، ان فرض المصرف هو " أن يساهم في النمو والتأور الاقتصادي المنسجمين للبلدان الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي ويشجع التعاون الاقتصادي فيما بينهما وتكاملها الاقتصادي ، مع مراعاة الخاصية والملحة لاحتياجات البلدان الأقل نموا في المنطقة " .

١١٢ - ولما كانت مونتسيرات قد اعلمت مجتمع البحر الكاريبي بوجهة نظرها ، فان البعثة تسري ان من المؤكد انه يمكن ، وفقا للمعاينة التي أنشئ بها مجتمع البحر الكاريبي وخاصة الفصل السابع من المرفق (ج) ، اتخاذ تدابير خاصة فيما يتعلق بمونتسيرات . وتعتقد البعثة بأنه ينبغي اعتبار التكامل الاقتصادي والتعاون الاقليمي احد الوسائل الرامية الى تشجيع تحقيق قدر أكبر من الانماء الاقتصادي والاجتماعي في مونتسيرات .

١١٣ - وتقدر حكومة الاقليم المساندة التي تتلادها من كثير من حكومات بلدان البحر الكاريبي في شكل خبراء ، وخبراء استشاريين ، وسواهم . وتأمل البعثة في أن تواصل بلدان البحر الكاريبي الكبيرة اياها احتياجات مونتسيرات الاهتمام القوي والايجابي اللازم .

١١٤ - وقد وجدت البعثة الحكومة الاقليمية منصرفة انصرافا كليا الى المشاكل الاقتصادية . ورغم انه لم يكن لدى البعثة الوقت الكافي ولا المعرفة التقنية اللازمة لدراسة اقتصاد مونتسيرات بتمعن ، فقد اتيح لها أن تدرك شكوك الناس حول قدرة الاقليم على الاستمرار اقتصاديا وأن تالغ على الحكومات الحكومية الرامية الى تحسين اقتصادها وتنويعه . ولا حظت البعثة ان إيرادات التصدير معسودة للغاية لا تكفي لدفع قيمة المستوردات بمستواها الحالي . ويجري تسديد المعجز عن طريق الأموال الواردة من الخارج ، وإيرادات السياحة ، والأموال المقدمة كمعونة . وتقوم حكومة المنطقة المتحدة بتمويل النفقات الرأسمالية ودعم الميزانية المتكررة . وتعرب البعثة عن أملها في أن تواصل الدولة القائمة بالادارة ، نظرا الى الاتبعات التضخمية الحالية ، زيادة الاعانة التي تقدمها الى الميزانية وكذلك زيادة معونتها الانمائية الى الاقليم .

(ج) ورد ملخصا للمرفق الثاني بالسوق المشتركة في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ،

الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ،

الذيمل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٢٥-٣٧ .

١٥) - وقد أبلغ رئيس الوزراء البعثة بما فرضته الدولة القائمة بالادارة ، وفقا لأنشطتها الخاصة ، على النفقات المالية من قيود ترمي الى تقييد صرف اعتمادات الميزانية وفقا للمطالبات المتضمنة في مجال الخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات . مما يضطر الحكومة الاقليمية ، الى اللجوء الى فرض الضرائب ، بغية جمع الإيرادات اللازمة لتمويل أية نفقات اضافية قد تقتضيها الخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات . وترى البعثة ان القيود الخارجية ، مثل فرض حد أقصى عام على النفقات ، لم تعد ضرورية ، لاسيما وأنه يوجد مستشار مالي موفد من قبل الدولة القائمة بالادارة ، وفي وضع يستطيع معه ان يسدى المشورة اللازمة في المسائل المتعلقة بالنظام المالي . وعلاوة على ذلك ، فان فرض المراقبة المالية الخارجية على الميزانية التي تقرها الهيئة التشريعية المعنية لا يتماشى مع القسط الكبير من الاستقلال الداخلي الذي تتمتع به الحكومة الاقليمية بالفعل في مجالات أخرى . وقد سررت البعثة ان تعلم ان الدولة القائمة بالادارة عاكفة على النظر في هذه المسائل . ولا بد من تيسيم فائدة الاجراءات الجديدة التي قد تتخذ نتيجة لاعادة النظر الجارية حاليا في السياسة الخاصة بمعونة الميزانية بعد تطبيق هذه الاجراءات . وتعتقد البعثة انه ينبغي أن تسيطر الحكومة الاقليمية على الميزانية سيطرة كاملة ، وانتمها تعترف في الوقت ذاته بأن من مصلحة الدولة القائمة بالادارة ان تتأكد من حسن الطريقة التي تصرف بها المساعدة التي تقدمها الى الاقليم .

١٦) - ولقد انخفض الانتاج الزراعي خلال الخمس عشرة سنة المنصرمة . وقد تصبح البطالة مشكلة اجتماعية خطيرة في المستقبل القريب لانه ينضم الى اليد العاملة سنويا ٣٠٠ من غريبي المدارس الذين لا يجد سوى حوالي ٥٥ منهم فقط عملا مهزيا في الاقليم . وقد ثبت ان النظام المالي القائم على تملك الأراضي لملاكين متنيين لا يقومون باستثمارها يقف حجرة عثرة امام جهود الحكومة الرامية الى انعاش الزراعة واستثمار الأراضي الى أقصى حد . فلا يزال مثلا ١٣٠٠٠ فدان (٥٤٥ فسي المائة) من أراضي الاقليم في ايدي . (ملاك رئيسيين وان كانت الطبيعة المحلية لجزء كبير من هذه الأراضي تجعلها غير منتجة في الواقع .

١٧) - وتبشر تربية الماشية للذبح والعليب بتباشير حسنة وخاصة بفضل زراعة واستعداد مشبة الفيل والبنفولا . وقد اصبحت البعثة للناية بالجهود المبذولة من أجل زيادة عدد قطعان البقر الحلوب . وتوجه الحكومة الاهتمام كذلك الى مشاكل التسويق والتثليج والتعليب . الخ .

١٨) - وقد شيد حوالي ٥٠٠ مقيم اجنبي منازلهم في مونتسيرات ، وتوجد في الاقليم اراض لهم هذا الصغر تستوعب ٢٥٠٠ اجنبي آخرين (أنظر الفقرتين ٣٧ و ٣٤ أعلاه) . وقد نشأت من ادخال هذا العنصر الجديد في البنية الاجتماعية للجزيرة بعض التعقيدات في بداية الأمر ، وتقوم الحكومة الآن باتخاذ التدابير اللازمة الرامية الى اقامة علاقات منسجمة بين الأجانب والسكان المحليين . ويبدو أن الأمور هادئة في الوقت الحاضر ، الا انه لا بد من مراقبة الحالة عن كثب لضمان حصول تحسن مضار .

١٩) - ولم تتخلص حالة الاسكان في الاقليم بعد بصورة كاملة من الأضرار التي سببتها الأعاصير

قبل بضع سنوات . ولا تزال هناك مناطق صغيرة فيها مساكن رديئة . وتأمل البعثة في أن يتمكن المقيمون الأجانب من تقديم مساهماتهم الخاصة ، أو على الأقل إيجاد حل لمشكلة الإسكان ؛ وبالفعل فإن بعضهم يسهم بخدماته ومهاراته مجاناً في سبيل تنمية الحرف .

١٢٠ - ولا يمكن تعليق أهمية أكثر مما ينبغي على الأراضي واستخدامها المخطط . والحكومة تدرك ذلك تمام الإدراك وهي تقوم بدراسة الطرق والوسائل الكفيلة بحيازة الأراضي غير المستثمرة والأراضي المستثمرة استثماراً ناقصاً من الملاك المتفنيين . وقيل إن هناك بعض "العقبات القانونية" التي تعترض ذلك ولكن الدولة القائمة بالادارة أنهت إلى البعثة أنه يمكن تذليل هذه العقبات . وترى البعثة أن الحاجة الملحة إلى تحسين وزيادة امدانيات الاقليم الزراعية تستدعي وضع تشريع مناسب بذلك ، الأمر الذي يقع في دائرة اهتمام الحكومة الاقليمية . وهي تأمل في أن تواصل الدولة القائمة بالادارة تقديم المساعدة المالية اللازمة لحيازة هذه الأراضي وأن تتضمن معاونتها اعتمادات لدفع التعويضات ، وتنمية الأراضي ، وتدريب المزارعين . وقد ينظر في امكانية القيام اولا بانشاء مزارع حكومية وتشغيل اليد العاملة الزراعية العملية وتأجيرها الأراضي الزراعية بحقوق اجار بعقد اكتسابها التدريب والخدمة النافيين .

١٢١ - وتعتبر حيازة الأراضي واستثمارها في المزارع استثماراً لموارد الجزيرة ، وربما الانتاج بالشحن البحري ، والتسويق ، والترابط الاقليمي عوامل رئيسية في النمو الاقتصادي للاقليم وذلك إلى جانب انها تتيح فرص العمل للسكان المحليين . كما ان انعاش الزراعة ، وانشاء الصناعات الزراعية ، واستغلال الطاقة الحرارية الأرضية ، وتخصي احتمالات السياحة وتحسين تسهيلات النقل البحري للوصول إلى الأسواق في الوقت المناسب ، كلها أمور أساسية . وتدرك الحكومة جميع هذه الاحتياجات وان كانت قد أكدت للبعثة انه لا يمكن تنمية الاقليم بطريقة مجدية دون رأس مال خارجي . وترى البعثة ان قيام برنامج الامم المتحدة الانمائي أو المصرف الدولي ، بمساعدة الحكومة في وضع خطة انمائية متكاملة عامة للاقليم أمر من شأنه أن يعزز تدفق رأس المال الخارجي الذي يحتاج اليه الاقليم حاجة ماسة . وقد استرعت البعثة نواز رئيس الوزراء إلى ضرورة قيام جهاز محلي للتخطيط على مستوى عال بوضع وتنفيذ المخطط وتنسيقها واحادة النظر فيها ، ووافق رئيس الوزراء على ذلك وأعلن استعداداه لتحسين الجهاز القائم حالياً وتوسيعه .

١٢٢ - وتوافق البعثة على حاجة الاقليم إلى مساهمات خارجية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف ، بالإضافة إلى المساعدة المالية المقدمة من حكومة المملكة المتحدة . وترى ان على المنظمات الداعمة في منظومة الامم المتحدة ، وخاصة برنامج الامم المتحدة الانمائي والمصرف الدولي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ان تهتم اهتماماً أكبر بالتنمية الاقتصادية للاقليم الجزرية التابعة للصغيرة ، مثل مونتسيرات ، ذات الاحتياجات المالية المعتدلة نسبياً . وليس ثمة ما يمنع الوكالات المتخصصة الآنفة الذكر وغيرها من الوكالات من وضع أحكام مستقلة ذات اغراض محددة ترمي إلى مساعدة مثل هذه الأقاليم على وضع خططها الانمائية فضلاً عن تزويدها بالمعونة المالية والتقنية اللازمة . وقد تضار هذه الوكالات إلى تعديل أنظمتها القائمة بغية تقديم مثل هذه المساعدة ، وتوصي

البعثة هذه الوكالات بالنظر في سلوك مثل هذا السبيل . وينبغي أن تقدم الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى وكذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المساعدة المالية الدولية اللازمة للسياسات مونتسيرات بشروط تساهلية وأن تضمن الدولة القائمة بالادارة هذه المساعدة .

١٢٣ - ودرست البعثة بعناية مسألة مستقبل مونتسيرات السياسي وذلك مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ . وليس في الاقليم أي مسؤول يعتبر الارتباط بالمملكة المتحدة أمراً واقعياً أو ذاتياً . بيد ان الارتباط بالبلدان المجاورة يعتبر أمراً مستتباً من حيث المبدأ ولذا لا بد أولاً من أن يثبت بمسورة عملية ان هذا الارتباط هو في مصلحة شعب مونتسيرات . ويشكل نيل الاستقلال ، بالطبع ، أمنية طبيعية ومشروعة . ورغم امكانية نيل الاستقلال باعتباره هدفاً سياسياً فلا بد من الاعتراف في الوقت ذاته بأن جزيرة مونتسيرات الصغيرة لا تستأيد بمواردها المحدودة أن تستقل استقلالاً كاملاً من الناحية الاقتصادية . فلا مندوحة ان من أن يؤثر عامل الضعف الاقتصادي هذا في تقرير الشعب عندما يبحث في مستقبله السياسي .

١٢٤ - وتمتنع البعثة عن تقديم أية توصية في هذا الصدد ولكنها تسترعي الانتباه الى أن المعضلة التي تواجه مونتسيرات ليست فريدة من نوعها . إذ انه توجد حالات تاريخية مماثلة أخرى عُلِّقَت بها العهد الاستعماري ، فهناك اقليم جزرية صغيرة تابعة قد يطمح شعبها الى نيل الاستقلال السياسي وقد يرغب في استبدال اعتماده الاقتصادي الحالي بشكل ما من أشكال الترابل مع جيرانه أو ربما مع المجتمع الدولي . وفي الحالات التي لا توجد فيها فرص أخرى لا مكان البقاء ، يجوز للاقليم الجزرية الصغيرة التابعة أن تعتبر أن الامم المتحدة مسؤولة عن مصيرها مسؤولية مشتركة . وقد أدت معنة مونتسيرات الى ابراز مسألة المسؤولية التي تقع على المجتمع الدولي ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، ازاء الأقاليم الصغيرة التابعة التي اقتربت بالفعل من الحكم الذاتي الداخلي التام والتي ستنتقل من ثم الى مرحلة الاستقلال ان استلهمت التأكد من الدعم الدولي اللازم لاستمرارها الاقتصادي . وترى البعثة ان هذه المشكلة العامة بديرة بأن تدرس بعناية في إطار منظومة الأمم المتحدة .

التذييل

الجدول ١

الواردات والصادرات ، (١٩٧١-١٩٧٢)
(القيمة بدولارات البحر الكاريبي الشرقي)

١٩٧٢		١٩٧١		البضاعة
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
ألف - الواردات				
٦٣٦ ٠٠٢	١٦٣	٥٩٨ ٥٩٧	٢٠٤	السيارات (بالوحدة)
٣٩١ ٢٦٨	٨ ٣٧٥ ٦٩٨	٢٦٣ ٥٤١	٩ ٩٨٦ ٤٥٠	الاسمنت (بالأرطال)
٣٣٣ ١٥٨	٠٠٠	٢١٣ ٥٢٢	٠٠٠	الأخشاب
٣٢٠ ٩٦٥	٨٣ ٣١٦	٢٧٢ ١٠٤	٧٥ ٦٢٣	الجمعة (بالفالونات)
٢٥٣ ٥٧٦	٠٠٠	٢٠٦ ٢٨٠	٦٨٨	الاثاث الخشبي والمعدني
٢٤٤ ٣٧١	٠٠٠	٦٣ ٩٢٦	٠٠٠	الأدوية والعقاقير
١٩٠ ٤٦٨	٣٣٨ ٨٨٥	١٧٣ ٧٩٢	٢١٨ ٢١٧	البنزين (بالفالونات)
١٧٠ ٤١٨	١١ ٧٨٧	١٥٤ ٣٩٢	٩ ٧٨١	الدقيق (١٠٠ كيس)
المعدات الكهربائية				
واجهزة التلفزة والمذياع				
١٥٦ ٨٨٨	٢ ٩٣٤	٧٢ ٩٨٠	٤ ٦٤٧	(بالوحدة)
١٤٩ ٠٣٧	٨ ٠١٠	١٢٢ ٢٢٢	٩ ٩٧٩	الاطارات (بالوحدة)
١٤٥ ٤٤٥	٦٦٥ ٧٢٠	٨٥ ١١٤	٤٧٦ ١٣٩	السكر المكرر (بالأرطال)
الأحذية والاغفاف				
١٢٨ ١٢٦	٣٤ ٠٥٥	١٢٢ ٠٠٦	٣٤ ٦٧٤	(بالأزواج)
١٢٤ ٣٤٥	١٨٠ ٥٢٨	٨٥ ٣٠٤	١٥٣ ٩٥٩	الصابون (بالأرطال)
١١١ ٤٧٦	١٢٩ ٥٧٥	٧٤ ٣١٥	١٠٩ ٢٦٠	السمك المملح (بالأرطال)
٩٧ ٤٧٤	٧٧٠٨	٦٥ ٥٩٧	٠٠٠	الويسكي (بالفالونات)
٩٦ ٣٧٧	١٤ ٠٢٧	٦٧ ٣٨٠	٨٥ ٥٤١	السجائر (بالأرطال)

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

القيمة	١٩٧٢		١٩٧١		الكمية
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
ألف - الواردات (تابع)					
٩٤ ٦٣٣	١١١ ٣٨٦	٥٦ ٦٢٤	١٨١ ٤٢٤	الارز (بالأرطال)	
٩٤ ٠٣٢	٢٤ ٤٠٦	١٢٣ ٤٩٦	٦٠ ٤١٨	الروم (بالغاونات)	
٨٥ ٣٢٤	٥٠٢ ٨٢٧	٧٠ ٥٧٨	٥١٠ ١٨٤	السكر غير المكرر (بالأرطال)	
٦٢ ٦٢٥	٦٢ ٣٤٣	٥٩ ٧٩٦	٦٦ ٦٥٤	الجبن (بالأرطال)	
٦٢ ٥٣٦	٥ ٥٢٩	٥٤ ٩٧٢	١٢٠ ٥٨٨	النبيد (بالغاونات)	
باء - الصادرات					
٣٥ ٣١٨	٢٠٢ ٣١٤	٢٣ ٤٣٩	١١١ ٥٤٧	الخضار (بالأرطال)	
٢٤ ١٤١	٤٠	٢١ ٤٦٥	٤٠	نسالة القطن (المصبوغ) (باليالات)	
٧ ٢٤٩	٢٤ ٧٨٩	١٣ ٥١٩	٣٧ ٥٣٧	البندورة (بالأرطال)	
٢ ٢٥٤	١٠ ٩٣٢	٢ ٣٤١	٦ ٦٧٠	الليمون الحامض (اللايم) (بالأرطال)	
٢ ١٨٣	٤ ٦٧٩	١٢ ١٩٦	٢٣ ٤٥١	المانجو (بالأرطال)	
١ ٥٤٠	٤٩ ٨٤٨	٧٣	٢ ٠٨١	بذور القطن، السنخ (بالأرطال)	
٠٠٠	٠٠٠	٣ ٨٣٨	٢٨ ٥٢٢	الموز الأخضر (بالاعذاق - الاقراط)	

المصدر : حولية جزر الهند الغربية والبحر الكاريبي الشرقي ، ١٩٧٤ (لندن ، توماس

سكينر دايركتوريز ، ١٩٧٤) .

الجدول ٢

قيمة الصادرات الزراعية ، ١٩٦٧-١٩٧٢
(بدولارات البحر الكاريبي الشرقي)

١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	السلعة
٢٨ ٠٦٩	١٧ ٨٦٢	٩ ٨٩٤	٣ ٤٤٨	٥ ٩٣٤	١٣ ٣٢٠	الفلفل
٢٤ ١٤١	٢١ ٤٦٥	١٩٢ ٩٥٦	٧٧ ٩٧٢	٢ ٦٠٠	٢ ٣٢٨	نسالة القطن
١١ ٨٣٧	٨ ٩٠٤	٥ ٩٥٦	١ ٢٠٨	٦ ٠٠٠	٧٨٠	التمر الهندي
٧ ٢٤٩	١٣ ٥١٩	١٤ ٢٤٠	٩ ٢٤٤	٥ ٠٢٤	١ ٦٩٥	البندورة
٢ ٢٥٤	٢ ٣٤١	٨ ٤٥١	٤٨٩	١ ٧٤٧	١٠ ٨٠٠	الليمون الحامض (اللايم)
٢ ١٨٣	١٢ ١٩٦	١٢ ٥٤٦	١ ٨٥٤	٣ ١٢١	١ ٦٦٥	المانجو
١ ٥٤٠	٠٠٠	٤ ٧٨٥	٢ ٢١٠	٥ ٣٠٠	١ ٩٨٩	بذور القطن
٩١١	٢٧٩	٨١٣	٨١٣	٤١٦	٤ ١٣٠	البطاطا الحلوة
٧٩٥	٥ ٥٦٧	٦٣٢	١٤ ٨٨١	٢ ١٢٠	١٢ ٧٢٩	الخضار المتنوعة
...	١١١	١٠ ٤٣٧	...	عصير الليمون الحامض (اللايم)

المصدر : مونتسيرات ١٩٦٧ الى ١٩٧٢ (لندن ، مطبعة حكومية ، مدينة الجزائر ، ١٩٧٢) .

الجداول ٣

القيمة الاجمالية للتبائن لانت التجارة وميزان التجارة المنظورة ، ١٩٦٧-١٩٧٣
(بدولارات البصر الكاريبي الشرقي)

	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	
الصادرات المحلية	٠٠٠	١٢١٩١٧	١٢٤٩٠٤	٢٧٦٩٨٤	١١٥٦٠٦	٥٧٦٠٤	٥٢٦٤٣	
السلع المعاد								
تصديرها	٠٠٠	٢٤٧٨٢٤	١٧٨٥٩٠	١٧٤٢١٠	٠٠٠	١٨٣٩٥١	١٧٨٥٩٦	
مجموع الصادرات	٦٩٣٠٢٥	٣٦٩٧٤١	٣٠٣٤٩٤	٤٥١١٩٤	٠٠٠	٢٤١٥٥٥	٢٣١٢٣٩	
الواردات	١٢٢٢٤٥٤٤	١٢٠٧٩٨٤٤	٨٥٥٧٦٤٢	٨٨٠٥٦١٣	٠٠٠	٧٧٣١١٩٦	٦٩٢٣٢٩٠	
ميزان التجارة	١١٥٣١٥١٩	١١٧١٠١٠٣	٨٢٥٤١٤٨	٨٢٥٤٤١٩	٠٠٠	٧٤٨٩٦٤١	٦٦٩٢٠٥١	
المنظورة								

المصدر : مونتسيرات ١٩٦٧ الى ١٩٧٢ (لندن ، هيئة حكومة مستعمرة السيلاند ١٩٧٤) .

الجدول ٤

اتجاه التجارة ، ١٩٧٠ - ١٩٧٢
(بآلاف دولارات البحر الكاريبي الشرقي)

<u>١٩٧٢</u>	<u>١٩٧١</u>	<u>١٩٧٠</u>	
			ألف - الواردات
			المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٣ ٧٢٦	٣ ٠١٦	٢ ٩٨١	
٢ ٤٢٨	١ ٨٦٩	١ ٨٤٢	جزر الهند الغربية
١ ٨٣٠	١ ١٣٢	١ ٣٦٩	الولايات المتحدة الأمريكية
١ ٤٧٧	٦٧٩	٧٤٦	كندا
٥١٢	٣٣٦	٣١٢	هولندا
٢٢٢	١٠٠	٥٩	اليابان
٩٦	٤٠	٩٦	بلجيكا
٩٠	٩٩	٨٨	نيوزيلندا
٨٦	٢٦	٢٥	سويسرا
٧٦	٤٣	٥٢	استراليا
٦٦	٨٢	٦٦	المانيا (جمهورية - الاتحادية)
٤٦	٣٤	٥٢	هونغ كونغ
٣٠	٢٧	٣٣	تشيكوسلوفاكيا
٩٧	٥٤	٢٧	بلدان الكمنولث الأخرى
١ ٢٩٨	١ ٠٢١	١ ٠٧٦	البلدان الأجنبية الأخرى
<hr/>	<hr/>	<hr/>	
١٢ ٠٨٠	٨ ٥٥٨	٨ ٨٠٦	المجموع

(يتبع)

الجدول ٤ (تابع)

<u>١٩٧٢</u>	<u>١٩٧١</u>	<u>١٩٧٠</u>	
			با* - الصادرات
٨٨	٥٨	٦٦	جزر الهند الغربية
١٢	٣٠	١٥	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلند الشمالية
—	٤	—	كندا
—	—	١	الولايات المتحدة
٢٢	٣٢	١٩٤	البلدان الأخرى
<u>١٢٢</u>	<u>١٢٥</u>	<u>٢٧٦</u>	المجموع

المصدر : حولية جزر الهند الغربية والبحر الكاريبي ، ١٩٧٤ (لندن ، توماس سكي -
دايركتوريز ، ١٩٧٤) .

الجدول ٥

الأبواب الرئيسية لإيرادات الحكومة ، ١٩٦٧ - ١٩٧١
(بدولارات البحر الكاريبي الشرقي)

<u>١٩٧١</u>	<u>١٩٧٠</u>	<u>١٩٦٩</u>	<u>١٩٦٨</u>	<u>١٩٦٧</u>	
٧٩٠٧٦٩	٧٨١٩٧٠	٦٣٦٣٣٤	٨٤٧١٥٤	٨٩٣٠٠٣	رسوم الواردات
٥٠٦٧٣٢	٤٢٤٥٢٩	٢٨٩٧٧٩	٢٥٣٣٧٧	١٥٣٠٨٨	ضريبة الدخل
٣١٧٨٤٨	٢١٠٧٦٥	١٨٧٠٣٤	٢٣٧٣٢٤	٨٣٩٩٧	الضريبة العقارية
٨٩٩٣٨	٧٤٦٢٢	٧٠٦٠٥	٦٦٣٤٥	٤٣٧٨٣	الرخص
٧١٩٤٥	٥٣٧٠٠	٤٦٨١١	٣٦٢٣١	٢٧٥٦٠	رسوم الطوابع
...	...	٣٥١٥	١٠٦٧٧	٩٥٨٨	المكوس
					الإيرادات المحلية
١٠٣٧٧٤٠٧	١٦٨٤٣٧٠	١٩٤٦١٨٨	١٣٠٥٦٥٩	٨٣٤٣٨٤	الأخرى
٣١٥٤٦٣٩	٢٩٧٩٨٩٦	٣١٨٠٠٦٦	٢٧٥٩٧٦٧	٢٠٤٥٤٠٣	مجموع الإيرادات المحلية
٤٩٨١٤١٨	٣٩٩٥٩٠٨	٣٨٩٦٤٣١	٢٣٦٩٣٦٧	٢٧١٨٨٢٥	مجموع الإيرادات

المصدر : مونتسيرات ١٩٦٧ إلى ١٩٧٢ (لندن ، مطبعة الحكومة صاحبة البلاطة ، ١٩٧٤) .

الجدول ٦

النفقات المتكررة ، ١٩٦٤ - ١٩٧٥
(بيلاف وولايات البحر الكاريبي الشرقي)

السكان	الخدمات الاقتصادية	المنافع	الصحة العامة	الرواية	الصحة	التعليم	الدفاع	الخدمات العامة	السنة
١١ ٩٦٣	٢٩٨	٣	٣٧	١١٣	١٤٩	٣٤٥	٦	٥٣٨	١٩٦٤
١١ ٩١٦	٤٣٨	٧	٤٨	١١٥	١٥٩	٤١٢	٨	٥٨٤	١٩٦٥
١١ ٨٦٨	٤٧٠	٧	٦٠	١١٢	١٨٠	٤١٣	٦	٦٤٠	١٩٦٦
١١ ٨٢١	٣٣٣	٧	٤٩	١٢٧	٢٠٩	٤٤٤	٨	٨٦٥	١٩٦٧
١١ ٧٧٣	٦٤٦	٨	٥٩	١٧٦	٢٣٤	٤٥٥	٠٠٠	١٠٢٤	١٩٦٨
١١ ٧٢٦	٦٣٩	١٠	٦٤	١٥٥	٢٣٨	٤٧٧	١٣	٩٧٥	١٩٦٩
١١ ٦٧٠	٦٥٢	١٠	٧١	٢٣٣	٢٨٠	٦٧٥	١١	١١٧٥	١٩٧٠
١١ ٨٤٢	٨٣٢	١٤	٩٧	٣١٨	٣٥٩	٧٦٠	١١	١٣٣٤	١٩٧١
١٢٠١٨	٨٣٩	١٤	١١٦	٣٦٥	٣٧٨	٧٩٢	١٨	١٣٤٣	١٩٧٢
١٢ ١٩٦	١٠٩٥	١٨	١٢٤	٣٦٣	٤٥٠	١٠١٥	١٦	١٤٨٣	١٩٧٣
١٢ ٣٧٦	١٥٢٧	٣١	١٩٦	٤٥٠	٧٤٣	١٣٧٨	٢٠	٢٠٠٤٠	١٩٧٤
١٢ ٥٥٩	١٤٠٧	٣٥	٢٠٣	٤٥٢	١٠١٥	١٥٣٦	٢٠	٢٤٤٢	١٩٧٥

المصدر : المعلومات المقامة من الدولة القائمة بالادارة الى بعثة الأمم المتحدة للزراعة الموقوفة الى مونتسيفرت .

الجداول ٧

النفقات (غير التجارية) بحسب الفروع ، ١٩٦٤ - ١٩٧٥
(بدولارات البحر الكاريبي الشرقي)

السنة	النفقات	التعليم	الصحة	الربحية	الصحة العامة	المنافع	الخدمات الاقتصادية
١٩٦٤	٤٥٠	٢٨٨	١٢٥	٩٥	٣١	٠٣	٢٤٩
١٩٦٥	٤٩٠	٣٤٦	١٣٣	٩٦	٤٠	٠٦	٣٦٨
١٩٦٦	٥٣٩	٣٤٨	١٥٢	٩٤	٥١	٠٦	٣٩٦
١٩٦٧	٧٣٢	٣٧٦	١٧٧	١٠٨	٤١	٠٦	٢٨٢
١٩٦٨	٨٧٠	٣٨٦	١٩٩	١٠٤	٥٠	٠٧	٢٨٣
١٩٦٩	٨٣١	٤٠٧	٢٠٣	١٣٢	٥٥	٠٧	٥٥١
١٩٧٠	١٠٠٧	٥٧٨	٢٤٠	٢٠٠	٦١	٠٩	٥٥٩
١٩٧١	١١٢٧	٦٤٢	٣٠٣	٢٦٩	٨٢	١٢	٧٠٣
١٩٧٢	١١١٧	٦٥٩	٣١٥	٣٠٤	٩٧	١٢	٦٩٨
١٩٧٣	١٢١٦	٨٣٢	٣٦٩	٢٩٨	١٠٢	١٥	٨٩٨
١٩٧٤	١٦٤٨	١١١٣	٦٠٠	٣٦٤	١٥٨	٢٥	١٢٣٤
١٩٧٥	١٩٤٤	١٢٢٣	٨٠٨	٣٦٠	١٦٢	٢٨	١١٢٠

المصدر : المعلومات المقامة بالادارة الى بعثة الامم المتحدة الزراعية للموتيسيرات .

الجدول ٨

الاموال المقدمة من الدولة القائمة بالادارة لبرنامج التنمية ١٩٦٧-١٩٧٣
(بدولارات البحر الكاريبي الشرقي)

٧٠٠ ٤٢٩	١٩٦٧
٦٤٥ ١٢٠	١٩٦٨
٨٣٢ ٤١٦	١٩٦٩
١ ٥٧٣ ٨٠٩	١٩٧٠
٢ ٠٢٧ ٢٨٨	١٩٧١
١ ٨٥٢ ٥٠٤	١٩٧٢
٢ ١٤٨ ٤١٦	١٩٧٣

المصدر : مونتسيرات ١٩٦٧ الى ١٩٧٢ (لندن، مطبعة حكومة صياحية الجبلية، ١٩٧٤).

الجدول ٩

الاعانات المالية المقدمة من الدولة القائمة بالادارة للميزانية ١٩٦٧-١٩٧٥
(بدولارات البحر الكاريبي الشرقي)

٧٣٦ ٤٢٢	١٩٦٧
٦٨٨ ٣٧٥	١٩٦٨
٧١٦ ٣٦٤	١٩٦٩
١ ٠١٦ ٠١١	١٩٧٠
١ ٨٢٦ ٧٧٩	١٩٧١
٨٩٥ ٣٧٣	١٩٧٢
١ ٢١٩ ٢٠٠	١٩٧٣
١ ٣٠٠ ٠٠٠	١٩٧٤
١ ٩٥٢ ٠٠٠	١٩٧٥

المصدر : المعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالادارة الى بعثة الامم المتحدة الزائرة
الوفدة الى مونتسيرات.

الجدول ١٠

الاصناف العمالة مصنفة حسب الصناعة، ١٩٧٢ (أ)

النسبة المئوية	المجموع	اناث	ذكور	
٢٠ر٤	٧٦٨	٢٦٩	٤٩٩	الزراعة وصيد الأسماك
٠ر٤	١٥	—	١٥	التعدين واستخراج الحجاره
٢٣ر٣	٨٧٩	٢٧	٨٥٢	البناء والتجهيزات
٥ر٤	٢٠٤	٥٨	١٤٦	الصناعة التحويلية
				الكهرباء والغاز والماء والخدمات الصحية
١٠ر١	٣٨٢	١٨٩	١٩٣	
٣ر١	١١٥	٤٣	٧٢	التجارة
٥ر٤	٢٠٤	٣٠	١٧٤	النقل والتخزين والمواصلات
٣١ر٠	١١٦٧	٦٨٥	٤٨٢	الخدمات
٠ر٦	٣٥	١٣	٢٢	الأنشطة في المصنفة في مكان آخر
١٠٠ر٠	٣٧٦٩	١٣١٤	٢٤٥٥	المجموع

المصدر : مونتسيرات ١٦٦٧ الى ١٩٧٢ (لندن ، مطبعة الحكومة البريطانية ، ١٩٧٤) .

(أ) في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٢ لم تعد الزراعة النشاط الرئيسي في الاقليم . وقد ازداد عدد الحاملين في صناعة البناء زيادة كبيرة فأصبحت ، الى جانب الخدمات ، أكبر موظف لليد العاملة .

الجدول ١١

اجور الحرف الرئيسية ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ و (أ) ١٩٧٢
(بدون ايلات البحر الكاريني الشمالي)

في اليوم	١٩٦٧	في الاسبوع	في اليوم	١٩٧٠	في الاسبوع	في اليوم	١٩٧٢	في الاسبوع	١٩٧٢
التجارة (ب)									
المصارف									
الكاتب									
الفتاق والطابع (ب)									
الخدم والسقاة									
الطهارة									
الخدمات وساعدو									
الطهارة . الخ .									
الزراعة									
سائقو الآلات المتحركة	٦٠٠								
المعال	٢٠٠-٢٢٥								
البيات (و)									
الحرفيون	١٠٠-١٣٢								
الساعدهون والمتقنون	٧٢٠-١٤٤								
المعال									
المعال غير المتخصصين									
السماة وكتبيـة									
المعازن والمعال									
الحراس									
المعال									

المصدر : مؤتمرات ١٩٦٧ الى ١٩٧٢ (لندن ، مطبعة حكومة صافية الجلالة ، ١٩٧٤).

(أ) لقد تم الحصول على البيانات الواردة في هذا الجدول باستخدام الارقام الخاصة بالمعال ذوي الاجور الدنيا والمعال في كل فئة . ويشتمل جزء ثلاثة ارقام فان الرقم الاعلى استثنائي ومن الافضل الحصول على المتوسط من الرقمين الآخرين .

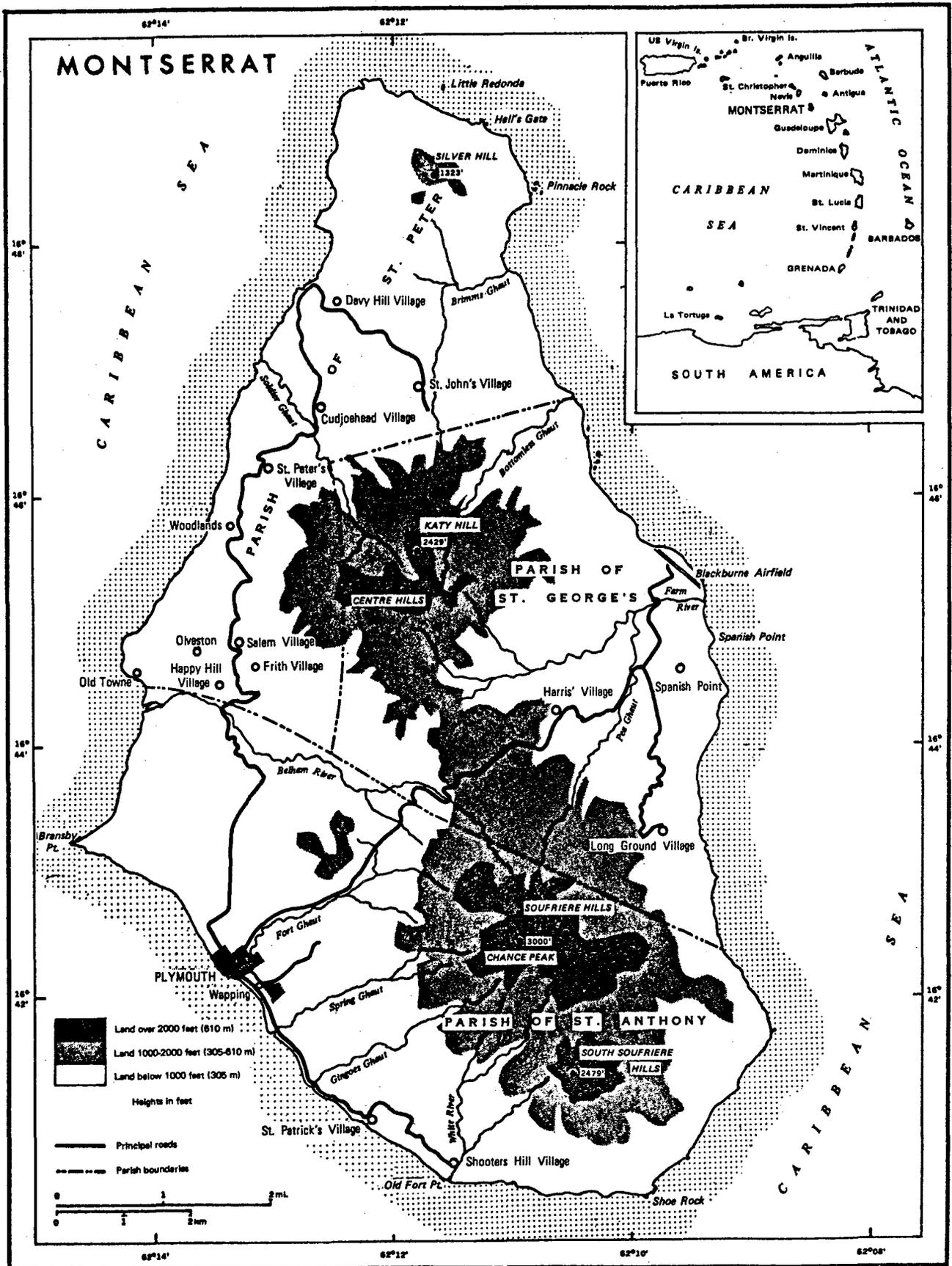
(ب) يتقاضون اجورا شهرية .

(ج) ارقام تقديرية .

(د) يضاف الي ذلك عمولة على الخدمات المقدمة .

(هـ) سائقو الجرارات في اسفل الجدول وسائقو السيارات المعاندة في اعلاه .

(و) خمسة ايام في الاسبوع ما عدا ساعات العمل الاضافية



الفصل التاسع والعشرون

جزر فالكلاند (مالفيناس)

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٦٥	١ - ٤	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٦٦	٥	باء - قرار اللجنة الخاصة
١٦٧		المرفق - ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فالكلاند (مالفيناس) في جلستها ١٠١٩ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٧٥ .
- ٢ - ولدى النظر في هذه المسألة ، أخذت اللجنة في الاعتبار أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع بما في ذلك ، خاصة ، القرار ٣٣٢٨ (د - ٢٩) الصادر في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وكانت الجمعية العامة قد طلبت الى اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١١ من هذا القرار " مواصلة التماس الوسائـل المناسبة لتنفيذ القرارات ١٠١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) تنفيذاً فورياً تاماً في جميع الاقاليم التي لم تنل استقلالها ، والقيام ، خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار ، وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الثلاثين " . وأخذت اللجنة الخاصة أيضاً بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ بشأن مسألة جزر فالكلاند (مالفيناس) (١) .
- ٣ - ولدى النظر في المسألة ، كان معروضا على اللجنة الخاصة ورقة عمل اعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن آخر تطورات الحالة في هذا الاقليم .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، المطبق رقم ٣١ ، (A/9631 and Corr.2) ، البند ٢٣ .

٤ - وكان معروضا على اللجنة أيضا نص رسالتين موجهتين الى الامين العام : احدهما من الممثل الدائم للارجنتين لدى الامم المتحدة (A/AC.109/482) ؛ انظر ايضا مرفق هذا الفصل ، الفقرة (١٦) ، مؤرخة في ٢٥ آذار / مارس ١٩٧٥ ، والثانية من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الامم المتحدة (انظر مرفق هذا الفصل ، الفقرة (١٨) مؤرخة في ٥ ايار / مايو ١٩٧٥ .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٥ - في الجلسة ١٠١٩ المعقودة في ٢٠ اب / اغسطس ، وعلى اثر بيان القاه الرئيس (A/AC.109/PV.1019) ، قررت اللجنة ، بدون اعتراض ، ان تحيل الى الجمعية العامة الوثائق الوارد ذكرها في الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه وذلك تسهيلا لبحث المسألة في اللجنة الرابعة ، وان تنظر في هذه المسألة في دورتها القادمة ، مراعية في ذلك أية توجيهات قد ترغب الجمعية العامة في ابدائها في هذا الصدد في دورتها الثلاثين .

المرفق *

ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات

٢ - ١	لمحة عامة	١ -
١٨ - ٣	التطورات الدستورية والسياسية	٢ -
٢٩ - ١٩	الاضاع الاقتصادية	٣ -
٣٣ - ٣٠	الاضاع الاجتماعية	٤ -
٣٧ - ٣٤	الاضاع التعليمية	٥ -

* صدر هذا النص سابقا تحت الرقم A/AC.109/L.1044 .

جزر فالكلاند (مالفيناس) (أ)

١ - لمحة عامة

- ١ - وردت المعلومات الاساسية عن جزر فالكلاند (مالفيناس) في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ب) . وفيما يلي نورد بعض المعلومات التكميلية .
- ٢ - يتبين من التعداد الاخير الذي أجرى عام ١٩٧٢ ، أن عدد سكان الاقليم ، باستثناء المطحقات ، يبلغ ١٩٥٧ نسمة ، كلهم تقريبا من الجنس الاوروبي ، ومعظمهم من أصل بريطاني . ويعيش ١٠٧٩ نسمة من مجموع هؤلاء السكان في العاصمة ، بورت ستانلي . وكان العدد التقديري للسكان الى غاية ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، ١٨٧٤ نسمة .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

- ٣ - يتضمن تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين (ج) وصفا لاحكام دستور الاقليم الصادر عام ١٩٤٩ والمعدل في عام ١٩٥٥ وعام ١٩٦٤ ، في خطوطها الرئيسية . وبالاختصار ، تتكون أجهزة الحكومة من : (أ) الحاكم الذي تعينه الملكة (وهو حاليا السيد نفيل أ . فرينتس الذي خلف في هذا المنصب في كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ السيد لويس الذي انتهت مدة ولايته في هذا التاريخ) ؛ (ب) المجلس التنفيذي الذي يتألف من عضوين لا ينتميان الى الهيئة الوزارية يعينهما الحاكم وعضوين منتخبين في المجلس التشريعي يختارهما أعضاء هذا المجلس المنتخبون والمستقلون وعضوين بحكم الوظيفة (هما الامين الرئيسي وأمين المالية) ؛

(أ) ان المعلومات الواردة في هذا الفرع مستقاة من التقارير الصادرة سابقا وممن المعلومات التي بعثت بها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ عن السنة المنتهية في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، طبقا للمادة ٧٣ (د) من ميثاق الامم المتحدة .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون . الملحق رقم ٢٣

(A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل السابع عشر ، المرفق .

(ج) المصدر نفسه ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8023/Rev.1) ،

المجلد الرابع ، الفصل التاسع عشر ، المرفق ، الفقرات ٤-٧ .

(ج) المجلس التشريعي الذي يرأسه المحاكم ويتألف من عضوين بحكم الوظيفة (الامين الرئيسي وأمين المالية) وعضوين مستقلين معينين وأربعة أعضاء يتم انتخابهم عن طريق التصويت العام للسكان الراشدين ؛ (د) محكمة الاستئناف التي أنشئت في تموز/ يولييه ١٩٦٥ للنظر في طلبات الطعن في أحكام محاكم الاقليم .

جيم - الاصلاح الدستوري

٤ - يتبين مما ذكر سابقا (٥) ، ان المحاكم قام في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ ، بناء على توصية صادرة عن المجلس ، بإنشاء لجنة خاصة تتألف من أعضاء منتخبين في المجلس التشريعي ، بغية استشارة الناخبين بشأن مسألة تعديل الدستور والتقدم فيما بعد بالتوصيات المناسبة . ومن شباط/ فبراير الى أيلول/ سبتمبر ، عقدت اللجنة الخاصة في بورت ستانلي وأماكن أخرى سلسلة من الاجتماعات قدمت أثناءها عدة اقتراحات تناولت بصورة خاصة إعادة النظر في تكوين المجلس واختصاصاته وفي النظام الانتخابي . وقد صرح السيد دافيد اينالز ، وزير الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ، في ٧ نيسان/ ابريل ١٩٧٥ ، ردا على أسئلة طرحت في مجلس العموم للمملكة المتحدة ، أن اللجنة الخاصة قدمت مؤخرا تقريرها الذي سيبحثه المجلس التشريعي للاقليم في شهر حزيران/ يونيه .

جيم - الاتصالات بين الحكومة الأرجنتينية وحكومة المملكة المتحدة

٥ - في رسالة مؤرخة في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٧٤ وموجهة الى الامين العام ، أعلن الممثل الدائم للأرجنتين لدى الامم المتحدة ، مشيرا الى القرار ٣١٦٠ (د - ٢٨) الصادر عن الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٣ ، الذي أعلنت فيه هذه الاخيرة ضرورة الاسراع بالمفاوضات بين الحكومة الأرجنتينية وحكومة المملكة المتحدة بشأن جزر فالكلاند (مالفيناس) ، أعلن أن الحكومتين قد شرعتا في اجراء المفاوضات تنفيذيا للقرار المذكور وأن الحكومة الأرجنتينية سترسل الى الامين العام المعلومات اللازمة عن النتائج التي سيتم التوصل اليها في هذا الميدان (هـ) .

(د) المصدر المذكور ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ / A/8023/) ،

(Rev.1) ، السجل السادس ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ١ ، الفقرات من ٤ الى ٦ .

(هـ) المصدر ذاته ، المرفق ٢ .

- ٦ - وكما أشير الى ذلك سابقا (٥) ، فقد علم في حزيران / يونيه ١٩٧٤ أن حكومة المملكة المتحدة ، وافقت ، طبقا للاتفاق بشأن المواصلات المبرم مع الحكومة الأرجنتينية عام (١٩٧١) ، على منح معونة قدرها ٤٢٢ ملايين جنيه استرليني (ز) تخصص لبناء مطار دائم في رأس بانبروك ، بالقرب من بورت ستانلي (انظر فيما يلي الفقرة ٢٩) .
- ٧ - وفي ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، افادت التقارير ان الحكومة الأرجنتينية وافقت المملكة المتحدة وقعتا اتفاقا تنال الشركة البترولية للدولة الأرجنتينية " ياسيامينتوس بيتروليفيروس فيسكالس " بمقتضاه حق بيع المواد البترولية في الاقليم بالاسعار السائدة في الأرجنتين والتي تعتبر أقل ارتفاعا من الاسعار السائدة في الاقليم . وتضمن هذا الاتفاق شرطا يحد من حقوق الشركة المذكورة فيما يتعلق بتوريد الزيت الكثيف وذلك بنصه على حرية المستهلكين الرئيسيين في ابرام عقود لشراء كميات ضخمة مع من يختارون من المورد ين . وتم أيضا توقيع اتفاق ثان أيضا يقصد تيسير المبادلات ونقل البضائع بين الاقليم والأرجنتين (انظر مايلي) .
- ٨ - وأعلن وزير الشؤون الخارجية للأرجنتين في البيان الذي ألقاه في الجمعية العامة في ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، مشيرا الى القرار ٣١٦٠ (د - ٢٨) ، أن بلاده لا تزال تعاني من امتلاك دولة أجنبية عن القارة لجزء من اقليمها وأن هذه الحالة لا تتسجم مع الاتجاه ولا مع المثل العليا التي يمشي عليها العالم المعاصر وهي حالة تعتبرها الأرجنتين غير مقبولة . وأردف قائلاً ان الاتصالات لا تزال قائمة بغية استئناف المفاوضات ولكن لم يتم التوصل بعد الى أية تسوية . وبناء على ذلك فهو يود ان يؤكد من جديد سيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس سيادتها لا يمكن الاعتداء بها وان يشدد على ان هذا المطلب العادل سيؤثر حتما على علاقات الأرجنتين الدولية كلما ظهر ما يشير الى امكان وجود اعتراض على هذا الحق . وبعد ما أعلن ايمانه بأن حكومة المملكة المتحدة ستبدى التفهم والارادة السياسية الضروريين لتسوية المشكلة ، أعلن وزير الشؤون الخارجية مايلي :
- " وكدليل على الاهتمام الذي نوليه لجميع جوانب المسألة ، أعلن مرة أخرى أن الجمهورية الأرجنتينية ستبذل كل ما في وسعها لحماية مصالح سكان الجزر وزيادة رفاههم وذلك بالسماح لهم بالاستفادة من الامتيازات والتقدم الذي يتمتع به الشعب الأرجنتيني . ولذا يطيب لي أن أعلن في الجمعية انه قبل بضعة أيام ، كان لي حظ التوقيع ، مع ممثل المملكة المتحدة في بوينوس ايريس على مذكرتين منفصلتين تنصان على احتمال توسيع مركز تخزين المحروقات الذي اضطلعت حكومتي ببنائه في هذه الجزر كما تنصان على تدابير أخرى تهدف الى تيسير المبادلات التجارية بين جزر مالفيناس والاقليم القاري الأرجنتيني . " (ح)

(و) المصدر نفسه ، المرفق ١ ، الفقرة ٢٢ .

(ز) العملة المحلية هي الجنيه الاسترليني .

(ح) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الجلسة العامة ،

الجلسة ٢٢٤٠ .

٩ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، موجهة الى الامين العام ، أعلن ممثل المملكة المتحدة الدائم لدى الامم المتحدة ان حكومته تشاطر الحكومة الارجنطينية ارتياحها للاتفاقات التجارية التي أبرمت مؤخرا بين البلدين (انظر الفقرة ٧ أعلاه) ، وانه يعتقد ان من شأن هذه التدابير ان تؤدي الى تفاهم متبادل أكبر بين سكان جزر فالكلاند وسكان الارجننتين ، ذلك التفاهم الذي ترغب حكومته في تشجيعه والذي لم تنفك عن تأكيده باستمرار . وأردف قائلا :

"ولدى تعليقات أيضا لا أعلن انه ليس لدى حكومتي أى شك في أمر سيادتها على جزر فالكلاند ، وأود بصفة رسمية الاحتفاظ بحق حكومة المملكة المتحدة بشأن هذه المسألة . ان حكومتي تكرر الاعراب عن رغبتها الصادقة في التوصل الى حل عادل وسلمي للمشكلة شريطة ان يتفق هذا الحل مع الرغبات المعلنة لسكان جزر فالكلاند أنفسهم . وقد أشار وزير خارجية جمهورية الارجننتين والممثل الدائم للارجنتين الى المحادثات التي جرت بين حكومتها وحكومتي خلال العام الماضي . وترحب حكومتي بهذه المحادثات وتأمل في إمكانية مواصلتها في المستقبل بالاتفاق مع ممثلي سكان جزر فالكلاند . " (A/9814)

١٠ - وفي رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، موجهة الى الامين العام ، أعلن ممثل الارجننتين الدائم ان حكومته تلاحظ بسرور الارتياح الذي أعربت عنه الحكومة البريطانية ازاء الاتفاقات التي عقدت مؤخرا وذكر ، في هذا الصدد ، ان الحكومة الارجنطينية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات سكان الارخبيل ومصالحهم وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٥ وقرارها ٣١٦٠ (د - ٢٨) باعتبار ذلك "عنصرا تكامليا أساسيا ينبغي للحكومتين عمله من أجل ايجاد حل أساسي للنزاع القائم بينهما بشأن السيادة" . وأردف قائلا :

" ان الحكومة الارجنطينية تؤكد من جديد بهذه المناسبة أن هذا الحل لا يمكن أن يكون سوى إعادة الجزر إعادة صريحة مطلقة الى جمهورية الارجننتين ، التي تخضع هذه الجزر لسيادتها . وبهذا المعنى تشارك حكومتي حكومة المملكة المتحدة في ما أعربت عنه من رغبة في التوصل الى حل عادل وسلمي للنزاع . الا أن الحكومة البريطانية تصر على أن هذا الحل يجب أن يأتي متفقا مع "رغبات" سكان مالفيناس . ومن واجبي هنا أن أشير الى الرسالة التي وجهتها الى سيادتكم ، بتعليقات صريحة من حكومتي ، في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ (A/9287) .

...

" اما فيما يتعلق ، أخيرا ، بالاتصالات الجارية بين الحكومتين لاستئناف المفاوضات التي دعا اليها القراران ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) ، فان الحكومة

الارجنتينية تود أن تكرر ان هذه المفاوضات ، وفقا للقرارين المذكورين ، يجب أن تجرى بين حكومتي الجمهورية الارجنتينية والمملكة المتحدة حصرا . وبالتالي لا يمكن أن يفترض ولا أن يزعم اشراك سكان الجزر فيها ، دون أن يكون في هذا ما يخل بالرعاية الواجبة في مجرى هذه المفاوضات لمصالح هؤلاء السكان ، التي كانت وما تزال تلقى من اهتمام الحكومة الارجنتينية ما يتوفر البرهان عليه خلال جميع مراحل المسعى المبذول للتوصل الى حل سلمي ونبرائي للمسألة . والقرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) يقضي بذلك على وجه التحديد ، بدعوتة الحكومتين للتفاوض والوصول الى حل سلمي ' مع مراعاة . . . مصالح ' - لا رغبات - 'سكان جزر مالفيناس' . " (A/9024)

١١ - وردا على أسئلة طرحت في مجلس العموم للمملكة المتحدة ، أعلن السيد اينالس في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ أن عدة محادثات قد جرت - آخرها في الاسبوع الماضي - بين وزراء كل من المملكة المتحدة والارجنتين بشأن النظام المقبل لجزر فالكلاند وان الحكومتين ترغبان في الاستمرار في الاتصال فيما بينهما . وأضاف انه لن يتم ادخال أى تعديل على سيادة المملكة المتحدة على جزر فالكلاند ، يتنافى ورغبات سكان هذه الجزر .

دال - احتمال وجود حقول للبترول في الاقليم وفي عرض السواحل المحيطة به

١٢ - توجد ثمة بعض الدلائل التي قد توحي باحتمال وجود حقول للبترول في الاقليم وفي عرض سواحله ، كما سبق ووردت الاشارة الى ذلك في بعض التقارير السابقة للجنة الخاصة . وقد درست حكومة الاقليم مسألة منح امتيازات للراغبين في التنقيب عن البترول في عرض السواحل . وأكد السيد أ . مونك ، الوكيل الرئيسي للاقليم ، في حديث صحفي نشر في عدد تشرين الثاني / نوفمبر - كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ من صحيفة فالكلاند آيلاندس تايمس المحلية ، ان الحكومة تلقت عددا من طلبات الحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول لكنها لا تنتوى منح أية امتيازات في الوقت الراهن . وأوضح علاوة على ذلك ان حكومة المملكة المتحدة لم تتلق بعد التقرير المتعلق باحتمال وجود حقول بترولية في الاقليم ، الذي أعده فريق من جامعة بيرمينغهام بقيادة البروفيسور دونالد غريفيثس . وأشار أيضا الى أن الحدود الحالية للمياه الاقليمية لهذه الجزر تمتد الى مسافة ١٢ ميلا فقط في حين أن المؤتمرات الدولية تبحث الآن اقتراحات ترمي الى انشاء منطقة اقتصادية تمتد الى مسافة ٢٠٠ ميل من الساحل .

١٣ - وفي اجتماع للمجلس التشريعي ، عقد في ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، أشار الحاكم لويس الى أهمية انتهاج سياسة مقبولة في مجال منح الرخص ، تأخذ بعين الاعتبار مصالح الاقليم

الطويلة الاجل ، وأوضح انه لا ينبغي بحث طريقة منح الرخص الابدع توافر جميع المعلومات اللازمة لذلك وليس قبله . واعتمد في الجلسة ذاتها اقتراحان ، كانت صيغة أولهما على النحو التالي :

” يرى هذا المجلس انه ينبغي للحكومة الاستفسارية ان تتأكد فوراً للتدابير اللازمة لدعوة الاطراف المعنية الى طلب الرخص لدراسة امكانية القيام بعمليات التنقيب عن البترول في السواحل وفي المياه الاقليمية ” .

وينص الاقتراح الثاني على ما يلي :

” يرى هذا المجلس انه ، نظرا للمصاعب الاقتصادية التي يكاد يكون من المؤكد أن المستعمرة ستواجهها في المستقبل ، قد حان الوقت لدراسة طلبات رخص التنقيب عن البترول للاستفادة في اقرب وقت ممكن من أي بترول متوفر في اقليمها أو في عرض سواحلها.”

١٤ - وردا على أسئلة طرحت في مجلس عموم المملكة المتحدة ، أعلن السيد اينالس في ١٨ كانون الاول / ديسمبر أن البحوث الجيوفيزيائية الهادفة الى تحديد احتمال وجود حقول بترولية حول جزر فالكلاند قد أجريت في أوائل عام ١٩٧٤ وبما أن نتائج هذه البحوث لم تقم بعد فلا يمكنه ان يؤكد ما اذا كانت الشائعات القائلة بوجود حقول بترولي هام بين الاقليم والارجنتين صحيحة أم لا .

١٥ - وفي ١٨ آذار / مارس ١٩٧٥ ، أكدت حكومة المملكة المتحدة أنها تلقت التقرير الذي أعده البروفيسور غريفيثس في هذا المضمار (انظر الفقرة ١٢ أعلاه) ، غير أنها لم تكشف عن فحوى هذا التقرير .

١٦ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار / مارس ١٩٧٥ ، أنهى ممثل الارجنتين الدائم الى الامين العام نص النشرة الصحفية التالية التي أصدرتها حكومته في ١٩ آذار / مارس :

” يستفاد من الانباء الواردة في الصحف ان وزارة الشؤون الخارجية للمملكة المتحدة قد تلقت تقريراً علمياً تم اعداده بناء على تعليمات صادرة عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بشأن احتمال وجود راسب بترولي في الراس الارجنتينيين بالقرب من جزر مالفيناس .

” ونظرا لان جزر مالفيناس والمناطق المذكورة جزء لا يتجزأ من الاقليم القومي تعلن الحكومة الارجنتينية انها لا تعترف ولن تعترف لاية حكومة اجنبية بامتلاك ولا بممارسة أي حق فيما يتعلق بالتنقيب عن المعادن والمحروقات أو استخراجها . وبناء على ذلك فان الحكومة الارجنتينية لا تعترف ولن تعترف بأي نشاط أو أي تدبير أو أي اتفاق تبرمه المملكة المتحدة بشأن هذه المسألة وستعتبره لاغيا وباطلا بصورة نهائية ، وان الحكومة الارجنتينية تعتبر هذا الامر على غاية من الخطورة والاهمية .

” وبالإضافة الى ذلك ستعتبر الحكومة الارجنتينية الاضطلاع بأي نشاط من النوع المذكور آنفا عملاً مخالفاً للقرارات واتفاقات الرأي التي اعتمدها الامم المتحدة بشأن جزر

مالفيناس ، والتي تهدف بصورة واضحة الى ايجاد حل سلمي للنزاع على السيادة بين البلدين عن طريق المفاوضات الثنائية .

” ولذا تؤكد الحكومة الأرجنتينية من جديد حقوقها غير القابلة للتصرف في السيادة على جزر مالفيناس وتكرره انه لا يمكن تسوية النزاع مع المملكة المتحدة الا عن طريق اعادة الجزر المذكورة من جديد الى التراث القومي للجمهورية الأرجنتينية . ” (A/AC.109/402)

١٧ - وفي ٣ نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، ورد في صحيفة ” فينانشال تايمز ” الصادرة في لندن انه لم يتم في الوقت الراهن احراز أى تقدم نحو اجراء مزيد من الاتصالات بين الاقليم والارجنتين وذلك بسبب الحالة الناشئة عن احتمال وجود حقول بترولية في عرض سواحل الاقليم . وبالرغم من ضعف احتمال استئناف المحادثات بسرعة بين الحكومة الأرجنتينية وحكومة المملكة المتحدة بشأن مسألة الاقليم فان حكومة المملكة المتحدة تدرس الحلول التي يمكن ان توفق بين مطالب الارجنتين فيما يتعلق بالسيادة على الاقليم وبين ما أعلنته المملكة المتحدة من تصميمها على الرضوخ لرغبات سكان الاقليم . ومن بين الحلول المتوقعة ، يمكن ذكر الحلول التالية : انشاء سيادة مشتركة انجليزية أرجنتينية على الاقليم ، نقل السيادة على الاقليم للارجنتين وايجار الاقليم بعد ذلك للمملكة المتحدة ، ترك كل طلب فيما يتعلق بالسيادة على حاله واشترك البلدين في استثمار موارد الاقليم .

١٨ - وفي رسالة مؤرخة في ٥ ايار / مايو ١٩٧٥ ، أحال ممثل المملكة المتحدة الدائم الى الامين العام نص السؤال التالي الذي طرح في مجلس العموم والرد الذي أجاب به وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث :

” سأل السيد غولدينغ وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث عما اذا كان يعثزم الادلاء ببيان فيما يتعلق بموقفه من المطالب الجديدة التي تقدم بها وزير الشؤون الخارجية للارجنتين في ١٩ آذار / مارس فيما يخص جزر فالكلاند . ”

” السيد اينالس : لا يخامر حكومة صاحبة الجلالة أى شك فيما يتعلق بسيادتها على جزر فالكلاند ومياهما الاقليمية . كما لا يخالجهما أى شك أيضا فيما يتعلق بتمتعها وحدها دون غيرها بحقوق السيادة فيما يتصل بالتنقيب عن الموارد الطبيعية واستغلالها في الطرف القارى لجزر فالكلاند . ” (A/AC.109/403)

٣ - الاضاع الاقتصادية

١٩ - يعتمد اقتصاد الاقليم كليا تقريبا على تربية الاغنام . ويتبين من الاحصاءات الواردة من

الدولة القائمة بالادارة ان مجموع عدد الاغنام الموجودة في الاقليم في عام ١٩٧٢/١٩٧٣ بالعدد ٦١٢ ٠٥٨ رأس ، منها ٣٤٦ ٥٣٧ في فالكلاند الشرقية و ١٤٠ ١٩٩ في فالكلاند الغربية .
و ٦٦ ٣٨١ في باقي الجزر الاخرى .

٢٠ - ويعتبر ثمن الصوف الذي هو المادة الرئيسية للتصدير (والذي مثل في عام ١٩٧٣ ، ٩٥ في المائة من مجموع الصادرات المحلية) عنصرا حاسما في الحياة الاقتصادية للاقليم . وقد بلغت قيمة الصادرات من الصوف في عام ١٩٧٣ ، ما مقداره ١٥ مليون جنيه استرليني وفي عام ١٩٧٤ ، ما مقداره ٢٢ مليون جنيه استرليني وذلك نتيجة لارتفاع الاسعار التي ضربت رقما قياسيا حيث بلغ سعر الرطل الواحد في عام ١٩٧٤ ، ٥٣ بنسا جديدا . غير أن هذا السعر قد انخفض في الوقت الراهن الى ٢٥ بنسا جديدا تقريبا للرطل الواحد .

٢١ - ولقد ارتبط نمو الاقليم ارتباطا وثيقا بنمو شركة " فالكلاند أيلاندس كوماني " ، المسجلة في السجل التجاري للمملكة المتحدة منذ عام ١٨٥١ . وتعتبر هذه الشركة أكبر منتج للصوف في هذه الجزر (كانت تملك ١٦٤ ٢٧١ رأس من مجموع رؤوس الاغنام الموجودة في الاقليم في ١٩٧٢ / ١٩٧٣ والبالغ عددها ٦١٢ ٠٥٨ رأس) وهي تسيطر أيضا على جزء كبير من المصارف المحلية ومن التجارة ووسائل الشحن . وكانت هذه الشركة تتوى فيما سبق انشاء شركة محلية باسم شركة فالكلاند التجارية المحدودة على ان تمتلك ٤٦ في المائة من أسهم الشركة الجديدة وتحول اليها المصالح التي تمتلكها في التجارة ووسائل النقل البحرية المحلية . ولكنها تخلت عن هذه الخطة في آب/أغسطس ١٩٧٤ ، وذلك بسبب المصاعب التي واجهتها في جمع رؤوس الاموال الضرورية على الصعيد المحلي .

٢٢ - وقد ألقى الحاكم لويس في خطاب ألقاه في المجلس التشريعي يوم ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، الى عدد من امكانيات التنمية الاقتصادية . وتحدث قبل كل شيء عن السياحة التي ينتظر ازدهارها نتيجة لتعدد وسائل النقل البحرية والجوية ثم تحدث عن الاهتمام الذي تحظى به موارد الصيد في الاقليم ، وقال انه بالاضافة الى شركة تاو اليابانية للصيد التي تقوم بأبحاث في المياه المحلية قصد انشاء صناعة للصيد في أعماق المياه توجد شركة بريطانية تدرس امكانية اقامة قاعدة لصيد النقب . وتحدث أخيرا ، عن الانشطة التي تضطلع بها شركة الجيناتسي الصناعية المحدودة التي تقوم في الوقت الراهن ببناء مصنع لانتاج عشب البحر المجفف والمطهون لتصديره الى المملكة المتحدة . وأعلنت شركة الجيناتسي الصناعية ، في شباط/فبراير ١٩٧٥ ، أن مصنعها الاول سيكون جاهزا للانتاج قبل ١٩٧٦ وأنه سيبلغ أقصى قدرته الانتاجية قبل ١٩٧٨ .

٢٣ - وفي خطابه هذا ، ألمح الحاكم أيضا الى احتمال وجود البترول في الاقليم (انظر الفقرات من ١٢ الى ١٨ أعلاه) .

٢٤ - وعلم في شباط/فبراير ١٩٧٥ أن السيد ب. ويلسون ، ممثل شركة " كيمو مانيجمنت سرفيسز الكندية ، قام بزيارة للاقليم لحساب شركته والشركات البترولية الخمس التالية : أشلاند أويل كندا

(وهي فرع من شركة اشلاندي اوبل ، الولايات المتحدة الامريكية) وكورال بتروليوم ، انكوربوريشون (الولايات المتحدة ايضا) واسمارا اوبل كوربوريشون ، المحدودة ، وسون لايت اوبل كندا ، المحدودة (وهما شركتان كنديتان) وتانكس ، اوبل اند غاز ، المحدودة (وهي الفرع البريطاني لشركة تانغانيجا كونسيشونز ، المحدودة) . وتفيد التقارير ان السيد ويلسون يسعى للحصول على رخصة لاجراء مسح زلزلي لتحديد ما اذا كان يوجد اى بترول في عرض السواحل في المنطقة المعروفة باسم بوردوود بانك ، وهو مرتفع بحري يقع الى جنوب الاقليم على عمق يقل عن ٢٥ ذراعا ، وربما في الاقليم كذلك . ويبدو ان هذه الشركات مستعدة لاستثمار مبلغ يتراوح بين ٧٥٠ الف ومليون جنيه استرليني في هذه العملية التي ينتظر ، حسب التقديرات ، ان تستغرق ١٨ شهرا تبدأ بعد انقضاء شهرين على منح الرخصة .

٢٥ - يعتمد الاقليم على الواردات لتلبية جل احتياجاته تقريبا من السلع الاستهلاكية والادوات الانتاجية . وقدرت الواردات في عام ١٩٧٢ بمبلغ ٥٧٩ ٥٧١ جنيه استرليني وفي عام ١٩٧٣ بمبلغ ٩٩٦ ٥٧٠ جنيه استرليني ؛ أما الصادرات (الصوف بصورة رئيسية) فقد بلغت في السنتين المذكورتين على التوالي ١١ مليون جنيه استرليني و ١٥ مليون جنيه استرليني . وكما كان الشأن في الماضي امتصت المملكة المتحدة مجموع صادرات الاقليم وزودته بمعظم وارداته . وكما سبقت الاشارة الى ذلك في الفقرات من ٧ الى ١٠ ، اتخذت مؤخرا التدابير اللازمة لزيادة المبادلات التجارية بين الاقليم والارجنتين .

٢٦ - ونظرا لخصائص اقتصاد الاقليم فان معظم ايراداته تأتي من تربية الاغنام بصورة غير مباشرة . أما الابواب الرئيسية للانفاق فهي الاشغال العامة ، والتربية والبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية والصحة العامة . ويبين الجدول أدناه الاوضاع المالية في الاقليم خلال السنوات الاخيرة المنصرمة :

(القيمة بالجنيهات الاسترلينية)

<u>١٩٧٣ / ١٩٧٢</u>	<u>١٩٧٤ / ١٩٧٣</u>	<u>١٩٧٥ / ١٩٧٤</u>	
٤٦٥ ٥٢٦	٦٨٨ ٩٧٧	٨٦٢ ١٧٦	الايادات
٥٢٥ ١٢٠	٦٢٤ ٩٢٢	٧٩٠ ٧١٠	النفقات

٢٧ - وأعلن الحاكم لويس ، في خطاب ألقاه في المجلس التشريعي في ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، ان السنة المالية ١٩٧٣ / ١٩٧٤ سجلت فائضا مقداره ١١٦ ٠٠٠ جنيه استرليني الامر الذي رفع المدخرات من الاحتياطي العادي للاقليم الى ما يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني وانه يمكن أيضا توقع فائض في ميزانية ١٩٧٤ / ١٩٧٥ . وأردف قائلا ان القسم الاكبر من هذه الايرادات الناتجة عن بيع صوف موسم ١٩٧٤ / ١٩٧٥ بأسعار مرتفعة بصورة استثنائية سيؤول الى ميزانية الدولة خلال فترة ١٩٧٤ / ١٩٧٥ . على انه من الممكن ان يواجه الاقليم صعوبة في تحقيق التوازن في ميزانية

فترة ١٩٧٥/١٩٧٦ اذا ما استمرت أسعار الصوف في نزوعها الى الانخفاض . وذكر من جملة العوامل الاخرى غير المشجعة التي تؤثر في مالية الاقليم ، التضخم المالي وارتفاع سعر البترول .

٢٨ - ولاحظت اللجنة الخاصة في تقريرها السابق (ط) تفاصيل الخطة الانمائية التي وضعت للفترة الممتدة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ . وتبلغ مساهمة المملكة المتحدة في هذه الخطة الانمائية ٥ جنيه استرليني سنويا ، وذلك بالاضافة الى المعونة المالية الممنوحة لبناء مطار .

٢٩ - ورصدت المملكة المتحدة ، كما أشير الى ذلك في الفقرة ٦ أعلاه ، الاعتمادات اللازمة لبناء مطار دائم في رأس بامبروك ، بالقرب من بورت ستانلي . وقد حظيت شركة جونستون للبناء ، بعقد بناء هذا المطار . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، أعلنت حكومة المملكة المتحدة ان الاعمال التمهيديّة قد بدأت وأن اعمال البناء ستبدأ في كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ . ومن المقرر أن تنتهي هذه الاعمال في نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، لكن الامل وطيد في ان يتسنى فتح المطار قبيل هذا التاريخ .

٤ - الوضع الاجتماعي

٣٠ - لم يحدث أي تطور هام في وضع اليد العاملة خلال الفترة المستعرضة . ولكن بالنظر لندرة فرص العمالة المتاحة ، فقد أخذ بعض السكان ينزحون نحو البلدان الاخرى . وتداركا لخطر هذا الاتجاه نحو الهجرة اتخذت الحكومة التدابير اللازمة لتشجيع حركة التنمية العامة للاقليم ، وذلك على الخصوص بتنويع الاقتصاد (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه) .

٣١ - وتشرف الحكومة على مستشفى عام في بورت ستانلي يحتوي على ٢٧ سريرا ، يوفر العناية الطبية والجراحية وكذلك العناية بالولادة والشيخوخة . وتستعين الدائرة الطبية بطبيب رئيسي وثلاثة اطباء وعدد من الموظفين الاخرين .

٣٢ - وعلى اثر تقرير أعده أخصائي في ادارة المستشفيات ، أجريت بعض التحسينات في تنظيم وادارة مستشفى بورت ستانلي . وقدمت للمملكة المتحدة معونة مالية من صندوق المعونة الانمائية لشراء أجهزة اضافية للمستشفى .

٣٣ - وبلغ مجموع الاعتمادات المخصصة للصحة العامة في مشروع الميزانية لفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ مبلغ ٩٢ ٥٠٢ جنيه استرليني (مقابل ٧٨ ٣١٥ جنيه في فترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤) .

(ط) المصدر نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ١ ، الفقرة ٣١ .

٥ - الاضاع التعليمية

- ٣٤ - في عام ١٩٧٣ ، كان مجموع التلاميذ الذين يؤمّون المدارس الحكومية في الاقليم ٣١١ تلميذا (مقابل ٣٣٥ في عام ١٩٧٢) . وجميع هذه المدارس هي من حيث المبدأ مدارس ابتدائية ، تتكون الهيئة التعليمية فيها من ٢٨ معلما (مقابل ٣١ عام ١٩٧٢) بما في ذلك المعلمون المتنقلون في المناطق البعيدة . وحدث هبوط جديد في عدد التلاميذ المسجلين الى ٢٩٠ تلميذا . وثمة ٤٧ تلميذا ممن بلغوا سن الدراسة الثانوية ، يتابعون دراستهم في أمريكا الجنوبية .
- ٣٥ - وعلى أثر التوقيع على الاتفاق الخاص بالمواصلات عام ١٩٧١ ، واصل عدد من التلاميذ تعليمهم في الأرجنتين . وفي عام ١٩٧٤ ، كان ثمة ٣٦ تلميذا من أبناء الاقليم يدرسون في الأرجنتين في مدارس تتبع منهاج التدريس بلغتين ، وكان ٢٣ تلميذا من هؤلاء يستفيدون من منح دراسية من الحكومة الأرجنتينية وتلميذان اثنان يستفيدان من منحتين دراسيتين قدمتهما حكومة المملكة المتحدة ، واثنان آخران يستفيدان من منحتين دراسيتين قدمتهما المدرستان اللتان يدرسان فيهما . وتفيد المعلومات الواردة ، ان استاذين في اللغة الاسبانية موفدين من قبل الحكومة الأرجنتينية قد وصلا الى الاقليم في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٤ للتعليم في مدارس بورت ستانلي وفي فصول الدروس المسائية للكبار ، وذلك طبقا لقرار اتخذه المجلس التنفيذي للاقليم في أواخر عام ١٩٧٣ . وعلم في ايار / مايو ١٩٧٥ انه قد وضعت الخطط اللازمة لتوسيع نطاق تعليم اللغة الاسبانية في المدارس عن طريق برامج اذاعية تبثها محطة الاذاعة المحلية .
- ٣٦ - وأعرب الحاكم ، في خطاب ألقاه في المجلس التشريعي يوم ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، عن أمله في أن يبسر وصول المدير الجديد للتعليم ، امكانية الشروع في ترشيد نظام التعليم وذلك بوضع منهاج تعليمي أوسع مادة يتيح تعليما أكمل لجميع التلاميذ .
- ٣٧ - ويبلغ مجموع الاعتمادات المالية المقررة للتعليم في مشروع الميزانية لفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، مبلغ ١٠٦٧٠٩ جنيه استرليني (مقابل ٨١٠٦٥ جنيه لفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤) .

الفصل الثلاثون

A/10023/Add.8 (Part III)

بيليز

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٧٩	٣ - ١	الف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٧٩		باء - قرار اللجنة الخاصة
١٨٠		المرفق - ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة بيليز في جلستها ١٠١٩ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٧٤ .
- ٢ - وعندما نظرت اللجنة الخاصة في هذه المسألة اخذت بعين الاعتبار احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع . بما في ذلك ، خاصة ، القرار ٣٣٢٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وكانت الجمعية العامة قد طلبت الى اللجنة الخاصة ، بمقتضى الفقرة ١١ من القرار المذكور " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرارين ١٠١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الاقاليم التي لم تنل استقلالها ، والقيام ، خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار ، وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الثلاثين " . وقد اخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار ايضا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ بشأن مسألة اقليم بيليز (١) .
- ٣ - وكانت بين يدي اللجنة الخاصة لدى نظرها في هذه المسألة ورقة عمل اعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن تطورات الحالة في هذا الاقليم .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٤ - قررت اللجنة الخاصة ، بدون اعتراض ، على اشر بيان القاہ الرئيس (A/AC.109/1019) ، في الجلسة ١٠١٩ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ، ان تحيل الى الجمعية العامة ورقة العمل المشار اليها في الفقرة ٣ اعلاه وذلك تسهيلا لنظر اللجنة الرابعة في المسألة وان تنظر في المسألة في دورتها القادمة على ان تراعي في ذلك اية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد في دورتها الثلاثين .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٣١

(A/9631 and Corr.2) ، ص ١٢٢ ، البند ٢٣ .

المرفق*^١

ورقة العمل التي أعددتها الامانة العامة

المحتويات

<u>الفقرات</u>		
٢ - ١	١ - معلومات عامة
٢٨ - ٢	٢ - التطورات السياسية والدستورية
٤٧ - ٢٩	٣ - الاوضاع الاقتصادية
٤٩ - ٤٨	٤ - الاوضاع الاجتماعية
٥٠	٥ - الاوضاع التعليمية

بيليز (أ)

١ - معلومات عامة

- ١ - تضمن تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين معلومات أساسية عن اقليم بيليز (ب) . وفيما يلي نورد بعض المعلومات الاضافية .
- ٢ - وفقا للتعداد الاخير الذي اجري عام ١٩٧٠ ، بلغ العدد الاجمالي لسكان الاقليم ١١٩ ٨٦٢ نسمة ، من بينهم ٣٩ ٢٣٢ يعيشون في مدينة بيليز . أما مدينة بلمهان ، العاصمة الجديدة ، فقد بلغ عدد سكانها في عام ١٩٧٢ حوالي ٢٠٠٠ نسمة . وقد رعد سكان الاقليم في اواسط عام ١٩٧٣ ب ١٢٢٠٠٠ نسمة ، ينتمون أساسا الى المولدين والهنود الامريكيين (المايا) والهنود الكاريبيين .

٢ - التطورات السياسية والدستورية

ألف - الدستور

- ٣ - وردت في التقرير الاخير للجنة الخاصة لمحة عن التسويات الدستورية المنصوص عليها في مرسوم عام ١٩٦٣ الخاص بدستور الهندوراس البريطانية ، الذي ادخلت عليها فيما بعد تعديلات عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٤ (ج) . وباختصار ، ينص دستور اقليم بيليز ، الهندوراس البريطانية سابقا ، على أن تتألف حكومة الاقليم من حاكم تعينه الملكة ومجلس للوزراء وجمعية تشريعية ثنائية التمثيل تتألف من مجلسي الشيوخ والنواب .

(أ) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستقاة من التقارير الصادرة سابقا ومن المعلومات التي أرسلتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام في ٢٥ حزيران / يونيه ١٩٧٤ عن السنة المنتهية في (٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣) ، بموجب الفقرة (هـ) من المادة ٢٣ من ميثاق الامم المتحدة .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق .

(ج) المصدر السابق ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل السابع والعشرون ، الفقرات ٣ و ٤ و ٥ ، الى ١٤ .

٤ - يتولى الحاكم شؤون الدفاع والشؤون الخارجية والامن الداخلي (بما في ذلك القـــوات المسلحة) والخدمة المدنية . ويجوز للحاكم بمقتضى المراسيم الصادرة من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٧٤ ، بعد استشارة رئيس الوزراء ، أن يسند الى هذا الاخير او الى وزير آخر أياً من اختصاصات الحكومة التي لم تسند بعد الى احد وكذلك اختصاصات وظيفة النائب العام . ويجوز للحاكم ايضاً بشروط يفرضها هو ، أن يفوض لوزير يختاره بعد استشارة رئيس الوزراء ، المسؤوليات المتعلقة بالشؤون الخارجية . ويخضع هذا التفويض مقدماً لموافقة وزير الدولة للمملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكومينولث .

٥ - وتتألف الحكومة من رئيس الوزراء والوزراء الاخرين (١١ وزيراً حالياً) . ويقوم الحاكم بتعيين خمسة من اعضاء مجلس الشيوخ الثمانية بناءً على مشورة رئيس الوزراء واثنين بعد التشاور مع زعيم المعارضة وواحد بعد اية مشاورات يراها الحاكم مناسبة . ويتألف مجلس النواب من ١٨ عضواً ينتخبون بالتصويت العام للراشدين لفترة خمس سنوات .

باء - الاحزاب السياسية والانتخابات

٦ - تتألف الاحزاب السياسية الرئيسية في اقليم بليز من حزب الاتحاد الشعبي ، الذى انشئ عام ١٩٥٠ بزعامه السيد جورج برايس والتحالف الحزبي المعروف باسم حزب الاتحاد الديمقراطي ، الذى انشئ في آب/اغسطس ١٩٧٣ على اثر اتفاق بين احزاب المعارضة الثلاثة : حزب الاستقلال القومي بزعامه السيد فليب غولدسون وحركة التقدم الشعبي بزعامه السيد دين ليندو والحزب الليبرالي الشعبي بزعامه السيد هارى لاورانس . اما جبهة الكوروزال المتحدة فقد انشئت في اواخر عام ١٩٧٣ بزعامه السيد عمر فيلوس . واعلنت هذه المنظمة في اوائل عام ١٩٧٣ انها تعتمز التعاون مع المنظمات الاخرى المعارضة اثناء الانتخابات العامة القادمة .

٧ - وفي الانتخابات التي نظمت في ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، اشترك في التنافس على المقاعد ال ١٨ التي يتألف منها مجلس النواب حزب الاتحاد الشعبي الذى كان يحظى ب ١٧ من هذه المقاعد في المجلس المنحل ؛ وتحالف حزب الاتحاد الديمقراطي الذى كان احد اعضاءه (حزب الاستقلال القومي) يشغل المقعد الباقي ؛ وجبهة الكوروزال المتحدة التي عينت مرشحي المعارضة في مقاطعة كوروزال ؛ وخمسة مرشحين مستقلين . وقد اشترك في الانتخابات ٧٧٦ في المائة تقريباً من الناخبين المسجلين . واحرز حزب الاتحاد الشعبي ١٢ مقعداً في المجلس الجديد ويمثل هذا الرقم اقل عدد من المقاعد يحرزه هذا الحزب منذ ٢٠ عاماً ونال باقي المقاعد الاخرى تحالف حزب الاتحاد الديمقراطي . وقد اعيد انتخاب السيد برايس ، زعيم حزب الاتحاد الشعبي ب ٦٢٢ في المائة من الاصوات في دائرة فريتاون بمدينة بليزاي بزيادة ٣٤ في المائة عن الانتخابات السابقة . كما فاز بالانتخاب ايضاً السيد غولدسون ، الرئيس السابق لحزب الاستقلال القومي ، ورئيس المعارضة في المجلس المنحل ، والسيد ليندو . الرئيس السابق لحزب التقدم الشعبي .

٨ - وكانت مسألة موعد اعلان استقلال الاقليم موضع خلاف شديد بين الحزب الحاكم وحزب الاتحاد الديمقراطي . وقد اعلن حزب الاتحاد الشعبي في " البيان من اجل استقلال اقليم بليز " ان اهدافه تتمثل في حصول الاقليم على الاستقلال بسرعة ، في ظل جو من الامن الذي يساعد على صيانة هذا الاستقلال ، والحصول على اعتراف المجتمع الدولي بهذا الاستقلال ومساندته له والتعاون مع البلدان الاخرى في جو يسوده السلم والوثام . اما حزب الاتحاد الديمقراطي فانه يرى من جهته ، ان الاقليم غير مستعد بعد للاستقلال . وتتمثل اهدافه الرئيسية في تعزيز : (أ) الديمقراطية البرلمانية وسيادة القانون ؛ (ب) والتجارة الحرة والتعاونيات والتنمية الاجتماعية ؛ (ج) ومشاركة الامة باكملها في انشطة الاقليم ؛ (د) وايجاد تسوية عادلة لمسألة مطالبه غواتيمالا باقليم بليز . ولم يظهر من لائحة هذا الحزب وبيانه الانتخابي الذي نشره في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤) أنه ادخل اي تغيير على هذه الاهداف .

٩ - وبعد الانتخابات بزمن قليل ، اعلن السيد برايس الذي عين من جديد رئيسا للوزراء ، تعيين ١١ وزيرا في حكومته الجديدة التي تولى هو فيها وزارة المالية الى جانب الرئاسة واصبح السيد كارل ل . روجيرس ، نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية والصحة . واختار حزب المعارضة ، وهو حزب الاتحاد الديمقراطي ، السيد ليندورثيسا له وعرض على الحاكم تعيينه رئيسا للمعارضة . واختير السيد غولدسون " زعيما " للمعارضة في المجلس الجديد .

جيم - المركز المقبل للاقليم

١٠ - من المثير بالذكر (١) انه في المؤتمر الثامن لرؤساء حكومات الدول الكاريبية التابعة للكومنولث ، المنعقد في جورج تاون في نيسان / ابريل ١٩٧٣ ، اتخذ ممثلو كل من بربادوس وترينيداد وتوباغو وغيانا وغيانا ترارينشان وضع برنامج للمساعدة المتبادلة يهدف الى حماية اعضاء مجموعة الدول الكاريبية من اي عدوان خارجي ويضمن لها استقلالها السياسي وسلامتها الاقليمية ويكفل لسكانها الامن والرفاه . وابلغ العديد من ممثلي البلدان الاخرى ، بما فيها اقليم بليز ، تأييدهم لروح هذا القرار . وفي الجلسة الاولى لمؤتمر رؤساء حكومات مجموعة الدول الكاريبية التابعة للكومنولث المنعقدة في كاستري (سانت لوسيا) في تموز / يوليه ١٩٧٤ ، اتخذ رؤساء حكومات بربادوس وترينيداد وتوباغو وغرينادا وغيانا قرارا شجيبا فيه جميع الاعمال التي لا تتماشى والتي تتنافى مع حق شعب بليز في تقرير المصير واعربوا عن معارضتهم لاية سياسة تستهدف الحيلولة دون تحقيق رغبة شعب بليز وحكومته في انهاء النظام الاستعماري في الاقليم واعلموا تصميمهم المشترك على اتخاذ كل التدابير اللازمة لمساندة شعب بليز ومساعدته لنيل الاستقلال وتحقيق السيادة لهذا البلد وضون هذه السيادة .

١١ - وفي خطاب عن حالة الامة التي يوم العيد القومي الموافق ليوم ٦ ايلول / سبتمبر ، أعلن

(د) المصدر نفسه ، الفقرات من ١٥ الى ١٧ .

رئيس الوزراء ، السيد برايس ان شعب بليز يدرك حقه في تقرير مستقبله السياسي . واستعرض الخطوط العريضة للسياسة الخارجية التي تهدف الى نيل الاستقلال والتي ادخلت فيما بعد في "بيان استقلال بليز" (انظر الفقرة ٨ أعلاه) .

١٢ - وكرر وزير الشؤون الخارجية لغواتيمالا في البيان الذي ادلى به في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، يوم ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، ان بلاده تؤيد مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير على نحو ما اكده قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، الذي يستثني من تطبيق هذا المبدأ انفصال الاقاليم ، وأكد من جديد ، بناء على ذلك ، مطالبة غواتيمالا بحقها في اقليم بليز . و اضاف قائلاً :

" اننا نعتقد ان ما نبذله من جهود ، ضمن الحوار المستمر بين اطراف هذا النزاع القديم ، سيساعدنا على ايجاد حل يوفق بين حقوق غواتيمالا الاقليمية وحقوق سكان اقليم بليز ، على نحو يدعو الى الارتياح .

" وريثما يتم التوصل الى تفاهم يضمن السلم الدائم في المنطقة ، تؤكد غواتيمالا ، مرة اخرى ، تحفظها الرسمي فيما يتعلق بحقها في السيادة على اقليم بليز الخاضع حالياً لاحتلال المملكة المتحدة لبريدلانيا العظمى وايرلندا الشمالية " (هـ) .

١٣ - وفي جلسات لاحقة للجمعية العامة اثناء الدورة ذاتها ، ادلى ممثلو كل من باربادوس وجا مايكا وغيانا وهي كلها دول اعضاء في مجموعة الدول الكاريبية التابعة للكومينولث ، ببيانات ايدوا فيها حق شعب بليز في تقرير المصير والاستقلال (و) .

١٤ - وفي ١٠ تشرين الاول / اكتوبر ، تكلم ممثل غواتيمالا ، ممارساً حقه في الرد ، فأكد من جديد الموقف الذي اعلنه وزير شؤون خارجية بلاده ، (انظر الفقرة ٢ أعلاه) . وذكر ايضاً ، في جملة امور :

" ان اقليم بليز ، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من اقليم غواتيمالا مدعولان يساهم معنا في اقامة وحدة تاريخية واجتماعية واقتصادية في اطار عملية الادمج التي نسعى جميعنا حثيثاً الى تحقيقها ضمن الجهود المشتركة الذي تبذله امريكا الوسطى من اجل انمائها التكاملي . ولا يمكن ايجاد حل عادل للمشكلة الا على اساس الحقائق التي تضمن العدالة للجميع .

" ولقد اعربت حكومتي رسمياً عن تصميمها الدائم على مواصلة المفاوضات المباشرة مع انجلترا لبلوغ هذا الهدف بصدق وحزم " (ز) .

(هـ) المصدر نفسه ، الجلسات العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الجلسة ٢٢٤٥ .

(و) المصدر نفسه ، الجلسات ٢٢٤٩ ، و ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ .

(ز) المصدر نفسه ، الجلسة ٢٢٦٥ .

١٥ - وفي رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، احال الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة الى رئيس الجمعية العامة ، نيابة عن حكومته ، رسالة موجهة من رئيس وزراء* بيليز ، تتعلق بالبيان المشار اليه في الفقرة ١٢ أعلاه . وفي هذه الرسالة أعلن رئيس وزراء بيليز :

" ان هذه الحكومة تنكر بصورة قاطعة ان تكون بيليز الان او انها كانت في اي يوم مضي جزءا اصيلا من جمهورية غواتيمالا ، وتعتقد ان مسألة تفكيك الوحدة الوطنية أو السلامة الاقليمية لا ترد ، ولا يمكن ان ترد ، فيما يتصل بادعاء غواتيمالا ملكية اقليم بيليز . ان غواتيمالا انما تدعي لنفسها اقليما ليس لها ولم يكن لها في يوم من الايام ، اقليما يطالب شعب بيليز بحقه في تقرير المصير بشأنه . وهذا الحق لا يحرم منه شعب بيليز الا بسبب ما تهدد به غواتيمالا باستمرار من تصميمها على دمج بيليز عنوة باعتبارها جزءا من غواتيمالا . (A/9002)

١٦ - وأردف قائلا انه لا يمكن التوفيق بين تطلعات شعب بيليز المعلنة الى تقرير المصير والاستقلال وبين مطالب غواتيمالا بحقها في اقليم بيليز . ولا يمكن لسيادة هذا البلد ان تكون موضوع مفاوضات . ونفسى يقول :

" ونود ان نحيطكم علما ، يا سيادة الرئيس ، بأن شعب بيليز سيتوجه الى انتخابات مرة ديمقراطية في ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر القادم . ولكن شعب بيليز ، حتى أثناء هذه الفترة متحد ضد تهديد غواتيمالا بامتصاصه ، وهو يرفض دعوى غواتيمالا التي لا تقوم على أساس . ويقوم حزب الشعب المتحد ، الذي يتقلد زمام الحكم ، باعداد شعب بيليز للاضطلاع بمسؤوليات الاستقلال . وعنوان البيان الذي سيُدعى الشعب للتصويت عليه هو : ' البيان الخاص ببيليز المستقلة . " (A/9002)

١٧ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، موجهة الى الامين العام أعلن الممثل الدائم للمملكة المتحدة أن حكومته لا تستطيع ان تقبل بيانات غواتيمالا (انظر الفقرات من ١٢ الى ١٤ أعلاه) ، مادامت هذه البيانات تنازع المملكة المتحدة سيادتها على بيليز . وقال ان حكومته تحتفظ رسميا بحقوقها في هذا الصدد . وذكر ايضا :

" وكما تعلمون ، سعادتم ، فان حكومتي لجأت في الاعوام الاخيرة الى وسائل سلمية ، منها المفاوضات المباشرة ، وقبول حكم الهيئات الدولية المختصة والوساطة الدولية سميا الى حل خلافاتها مع غواتيمالا بشأن مستقبل بيليز . وستستمر حكومتي ، كما فعلت في الماضي ، في بذل جهودها السلمية للوصول الى حل صحيح وعادل يراعي كل المراعاة

حقوق شعب بيليز ، وفقا لمبدأ تقرير المصير المعترف به عالميا . ولذا فان ما ابداه ممثل غواتيمالا المبجل من رغبة حكومة غواتيمالا في اجراء مفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة هو موضع الترحيب " . (A/9821) .

١٨ - وفي الجلسة ٢١٢٢ للجنة الرابعة المنعقدة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، تكلم السيد كارل ر . روجرس ، نائب رئيس وزراء بيليز امام اللجنة بناء على دعوة الرئيس (ج) . وأعلن ان بيليز التي هي آخر معقل للاستعمار في القارة الامريكية ، ترغب في الحصول على الاستقلال في أقرب وقت ممكن ، ولكنها تخشى ان يقع اقليمها فريسة للاحتلال من جانب غواتيمالا فور خروج المملكة المتحدة . واستعرض نائب رئيس الوزراء باختصار تاريخ بيليز فأشار الى ان الاقليم كان على الدوام أمة منفصلة متميزة عن باقي الامم الاخرى في امريكا الوسطى وانه لم يسبق لاي بلد أن مارس أية سيادة عليه قبل ان يصبح مستعمرة انجليزية في عام ١٨٦٢ . ومضى يقول ان تقرير المصير هو المسألة الاساسية في الموضوع وان شعب بيليز الذي له ثقافته وشخصيته الخاصة لم يستطع ، بعد عشر سنوات من الحكم الذاتي ، ان ينال الاستقلال بسبب معارضة غواتيمالا لهذا الاستقلال .

١٩ - وقال نائب رئيس الوزراء ايضا ان حكومة غواتيمالا قد رفضت حتى الان ان تتفاوض مع المملكة المتحدة مادامت القوات البريطانية مرابطة باقليم بيليز . بيد ان حكومة بيليز التي ترتاب في نوايا غواتيمالا لا تريد ان تطلب الى المملكة المتحدة سحب قواتها الى ان تستأنف المفاوضات .

٢٠ - وطلب نائب رئيس الوزراء الى اعضاء اللجنة ان يبحثوا الحالة في بيليز في ضوء قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) في مجموعته وايس على اساس الفقرة ٦ من مفاوضات هذا القرار التي تتفرض به حكومة غواتيمالا . وأعلن ، اخيرا ، ان الشعب اعلن في الانتخابات التي جرت مؤخرا (انظر الفقرات من ٦ الى ٩ أعلاه) تأييده للحزب الذي ينادى برنامجه بانتهاج سياسة خارجية تسعى الى تحقيق استقلال بيليز وأهاب بأعضاء اللجنة الى الدفاع عن قضية هذا الشعب .

٢١ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، موجهة الى رئيس الجمعية العامة ، اعلن ممثل غواتيمالا الدائم لدى الامم المتحدة ، مشيرا الى الرسالة الواردة في الفقرتين ١٥ و ١٦ أعلاه ، ان وفده لا يسعه الا ان يرفض المغالطات التي تضمنتها هذه الرسالة والتي أوردت " آراء خاطئة أعربت عنها بعض السلطات المحلية في هذا الاقليم الذي تحتله المملكة المتحدة بصورة غير شرعية " .

٢٢ - وختم رسالته بهذه الكلمات :

" ولقد تلقيت تعليمات من حكومتي لتأكيد رغبته الجديدة في استقما كافة السبل من اجل ايجاد حل سلمي لمسألة بيليز ، وكذلك تأكيد رغبته الخاصة في ان تتوصل - في

(ج) المتحدث نفسه .

المفاوضات المزمع استئنافها مع المملكة المتحدة - الى اتفاق لا يعترف فقط بالحقوق الشرعية لغواتيمالا في هذا الاقليم ، بل وأيضا برفاهية و تقدم شعبه ، الذي يرتبط ببقية غواتيمالا بروابط اخوية لا انفصام لها وبمصير مشترك . " (A/9915)

٢٣ - وفي ٢١ شباط/فبراير ١٩٧٥ ، اصدرت وزارتنا الشؤون الخارجية لكل من غواتيمالا والمملكة المتحدة البلاغ المشترك التالي :

" ان المملكة المتحدة وغواتيمالا قد اتفقتا على استئناف المفاوضات بشأن مسألة بيليز . وقد جرت مباحثات اولية بين وفدي البلدين في نيويورك خلال هذا الاسبوع . واتفق الطرفان على الاستمرار في الاتصال بشأن هذه المسألة " .

٢٤ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ، اصدرت وزارة الشؤون الخارجية لغواتيمالا بيانا صحفيا حول المحادثات الالفة الذكر . جاء فيها ، في جملة ما جاء ان ممثلي غواتيمالا قد درسوا صيفا سبق التفكير فيها بقصد ايجاد حل سلمي وبناء للمشكلة ، التي لم تعد مجرد نزاع على الاقليم بين المملكة المتحدة وغواتيمالا بالنظر لان قادة الحكومة المحلية في بيليز وقسما من السكان يرغبون الان في تطبيق حق تقرير المصير على هذا الاقليم . ولذلك فان جميع الحلول المتوقعة ، التي تتمثل في استرداد غواتيمالا للاقليم استردادا غير مشروط او في احالة المشكلة الى محكمة العدل الدولية ، او الى التحكيم أو اللجوء الى اي اسلوب جديد من اساليب الوساطة ، قد اخذت في الاعتبار الحقوق الاقليمية لغواتيمالا من جهة ، ومصالح شعب بيليز من جهة اخرى . وبالإضافة الى اقتراح يدعو الى انشاء دولة حرة شريكة تتضمن صيغة الحل مقترحات تدعو الى اقامة اتحاد فيدرالي او كونفيدرالي او مجتمعي . كما تتضمن ايضا تدابير ترمي للاندماج التدريجي مثل : عقد اتفاقات اقتصادية ومالية والاشترك في انماء مقاطعة بيتين الغواتيمالية وبيليز ؛ واقامة موانئ حرة ومناطق حرة ومناطق للعبور الحر ؛ ووضع ترتيبات تجارية وثقافية . وجاء في البيان الصحفي ايضا ان غواتيمالا تسمى جاهدة الى الحفاظ على السلم في المنطقة والى ايجاد صيغة بناءة لاتفاق لا ينال من حقوقها وان حكومة غواتيمالا لا يمكنها ان تقبل بمنح المملكة المتحدة الاستقلال لبيليز ، من طرف واحد .

٢٥ - وتفيد التقارير الصحفية ان رئيس الوزراء السيد برايس قام برفقة السيد فيرنون ج . كورتني (انظر الفقرة ٢٨ أعلاه) بزيارة الى لندن من ١٨ اذار/مارس الى ٢٣ منه لاجراء محادثات مع الحكومة البريطانية بشأن المسائل المتعلقة بالاقليم . وتحدث بصورة رئيسية مع السيد جامس كلاهان ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ، والآنسة جون ليستور ، مساعدة الوكيل البرلماني للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والسيدة جوديث هارت وزيرة الانماء لما وراء البحار . وقد تناولت هذه المحادثات موقف بيليز من استئناف المفاوضات بين المملكة المتحدة وغواتيمالا ، والمسائل الدستورية

المتصلة ببيليز ومستوى المعونة التي ستدفعها المملكة المتحدة في المستقبل للاقليم والعلاقات التي سيقومها هذا الاقليم مع مجموعة الدول الكاريبية التابعة للكومنولث والمجموعة الاقتصادية الاوروبية .

٢٦ - وأعلن السيد برايس ، في حديث صحفي ادلى به لصحيفة بيليز تايمز بعد عودته ، انه ابلغ السيد كالاها ن رغبة شعب بيليز في الاستقلال وانه طالب اليه ان يأخذ في الاعتبار قبل كل شيء هذه الرغبة اثناء محادثاته مع غواتيمالا فيما يخص مستقبل الاقليم منيفا انه ينبغي صون مصالح السكان المحليين على الدوام ، وهو ما وافق عليه السيد كالاها ن . وأعلن رئيس الوزراء ايضا انه تحدث مع السيدة هارت بشأن مسألة زيادة التعاون الاقتصادي ، خاصة ، فيما يتعلق بتمويل مشاريع تعبيد الطرق وتطوير الزراعة وبناء المساكن وتعزيز التعليم وغيرها من المشاريع . ومنى قائلا ان حكومة المملكة المتحدة وافقت بنتيجة هذه المحادثات على زيادة مبلغ المعونة التي تقدمها سنويا لبيليز بمقدار مليون دولار من دولارات بيليز ، وبذلك يصبح هذا المبلغ (١٠ ملايين دولار بيليز تقريبا)

دال - العلاقات مع البلدان الكاريبية الاخرى التابعة للكومنولث

٢٧ - وقع رئيس الوزراء ، في حفلة اقيمت في كاستريز يوم ١٧ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، المعاهدة التي اصيحت ببيليز بموجبها عضوا في مجموعة الدول الكاريبية التابعة للكومنولث اعتبارا من (ايار / مايو) . وتقضي المادة ١٥ من مجموعة مراسيم بيليز المدارة فيما بين ١٩٦٤ و ١٩٧٤ ، التي خول بموجبها لرئيس الوزراء التوقيع على المعاهدة الالفة الذكر ، ايضا بأن يقوم رئيس الوزراء بتمثيل بيليز في مجموعة الدول الكاريبية التابعة للكومنولث مع مراعاة بعض الشروط بما في ذلك الشرط ان التاليان : (أ) ان تمارس بيليز حقها في التصويت داخل هيئات ومؤسسات مجموعة الدول الكاريبية التابعة للكومنولث على نفس المنوال مع هذه المجموعة عن توقيع اي التزام دولي يمس الاقليم كما تمتنع عن اي او أية من هيئاتها او مؤسساتها عن التقدم بأية تسمية أو اتغان اي قرار باتباع سياسة خارجية معينة بدون علم حكومة المملكة المتحدة وموافقتها المسبقة عليها ؛ (ب) يتعين على رئيس الوزراء أن يستشير الحاكم قبل ان يطلب الى اي وزير آخر ممارسة أية وظيفة تقع ضمن الاختصاصات المفوضة لرئيس الوزراء .

٢٨ - وعقب الانتخابات الاخيرة (انظر الفقرات من ٦ الى ٩ اعلاه) أنشأ السيد برايس داخل حكومته منصبا وزاريا جديدا من اجل توفير الدعم الكامل لمجموعة دول الانتيل التابعة للكومنولث وعين السيد كورتني وزيرا بدون حقيبة وسفيرا لدى المجموعة المذكورة .

(ط) الوحدة النقدية للاقليم هي الدولار البيليزي ؛ وكل اربعة دولارات بيليزية تساوي جنيها استرلينيا واحدا .

(ي) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق ، الفقرات من ٢٢ الى ٢٤ .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

الف - لمحة عامة

٢٩ - يتمتع القطاع الزراعي بأهمية رئيسية في الاقليم وهو يحتل الآن المذان الذي كان يحتله في السابق القطاع العربي الذي فقد أهميته في السنوات الأخيرة نتيجة لنفاذ موارد الغابات تدريجيا . وقد أعلن السيد برايس في خطابه الأخير (أنظر الفقرة ١) أعلاه) ان اقتصاد الاقليم واجه خلال فترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤) مصاعب وضغوطا أخطار مما واجهه في أي وقت مضى خلال السنوات الأخيرة وذلك نتيجة لارتفاع المدارد في الأسعار وخاصة أسعار البترول . وعدم استقرار النقد الدولي ونقص بعض المواد الأساسية في السوق العالمية . وأردف قائلا ان بليزوني بلد مستورد لا تستطيع أن تتجنب التضخم نير أن الحكومة تسعى الى محاربه بشتى الوسائل وخاصة بالعميل على تحويل مجلس النقد في الاقليم الى سلطة نقدية حقيقية .

٣٠ - وتتمثل أهداف الحكومة على الصعيد الاقتصادي كما حددها البرنامج الذي اقترحه الحزب الحاكم أثناء الانتخابات الأخيرة (أنظر الفقرة ٨ أعلاه) ، تتمثل أساسا في أن يزيد الاقليم من اعتماده على نفسه عن طريق التوسع في الانتاج الغذائي والتوسع في المنتجات المصنوعة محليا للاستعاضة بها عن الواردات واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التصدير . وستستمر الحكومة في توفير المقومات الأساسية للاقتصاد وانعاش القطاع الخاص . كما سترحب بالاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا الأجنبية شريكة ايلاء ما ينبغي من الاهتمام ، لمشاركة السكان المحليين في جميع مراحل الاقتصاد . ومن الأنشطة الأخرى التي تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الاقليم يذكر على سبيل التوضيح الصيد الاسماك والسياسة والتنقيب عن النفط .

٣١ - أما التجارة الخارجية التي يجري الجزء الأكبر منها مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فقد توسعت بصورة منتظمة خلال السنوات الأخيرة . وبالرغم من أن الاقليم بلد مصدّر للمنتجات الزراعية فهو شديد الاحتياج لاستيراد ما يلزمه من المعدات الانتاجية ومواد الاستهلاك التي تتجاوز قيمتها على الدوام قيمة الصادرات . وتحمل الحكومة بامعة على تشجيع الصادرات والاقبال من الواردات بانية معالجة العجز في ميزان المدفوعات خلال السنوات المقبلة .

٣٢ - وسعيا الى بلوغ الأهداف والمقاصد المنصوص عليها في الخطة الانمائية للفترة الممتدة فيما بين ١٩٧٤ - ١٩٧٦ التي أحدثتها وحدة التخطيط الاقتصادي بوزارة المالية والاقتصاد للاقليم والتي تبنيها الحكومة حاليا تمهيدا للموافقة النهائية عليها ، طلبت الحكومة المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي من أجل انشاء جهاز كاف للتخطيط ودعم القدرة الادارية للقطاع العام . وتتمثل الأهداف الحالية لهذا المشروع الذي وافق عليه برنامج الامم المتحدة الانمائي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فيما يلي : (أ) دعم هيكل دائرة التخطيط الاقتصادي ؛ (ب) تدريب المستفيدين المحليين في مجال التخطيط الاقتصادي والاعضاءات وذلك بتوفير

المنح للدراسة في الخارج وخدمات التدريب للعاملين . وقدرت قيمة مساهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ب ٣٠٠ ١٢٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ومساهمة الحكومة ب ٧٠٠ ٥٢٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة .

٣٣ - ومن أنشأت الحكومة في عام ١٩٧٢ الشركة المالية للانماء كجزء من برنامجها الانمائي أتيح لأبناء بليز منفذ للحصول على مبالغ ضخمة من الأموال التي وضع بنك الانماء الكاريبي معظمها في الشركة المالية للانماء . وكان البنك ، حتى غاية ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، قد تعهد بمنح اقليم بليز حوالي ١٢٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، كانت حصة الشركة المالية الانمائية منها ١٧ مليون تقريبا . وعلى هذا الأساس ، منحت الشركة المالية للانماء قروضا قصيرة ومتوسطة واولية الأجل ، بفائدة يتراوح معدلها بين ٧ و ٩ في المائة حسب نوع المشروع والمؤسسات الزراعية والسياحية والصناعية الصغيرة . وفي تموز/يوليه ١٩٧٤ ، علم ان أموال الشركة المالية للانماء المتوفرة للمزارعين الضغار قد زادت بمقدار ٨٠٠ ٠٠٠ دولار بليز في وقتها المملوكة للشركة . وأن وكالة " كير " الكندية أنشأت صندوقا خاصا بمبلغ يقارب ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة .

باء - الزراعة والاحراج وصيد الأسماك

٣٤ - تبلغ مساحة الاقليم في مجموعها حوالي ٢٣ مليون هكتار منها ١٣ مليون هكتار تابعة للتاج ، يتكون معظمها من أراضي ورة يصعب الوصول اليها ومغطاة بالنباتات اما الباقي فهو ملك لملاكين خاصين ، ٩٥ في المائة منهم تقريبا اجانب . وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ما يقارب ٨٦٥ ٠٠٠ هكتار وثمة مليون هكتار من الأراضي الصالحة للنباتات . ويتكون الباقي من سبخات غير خصبة ومن أراضي جبلية . وفي عام ١٩٧٣ كان الجزء المزروع أو المستخدم كمراعي من الأراضي الصالحة للزراعة . (في المائة فقط من هذه الأراضي . ويجوز لأبناء بليز أن يشتروا أراضي تابعة للتاج شريطة ان يتم ذلك في اطار مشروع انمائي موافق عليه من الحكومة معروف باسم " Location Ticket System " وهو نوع من الشراء عن طريق الايجار يحتوى على شروط معينة للتطبيق . وقد أعلن السيد برايس في خطابه (أنظر الفقرة ١١ أعلاه) ، ان الحكومة تحقق الإصلاح الزراعي الضروري في الاقليم بوسيلتين : تتمثل الأولى بالاستمرار في تطبيق برنامج امتلاك الأراضي ، وهو البرنامج الذي تم بموجبه شراء ٤٠٠٠ هكتار منذ عام ١٩٦٩ ، وتتمثل الثانية باصدار قانونين في هذا الشأن . أولهما قانون استغلال الأراضي الريفية الصادر في ١٩٦٦ ، وهو قانون يفرض ضريبة خاصة على الملاكين الذين يملكون أكثر من ٤ هكتارا غير مستثمرة ؛ ويقضي بوضع الأراضي التي تعاد الى الحكومة بدلا من سداد الضريبة ، تحت تصرف الراغبين من أجل استغلالها . والقانون الثاني هو قانون تملك الأراضي للأجانب الصادر في ١٩٧٣ ، ويحظر هذا القانون على الأجانب شراء أكثر من نصف أكر (٢٠ أرا) من الأراضي الواقعة في المدن ، وأكثر من ٤ هكتارات

من الأراضي الواقعة في المناطق الريفية دون الحصول على رخصة من الحكومة . وقال رئيس الوزراء ان هذا القانون الأخير قد نجح بالفعل في تقليل المضاربات وتخفيض أسعار الأرض المفردة فسي الهلاء .

٣٥ - وأهم زراعات الاقليم هي السكر والحوامض . ولقد ارتفع انتاج السكر من ١٧٠ ٧٠ طن في عام ١٩٧٣ الى حوالي ٨٩ ٠٠٠ طن في عام ١٩٧٤ ، وهو انتاج استثنائي ، من المتوقع أن يصدر حوالي ٨٠ ٠٠٠ طن منه وان تتجاوز إيراداته ٤ مليون دولار بيايز . اما الانشاءات الزراعية الأخرى فبالرغم من انها لازالت تتألف في معظمها من الزراعات الباشية فتم فيهم أنفسهم بالتوسع . وتعتزم بليز أيضا ان تزيد بصورة كبيرة صادراتها من الموز والأرز والفاصوليا الحمراء والمانجا والبيايا والحمض واليقشر والاستعاضة عن مستوردات الخضار والفواكه والتبغ الباهظة التكاليف . هذا وبالرغم من المشاكل الفادحة التي تعرضت لها ٦٢ هكتارا من مزارع الموز فسي ايلول / سبتمبر ١٩٧٤ من جراء اصهار (فيفي) فمزال انتاج الموز ينمو بسرعة ومن المنتظر أن يصبح مرفقا تماما جديدا من مرافق التصدير بفضل أسواق التصدير التي تفتحت له نتيجة الاتفاق الذي أبرمته الحكومة مع شركة فايفز المحدودة التابعة للمملكة المتحدة .

٣٦ - اما الاحراج ، فبالرغم من انها لم تعد تلعب الدور الرئيسي في اقتصاد بليز ، فقد بدأت تعود تدريجيا الى الانتعاش بفضل الطلب المتزايد على الأغشاب في السوق العالمية وبفضل ما تنتجه الحكومة من سياسة مراقبة الثابات واستغلالها بصورة منتظمة وتجديد تشجيرها باستمرار . وقد اتخذت هذه الحكومة في عام ١٩٧٣ مرسوما ادخلت به تعديلات على قانون الثابات الصادر في عام ١٩٦٧ يتيح لها فرض اتاوات على اقتلاع الاشجار من الثابات الخاصة التي تزيد مساحتها عن ٤ هكتارا . والهدف من هذه الاتاوة هو اشراك الملاكين الذين يملكون مساحات كبيرة من الثابات في برنامج الحكومة لصيانة هذه الثابات .

٣٧ - وتضطلع بصناعة صيد الأسماك سبع تعاونيات هي في مجموعها ملك لصيادين من أبناء بليز الذين يشرفون على ادارتها بأنفسهم . وتنتج هذه التعاونيات بصورة أساسية اذنان سرطان البحر والصدفيات والقشريات والبنجرى . ومن أجل تشجيع التوسع في هذه الصناعة تؤيد الحكومة بنشاط الاقتراحات الهادفة الى توسيع حدود المياه الاقليمية من ٣ الى ١٢ ميل والى انشاء منطقة اقتصادية تمتد الى ٢٠٠ ميلا من الساحل .

٤٠٠ - الصناعة والتعدين والسياحة

٣٨ - تتألف صناعات الاقليم الرئيسية ، التي تمتلك المصالح الأجنبية معظمها ، من الصناعات المتعلقة بمنتجات التصدير الرئيسية في الاقليم وهي : مصانع تكرير السكر وتعليب عصير الحمضيات ومصانع نشر الأغشاب . وقد أعلنت شركة بليز لصناعة السكر المحدودة ، وهي فرع لشركة المملكة المتحدة " تيت اندلايل " ، المحدودة التي تستثمر مصانع تكرير السكر في لبيرتاد وتاور هيل ،

أعلنت في تموز/يوليه ١٩٧٤ ، انها ستمنح حصصا من أسهمها للرعايا من أبناء بليز وغامسة للعاملين في الشركة ومنتجي قصب السكر وذلك لتشجيع المساهمة المحلية في عمليات صناعة تكرير السكر . ويفضل مساعدة الحكومة ، ازادات ، في السنوات الأخيرة ، أهمية بعض الأنشطة الصناعية الأخرى بانتاج طائفة كبيرة نسبيا من منتجات الاستهلاك ومعدات البناء المستخدمة في السوق المحلية .

٣٩ - وتشجع الحكومة الانماء الصناعي خاصة عن طريق الاعفاء من الضرائب الذي يمتد أحيانا الى ١٢ عاما والاعفاء من الرسوم المفروضة على استيراد السلع الانتاجية والمواد الأولية . كما توفر الشركة المالية للانماء مبالغ كبيرة الاستثمار (أنظر الفقرة ٣٣ أعلاه) . وذكر في شهر آب/اغسطس ان البنك الانمائي الكاريبي قد وافق على منح قرض بمبلغ ٩٦٤ .٠٠٠ مائةون دولار بليز للشركة المالية للانماء لبناء منطقة صناعية في ليديفيل قريبا من بليز .

٤٠ - وكما لوحظ سابقا (ك) ، منحت الحكومة ٤ شركات رخصا للتنقيب عن البترول في مناطق تقع اما داخل الاقليم او في عرض سواحله . وفي تشرين الأول/ اكتوبر ، علم ان إحدى هذه الشركات وهي شركة " أوشوتز أوفيرسيز آوربوريشن " الأمريكية ، عقدت اتفاقا مع حكومة الاقليم فيما يخص بأعمال الحفر وهو الاتفاق الذي سيتم بموجبه الشروع قريبا في حفر اولي بئر في منطقة تقع الى الشمال من أورانج وولك تاون . وتواصل شركة " شيفرون أويل كومباني " وهي شركة أمريكية أيضا عمليات التنقيب التي تقوم بها في مناطق واقعة في عرض السواحل وكان من المنتظر أن تشيد اولي بئر لها في ساحل ستان كريك تاون وأن تبدأ الحفر في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر .

٤١ - وأعلن السيد برايس ، في خطابه الأخير (أنظر الفقرة ١١ أعلاه) ان سياسة الحكومة في مجال السياحة تتمثل في تشجيع النمو المعتدل لهذه الصناعة وقيامها على أسس متينة بحيث يتسنى لشعب بليز أن يحتفظ بسيطرته عليها وملكته لها . وفي عام ١٩٧٣ ، بلغ عدد السياح الذين زاروا الاقليم حوالي ٥٨ .٠٠٠ وهو ما يمثل زيادة محسوسة بالنسبة لعام ١٩٧٢ (١٩٧٢) (٥٠ ٦٥١) وبلغ مجمل ما أنفقه السياح في عام ١٩٧٣ حوالي ١٠ ملايين دولار بليز . وكان عدد الفنادق الموجودة في الاقليم عام ١٩٧٤ ، ٦٠ فندقا تحتوي في المجموع على ١٨١ سرير . هذا وتتضمن المخططات التي شرع في تنفيذها لتطوير المنشآت السياحية ، بصفة خاصة ، بناء مجمع يحتوي على ٢٠٠ غرفة قريبا من بليز وستضطلع ببنائه مؤسسة " نوي " الأمريكية بتكلفة تبلغ حوالي ٤ ملايين دولار بليز . وتتضمن المخططات أيضا بناء فندق صغير بالقرب من بليز

(ك) المصدر السابق ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ،

المجلد الخامس ، الفصل الثامن والعشرون ، الحرف ، الفقرة ٣٦ .

ينتهي بناؤه في عام ١٩٧٥ وتضطلع ببنائه شركة محلية هي شركة نيوديل ، المحدودة بكلفة ١٦٠ دولار بيليزى وسيقام بجانبه اول ميناء لزوارق التنزه في الاقليم . ومن المقرر اخيرا ، بناء فندق آخر في عام ١٩٧٥ ، يحتوى على ١٧ غرفة في سان اينياسيو في مقاطعة كايو ، وستقوم ببنائه شركة أخرى محلية وهي شركة " اسكندر بدران فاميلي هوتيل " ، المحدودة بكلفة تبلغ ٢٠٠ دولار بيليزى . وفي آب/ اغسطس ١٩٧٤ بلغ مجموع الفنادق التابعة لجمعية بيليز هوتيل ١٣ فندقا وذلك اصبحت هذه الجمعية في الشهر التالي عضوا في جمعية الفنادق الكاريبية .

دال - النقل والمواصلات

٤٢ - ان شبكة الطرق التي يبلغ مجموع طولها ٢٤٠٠ كيلومتر لا تكفي لتلبية احتياجات الاقليم ، غير ان هذه الشبكة تتوسع باستمرار ، ويجرى بصفة خاصة بناء طرق فرعية لخدمة مصانع السكر وينتظر ان تصمد المشاريع التي هي حاليا قيد التنفيذ لاقامة الاسس التي تساعد على تنظيم الشبكة تنظيما ملائما . و اشار السيد برايس في خطابه الاخير الى البرنامج الذي وضعتة الحكومة لتحسين شبكة الطرق وتوسيعها وبناء المرافق ذات الصلة ، بما في ذلك بناء عدد كبير من الجسور الهامة . وذكر بصفة خاصة الاعمال الجارية في الطرق الرئيسية الاربعة . و اعلن ان اعادة بناء الطريق الرئيسية الشمالية التي يبلغ طولها ١١٦ كيلومتر ، ستكلف وحدها اكثر من ١١ مليون دولار بيليزى . و اعلن رئيس الوزراء ايضا ان البنك الانمائي الكاريبي قد وافق على قرض مقداره ٣ ملايين دولار بيليزى لتمويل بناء ١٧٧ كيلومتر من الطرق الفرعية الواصلة بمصانع السكر . وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، علم ان شركة سير ويليام هاالكرو وبارتنيرز ، وهي شركة بريطانية للاستشارة الهندسية ، انهدت دراساتها الخاصة بالطرق الرئيسية الشمالية ورفعت تقريرها الى حكومتها من بيليز والمملكة المتحدة للموافقة عليه . وتقرر ان تبدأ ، قبل نهاية ١٩٧٤ ، المفاوضات بفرض الحصول على الاموال اللازمة للمشروع . وفي تقديرات الميزانية المقترحة لعام ١٩٧٥ ، حظي برنامج بناء الطرق والجسور بالنصيب الاكبر من الاعتمادات الواردة في باب الاعتمادات الانتاجية (٤٣ مليون دولار بيليزى) .

٤٣ - المطار الرئيسي في الاقليم هو مطار مدينة بيليز الدولي . ويوجد ايضا عدد صغير من المهابيط لنزول الطائرات . ويجرى النظر حاليا في تشييد مبنى حديث لاستقبال المسافرين في مطار بيليز ، تقدر تكاليفه بحوالي ٣ ملايين دولار بيليزى . ومن المنتظر ان تنتهي قريبا اعمال بناء مهبط للطائرات في سيلفا ، بالقرب من بيلموبان . ومن المقرر بناء عدة مهابيط مماثلة في الاقليم .

٤٤ - وتعتبر مدينة بيليز وستان كريك اهم مينائين بحريين في الاقليم . وقد اعلن في آب/ اغسطس ١٩٧٤ ان البنك الانمائي الكاريبي قد وافق على منح قرض بمبلغ ٩٥ ملايين دولار بيليزى لبناء ميناء عميق المياه في بيليز ، مجهز بقناة لدخول الجرافات ، ومراسي للبواخر التي يبلغ غاطسها

٢٨ قدما ، ومعدات خاصة لشحن السكر . وفي تشرين الاول / اكتوبر وافق البنك على منح قـسـرض جديد مقداره . . . ٦٣٥ من دولارات بيليز لينا^٥ رصيف آخر عميق المياه في كوميرس بايت ، ستان كريك .

٤٥ - وتتولى ادارة المواصلات اللاسلكية في بيليز ، منذ عام ١٩٧١ ، استثمار الشبكة الهاتفية الداخلية . وتتولى شركة كيبل اند وايرليس (الهند الغربية) ، المحدودة خدمات المواصلات اللاسلكية الخارجية وذلك بمقتضى امتياز ينتهي اجله عام ١٩٨١ . وتتضمن المشاريع التي يجرى تنفيذها حاليا توسيع الشبكة الهاتفية وتوفير خدمات التلغراف والتليكس .

هـ - المالية العامة

٤٦ - تبلغ تقديرات النفقات في الميزانية المقترحة لعام ١٩٧٥ ، ٤٩٥ مليون دولار بيليزي^٦ ، ويشمل هذا المبلغ زيادة بنسبة ثلاثين في المائة تقريبا عن السنة الماضية ، يرد ٢٧٦ مليون دولار منها في باب النفقات المتكررة و ٢١٩ مليون دولار في باب النفقات الانتاجية . ويجرى تمويل هذه النفقات على النحو التالي : ايرادات الاقليم - ايرادات المتكررة والانتاجية على السواء - ٣١٨ مليون دولار من دولارات بيليز ؛ صندوق المساعدة الكندية والبريطانية للانما^٧ ، ١٤ مليون دولار من دولارات بيليز ؛ القروض والايرادات المختلفة ، ٣٧ ملايين من دولارات بيليز . وتتضمن تقديرات الميزانية عدة تدابير ضريبية جديدة : زيادة رسوم المطارات وثمان الطوابع البريدية ؛ الضرائب المفروضة على محروقات الطائرات ؛ والضريبة الموحدة بنسبة ٢ في المائة المفروضة على صادرات السكر . ومن الناحية الثانية اقترحت الحكومة عدة تدابير للتخفيف من اثار التضخم على السكان ، منها زيادة المرتبات بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة للموظفين وغيرهم من مستخدمي الحكومة ، وزيادة الحد الادنى للدخل غير الخاضع للضرائب وغير ذلك من التدابير الاخرى الهادفة الى الاعفاء من الضرائب .

٤٧ - واعدت حكومة بيليز بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي برنامجا للاقليم يشمل الفترة الممتدة من ١٩٧٣-١٩٧٦ على اساس الرقم الارشادي للتخطيط الذي اقره برنامج الامم المتحدة الانمائي . وبلغ الرقم الذي وافق عليه مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي لفترة ١٩٧٣-١٩٧٦ ١٩٧٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . بيد انه ، نظرا للنفقات التي شرع برنامج الامم المتحدة الانمائي في انفاقها عام ١٩٧٢ فان المبلغ المتوافر لفترة ١٩٧٣-١٩٧٦ هو ٦٠٠ ٩٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة .

٤ - الوضع الاجتماعي

٤٨ - اشار السيد برايس في خطابه الاخير (انظر الفقرة ١١ اعلاه) الى الانشطة التي تضطلع بها الحكومة في ميدان الصحة العامة ، والتي تتضمن زيادة التأكيد على تدريب المرضات وغيرهن من

الموظفين في المجال الطبي ، ومساعدة طلبة الطب عن طريق تقديم المنح الدراسية وغير ذلك من المساعدات ، وتنظيم حملات الوقاية من داء الكلب والملاريا وغيرهما من الأمراض . وأشار أيضا الى ، انه يجري الآن في اورانج وولك تاون بناء مستشفى جديد وكبير سيتم تجهيزه بأحدث الأجهزة الطبية والجراحية . وكان البرنامج الانتخابي الذي اقترحه الحزب الحاكم أثناء الانتخابات الأخيرة (أنظر الفقرة ٨ أعلاه) يحتوي اقتراحا لبناء مستشفى جديد في بليز محصن ضد الأعاصير واتاحة الرعاية الطبية المتخصصة لمقاطعات الاقليم الست ، وكذلك بناء مستشفى للأمراض العقلية بمبلغ ٥ ملايين دولار ذات الصلة ببناءه الأمراض . وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ، علم ان تدابير المستشفى الجديد في بليز قدرت ب ٥ ملايين دولار بليزى ، وانسب عدد تم اختيار قاعة أرض مساحتها ٨٤٠٠ م٢ مكثارات لاقامة المستشفى . وان عددا من الخبراء من أبناء الاقليم والأجانب شرعوا في اعداد التصميمات اللازمة لذلك .

٤٩ - وبلغت تقديرات النفقات في باب الصحة العامة في الميزانية المقترحة لعام ١٩٧٥ ، ٧٤٤ ملايين دولار بليزى ، اي بزيادة ٣٠ في المائة تقريبا عن السنة الماضية .

٥ - الأوضاع التعليمية

٥ - أكد السيد برايس في خطابه الأخير (أنظر الفقرة ١١ أعلاه) ان الحكومة تدعم نظام التعليم الذي تشترك فيه النسبة والدولة . وأشار الى التاورات الجديدة التي حدثت في مجال التعليم . وذكر ان هذه التاورات تشمل مشاريع بناء مدرسة ثانوية مسكونية جديدة أو ثانوية مجتمعية تمول بفضل معونة من المملنة المتحدة ، وكلية المعلمين الجديدة في بليز التي يجري العمل حاليا على بنائها والتي تقدر تكاليفها بمليون دولار بليزى تقريبا وكذلك بناء مركز جامعي لقسم الدراسات العليا التابع لجامعة الهند الغربية ، الذي كان من المنتظر الشروع في تحقيقه قبل نهاية ١٩٧٤ بمساعدة من حكومتي كل من بليز وكندا . وأعلن رئيس الوزراء أيضا ان الجهود مبذولة من أجل تهيئة مناخ التعليم بحسب الاحتياجات الخاصة بالاقليم . وقد بلغت تقديرات نفقات التعليم في الميزانية المقترحة لعام ١٩٧٥ ، ٧٢٢ ملايين دولار بليزى ، ويمثل هذا الرقم زيادة تقرب من ٣٠ في المائة عن عام ١٩٧٤ .

الفصل الحادى والثلاثون

A/10023/Add.8 (Part III)

انتيفوا ، ودومينيكا ، وسان كيتس - نيفيس -
انفيلا ، وسانت لوسيا وسان فنسنت

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٩٦	٣ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٩٧	٤	باء - قرار اللجنة الخاصة
١٩٨		المرفق - ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة انتيفوا ، ودومينيكا ، وسان كيتس - نيفيس - انفيلا ، وسانت لوسيا وسان فنسنت في جلستها ١٠١٩ المنعقدة في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٧٥ .
- ٢ - ولدى النظر في هذه المسألة ، اخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع بما في ذلك ، خاصة ، القرار ٣٣٦٨ (د - ٢٩) ، الصادر في ١٦ كانون - اول / ديسمبر ١٩٧٤ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وكانت الجمعية العامة قد طلبت الى اللجنة الخاصة بمقتضى الفقرة ١١ من القرار المذكور " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) تنفيذاً فورياً تاماً في جميع الاقاليم التي لم تنل استقلالها ، والقيام ، خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار ، وبعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الثلاثين " . واخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار ايضاً القرار الذى اتخذه الجمعية العامة في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ بشأن هذه الاقاليم (١) .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٣١

(A/9631 and Corr.2) ، البند ٢٣ .

٣ - ولدى النظر في المسألة ، كان معروضا على اللجنة الخاصة ورقة عمل اعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تضمنت المعلومات المتوافرة عن التطورات التي حدثت في هذه الاقاليم .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٤ - في الجلسة ١٠١٩ المعقودة في ٢ آب/اغسطس ، وعلى اثر بيان القاضى الرئيس (A/AC.109/PV.1019) ، قررت اللجنة بدون اعتراض ، ان تحيل الى الجمعية العامة ورقة العمل الوارد ذكرها في الفقرة ٣ اعلاه وذلك من اجل تيسير نظر اللجنة الرابعة في المسألة ، وان تنظر في المسألة في دورتها القادمة ، مراعية في ذلك اية توجيهات قد ترغب الجمعية العامة في توجيهها في هذا الصدد في دورتها الثلاثين .

المرفق *

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

- | | | | |
|-------|-------|---------------------|-----|
| ١٤- ١ | | التطورات السياسية | ١ - |
| ٢٤-١٥ | | التطورات الاقتصادية | ٢ - |

انتخبوا ، ودومينيكا ، وسان كيتس - نيفيس - انغيلا ، وسانت لوسيا وسان فنسنت (أ)

١ - التلورات السياسية

مقدمة

- ١ - في أعقاب إعلان اتحاد الهند الغربية ، في عام ١٩٦٢ ، والمفاوضات التي أعقبت ذلك بشأن نظام كل إقليم من الأقاليم الكاريبية ، اقترحت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، في عام ١٩٦٥ ، مركزا دستوريا جديدا لكل من انتخبوا ، ودومينيكا ، وفرينادا (ب) ، وسان كيتس - نيفيس - انغيلا ، وسانت لوسيا وسان فنسنت . وبموجب هذه المقترحات التي أصبحت سارية المفعول في عام ١٩٦٧ بالنسبة لانتخبوا ، ودومينيكا ، وسان كيتس - نيفيس - انغيلا ، وسانت لوسيا ، وفي عام ١٩٦٩ بالنسبة لسان فنسنت ، أُضحى كل إقليم من هذه الأقاليم " دولة شريكة للمملكة المتحدة " ، تتمتع بحق إدارة شؤونها الداخلية وتعديل دستورها الخاص ، بما في ذلك سلطة إنهاء هذه الشراكة وإعلان استقلالها ؛ على أن تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بمسؤولية الشؤون الخارجية والدفاع في هذه الأقاليم .
- ٢ - وقد ورد في التقرير السابق للجنة العاصمة (ج) عرض موقف كل من المملكة المتحدة والجمعية العامة فيما يتعلق بنظام " الدولة الشريكة " .

ألف - التعاون الإقليمي

- ٣ - من الجدير بالذكر (د) أنه في عام (١٩٧١) رجع رؤساء وزراء كل من دومينيكا وفرنيدا وسان كيتس - نيفيس - انغيلا وسان فنسنت وسانت لوسيا وكذلك رئيس وزراء غيانا اتفاقا أُلحق عليه اسم إعلان فرينادا ، يتضمن اتوحيد البلدان المعنية سياسيا . ولكن الأحداث التي وقعت فيما بعد قد حالت دون تنفيذ هذه الفعالة .

-
- (أ) المعاومات الواردة في هذا التقرير مستمدة من الوثائق المنشورة .
 - (ب) نالت فرينادا استقلالها في ٧ شباط / فبراير ١٩٧٤ .
 - (ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) المجلد الخامس ، الفصل السادسة عشر ، المرفق ، الفقرتان ٦ و ٥ .
 - (د) المصدر نفسه ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8723/Rev.1) المجلد الخامس ، الفصل الرابع عشر ، المرفق ، الفقرات ٨ - ١٨ .

٤ - وكما أشير الى ذلك فيما تقدم (١٥) ، قرر مجلس وزراء دول الهند الغربية الشريكة ، في اجتماع عقد في كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ ، تعيين لجنة للنظر فيما اذا يمكن للأقاليم الكاريبية غير المستقلة التابعة للدومينولث أن تكون اتحادا سياسيا . وفي ايار/مايو ١٩٧٤ قام حاكم سان فنسنت ، بناء على نصيحة السيد ج . ب . ميتشيل ، رئيس وزراء سان فنسنت آنذاك (د) ورئيس المجلس ، بتعيين لجنة من سبعة أعضاء برئاسة السير هيوغ وودينغ ، وكيل العدل السابق في ترينيداد وتوباغو . اما الأعضاء الآخرون لهذه اللجنة فهم القاضي تيرفورد جونج ، من ترينيداد وتوباغو ، والسيد أليستر ماكتاير ، الأمين العام لمجموعة الدول الكاريبية التابعة للدومينولث والسوق المشتركة للدول الكاريبية والسيد فوغن لويس ، نائب مدير معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية في جامعة الهند الغربية (بربادوس) ، والأمينان التنفيذيان لأمانتي كل من السوق المشتركة للدول الكاريبية الشرقية ودول الهند الغربية الشريكة . وبعد وفاة السير هيوغ وودينغ في تموز/يوليه ١٩٧٤ ، عين القاضي جونج رئيسا للجنة . وقد كلفت اللجنة باجراء دراسة مفصلة لتقضي امكانية انشاء الاتحاد السياسي المذكور واحادة النازر في النظام الدستوري للدول الشريكة ومونتسيرات . كما كان عليها أن تدرس أيضا : (أ) مشكلة الدول الصغيرة في المجتمع الدولي ؛ (ب) تدابير شروط التبادل التجاري بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان الأقل نموا في المناقاة الكاريبية ؛ (ج) والتدهور الحالي لميزان المدفوعات في هذه البلدان الصغيرة ، نتيجة للزيادة في أسعار البترول ؛ (د) ونفقات الادارة العامة في اطار النظام السياسي القائم في الدول الشريكة ومونتسيرات ، مهتمة بكل بلدانها ، على حد سواء .

٥ - وذكر السيد ميتشيل ، لدى تعيين اللجنة ، ان سان كيتس - نيفيس - انجيلا ، وسان فنسنت وسانت لوسيا قد قررت المشاركة في جميع أعمال اللجنة في حين أعلنت فرينادا ومونتسيرات انهما ليستا مهتمتين الا بالجانب الاقتصادي . وذكر ان السيد ادوارد أوليفر لويلان ، رئيس وزراء دومينيكا ، قد أعلن في الأسبوع التالي ان الاقتراحات " غير سديدة وأتت في وقت غير ملائم " فضلا عن انها لا تتطابق بأى تأكيد في دومينيكا . ولهذا السبب فلا يستأج ، في الظروف الراهنة ، أن يؤيد الاقتراح الداعي الى تحقيق التقدم الدستوري المذكور . ولم تشترك انجيلا في أعمال اللجنة .

٦ - وذكر في آب/اغسطس ١٩٧٤ ، ان السيد ميتشيل ، رئيس وزراء سان فنسنت قد أعلن انه يهذب انشاء " حكومة مركزية قوية " تعمد نظام الشراكة ، وتكون لها خاصية سداة تعديد أجور السفر

(هـ) المصدر نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل الثامن عشر ، العرفق ، الفقرة ٤ .

(و) في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في سان فنسنت في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، عين السيد د . ميلتون كاتو ، رئيس حزب العمال في سان فنسنت ، رئيسا للوزراء .

جوا بالاتفاق مع شركات الطيران الدولية ، واقامة نظام قضائي حيوى يحترم الحقوق الأساسية وانشأ* صناعات بغية التخفيض من البهالة " . وقال ان الأقاليم الكاريبية الصغيرة لا تستطيع ، في رأيه ، أبدا أن تتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، حتى في اطار مجموعة الدول الكاريبية التابعة للكمونولث ، مالم تنضم الي بعضها بعضا بحيث تشكل وحدة سياسية واحدة وتمثل " وجهة نظر واحدة داخل الاقليم وخارجه " .

٧ - وأعلن السير روبرت جون ، حاكم سان فنسنت في الخطاب الذى ألقاه في كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ لدى افتتاح دورة المجلس التشريعي لسان فنسنت ، ان حكومته تميل للاستقلال الكامل ، مع تفضيل الدخول في اتحاد مع بعض أو جميع الدول الشريكة أو بعض الأقاليم الكاريبية الأخرى . وأردف قائلا انه اذا لم يتحقق بلوغ هذا الهدف فان حكومته لن يبقى لها سوى أن تختار " مواصلة طريقها بمفردها " ، طبقا للولاية الواضحة التي عهد بها اليها شعب الاقليم . وأعلن أيضا ان حكومته ، مهما كان هيكلها السياسي ، ستبقى ملتزمة بالعمل على تحقيق الاندماج الاقتصادي للبلدان الكاريبية .

٨ - وقد استمرت جهود التعاون بين حكومات هذه الأقاليم في اطار مجلس الوزراء لدول الهند الغربية الشريكة . وفي اجتماع عقد في ايلول /سبتمبر ١٩٧٤ قرر المجلس شراء شركة خطوط النقل الجوية ليوارد ايلانديس " ليات " ، وهي الشركة الجوية الوحيدة التي كانت تقوم بالنقل الجوي المنتظم بين جزر ليوارد وويندوارد . وكانت شركة كورت لاينز أوف لندن ، وهي الشركة الأم للوارد ايلانديس قد دخلت في تصفية اختيارية في آب /اغسطس ١٩٧٤ . وفي كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ ، أنشئت شركة " ليات ١٩٧٤ " لتحل محل " ليات " السابقة وتتولى القيام بالرحلات الجوية على الطرق ذاتها التي كانت تقوم بها الشركة السابقة . وفي شباط /فبراير ١٩٧٥ ، أعلن انه سيتم قريبا اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين استمرار الخدمة على هذا الخط .

باء - مجتمع الدول الكاريبية

٩ - في ١ آب /اغسطس ١٩٧٣ ، دخل مجتمع الدول الكاريبية رسميا في حيز العمل بعد توقيع الدول الأربع المستقلة (٩) على معاهدة شافواراما ، التي تقضي بانشاء المجتمع والسوق المشتركة للدول الكاريبية . وكانت دول دومينيكا ، وسانت فنسنت وسانت لوسيا الشريكة في عداد الأقاليم الستة التي وقعت على المعاهدة في ١٧ نيسان /ابريل ١٩٧٤ ، وذلك في مؤتمر خاص لرؤساء الحكومات عقد في سانت لوسيا . كما وقعت حكومتا انتيغوا وسانت كيتس - نيفيس - انغيلا المعاهدة فسي حفلتين خاصتين اقيمتا في ٤ و ١٢ تموز /يوليه في انتيغوا وجامايكا وبذلك أصبح عدد أعضاء المجتمع ١٢ عضوا ، وأعلنت جزر البهاما رغبتها في الانضمام الى مجتمع الدول الكاريبية ، ولكن ليس الى السوق المشتركة . وصنفت المعاهدة الدول الشريكة في عداد مجتمع البلدان الأقل نموا .

١٠ - ويتضمن التقرير الأخير للجنة الخاصة (ح) عرضاً موجزاً لاهداف وهيكل ونظام مجموعة الدول الكاريبية .

تنفيذ المعاهدة

١١ - ترد في الفقرات التالية بعض من التدابير التي اتخذت في إطار معاهدة مجتمع الدول الكاريبية وخاصة فيما يتعلق بالدول الشريكة .

(أ) تعزيز التنمية الصناعية

١٢ - اصدرت الجمعيات التشريعية للدول الشريكة تشريعا يقضي بوضع حوافز مالية لتشجيع الصناعة . ويسمح اتفاق مجتمع الدول الكاريبية الخاص بتنسيق الحوافز المالية بشأن تشجيع الصناعة ، للبلدان الاقل نموا بمنح المؤسسات التجارية والصناعية فيها امتيازات ضريبية لمدة اطول مما يمكن ان تحصل عليه الاقاليم الاكثر نموا الاعضاء في المجتمع .

١٣ - واستمر البنك الانمائي الكاريبي وشركة الاستثمارات الكاريبية في توفير المساعدة المالية والتقنية من اجل تعزيز التنمية الصناعية للبلدان الاقل نموا فيما فيها الدول الشريكة . وفي اوائل عام ١٩٧٥ ، اعلن ان شركة الاستثمارات الكاريبية قد وافقت على منح هذه البلدان قروضا بمبلغ ٥٣٦ .٠٠٠ دولار كاريبي شرقي (ط) وانه يتوقع منح قروض جديدة بمقدار ١٥٠ مليون دولار كاريبي شرقي .

(ب) تطوير الزراعة وترشيدها

١٤ - في حزيران /يونيه ١٩٧٤ ، انشئت مؤسسة التنمية الزراعية والخدمات الاستشارية لمجموعة الدول الكاريبية بهدف تشجيع الانتاج الزراعي وتنسيقه في بلدان مجتمع الدول الكاريبية ، وخاصة البلدان الاقل نموا . ويقوم مجتمع الدول الكاريبية بالاشتراك مع الوكالة الكندية للانماء الدولي بتمويل مؤسسة التنمية الزراعية والخدمات الاستشارية لمجتمع الدول الكاريبية . ويوجد حاليا في المنطقة فريق من المتخصصين في مشاكل تنمية البلدان الاقل نموا ، بقيادة احد خبراء منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، يعمل تحت اشراف برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بهدف وضع برنامج زراعي ترشيدي لفائدة مجتمع الدول الكاريبية . وفي آذار/مارس ١٩٧٥ ، وقع كل من المفوض السامي لكندا ورئيس البنك الانمائي الكاريبي اتفاقا تمنح بموجبه الحكومة الكندية قرضا للبنك الانمائي الكاريبي بمقدار ٤ ملايين دولار كاريبي شرقي بدون فائدة وذلك لتمويل تنمية تربية المواشي للاغراض التجارية في البلدان الاقل نموا ، على اساس استخدام المنتجات الثانوية لقصب السكر علفا للماشية .

(ح) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ .
(A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفقرات من ١٥ الى ١٩ .

(ط) العملة المحلية هي الدولار الكاريبي الشرقي . ويساوي الجنيه الاسترليني الواحد ٤٨٠ دولار كاريبية شرقية .

٢ - التطورات الاقتصادية

أ - لمحة عامة

- ١٥ - أهم محركات النشاط الاقتصادي في الدول الشريكة هي الزراعة والبناء والسياحة والحكومة . ولقد بدأت الإيرادات الزراعية في الانخفاض عام ١٩٧٠ بعد أن بلغت أوجها في عام ١٩٦٤ . ولكن ارتفاع الأسعار قد مكن الزراعة من تدارك الأمر شيئاً فشيئاً حتى رجعت الزراعة في عام ١٩٧٣ إلى المستوى الذي بلغته عام ١٩٦٩ . وأدثر القطاعات دينمية هما السياحة والحكومة . وكلاهما يعمد على حزم على هفز قطاعي البناء والخدمات . ولقد شهدت السياحة والبناء فترة ركود بعد الزيادة الكبيرة في عدد الفنادق التي تحققت فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٢ . ولكن يبدو ان برامج الانفاق التي تضطلع بها الحكومات الإقليمية ستؤدي بالتأكيد إلى مزيد من النشاط الاقتصادي ولاسيما في قطاع البناء . ويتوقف نمو السياحة جزئياً على انتعاش الحالة الاقتصادية الدولية وخاصة في أمريكا الشمالية التي هي مصدر العدد الأكبر من السواح .
- ١٦ - ولقد تعرض اقتصاد هذه الأقاليم لمصاعب شديدة بسبب التضخم والنقص في مغلقة المسواد . وبالنظر إلى اعتماد هذه البلدان على الاستيراد اعتماداً كبيراً ، فقد أثر ارتفاع الأسعار العالمية عليها تأثيراً شديداً . ولقد وصف أحد موظفي حكومة المملكة المتحدة بعد عودته من زيارة للسودان الشريكة في أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، وصف الحالة الاقتصادية لبعض هذه الأقاليم بأنها "مظلمة" . وقال ان التضخم العالمي وأزمة الطاقة وارتفاع أسعار السلع المستوردة قد أزهقت ميزانيات هذه البلدان أرهاقاً شديداً . وأردف قائلاً ان فريقاً استشارياً يتألف من ثمان خبراء تابعين لدائرة الانماء البريطانية للبلدان الكاريبية ستزور هذه الدول عما قريب لتحديد المساعدة الإضافية التي يمكن لهذه الدائرة أن تمنحها إياها لتحسين اقتصادها . ولقد أدى هذا الارتفاع الكبير في الأسعار ، إلى زيادة اتجاه هذه الأقاليم نحو الاستعاضة عن الاستيراد بمنتجات محلية ، ولاسيما في مجال المواد الغذائية .

ب - النقد والائتمانات

- ١٧ - لازالت الدول الشريكة عضواً في منظمة النقد للدول الكاريبية الشرقية .
- ١٨ - وقد عين السيد ويليام ديماس ، الأمين العام السابق لـمجلس الدول الكاريبية رئيساً للبنك الانمائي الكاريبي في كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ وتسلم مهامه في أيلول /سبتمبر من السنة ذاتها . وقد أنشئ هذا البنك عام ١٩٧٠ ليكون المؤسسة الرئيسية لتوفير الموارد المالية والتقنية لانماء الدول الكاريبية ، وهو ذو أهمية خاصة بالنسبة للدول الشريكة . ويستفاد من التقرير السنوي للبنك عن سنة ١٩٧٣ ، ان مجموع القروض التي التزم بها البنك حتى ٣١ كانون الأول /ديسمبر تبلغ ٨٨ مليون

دولار كاريبي شرقي من أصل ٢٤١ مليون دولار كاريبي شرقي تمثل مجموع موارد البنك، وان ٥ مليون دولار من هذه القروض (أي ٥٦٨ في المائة) منحت للدول الشريكة . وأثناء اجتماعات مجلس الإدارة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ ، تمت الموافقة على منح قروض جديدة ، مما رفع مجموع القروض إلى حوالي ١٥٢٧ مليون دولار كاريبي شرقي . وحظيت سان كيتس - نيفيس - انغيلا بأكبر قسط من هذه القروض (٤ ملايين دولار كاريبي شرقي) لتمويل تطوير الانشاءات المينائية .

١٩ - ومن مصادر المعونة المالية الأخرى المتوافرة للدول الشريكة ، حكومتا كل من كندا والمملكة المتحدة ، والمؤسسة الانمائية للتومولث والصندوق الانمائي لبنك بارتلير الدولي ، المحسود المسؤولية .

جيم - الزراعة

٢٠ - لاحظنا فيما سبق أن الزراعة انتعشت بعض الشيء في عام ١٩٧٢ . فبلغ مجموع ما ساهمت به الزراعة في الناتج الداخلي الاجمالي لمجموع الدول الشريكة ، مسجولاً بالقيمة العالية ، ٦٢ مليون دولار كاريبي في عام ١٩٧٢ ، مقابل ٥٩ مليون دولار كاريبي في عام ١٩٧١ ، أي بزيادة قدرها ٥ في المائة . وتبين الأرقام الأولية المتوافرة عن عام ١٩٧٣ وجود زيادة ائيفة أيضا . وبالرغم من أن معظم الصادرات الزراعية ، التي هي من أهم فروع قطاع الاقتصاد ، أخذت بالانخفاض منذ عام ١٩٧٢ ، فلم يسفر ذلك من أية عسارة في الأرباح بسبب ارتفاع الأسعار في سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ . ولكن من ناحية أخرى ارتفع الاستهلاك المحلي بالتدريج الى حد انه استوجب ٤٧ في المائة من الانتاج الزراعي عام ١٩٧٢ . وأحرزت تربية المواشي أيضا وخاصة تربية المواشي الصغيرة بعض التقدم ، كما حدثت بعض الزيادات في صيد الأسماك والكرنند .

دال - السياحة

٢١ - حافظ قطاع السياحي على نشاطه النسبي في عام ١٩٧٢ ، بالرغم من استمرار انخفاض معدل الزيادة السنوية في عدد السياح . وقدرت حصة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ٢٤ مليون دولار كاريبي شرقي ، مقابل ٢٢ مليون دولار كاريبي في عام ١٩٧١ . وانتهرت التقديرات في سنة ١٩٧٣ زيادة ائيفة (٢ في المائة مقابل ١٢ في المائة عام ١٩٧٢ و ٢٠ في المائة عام ١٩٧١) . ومعظم الدول الشريكة أعضاء في الجمعية الكاريبية للسياحة والمركز الكاريبي للبحوث السياحية . هذا وتحتفل الفنادق في كل اقليم من الأقاليم بعضويتها في المنظمات السياحية القومية والاقليمية ، بما في ذلك جمعية الفنادق الكاريبية .

هـ - القطاعات الأخرى

٢٢ - ظل نصيب القطاع الصناعي ، في عام ١٩٧٣ ، يمثل ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين أن قطاع المبيعات الذي يعتمد على المنتجات المستوردة قد ازداد بسبب ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ولكن بنسبة أقل من نسبة الـ ١٤ في المائة التي سجلت عام ١٩٧١ . كما سجل القطاع المصرفي بعض النشاط في عام ١٩٧٢ ولكنه عاد فانغفض في عام ١٩٧٣ .

واو - التجارة الخارجية

٢٣ - تمثل التجارة الخارجية أهمية خاصة بالنسبة للدول الشريكة نظرا لأنها تستورد أكثر مما تصدر وأنها مضطرة لذلك للحصول على المكاسب بالعملة الصعبة . وقد ارتفعت إيرادات التصدير في عام ١٩٧٢ وتماهت بؤادر مزيد من المكاسب في عام ١٩٧٣ . وقد ارتفعت قيمة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية . وبالرغم من أن حجم صادرات الموز قد انخفض منذ عام ١٩٧٠ إلا أن الإيرادات الناتجة عن تصدير الموز قد زادت في عام ١٩٧٢ . وكانت المملكة المتحدة أكبر الشركاء المتعاملين مع هذه الأقاليم في عام ١٩٧٢ تليها بلدان مجموعة الدول الكاريبية كمجموعة ، ثم الولايات المتحدة وكندا .

٢٤ - وبالرغم من زيادة الصادرات ، سجلت الدول الشريكة في عام ١٩٧٢ عجزا تجاريا كبيرا . ويستفاد من التقديرات المنقحة ، ان العجز كان في عام ١٩٧١ قد بلغ حوالي ٢٢٠ مليون دولار كاريبي شرقي وكان من المتوقع أن يتجاوز العجز هذا الرقم في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ . ولكن من المتوقع أن يروض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ونفقات السواح والمعونة المالية الواردة من المصادر الخارجية عن هذا العجز الى حد ما .

الفصل الثاني والثلاثون

A/10023/Add.9

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرة</u>	
٢٠٦	٦ - ١ ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٠٧	٧ باء - قرار اللجنة الخاصة
٢٠٩	 المرفق - تقرير الامين العام

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، والمسائل المتصلة بها ، في الجلسة ١٠١٨ المعقودة في ١٩ اب/اغسطس ١٩٧٥ .
- ٢ - واخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، ما يتصل بالموضوع من احكام قرار الجمعية العامة ٣٣٢٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وعلاوة على ذلك ، اخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الشأن المتعلقة بالمعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمسائل المتصلة بذلك ، ولاسيما القرار ١٩٧٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ والذي نص ، فيما نص عليه ، على حل لجنة المعلومات الواردة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ونقل بعض مهامها الى اللجنة الخاصة ؛ والفقرة ٦ من القرار ٣٢٩٣ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، التي تطلب الى اللجنة الخاصة أن تواصل الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د - ١٨) وفقا للاجراءات المقررة (١) وأن تقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم

٨ (الجزء الاول) (A/5800/Rev.1) ، الفصل الثاني .

- ٣ - كان بين يدي اللجنة الخاصة ، وهي تنظر في هذا البند ، تقرير الأمين العام (انظر مرفق هذا الفصل) المتضمن معلومات عن المواعيد التي أرسلت فيها المعلومات المطلوبة بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المعنية ، وذلك عن السنتين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ .
- ٤ - وبالإضافة الى ذلك ، كان بين يدي اللجنة الخاصة مشروع قرار بشأن هذا البند (A/AC.109/L.1058) مقدم من الرئيس .
- ٥ - وفي الجلسة ١٠١٨ المعقودة في ١٩ اب/اغسطس ، نظرت اللجنة الخاصة في مشروع القرار المذكور واعتمده دون اعتراض (انظر الفقرة ٧ ادناه) (A/AC.109/PV.1018) .
- ٦ - وفي ٢٦ اب/اغسطس أُحيل نص مشروع القرار الى الدول القائمة بالادارة لمطالعتها .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٧ - فيما يلي نص مشروع القرار (A/AC.109/503) الذي اعتمده اللجنة الخاصة في جلستها ١٠١٨ المعقودة في ١٩ اب/اغسطس ، والذي اشير اليه في الفقرة ٥ أعلاه :
- ان اللجنة الخاصة ،
- وقد درست تقرير الأمين العام عن هذا البند (٢) ،
- وان تشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٣ ، الذي طلبت فيه الجمعية من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة دراسة المعلومات المرسلة الى الأمين العام بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة ، واخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار التام عند بحث حالة تنفيذ الاعلان ،
- وان تشير ايضا الى قرار الجمعية العامة ٣٢٩٣ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ ، الذي طلبت فيه الجمعية من اللجنة الخاصة أن تواصل الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها بموجب القرار ١٩٧٠ (د - ١٨) ،
- وان تأسف لان بعض الدول الاعضاء التي تضطلع بمسؤوليات عن ادارة اقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي قد توقفت او تقاعست ، رغم التوصيات المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة ، عن ارسال المعلومات بمقتضى المادة ٧٣ من الميثاق ،
- ١ - تؤكد من جديد أنه ، طالما لم يصدر عن الجمعية العامة نفسها قرار بأن اقليما معيننا

(٢) انظر مرفق هذا الفصل .

من الاقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، قد نال كامل الحكم الذاتي وفقا لاحكام الفصل الحادى عشر من الميثاق ، يتعين على الدولة المعنية القائمة بالادارة أن تواصل ارسال المعلومات المتعلقة بهذا الاقليم بمقتضى المادة ٧٣ هـ من الميثاق ؛

٢ - وتطلب الى الدول المعنية القائمة بالادارة موافاة الامين العام ، او الاستمرار في موافاته ، بالمعلومات المنصوص عليها في المادة ٧٣ هـ من الميثاق وكذلك بأوفى المعلومات الممكنة عن التطورات السياسية والدستورية في الاقليم المعنية ؛

٣ - وتقرر ، مع مراعاة ما قد تتخذه الجمعية العامة من قرارات في هذا الصدد ، أن تواصل الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د - ١٨) وفقا للاجراءات المقررة .

المرفق *

تقرير الأمين العام

الف - المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ هـ من الميثاق

- ١ - أورد تقرير الأمين العام السابق عن هذا الموضوع (أ) المواعيد التي أرسلت فيها المعلومات بمقتضى المادة ٧٣ هـ من الميثاق حتى ١٩ اب/اغسطس ١٩٧٤ . ويبين الجدول الوارد أدناه ، المواعيد التي أرسلت فيها المعلومات عن السنتين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ حتى ١٢ اب/اغسطس ١٩٧٥ .
- ٢ - والمعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ هـ من الميثاق تتبع ، بوجه عام ، صيغة موحدة أقرتها الجمعية العامة وهي تتضمن معلومات عن جغرافية الاقليم وتاريخه والسكان والاحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية فيه . وفي حالة الاقاليم الواقعة تحت ادارة كل من اسبانيا واستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الامريكية ، تتضمن التقارير السنوية عن هذه الاقاليم معلومات عن الامور الدستورية أيضا . ويقدم ممثلو استراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة معلومات اضافية عن التطورات السياسية والدستورية في الاقاليم الواقعة تحت ادارة حكوماتهم ، اثناء اجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وتقدم المملكة المتحدة أيضا معلومات تكميلية عن الاقاليم الواقعة تحت ادارتها .
- ٣ - وقد تلقى الأمين العام معلومات عن الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية عن سنة ١٩٧٤ ، كما أرسلت اليه فيما بعد معلومات تكميلية عنها . وأدلى ممثل البرتغال بمعلومات اضافية في اجتماعات اللجنة الخاصة .

باء - دراسة المعلومات المرسله بمقتضى احكام المادة ٧٣ هـ من الميثاق

- ٤ - عملا باحكام الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٣ وغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، وخاصة القرار ٣٢٩٣

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/501 .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣

(A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل التاسع والعشرون ، المرفق الاول .

(٢٩ - ٥) المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، واصلت الأمانة العامة استخـدام المعلومات المرسلـة في تحضـير أوراق العـطـل التي تقدـمها إلى اللجـنة الخاصـة عن كل اقليم .

الجدول

مواعيد ارسال المعلومات بمقتضى المادة ٧٣ هـ من الميثاق
عن سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ (١)

<u>١٩٧٤</u>	<u>١٩٧٣</u>	
		اسبانيا (السنة الشمسية) الصحراء الاسبانية
١٩٧٥/٦/٣٠	١٩٧٤/٦/٢٤	استراليا (١) (٦/٣٠ - ٧/١) (ب) بايوا غينيا الجديدة جزر كوكس (كيلينغ)
١٩٧٥/٥/٢٣	١٩٧٤/٥/١	
١٩٧٥/٣/٢٢	١٩٧٤/٧/٢٢	
		البرتغال الأقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية
١٩٧٥/٦/٥	-	فرنسا (السنة الشمسية) أرخبيل كومورو (ج) الصومال الفرنسي (ج) (د)
-	-	
١٩٧٥/٨/١	١٩٧٥/٤/١٧	نيومبريد (ولاية مشتركة مع المملكة المتحدة) المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (السنة الشمسية)

(أ) للاطلاع على قائمة أولية بالأقاليم التي ينطبق عليها اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة عشرة ، الملحق رقم ١٤ (A/5514) ، الجزء الأول ، المرفق الثاني .

(ب) تمتد الفترة من ١ تموز/يوليه من السنة السابقة الى ٣٠ حزيران/يونيه من السنة الوارد ذكرها في الجدول .

(ج) في ٢٧ آذار/مارس ١٩٥٩ أبلغت حكومة فرنسا الأمين العام بأن هذا الاقليم قد نال الاستقلال الذاتي الداخلي وان ارسال المعلومات عنه قد توقف ، تبعاً لذلك ، اعتباراً من سنة ١٩٥٧ .

(د) الاسم الجديد للاقليم هو اقليم بني عفر وعيسى (انظر نشرة المصطلحات رقم ٢٤٠ (يتبع)

١٩٧٤	١٩٧٣	
-	-	انتيفوا (هـ)
١٩٧٥/٨/٦	١٩٧٤/١٠/٩	برمودا
١٩٧٥/٨/٦	١٩٧٤/٥/١٠	بروني (و)
١٩٧٥/٦/٥	١٩٧٤/٥/٣٠	بليز
١٩٧٥/٥/١٢	١٩٧٤/٥/٢١	بيتكيرن
١٩٧٥/٨/٦	١٩٧٤/٨/١٩	جبل طارق
١٩٧٥/٧/١١	١٩٧٤/٥/٢٣	جزر تركس وكايكوس
١٩٧٥/٨/٦	١٩٧٤/٩/١٩	جزر جبلبرت وأليس
١٩٧٥/٧/١٥	١٩٧٤/١١/٢٨	جزر فالكلاند (مالفيناس)
١٩٧٥/٥/٣٠	١٩٧٤/٥/٢١	جزر فرجن البريطانية
١٩٧٥/٨/٦	١٩٧٤/٥/١٠	جزر كايمان
١٩٧٥/٦/٢٤	١٩٧٤/٧/٢٢	جزر سليمان
١٩٧٥/٧/١٠	١٩٧٤/٧/٢٢	جزر سيشل
-	-	دومينيكا (هـ)
١٩٧٥/٨/٦	١٩٧٤/٨/١٩	روديسيا الجنوبية
-	-	سانت لوسيا (هـ)
١٩٧٥/٨/٦	١٩٧٤/٩/٩	سانت هيلانة
-	-	سان فنسنت (هـ)
-	-	سان كيتس - نيفيس - انغويلا (هـ)
١٩٧٥/٥/٣٠	١٩٧٤/٦/٢٩	مونتسيرات

٢٠ تابع الحاشية د

(ST/CS/SER.F/240) المؤرخة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٦٨) (لم تصدر بعد باللغة العربية) .

(هـ) أعلنت المملكة المتحدة في دورات سابقة للجمعية العامة أن هذا الاقليم ببلوغه مركز الدولة الشريكة قد حقق "حكما ذاتيا كاملا" وانذا فتم يعد من المناسب، في نظرها، ارسال المعلومات عنه (انظر أيضا الوثائق A/AC.109/341 ، A/C.4/725 ، A/AC.109/PV.762 و A/C.4/SR.1752، Corr.1) .

(و) في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ أعلنت حكومة المملكة المتحدة الأمين العام بشأن هذا الاقليم قد نال حكما ذاتيا داخليا كاملا، وانذا فتم يعد من المناسب، في نظرها، ارسال المعلومات عنه .

<u>٣٧٤١</u>	<u>٢٧٢١</u>	
١٩٧٥/٥/٣٠	١٩٧٤/٩/٩	نيوجبريد (ولاية مشتركة مع فرنسا)
		نيوزيلندا (١١/٤ - ٣١/٣) (ز)
١١/٨/٥٧٦١	١٢/٧/٣٧٦١	جزر توكيلاو
		الولايات المتحدة الأمريكية (١/٧ - ٣٠/٦) (ب)
١/٣/٥٧٦١	٢٢/٧/٣٧٦١	جزر ساموا الأمريكية
١/٣/٥٧٦١	١١/٨/٣٧٦١	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
٨/٣/٥٧٦١	٩/٥/٣٧٦١	غوام

(ز) تمتد الفترة من ١ نيسان / ابريل من السنة الوارد ذكرها في الجدول الى ٣١ اذار / مارس من السنة التالية .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу : Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
